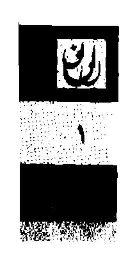
فكر ونهضة

بلال اللقيس

الأمن القومي الإسرائيلي بعد العام ٢٠٠٦









بسم الله الرحمن الرحیم



دار المعـارف الحكميـة

Dar Al maaref Alhikmiah

ISBN: 978-614-440-052-4

اسم الكتاب : الأمن القومي الإسرائيلي بعد العام ٢٠٠٦

اسم الكاتب : بلال اللقيس

الناشر : دار المعارف الحكمية

إخراج الكتاب : إبراهيم الشحوري

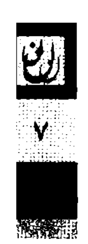
عدد الصفحات : ٣٠٤ صفحات

القياس : ١٤/٢١ سم

الطبعة الأولى : ٢٠١٥

الأمن القومي الإسرائيلي بعد العام ٢٠٠٦

بلال القيس



مقدّمة



ثمّة عوامل كثيرة ومتعدّدة أسهمت بصورة أو بأخرى في خلق المناخ الأمنيّ المعقّد المحيط بـ «إسرائيل»، من بينها الصعوبات التي واجهتها «إسرائيل» لتأمين بيئة تحفظ لها أمنها ووجودها ومستقبلها والتاريخ الطويل من الحروب والمنازعات. ويجري تصوير الأوضاع والمتطلّبات الخاصّة بهذه المسألة على أنّها تشكّل مرادفًا لوجود «دولة» إسرائيل.

إنّ الحفاظ على الأمن الإسرائيليّ يتمّ من خلال تجنيد مختلف الطاقات الذاتيّة والتحالفيّة في هذا الاتجاه إزاء المخاطر والمهدّدات المختلفة التي راحت ترتبط أكثر فأكثر بالظروف والتغيّرات في البيئة الإستراتيجيّة لإسرائيل، وتتحكّم بها متغيّرات داخليّة وأخرى خارجيّة تخضع لمعطيات الواقع المستجدّ وتحوّلات السياسة الدوليّة.

منذ قيامها عام ١٩٤٨، وضعت «إسرائيل» مسألة الأمن في قمّة أولويّاتها، وبلورت إستراتيجية متكاملة لمفهوم أمنها وسبل تحقيقه. ويسجَّل للقيادات الإسرائيليّة أنّها أجادت صياغة رواياتها التاريخيّة لجذور الصراع ومسبّباته، وأقنعت جمهورها وأقسام واسعة من الرأي العامّ الأمريكيّ والأوروبيّ بروايتها فترة زمنيّة طويلة، وجعلت من أمنها مسألة مصيريّة فأحاطته بهالة مقدّسة، وحوّلته إلى عقدة جماعيّة تحكّمت وما تزال في تحديد اتجاهات الرأي العامّ الإسرائيليّ. وبقي هاجس الأمن عنصرًا حاسمًا حاضرًا وبقوّة في السياسات الداخليّة والخارجيّة لـ «إسرائيل».

لم ينجح العرب بإقناع «إسرائيل» بالتخلّي عن مفاهيمها الأمنيّة القديمة أو تعديلها حتّى بداية العقد الماضي ولم يستطيعوا نزع



هذه الذريعة التي طالما استخدمتها كمبرّر للهروب من استحقاقات «السلام» المدّعى مع سوريا ولبنان والفلسطينيّين لغاية الآن، وحوّلتها إلى ذريعة لشنّ العديد من الحروب والتوسّع. فشنّت منذ نشأتها حتّى عام ٢٠١٢، ثمانية حروب بدءًا بحرب ١٩٤٨، مرورًا بحرب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢، وحتّى حرب تموز ٢٠٠٦ وحربي غزّة ٢٠٠٩ و٢٠١٢.

رغم التطوّرات التي أنتجتها عمليّة السلام منذ كامب دايفد، إلّا أنّها لم تغيّر مستوى التهديد الموجّه للأمن الإسرائيليّ؛ فالسلام في خدمة الأمن. فرغم النتائج الخطيرة لحرب الخليج الثانية ١٩٩١ على الصعيدين الإقليميّ والدوليّ وما خلّفته من نتائج لصالح إسرائيل إحداها الإخلال بالتوازن العسكريّ بينها وبين العرب بعد تدمير البنية العسكريّة العراقيّة التي كانت قوّة ترى فيها خطرًا كبيرًا على أمنها.

كما حمل مطلع القرن الواحد والعشرين تحوّلات وتغيّرات جوهريّة طالت بأبعادها نظريّة الأمن الإسرائيليّ بأهمّ مكوّناتها، ما دفع العديد من الباحثين والخبراء الأمنيّين والعسكريّين والسياسيّين في المؤسّسات الإسرائيليّة إلى استنفار عامّ لتحديث وتطوير «النظريّة» و«العقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة» وملاءمتها مع المتغيّرات والأحداث المتسارعة التي تشهدها منطقة غرب آسيا «الشرق الأوسط» ويشهدها والعالم وقد توزّعت المتغيّرات على دوائر ثلاث:

الدائرة الدوليّة أو العالميّة.

الدائرة الداخليّة أو الذاتيّة لإسرائيل.

الدائرة الإقليميّة.

سمات العالم الجديد

فالتطوّر التكنولوجيّ أثّر على الأمن الإسرائيليّ من خلال التحديث في البنية العسكريّة واستخدام السايبر والفضاء وغيرهما من الوسائل واختصرت التكنولوجيا المسافات، كما أدخل عدسات الكاميرا إلى قلب المعركة وما خلفه ويخلّفه ذلك في الرأي العامّ المحليّ والدوليّ.



النزوع الى النيو الليبراليّة أو الليبراليّة المفرطة والاتّجاه نحو دولة الرفاه الاقتصاديّ والإستراتيجيات الاقتصاديّة في المجتمعات، لا سيّما الغربية التي تسعى إسرائيل لملاقاتها ومحاكاة نموذجها وتقديم نفسها كحامي وممثّل لهذه القيم وآثار ذلك على المجتمع الإسرائيليّ وزوايا النظر عنده للصراع، فالنزعة الليبراليّة أثّرت على الروح والدافعيّة[1].

التداخل الشديد للقضايا والموضوعات المحليّة والإقليميّة والدوليّة بما يعقّد أخذ القرار، أضف إلى شكل من الإعتراف الدوليّ بعجز المقاربة العسكريّة الصرفة عن مواجهة التحدّيات لتداخلها بالأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة الأخرى.

تنامي اتجاه حقوق الإنسان والمؤسّسات الدوليّة والمحليّة وتلك غير الحكومية المهتمّة بقضايا الاضطهاد وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانيّة وتزايد تأثيرها القانونيّ والمعنويّ.

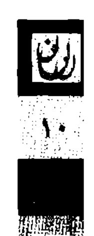
التطوّر التقنيّ المتنامي بوتيرة مذهلة كـ«المجال السيبرنيتيّ» (الذي يشتمل على الشبكات الاجتماعيّة، وغوغل ونظم الهواتف المحمولة والاتّصال بين كلّ ذلك) حذا بالبعض للقول إنّه ينشئ عالمًا سياسيًّا جديدًا، ولو أنّه بكلمة أصّح أداة اليوم التي تُصنع التحوّلات الاجتماعيّة السياسيّة عبرها.

الدائرة الدوليّة أو العالميّة

تشير كلّ المعطيات إلى تراجع الولايات المتّحدة ونظام القطبيّة الأحاديّة[2] ما أثّر بدوره على الرهان الآحاديّ الذي سارت به إسرائيل. بحسب أوري أفنري عضو الكنيست ومنشئ حركة كتلة السلام «علينا خفض توقّعاتنا والنظر بواقعيّة أكثر، إنّنا كلاعب قمار يراهن بكلّ مستقبله على حصان واحد. صحيح أنّه حصان قويّ ولا

١ | مجلّة ثقافتنا للدراسات والبحوث، عدد ٢٧، ٢٠١١.

٢ | ريتشارد هاس، **حرب الضرورة وحرب الاختيار**(سيرة حربين على العراق) (دار الكتاب العربي، ٢٠١٠)، الصفحة ٧٦.



يبدو هناك منافسًا له حاليًّا إلّا أنّه حصان واحد». ويجمع الخبراء أنّ إسرائيل منذ عام ١٩٩٢ شهدت تضاؤلًا في مركزيّة مفهوم الاعتماد على النفس كما ذكر أفرائيم انبار.

تنامي نفوذ وحضور دول كبرى مثل الاتّحاد الروسيّ الذي انتقل إلى التعاطي مع المنطقة كمركز نفوذ جيوسياسيّ، وانتقل إلى الفعل والتأثير على المسرح الدوليّ بعد فترة انكماش سياسيّ، وكذلك الصين الاقتصاد الثاني وحاجتها لمصادر الطاقة في أفريقيا و«الشرق الأوسط» وتشكّل تجمّعات اقتصاديّة دوليّة مثل البريكس الذي أنشئ عام ٢٠٠٣ وبداية ملامح كتل دوليّة مثل شنغهاي.

إنّ البُنية الحاليّة للمنظومة الدوليّة تلائم انبثاق قوى متوسّطة من شأنها الدفاع عن مصالحها وفرض أفكارها والتأثير على القرارات، وهي – أي البنية تولد تحالفات جديدة وإئتلافات مع دول تتقاسم معها المصالح المشتركة[1].

الدائرة الذاتيّة

تنامي نفوذ الأيديولوجيّة الإسلاميّة في المنطقة. فبعد أن تمكّنت إسرائيل من تحقيق الغلبة على فكرة القوميّة العربيّة بفهمها[2] تتّجه اليوم لتعّد نفسها لمعركة وجود مع الإسلام كثورة وحضور سياسيّ بل وحتّى كحضارة وتسعى في ذلك لوضع العالم الغربيّ بوجه قوّة الإسلاميّين التي تعاظمت مع انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران[3].

بعد مرور ستّة عقود على نشأة إسرائيل، فإنّ جيل ما بعد ٢٠٠٠ في إسرائيل لم يشهد أيّ انتصار كالذي عايشته الأجيال الأولى في مقابل جيل الصمود والمقاومة العربيّ والإسلاميّ الذي لم يعِش أيّ هزيمة في صراعه المستمرّ، لا بل وسجّل نقاط لصالحه في ميزان الصراع.

١ | أليس لاندو، **السياسة الدوليّة النظرية والتطبيق ٢٠٠٨** (دمشق: دار اتّحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٨)، الصفحة ٢٠.

٢ | ديفيد هيرست في كتابه **حذار من الدول الصغيرة**.

٣ | إحسان مرتضى، **الأمن القوميّ الإسرائيليّ في تطوّراته المفهوميّة والعملانيّة** (مركز باحث للدراسات، الطبعة ٢، ٢٠٠٣)، الصفحة ٣٠.



التسوية وما خلفّته من تباينات في رؤية شرائح واسعة من الصهاينة على إدارة الصراع داخل الكيان وخارجه، وكذلك تغيّر طبيعة الأعداء ومستوى الصراع والتهديد الذي انتقل من التقليديّ إلى ما فوق – وما تحت تقليديّ الذي تمثّله المنظّمات الإسلاميّة- ليست بدول بينما تمتلك إمكانات دول ورغبة عالية وإرادة للقتال والنفس الطويل، في مقابل حالة الملل والتعب التي أصابت الجانب الإسرائيليّ من امتداد الصراع كما يعبّر يهودا باراك[١].

إنّ تعديل محتمل في سياسات الولايات المتّحدة ربطًا برؤيتها العالميّة (من قبيل الاتّجاه شرقًا نحو الباسيفيك) وبتطوّرات الحراك العربيّ الأخير وما سيحمله من نتائج ربّما يكون له تأثيره الكبير على إسرائيل ودورها كمحتكر ومعتمد للغرب ومصالحه.

بعد مضيّ ستّة عقود، بدأت تطفوا الأزمات الداخليّة ومشكلات الهويّة بالحديث عن العلمانيّة والدين والسفرديم والأشكناز وأشكال التمييز المختلفة خصوصًا تجاه عرب ١٩٤٨ والتهديد الكامن إذا ما استمرّ ذلك. ولا تزال «الدولة» الصهيونيّة دولة أقلّية، فيهود العالم لم يهاجروا إليها واضطرت الصهيونيّة الاستيطانيّة لحلّ أزمتهم السكانيّة بتهجير الفلاشا ثمّ بتهجير المهاجرين السوفييت (وهي تعلم أنّهم ليسوا يهود أصلًا)[٢]. ويعاني التجمّع الاستيطانيّ اليوم من الافتقار لصفّ قياديّ من المفكّرين والقادة «القادرين على تحويل القوّة الكامنة إلى قوّة فاعلة على أرض الواقع، قادة قادرين على إعادة صوغ رؤية تختزن معنى وجودنا» [٣].

وتظهر الإحصاءات ما يمكن تسميته «موت الشعب اليهوديّ» أي تناقص أعداد الجماعات اليهوديّة نتيجة اندماجهم في المجتمعات الغربيّة خاصّة، وقلّة معدل الإنجاب بينهم. ولعلّ بروز عبارة «أزمة الصهيونيّة» كمصطلح أساسيّ في الخطاب السياسيّ يؤشّر إلى عمق

١ | مقتطفات من ندوة لمركز أبحاث الأمن القوميّ الصهيونيّ حول «العمليّة السلميّة في ظلّ محيط إستراتيجي متغيّر». http://www.alishehab.com/2011.

٢ | مجلّة ثقافتنا إسرائيل بعد ستين عامًا، العدد ٦٦، كانون الأول ٢٠٠٨، الصفحة ١٠٠.

٣ | غيؤلا كوهين، http://www.lahaonline.com، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/٩/١٢.



الأزمة، إذ يؤكّد الدارسون أنّ الصهيونيّة لم تعد هي الأيديولوجيّة والإطار الذي يدركون العالم من خلاله[١].

كما ويظهر تعاظم زخم معاداة الصهيونيّة بشكل ملحوظ سواء في الأوساط العربيّة أو الغربيّة خصوصًا وتراجع ذكرى المحرقة ومعها إلتزام أوروبا الأدبيّ حيال إسرائيل[٢].

ولكن هذا لا يعني أنّ المشروع و«الدولة» ستنهار بمجرّد هذه التهديدات الداخليّة، فكثير من المجتمعات تعيش في حالة أزمة عشرات بل ومئات السنين ولا تنهار طالما لا يتحدّاها أحد من الخارج ويحاول الضرب في أعمدتها. وهذا هو الخطر الإستراتيجي الذي دهم التجمّع الصهيونيّ في العقدين الأخيرين. وسيظهر الحديث في الدائرة الثانية الخارجيّة تصدّع نظريّة «الجدار الحديديّ» التي نادى بها جابوتنسكي في عشرينيّات القرن الماضي وتكرّرت مع كلّ رؤساء ووزراء وساسة إسرائيل دون استثناء تحت عناوين «الجدار الفولاذيّ».. و«سلام الردع»...إلخ[٣].

الدئرة الإقليميّة

شكّلت إيران منذ نجاح ثورتها وتنامي نفوذها الإقليميّ والدوليّ التهديد الأكبر لإسرائيل «فهي عدوّتها في كلّ من الفكر والفعل»[٤]، وشكّلت بديلًا وملاذًا فعليًّا لكلّ حركات مقاومة ومناهضة إسرائيل في المنطقة لا سيّما بعد إخفاق المشروع العربيّ وخروج مصر مع كامب ديفيد من الصراع.

كما وضعت على رأس أولويّاتها العمل لتصديع النظام العالميّ الذي قام على أحاديّة أمريكيّة منذ حرب الخليج الثانية والتصدّي للمشروع

١ | التحدّيات الأمنيّة لإسرائيل في القرن ٢١، الجهاد الإسلاميّ.

٢ | مؤتمر هرتزيليا العاشر (إسرائيل في خطر وجودي) (بيروت: مركز باحث للدراسات، ٢٠١٠)، الصفحة ٧٢.

٣ | أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربيّ** (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠)، الصفحة ٢١٢.

٤ | التقرير الإستراتيجي الإسرائيليّ الصادر عن جامعة تل أبيب ٢٠١٣، تهديدات وفرص.



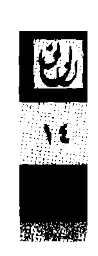
الصهيونيّ وإضعافه، بل وإنهائه كما هو معلن في خطابها الشعبيّ والرسميّ، وبعد ثلاثة عقود تمكّنت من الاقتراب من أهدافها بثبات وبنت لنفسها حضورًا إقليميًّا ودوليًّا استثنائيًّا، حتّى باتت تصنّف دولة إقليميّة عظمى بحسب الدوريّات السياسيّة وآراء المتخصّصين[١].

ووظفّت لذلك مختلف أبعاد وعناصر القوّة، آخرها تحرّكها باتجاه الانضمام إلى نادي الدول النوويّة، لقد كان لهذه الخطوة المفاجئة عبر إعلانها تخصيب اليورانيوم لنسبة ٢٠% وقع الصاعقة على إسرائيل، وسبب رئيس لاحتدام الصراع إذا ما أضفناه لأسبابه الأولى، إنّه سيخلق توازن ردع نوويّ مع إسرائيل ويكسر التفرّد والتميّز الإسرائيليّ على هذا الصعيد في المنطقة. ومعلوم أنّ إسرائيل قررّت بناء القدرة النوويّة بهدف تحطيم التفوّق الإستراتيجي من جهة وإعطاء نفسها في ظروف استثنائيّة معيّنة وحالات خاصّة وحاسمة لقدرة الإستقلال والاعتماد على الذات وزيادة هامش المناورة كما يعبّر شمعون بيريز، ومع هذا التوازن الجديد والمظلّة النوويّة – سلميّة أو عسكريّة – لدولة تشكّل قاطرة العداء لإسرائيل في المنطقة والعالم الإسلاميّ، ستطلق أكثر يد منظومة المقاومة مستندة لدولة متينة وقويّة.

أصبحت دولة مثل إيران البعيدة جغرافيًّا في قلب المعركة بعد أن اختصرت تقنيّة صواريخ المسافات. وستبدأ إيران بتوسيع نفوذها ليس فقط في السياسة بل في كلّ مجالات القوّة لتدخل الفضاء ضمن أمنها كما ستغزو البحار، خصوصًا البحرين الأحمر والمتوسّط والمضائق في المنطقة، مساحة حركة ونفوذ جديدين سيلقيان بتحدّيات جديدة على إسرائيل.

وجدت إسرائيل نفسها في العقد الأخير إزاء حروب جديدة حروب ليست بين دولة ودولة، حروب أصبح معظمها بين شعب وآخر رجل لا يلبس بزّة عسكريّة في مدينة اسمها خان يونس يطلق النار على رجل آخر لا يلبس بزّة عسكريّة في سيدورت كما تحدث دان ميريدور

١ | سركيس نعوم، تلفزيون الجديد، مقابلة مع سمر أبو خليل، ٤ تموز ٢٠١٢. (محلّيات)/ السياسة الدوليّة فرض القوى الإقليميّة في المنطقة ٢٠١٣/ مقال النظام الدوليّ بعد الحرب على العراق/ مارك هلير.



٢٠١٢ (INSS)[١]، حروب تهدف إلى زعزعة الشرعيّة كما عبّر يهود باراك[٢] عبر تحرّك الشعب نفسه. فضربت الانتفاضات، لا سيّما بعد عقود مقولات العربيّ الغائب وشعار أرض بلا شعب وأسقطت مقولة العربيّ الهامشيّ المتخلّف. وما يؤكّد خطورة الانتفاضة هو حالة الهيستيريا التي تعيشها إسرائيل، وسعيها لقمعها وإخمادها بكلّ الوسائل حتّى العسكريّة... مع أنّها بلد ديمقراطيّ بحسب ما تدّعي!!![٣].

انتقلت الحروب من حروب جيوش إلى حروب مع منظّمات مؤدلجة لا دولتيّة تمتلك مقوّمات وعناصر قوّة كثيرة، وتحسن توظيفها، نجحت بحسب اعتراف الإسرائيليّين أنفسهم في إحداث ردع مقابل كما كرّر شاؤول موفاز، وفي الضغط على مجمل القرار الإسرائيليّ، وحدّت من هوامش مناورته التي امتاز بها خلال عقود ماضية من صراعه. فكانت حرب ٢٠٠٦ بمثابة عهد جديد في الصراع العربيّ مع إسرائيل بنتائجها الإستراتيجية، ولعلّ من المفيد التطرّق إلى أبرز ما ورد على لسان شخصيّات بارزة في إسرائيل بهذا الخصوص:

ف«في حرب لبنان الثانية منيت إسرائيل بهزيمة للمرّة الأولى في تاريخها، ومن يتشكّك بأنّها قد هزمت بسبب انجازات عديدة حصلت عليها، فإنّ النتيجة النهائيّة هي إطلاق ٢٥٠ صاروخًا عليها في اليوم الأخير من الحرب» كما يقول وزير الحرب السابق موشيه أرينز.

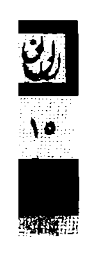
ويُكمل «الجنرال يعلون» رئيس الأركان السابق: «إنّ الإخفاقات في هذه الحرب هي «ثمرة قيادة عسكريّة وسياسيّة فاشلة... وما يجري الآن هو الحرب العالميّة الثالثة»![٤]. وكانت الحرب الأولى في تاريخه التي يعترف أنّه فشل فيها كلّ التأييد والدعم الإقليميّ والدوليّ بحسب

١ | هو سياسيّ إسرائيليّ، وزير. مريدور عضو في حزب الليكود منذ فترة طويلة، وفي أواخر التسعينيّات أصبح واحدًا من مؤسّسي حزب الوسط. عاد مريدور مرّة أخرى إلى الليكود في أوائل عقد ٢٠٠٠، وعاد للكنيسيت بعد انتخابات ٢٠٠٩. يشغل مريدور حاليًّا منصب نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير الاستخبارات والطاقة الذريّة في مجلس الوزراء الإسرائيليّ.

٢ | إيهود باراك،١٢ شباط ١٩٤٢ - وزير الدفاع في إسرائيل، وكان عاشر رئيس وزراء لإسرائيل من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١، وزعيم حزب العمل حتّى شهر يناير من عام ٢٠١١.

٣ | كما يفيد عبد الوهّاب المسيري.

٤ | مؤتمر هرتزيليا الدوري السابع، (٢٠٠٧)، **«مؤتمر هرتزيليا».. هاجس تآكل المناعة... قلق عقدة الزوال.**



ما تضمّن تصريحات أبرز المعلّقين والنخب الإستراتيجية، وما أوحى إليه تقرير فينوغرافد (الشقّ العلنيّ منه).

لقد طُرحت وبقوّة غير معهودة لأوّل مرّة الأسئلة حول حماية المجتمع الداخليّ ونهاية نظريّة الحرب على أرض العدوّ والحرب الخاطفة وأظهرت إخفاقات وأزمات القيم التي يعاني منها الجيش الإسرائيليّ وليس فقط المجتمع. ودفعت للمرّة الأولى التفكير بمكوّن جديد يفترض إدخاله على النظريّة مكوّنِ «الدفاع» بمعناه الواسع للكلمة العسكريّ والسياسيّ والأمنيّ. فضلًا عن ضرورة إعادة النظر وإعادة تعريف مجمل مصطلحات ومرتكزات النظريّة القديمة (الردع والإنذار والحسم) ثمّ جاءت حرب ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتعمّق هذه النتائج وتضع إسرائيل أمام أسئلة إضافيّة.. وصولًا لحرب ٢٠١٢ التي لم تكن نتائجها مختلفة، بل عمّقت الأزمة خصوصًا بما يرتبط بحقوق الإنسان وقواعد القانون الدوليّ.

تخلّل هذا العقد انزياح المجتمع الإسرائيليّ نحو اليمين مع ما يحمله اليمين من رؤية خاصّة للتهويد ونظرة معيّنة ومحدّدة لمسألة الأمن الجغرافيّ ويهوديّة الدولة... وعلى تأثير وضغط نتائج الحروب مع المقاومة وآثارها العميقة على «الدولة» العبريّة، وجدت إسرائيل نفسها لا تستطيع التقدّم بعمليّة السلام، لما في ذلك نتائج صعبة وخطيرة على أمنها القوميّ بجريرة التغيّر الذي حدث في البيئة الإستراتيجية وطال الفلسطينيّين. ولا هي قادرة على خوض حروب تستطيع الانتصار فيها وفرض شروطها السياسية[1]، ما دفعها إلى سياسة «إدارة الأزمة» مع ما رتّب عليها ذلك من أزمات سياسيّة بعلاقتها بالدول الراعية لعمليّة السلام وفي مقدّمهم الغرب وأمريكا. إذ ظهر بوضوح أنّها تعطّل عمليّة السلام وما التزمته هذه الدول وأقرّته من اتفاقيّات دوليّة وقرارات أمميّة. وزاد في الأزمة تعنّتها بالإمعان في التهويد للأراضي الفلسطينيّة بما يخالف كلّ الاتفاقات والمواثيق والمعاهدات المبرمة. وكان لذلك آثارًا سلبيّة كبيرة انعكست

---

١ | رمضان عبد الله شلح في مؤتمر (حول القدس). ٢٠١٣.



على صورتها وعلاقاتها السياسيّة مع العالم، باتت تعيش على أثره هاجس عدم رجحان حلّ الدولتين الذي يبدو أنّه بعيد الاحتمال عند الكثيرين[١]، وذلك لصالح حلّ الدولة الزاحف والتداعيات الخطيرة عليها جرّاء ذلك كما يذكر إيان لوستيك في مقال مطوّل له في نيويورك تايمز ٢٣-سبتمبر ٢٠١٣.

أتى الحراك العربيّ الذي فشلت إسرائيل في توقّعِه حاملًا تداعيات خطيرة ومسارات سياسيّة غائمة غير واضحة النتائج، بما بات يعرف بـ«الغموض الإستراتيجي» و«اللايقين» في أدبيّات السياسة اليوم، فطبيعة الحروب تغيّرت، صحيح أنّه لم تختفِ هذه البنية تمامًا، لكن نشأت إلى جانبها مجالات أخرى..... والجماهير أصبح لها قوّة كبيرة ولم يعد بالإمكان تجاوزها، والدول المركزيّة تضعف لصالح قوى داخليّة لا دولتيّة أغلبها ذات توجّهات إسلاميّة تعادي إسرائيل، والفوضى إذا استمرّت قد تصل إلى الحدود وإلى حالة عدم الاستقرار السياسيّ في البيئة الإقليميّة وداخل الدول. فسعت إسرائيل لإبعاد نفسها عنه والتحوّط من تقلّباته والاستفادة من الفرص حيث أمكن فكانت الحرب في سوريا الأهمّ فيما استفادته إسرائيل لإضعاف واستنزاف محور المقاومة، كما سعت للمحافظة على الاتفاقيّات المبرمة وحفظ استقرار الأردن وعدم تمدّد الرياح إليه.

....إزاء ما تنتهجه إيران في صراعها مع إسرائيل، ولحالة التقلّبات وعدم الاستقرار الذي تسير فيه المنطقة اليوم وعدم اليقين الذي يشوب نتائج الحراك العربيّ في مختلف ساحات الاشتباك وللعناصر الرئيسة الأخرى (الآنفة)، تتجّه إسرائيل لإدخال مكوّن «التكيّف» في نظريّتها الأمنيّة بمعناه الإستراتيجي الواسع.

كلّ ذلك سيؤثّر على مسألة الردع ومفهوم الحرب وموقع الجيش واستخدام القوّة وصورة إسرائيل والرأي العالميّ ومسألة التسوية وعلاقاتها بالدول الكبرى لا سيّما الغربيّة ومسألة الاعتماد على الذات. وبالتالي، الحاجة لإعادة النظر في مفهوم الردع وتعريفه

١ | ديفيد هيرست، حذار من الدول الصغيرة، الصفحة ٤٥٥.

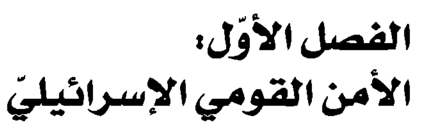


وعدم اقتصاره على المعنى العسكريّ، وتغيير النظرة لفلسفة الحرب ودورها، وتفعيل الدبلوماسيّة كإستراتيجية عبر محاورة الغرب والشروع بتحالفات مع الدول العربيّة المعتدلة لمواجهة إيران وتهديدات ومخاطر منظومة المقاومة، والانتقال من منظومة الهجوم إلى «الدفاع»، والتخطيط لمعالجة أزمات الداخل المتفاقمة وقيم التجمّع الاستيطانيّ وسبل تعزيزها بعد انكشافها.. (كما سنبيّن لاحقًا).

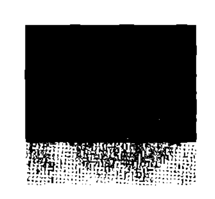
ولأنّ وضوح معالم إستراتيجية «إسرائيل» الأمنيّة سيحدّد ملامح التعامل معها، فقد ارتأت الدراسة إلقاء الضوء على الأمن الإسرائيليّ، من حيث واقعه ومستقبله، من خلال عمليّات الرصد والتحليل للوصول إلى النتائج المتوخّاة ويؤمل أن تسهم في إبراز معالم السياسة الأمنيّة الإسرائيليّة الراهنة واستشراف مستقبلها.

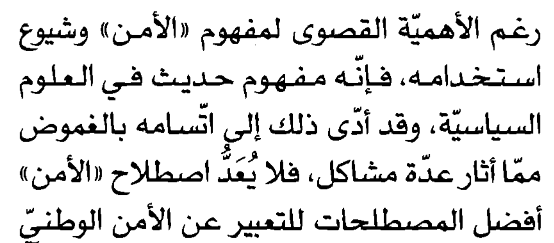
ينقسم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأوّل مفهوم نظريّة الأمن الإسرائيليّ القديمة أو التقليديّة وأبرز مبادئها وتطوّرها التاريخيّ. أمّا الفصل الثاني، فيتناول المرحلة منذ ٢٠٠٦ وضمنًا حرب لبنان الثانية، وحرب غزّة ٢٠٠٩، و٢٠١٢ والحراك العربيّ وأبرز التحدّيات الأمنيّة التي واجهتها إسرائيل حتّى عام ٢٠١٣، ثمّ جاء الفصل الثالث ليجمل أبرز الردود التي اعتمدها على التحدّيات التي وردت في الفصل الثاني، ليختتم البحث بخلاصات مرتبطة بمدى ملاءمة الردود المعتمدة إسرائيليًّا للتحدّيات والتهديدات القائمة والمتوقّعة.





الفصل الأوّل:
الأمن القوميّ الإسرائيليّ





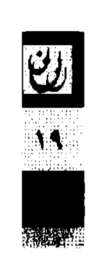
رغم الأهميّة القصوى لمفهوم «الأمن» وشيوع استخدامه، فإنّه مفهوم حديث في العلوم السياسيّة، وقد أدّى ذلك إلى اتّسامه بالغموض ممّا أثار عدّة مشاكل، فلا يُعَدُّ اصطلاح «الأمن» أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطنيّ للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلا علميًّا داخل علم السياسة – منفصلا عن علوم الإستراتيجية - تطبّق عليه قواعد تأسيس النظريّة بدءًا من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة واختيار أدوات التحقّق العلميّ، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانيّة الوصول إلى نظريّة عامّة وبالتالي، الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة «الأمن الوطنيّ».

يتعدّد مدلول كلمة الأمن ويتنوّع ويختلف بين دولة وأخرى وبين حكومة وأخرى خلال حقبات زمنيّة مختلفة. ولا شكّ أنّ المفهوم لم يعد بالإمكان مقاربته وتحديده استنادًا لخصائص الدولة بمعزل عن خصائص ومحدّدات النظام الدوليّ المعاصر.

أوّلا: مفهوم الأمن القوميّ

يتّفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبيّة للدراسات المتعلّقة بظاهرة «الأمن القوميّ» كظاهرة علميّة وكمستوى للتحليل[1]، حيث قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الظروف السياسيّة والعسكريّة التي أعقبت الحرب العالميّة الثانية والتوازنات التي أفرزتها بين القوى

1| Rosecrance, Richard N. *International Relations: Peace or War ?*(New york: Macmillan, 1966), pp. 33-35.



الدوليّة من بروز قوى جديدة، ومن تغيير في هيكل النظام الدوليّ ومستوى القوّة في قيادته. بيد أنّ الاهتمام الفكريّ بتلك الظاهرة قد ارتبط بظاهرة العنف على المستويين الدوليّ والقوميّ[1] وإن كان اهتمام الساسة وقادة الدول بـ «الأمن القوميّ» قديمًا قدم تاريخ نشأة الدولة. وبما أنّ الدولة هي الوحدة الرئيسة التي يقوم عليها النظام الدوليّ، فإنّ ظاهرة «الأمن القوميّ» قد ارتبطت بخصائص هذا النظام من جانب ومقوّمات أطرافه من جانب آخر.

ويعود استخدام مصطلح «**الأمن**» أكاديميًّا إلى نهاية الحرب العالميّة الثانية حيث ظهر تيّار من الأدبيّات يبحث في كيفيّة تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريّات الردع والتوازن ثمّ أنشىء مجلس الأمن القوميّ الأمريكيّ American National Security Council (NSC) عام ١٩٧٤م ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم «**الأمن**» بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحليّة والإقليميّة والدوليّة[2].

وعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع «الأمن»، إلّا أنّ المفاهيم المرتبطة به قد أصبحت محدّدة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسيّة والفكريّة في الكثير من الدول.. وقد برزت كتابات متعدّدة في هذا المجال وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره ولعلّ أبرزها «**الأمن القوميّ الأمريكيّ**» و«**الأمن القوميّ الأوروبيّ**» و«**الأمنّ القوميّ الإسرائيليّ**» و«**الأمن القوميّ السوفياتيّ**» قبل تفكّكه[3].

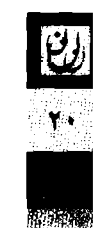
وفي مجال التوصّل إلى مفهوم متّفق عليه «للأمن»، فإنّه يجدر بنا التعرّف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكريّة المعاصرة.

«**فالأمن**» من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانيّة يعني «**حماية الأمّة من خطر القهر على يد قوّة أجنبيّة**». وعرّفته موسوعة العلوم

١ | غير، تيد روبورت، **لماذا يتمرّد البشر**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، ٢٠٠٤).

٢ | عبد، عبد النور، (٢٠٠٥)، «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدوليّة»، مجلّة السياسة الدوليّة (القاهرة) العدد ١٦٠، الصفحة ٥٨.

٣ | محمّد، جاسم محمّد، ١٩٨٣، الإستراتيجية الأمنيّة في منطقة الخليج العربيّ (منشورات مركز دراسات الخليج العربيّ)، العدد ٦٥، الصفحة ١٩.



الاجتماعيّة على أنّـه:»**قدرة الدولة على حماية قيمها الداخليّة من التهديدات الخارجيّة**»[1]. من أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً في الأدبيّات الأمنيّة المتخصّصة تعريف باري بوزان Barry Buzan، أحد أبرز المتخصّصين في الدراسات الأمنيّة حيث يعرّف الأمن بأنّه: «**العمل على التحرّر من التهديد**»[٢]. ويعدّ الجامعي الفرنسيّ درايو باتيسيلا Dario Battistella تعريف بوزان للأمن تبسيطًا لمعنى تعريف أنولد ولفرز Arnold Wolfers لعام ١٩٥٢، وهو أقدم تعريف للأمن نال نوعًا من الإجماع بين الدارسين[٣]. وحسب ويلنرز فإنّ «الأمن موضوعيًّا يرتبط بغياب التهديدات ضدّ القيم المركزيّة وبمعنى ذاتيّ فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محلّ هجوم[٤].

ومن وجهة نظر هنري كسينجر Henry Kissinger وزير الخارجية الأمريكيّ الأسبق يعني أيّ تصرّفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقّه في البقاء[٥].

ولعلّ من أبرز ما كتب عن «الأمن» هو ما أوضحه «روبرت مكنمارا» وزير الدفاع الأمريكيّ الأسبق وأحد مفكّري الإستراتيجية البارزين في كتابه جوهر الأمن.. حيث قال: «إنّ الأمن يعني التطوّر والتنمية سواء منها الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة أو السياسيّة في ظلّ حماية مضمونة». واستطرد قائلًا: «إنّ الأمن الحقيقيّ للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدّد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقيّة في كافّة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل»[٦].

ولقد ارتبط الأمن القوميّ في بدايات تعريفه بالقدرة العسكريّة التي

1 | Encyclopedia of the social, Vol (11), p. 140.

2 | Barry, Buzan, People, *States and fear: an Agenda for international Security studies in the Post- Cold war Era, Boukder*: Lynne Rienner Publishers , p. 18.

٣ | الحوت، محمد علي،)٢٠٠٥ (**مفهوم الشرق اوسطيّة وتأثيرها على الأمن القوميّ العربيّ** (القاهرة: مكتبة مدبولي)، الصفحة ٥٦.

٤ | المصدر نفسه، الصفحة ٥٦.

٥ | عبد الحليم فؤاد، (١٩٧٤)، **الأمن الآسيويّ والشرق الأوسط** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة)، الصفحة ٨.

٦ | **الإستراتيجية الأمنيّة في منطقة الخليج العربيّ**، مصدر سابق، الصفحة ١٩.



تفضي إلى العمل المسلّح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان والتر ليبمان walter lippmann من أوائل الذين وضعوا تعريفًا لمصطلح «الأمن القوميّ» فاعتبر الدولة الآمنة إذا لم تبلغ الحدّ الذي تضحّي بقيمها إن أرادت أن تتجنّب الحرب[١]، فأمن الدول – وفقًا لهذا- مساوٍ للقوّة العسكريّة ومرادف للحرب. غير أنّ الأمر قد اختلف بتطوّر مفهوم الأمن القوميّ الذي لم تعد القوّة العسكريّة هي مصدر التهديد الرئيسيّ له بل ظهرت قوى جديدة تمثّلت في التهديدات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسية وغيرها. كما يرى البعض الآخر أنّ ظاهرتي العولمة والتفكّك[٢] اللتين تميّز بهما العصر الحديث تزيدان من الدعوة إلى الاهتمام بالأمن المجتمعيّ. فالعولمة في محصّلتها النهائيّة ستؤدّي إلى تقويض النظام السياسيّ القائم على أساس الدولة القوميّة، وفتح المجال كبيرًا لأطر سياسيّة أكثر اتّساعًا، في حين أنّ تفكّك الدول المختلفة قد كشف عن معضلات جديدة تتعلّق بالحدود الدوليّة والأقلّيات الدينيّة والإثنيّة، الأمر الذي أثّر في عمليّة الاستقرار الإقليميّ والدوليّ وخلق قضايا معقّدة ومتشابكة تدخل ضمن أولويّاتها الدعوة إلى مراجعة حقيقيّة للمفهوم الضيّق لـ «الأمن القوميّ».

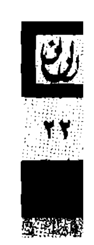
وذهبت الاتّجاهات الفكريّة لتقول إنّ الأمن القوميّ يرتبط بقضايا الاستقلال والسيادة ومصالح الدول وكيانها وقيمها الوطنيّة. وتنصرف دراسات الأمن بناءً على ذلك إلى تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها. فهو تصوّر إستراتيجي ينبع من متطلّبات حماية المصالح الحيويّة الأساسيّة لأيّ شعب بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزيّة للمصالح الحيويّة ويقدّم الإجابات النابعة من التصوّرات المستمدّة من التاريخ والجغرافيا لكلّ المعضلات التي تواجه الحياة لأيّة أمّة من الأمم[٣].

بعض الاتّجاهات كالمدرسة الواقعيّة يذهب بالتركيز على الدولة

1 | International encyclopedia of the Social Sciences, David Sills, Editor, 19 vols, (New York: Macmillan), (1968), vol, 2, pp. 40-45.

2 | Clark, Ian (1977): *Globalization and fragmentation*: International relations in the Twentieth Century (Oxford; New York: Oxford university press,).

٣ | خيري، سمير (١٩٨٣) **الأمن القوميّ العربيّ** (بغداد: دار القادسيّة للطباعة)، الصفحة ١٨.



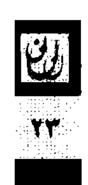
كفاعل رئيس فيما يتعلّق بالأمن، وأولويّة الأمن القوميّ على ما سواه من المستويات المتعدّدة لمفهوم الأمن، وتقدّم البعد العسكريّ للأمن على غيره من الأبعاد، وبناءً على هذا الاعتقاد يكون التهديد العسكريّ الخارجيّ ضمن قائمة الأولويّات الإستراتيجية لأمن الدول[١]. فالدولة وفقًا لهذا المفهوم هي المؤسّسة التي تعمل من خلالها جميع المنظّمات الحكوميّة وغير الحكوميّة التي تنظّم نهج هذه المنظّمات وتقرّر الشروط التي يمكنها أن تتصرّف من خلالها، حيث إنّ السلوك الخارجيّ للدولة يتّصف بالعقلانيّة والتخطيط والإدراك في ظلّ بيئة فوضويّة لا يوجد فيها حكومة عالميّة، ولا اتفاق أخلاقيّ، أو أيّ حسن تضامنيّ[٢]. وعليه، فإنّ الدولة تلجأ إلى خيار الأمن الذاتيّ للدفاع عن مصالحها من خلال الاستحواذ على القوّة واستخدامها، الذي يعدّ جوهر السياسة الأمنيّة للدولة. فالقوّة العسكريّة هي العامل المحوريّ للقوّة وأداتها الرئيسة، أمّا السلام فيبقى حالة مؤقّتة، إذ لا يعني لديهم سوى غياب الحرب، فوجود الأمن الحقيقيّ يكون في ظلّ علاقات الصراع والحرب.

ثمّ جاء إطار فكريّ أحدث ليوسّع من مفهوم الأمن القوميّ الواقعيّ البنيويّ[٣]، فرفض وانتقد آراء الواقعيّين، فالدولة لديه ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدوليّة بل يوجد هناك فاعلون آخرون داخل الدولة وخارجها، ممّن يكون تأثيرهم في الأمن مساويًا أو يفوق التأثيرات التي تحظى بها الدولة. فالأمن لا يقتصر على البُعد العسكريّ، بل على أبعاد أخرى متنوّعة. فلقد تفوّق اقتصاد السوق على القوّة العسكريّة بوصفها المتغيّر الحاسم للعلاقات الدوليّة، فالقيمة المقرونة بالقدرة العسكريّة قد تراجعت درجتها على الأقلّ بين دول الغرب من حيث إنّ الدفاع عن الأراضي أصبح أقلّ إلحاحًا.

١ | حسن الحاج علي أحمد (٢٠٠٢) «حرب أفغانستان: التحوّل من الجيوستراتيجيّ إلى الجيوثقافيّ» في: أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم ما بعد ١١ أيلول**، سلسلة كتب المستقبل العربي: ٢٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة)، الصفحتان ٢٥٢ و٢٥٣.

٢ | ستيرن، جيفري، **تركيبة المجتمع الدوليّ: مقدّمة لدراسة العلاقات الدوليّة**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، ٢٠٠٤) الصفحة ٣٨.

٣ | **السياسة الدوليّة النظريّة والتطبيق** ٢٠٠٨، مصدر سابق، الصفحة ٢٢.



وفي ذلك، يرى كين بوث «أنّ القوّة العسكريّة العالميّة تتّجه على نحو متزايد إلى النجاح الاقتصاديّ بدلًا من الإحصائيّات العسكريّة»[١].

إذًا، سيطر الفكر الواقعيّ على الاتّجاهات الفكريّة في تفسيرها للـ«الأمن القوميّ»، بدءًا من المدرسة الواقعيّة التقليديّة التي ظهرت في عصر التنوير وروّادها: ميكيافللي وروسو وهيوم مرورًا بالمدرسة الواقعيّة الحديثة التي نادى بها: مرغانثو بعد الحرب العالميّة الثانية، وانتهاء بالمدرسة الواقعيّة الجدّيّة على يد كينيث والتز، حيث طورّت تلك المدارس الوعاء الفكريّ الخاصّ بالدراسات الأمنيّة. بيد أنّ الفكر الواقعيّ قد تعرّض للتحدّي بعد التغيير في هيكل النظام الدوليّ وبروز عمليّات التكامل والاندماج الاقتصاديّ عبر صيغ تكتّلات اقتصاديّة إقليميّة وفتح آفاق جديدة لحريّة التجارة والاقتصاد ممّا عزّز مكانة دور فاعلين فوق قوميّين جدد في العلاقات الدوليّة، وأدّى إلى إضعاف الدور النسبيّ للدولة القوميّة وللقوّة العسكريّة، ذلك أنّ القوّة لم تعد مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبُعد العسكريّ، بل تعدّت ذلك إلى النمو الاقتصاديّ والثورة التكنولوجيّة وعمليّات الاعتماد المتبادل وعصر الحروب الفضائيّة وحروب الشبكات[٢]. فلم يعد مفهوم الأمن قاصرًا على المجال السياسيّ والعسكريّ فحسب، إنّما أصبح شاملًا[٣]؛ الأمر الذي أدّى إلى اتّساع مفهوم الأمن باهتمامه بأبعاد أخرى جديدة غير عسكريّة أكثر تعقيدًا مقتربًا من المفهوم الليبراليّ وبعيدًا عن الفكر الواقعيّ. ولعلّ الأحداث التي تشهدها المنطقة اليوم سواء من أحداث في مصر والعراق واليمن وليبيا أو سوريا ولبنان والتعاطي الدوليّ أعطى دفعًا جديدًا للفكر الواقعيّ التقليديّ على مفاهيم الأمن وأبعاده بشكل كبير.

1| Ken Booth, «introduction: The Interregnum: World Politics in Transition,» paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security, p. 8.

٢| سلمان، رشيد سلمان (٢٠٠٣). **البعد الإستراتيجي للمعرفة** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣). الصفحات ١٥٦- ٢٢٠.

٣| **السياسة الدوليّة النظريّة والتطبيق** ٢٠٠٨، مصدر سابق، الصفحة ٢٣.



أ. الأمن القوميّ الإسرائيليّ - الخلفيّة والجذور

اعتُبر الدين اليهودي الأساس الذي ارتكزت إليه النظريّة الأمنيّة من المنظورَين السياسيّ والعسكريّ والذي اتّخذه دعاتها حجّة للمناداة بالقوميّة اليهوديّة وسندًا للمطالبة بتحقيق الوعد الإلهيّ ودعوة لاغتصاب أرض فلسطين وحقّ العودة إليها لبناء الدولة اليهوديّة الحديثة والمعبد الثالث في أورشليم.

وتزعم الصهيونيّة إنّه مثلما حفظ الدين اليهوديّ الشعب من الاندثار عبر قرون طويلة، يستطيع الدين أن يعيد جمع شمل الشعب فوق أرض الميعاد داخل إطار الدولة التي تربط بين تراث الماضي البعيد، ومستجدّات وحقائق الحاضر وأمنيّات المستقبل. لذلك تمثّل الديانة اليهوديّة إطارًا عامًّا للنظريّة الصهيونيّة. فالتوراة مصدر «العقيدة اليهوديّة»، منها نبعت فكرة «الخلاص والعودة» وعلى هديها رسم اليهود حياتهم ونظموا علاقاتهم ورتّبوا معاملاتهم، وبها أعادوا كتابة تاريخهم العسكريّ واستنبطوا كذلك عقائدهم العسكريّة.

أشارت جولدا مائير Golda meir[١] إلى أنّ إسرائيل وجدت «تنفيذًا لوعد الربّ، وبهذا لا يصحّ أن نسأله أيضًاحًا عن شرعيّة ذلك الوجود»[٢]، ويشير مناحيم بيغن Menahem Begin [٣] بقوله «لقد وُعدنا هذه الأرض، ولنا الحقّ فيها»[٤].

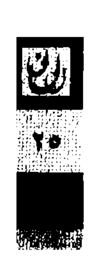
إنّ الوضعية التي أُنشِئت فيها (إسرائيل) كعنصر غريب في الجسد

١ | جولدا مائير Golda meir كوزيرة للعمل في الفترة ١٩٤٩-١٩٥٦، وكوزيرة للخارجيّة الإسرائيليّة في فترة ١٩٥٦-١٩٦٦، في أكثر من تشكيل حكوميّ. وبعد وفاة رئيس الوزراء الإسرائيليّ ليفي أشكول، تقلّدت منصب رئيس الوزراء، وقد تعرّضت حكومة التآلف التي ترأستها للنزاعات الداخليّة، وأثارت الجدل والتساؤلات في مقدرة حكومتها على القيادة، خصوصًا بعد الهجوم العربيّ المباغت وغير المتوقّع في ١٩٧٣/١٠/٦، تعرّضت جولدا مائير لضغودات داخليّة نتيجة الأحداث التي سلفت؛ فقامت بتقديم استقالتها، وخلفها في رئاسة الوزراء إسحاق رابين. وفي ١٩٧٨/١٢/٨، ماتت جولدا مائير ودفنت في مدينة القدس.

٢ | السلطان، جمال مصطفى (٢٠٠٠)، **الفكر الإستراتيجي الإسرائيليّ** (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، لا تاريخ)، الصفحة ١٩.

٣ | ولد مناحيم بيغن في مدينة بريست لتوفيسك في روسيا عام ١٩١٣، وتأثّر بأفكار التيّار الصهيونيّ المتنامي هناك آنذاك، في عام ١٩٧٧، وهو سادس رئيس وزراء لـ «إسرائيل».

٤ | صحيفة دافار، إسرائيل، ١٩٧٨/١١/٤.



العربيّ وضعتها أمام تحدٍّ وجوديّ، يقول أشكول levi Eshkol [١] رئيس الوزراء السابق «إنّ حماية الدولة والحفاظ عليها ماديًا وروحيًا ثمّ تدعيم مستقبلها وتأمين استمرار وجودها مسألة تحتلّ مركز الصدارة في عقول الإسرائيليّين»[٢] . وفي سبيل ذلك، صارت الإستراتيجية الإسرائيليّة منذ تأسيسها وبروزها كقوّة إقليميّة في المنطقة تهتمّ بالوقوف بوجه أيّ قوّة غربية أو تساعد إستراتيجيا القوى العربيّة بشكل يؤثّر سلبًا عليها.

فعند الحديث عن مفهوم الأمن في الفكر الصهيونيّ، لا بدّ من العودة إلى التاريخ، والبحث عن أهميّة الأمن بالنسبة لمؤسّسي دولة «إسرائيل»، إذ تقف مسألة ضمان الأمن الإسرائيليّ في موقع الصدارة لدى قادة «إسرائيل» بدءًا ب «ديفيد بن غوريون»، مرورًا ب موشي ديان moshe dayan، وشمعون بيريز[٣] shimon Peres، وإسحاق رابين[٤] Yitzhak Rabin، وبنيامين نتنياهو[٥]، وإيهود باراك[٦] Ehud Barak، وأرييل شارون[٧]،

١ | ليفي أشكول (٢٥/١٠/١٨٩٥-٢٦/٢/١٩٦٩) ثالث رئيس وزراء إسرائيلي من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٩، حيث مات بالسكتة القلبيّة.

٢ | دافار، ١٩٧٨/١١/٤.

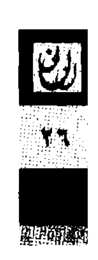
٣ | سياسيّ، رئيس حزب العمل في السنوات ما بين ١٩٧٧-١٩٩٢، ومنذ نهاية عام ١٩٩٥، ورئيس حكومة في السنوات ما بين ١٩٤٨-١٩٨٦، وما بين ١٩٩٥-١٩٩٦. ولد في بولندا في عام ١٩٢٣. هاجر إلى إسرائيل في عام ١٩٣٤ حيث درس في المدرسة «جئولاه» في تل أبيب، وفي المدرسة الزراعيّة في بن شيمن، وفي عام ١٩٤٠ كان احد مؤسّس الكيبوتس «ألوموت» وانتخب لمنصب سكرتير حركة الشباب العامل والمتعلم.

٤ | عاش في الفترة ١٩٢٢-١٩٩٥، رجل سياسيّ وجنرال عسكريّ سابق في الجيش الإسرائيليّ، وخامس رئيس وزراء في فترتين. الفترة الأولى من ١٩٧٤-١٩٧٧، وفي الفترة الثانية من ١٩٩٢-١٩٩٥ حينما اغتاله متطرّف يهوديّ، أصبح رابين أوّل رئيس وزراء إسرائيليّ يموت اغتيالًا، ويعدّ من أشهر رجالات «البالماخ» المتفرّعة من الهاجناه العسكريّة.

٥ | ولد عام ١٩٤٩، شغل العديد من الناصب العسكريّة والحكوميّة، لعلّ ابرزها رئاسته للوزراء. نافس شارون على رئاسة الليكود لأكثر من مرّة، لكنّه أصبح رئيسًا للحزب بعد انشقاق شارون وتأسيسه لحزب كاديما، على الرغم من أنّه وقّع اتفاقيّة «واي ريفر» مع الفلسطينيّين، إلّا أنّه لا يؤمن بفكرة وطن مستقلّ للفلسطينيّين.

٦ | ولد في ١٩٤٢، هو عاشر رئيس وزراء إسرائيل من ١٩٩٩-٢٠٠١.

٧ | ولد عام ١٩٢٨ لأب بولنديّ، ويعدّ من السياسيّين والعسكريين المخضرمين على الساحة الإسرائيليّة. والرئيس الحادي عشر للحكومة الإسرائيليّة. ظلّ شارون وزيرًا بلا وزارة في الفترة بين ١٩٨٢-٩٨٤، ثمّ اختير بعد ذلك وزيرًا للصناعة والتجارة في الفترة بين ١٩٨٤-١٩٨٨، وعيّن وزيرًا للبناء والإسكان في الفترة بين ١٩٩٨-١٩٩٢، وتولّى منصب وزير البنى التحتيّة في حكومة الليكود، برئاسة بنيامين نتنياهو التي تشكّلت إثر انتخابات عام ١٩٩٦، ثمّ وزيرًا للخارجيّة في الحكومة نفسها من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩. فاز شارون برئاسة الوزراء =



وإيهود أولمرت[1]... ولا شكّ أنّ المتأمّل لخطوط الطيف المختلفة لمفاهيم الأمن الخاصّة بـ«إسرائيل» يجد أنّ السياسة الأمنيّة العليا إنّما تعبّر بصورة انعكاسيّة مباشرة عن العقد الاجتماعيّ السائد في المجتمع وعن ثوابته الأيديولوجيّة وأهدافه الكبرى ورؤية النخب الحاكمة المقبولة من غالبيّة أعضاء المجتمع للأرض والشعب والحدود وهويّة كلّ من العدوّ الصديق.

إنّ الأمن القوميّ بالنسبة لإسرائيل هو «قضيّة وجود» على حدّ تعبير يسارئيل طال، حيث يقول «إنّ الأمن القوميّ بالنسبة لإسرائيل هي مسألة وجود شامل يمسّ صميم الوجود الماديّ لكلّ فرد، إن بالنسبة لنا عنصرًا مطلقًا وليس نسبيًّا كما لباقي الدول».

إذًا، عملت الصهيونيّة على تحويل العقيدة الدينيّة اليهوديّة إلى نظريّة سياسيّة تطالب بحقّ تاريخيّ وتستند إلى وعد إلهيّ وإلى نظريّة عسكريّة ونظريّة أمنيّة كذلك. وذهب العقل الإسرائيليّ ونخبه منذ تأسيس الكيان إلى أنّ أمن إسرائيل لا يطال أمن الدولة فحسب بل يطال أمن اليهود والهويّة اليهوديّة بصورة أعمّ في العالم بأسره[2].

وقد اعتمد بن غوريون في طروحاته للنظريّة الأمنيّة على فرضيّات أساسيّة تنبع أوّلها من الخوف الوجوديّ، فوجودها من وجهة نظره

⇐ | بعدما أقنع الناخب الإسرائيليّ بأنّه الوحيد القادر على إعادة الأمن الشخصيّ له، إثر فشل رئيس الوزراء السابق إيهود بارك في ذلك، بسبب استمرار انتفاضة الأقصى (أيلول ٢٠٠٠). واستطاع ايهود باراك التغلّب في الإنتخابات التشريعيّة ليقود حكومة يمين ليكوديّة مارست سياسة اغتيالات عنيفة ضدّ أبرز القيادات الفلسطينيّة التي تعدّها إسرائيل إرهابية، كما باشر في بناء الجدار الفاصل لفصل أراضي إسرائيل عن الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. في ٢٠٠٦/١/٤ أصيب شارون بجلطة سببها نزيف دماغيّ حادّ، وأدخل على أثرها مستشفى هداسا وما زال في غيبوبة عميقة.

١ | لمع اسم أولمرت بعد أن أصيب أريل شارون بجلطة دماغيّة عام ٢٠٠٦، إذ خلفه ألمرت في رئاسة الوزراء، وخلفه أيضًا في زعامة حزب كاديما الذي أسّسه شارون وعيّن أيهود أولمرت نائبًا لرئيس الوزراء، ووزيرًا للصناعة والتجارة والعمل والإتصالات، وتولّى الحقيبة الأخيرة حتّى ٢٠٠٥. وفي آب ٢٠٠٥ عيّن وزيرًا للماليّة بالوكالة، حتّى تمّ تعيينه في تشرين الثاني ٢٠٠٥ وزيرًا للماليّة. في ٢٠٠٦/١/٤، وبعدما أصيب رئيس الوزراء أريل شارون بنزيف دماغيّ، بدأ أولمرت بممارسة مهامه كقائم بأعمال رئيس الوزراء بموجب القانون الأساسيّ للحكومة. وفي ٢٠٠٦/١/١٦ انتخب اولمرت رئيسًا مؤقّتًا لحزب كاديما خلفًا لشارون. في أعقاب فوز حزب كاديما برئاسة أولمرت في انتخابات الكنيست الـ ١٧ التي جرت في ٢٠٠٦/٣/٢٨ أصبح أولمرت رئيس وزراء.

٢ | رؤوبين بدهتسور، مجلّة بيولونيا للدراسات الإستراتيجية، تل أبيب، أيلول، ٢٠٠٣.



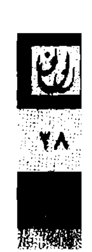
معرّض للخطر من جانب الأعداء المحيطين بها إضافة للفرضيّة القائلة: «إنّ إسرائيل لا تستطيع الاعتماد في وجودها على عنصر من عناصر خارجيّة»[١]. أمّا الفرضيّة الثالثة فتقول: «إنّ إسرائيل لا تستطيع ولن تستطيع حسم الصراع مع العرب بالوسائل العسكريّة بمعنى أنّها لا تستطيع أو تتمكن من تحقيق حسم عسكريّ يؤدّي إلى فرض شروط إسرائيليّة لأيّة تسوية أو اتفاقيّة سلام مع أعقاب أيّ مفاوضات، إنّها في حالة حرب دائمة وهو ما أسهبت كتابات نخب الصهيونيّة فيه[٢].

وقد نبّه بن غوريون[٣] في كلام لافت له عن رؤيته لبناء الدولة ومقوّمات استمرارها، فبالغ في ذكر إرادة الحرب والإبداع الفكريّ: «لقد هزم السبعمئة ألف يهوديّ الثلاثين مليون عربيّ بفضل قوّة الإرادة والتصميم على القتال وبفضل ذلك انتصرنا». و«أنّ أخطر عدوّ لأمن إسرائيل هو الروتين الفكريّ لدى المسؤولين عن هذا الأمن»، وما عناه بن غوريون في هذا القول هو أنّ إسرائيل إذا ما اضطرت للحرب مرّة ثانية فعليها أن لا تحارب في الماضي بل في المستقبل وأنّ ما نجح في الماضي ليس بالضرورة أن ينجح أو يتلاءم مع المستقبل. إنّ ما دفع بن غوريون إلى هذا الرأي هو إدراكه أنّ بعض قادة الجيش في إسرائيل يفضّلون التعايش مع إرث انتصاراتهم ولا يرون ما يتطلّبه الوقت الراهن، فرّد عليهم في إحدى اجتماعاته قائلًا: «إنّ الدفاع المحلّيّ الثابت لم يعد الشيء المهمّ في دفاعنا، لذا يجب علينا أن نرى مشكلة الأمن وأسلوب دفاعنا بعين جديدة، ليس دفاعًا محليًّا بل إقليميًّا، ليس دفاعًا ثابتًا بل دفاعًا ديناميكيًّا، ليس أمن النقاط وإنّما أمن المستوطنات والمواصلات... إنّ كلّ مصطلحات الدفاع التي كانت متّبعة لدينا في الماضي أصبحت الآن قديمة ومضى وقتها...

١ | ليفتا، اريل، ١٩٩٠، **النظريّة العسكريّة الإسرائيليّة دفاع وهجوم**، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينيّة (عمّان، ى تاريخ)، الصفحة ٤٢.

٢ | المصدر نفسه، الصفحة ٤٢.

٣ | لا ترجع شهرة ديفيد بن جوريون إلى كونه أول رئيس وزراء (١٩٤٨-١٩٥٣) فحسب، بل ولكونه واحدًا من المؤسسين الأوائل للدولة الإسرائيليّة، حيث قاد انتصارات اليهود على العرب في حرب ١٩٤٨، التي انتهت بقيام إسرائيل، توفي بن جوريون عام ١٩٧٣ عن عمر ناهز ٨٧ عامًا.



لقد تغيّر الوضع من أساسه، وإذا كنّا لا نشعر بهذا التغيير فهذا ناجم فقط عن التفكير الروتينيّ... نحن بحاجة إلى نظريّة جديدة نرى من خلالها الوضع الراهن وجميع التغييرات التى تطرأ عليه في كلّ آن»[١].

وقد طوّر بن غوريون مفهوم الأمن قائلًا: «إنّ الأمن يضمّ كلّ شيء، وكلّ شيء يُشتقّ منه»، وإنّ «الأمن لا يشتمل على الجيش فقط»[٢]. وأوضح عند عرض حكومته أمام الكنيست بتاريخ ٢-١١-١٩٥٥: «لن يقوم أمن إسرائيل على الجيش والسلاح فقط برغم أنّه دون هذين لا يوجد أمن... أمن إسرائيل يعني الهجرة إليها... الأمن يعني الاستيطان... الأمن هو احتلال البحر والجوّ... الأمن هو تنمية البحث العلميّ والقدرة العلميّة في كلّ المواضيع... الأمن هو إعداد مهنيّ متطوّر للشبيبة في الزراعة، والمهن، والصناعة، والبناء».

بعد نهاية حرب عام ١٩٤٨، وتوقيع إسرائيل على اتفاقيّة وقف إطلاق النار مع الدول العربيّة، أوضح بن غوريون أنّه لم تحِن نهاية النزاع وأنّ الحديث فقط عن «هدنة مؤقّتة»[٣]. وكتب عن تطرّقه إلى هذه المرحلة: «النصر الرائع للجيش الإسرائيليّ على الجيوش العربيّة في السنة الأولى لقيام الدولة وتوسيع حدودنا- لم يطمس على عيوننا ولم يجعلنا نشعر بالزهو وقد عرفنا طول الأيّام أنّه تتوقّع لنا جولة ثانية»[٤].

لقد أكّد بن غوريون مرّة تلو الأخرى، أنّه يجب على «إسرائيل» أن تتصرّف حسب افتراض أنّ حربًا جديدة قد تندلع في كلّ لحظة. في ١-١١-١٩٥٠ أوضح: «لست مشاركًا في فرح جمهورنا بانتصاراتنا في الماضي، إنّ الخطر الذي يترصّدنا في المستقبل ليس بأقلّ خطورة ممّا كان عليه قبل ثلاث سنوات، بل ربّما يكون الأمر عكسيًّا، وإلى الآن تملأني الرهبة ربّما أكثر ممّا أنا مستعدّ للتعبير عنه في هذه الساعة[٥].

١ | **النظريّة العسكريّة الإسرائيليّة دفاع وهجوم**، مصدر سابق، الصفحة ٤٢.
٢ | هآرتس، كانون الثاني ١٩٤٩.
٣ | هآرتس، كانون الثاني ١٩٤٩.
٤ | **تصريحات بن غوريون**، هآرتس، ١٩٦٤.
٥ | لورن، إيغال، ١٩٧١، **تكوين الجيش الإسرائيليّ**، ترجمة عثمان سعيد العودة (لبنان، ١٩٧١)، الصفحة ٨١.



إنّ نظريّة الأمن التي وضعها بن جوريون ومردخاي ماكليف في أوائل الخمسينيّات أرادت أن تجيب على سؤال مصيريّ لإسرائيل وهو، ما هي وضعيّة إسرائيل في بيئة معادية؟ وفي معظم الحالات، أخذ بن جوريون في الحسبان ضعف إسرائيل في القوّة البشريّة (ديموجرافيّة السكان مقارنة بالشعوب العربيّة) ومساحتها الضيّقة وكذلك مواردها المادّيّة المحدودة. وهو ما أدّى به إلى الاتّجاه نحو عدد من **المبادئ شكّلت ركائز نظريّة الأمن.**

ولقد ناقش محلّل الشؤون الأمنيّة العسكريّة في صحيفة يديعوت أحرنوت، رون بن شاي خلال مؤتمر هرتزيليا ٢٠١٣، حول رؤية بن غوريون لنظريّة الأمن القوميّ والتي تقوم على أربع ركائز إستراتيجية وأربع ركائز عسكريّة:

- الركائز الإستراتيجيّة:

- المقايضة على التفوّق العربيّ التقليديّ.
- محاكاة الردع النوويّ (ويجب الالتفات إلى كلمة محاكاة).
- علاقة مميّزة مع دولة عظمى (ذات مرّة كانت فرنسا واليوم الولايات المتّحدة).
- علاقة مع الشعب اليهوديّ.

- الركائز الأمنيّة العسكريّة:

ردع.

تحذير.

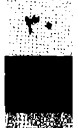
حسم.

جيش الشعب القائم على التجنيد الإلزاميّ والخدمة الاحتياطيّة.

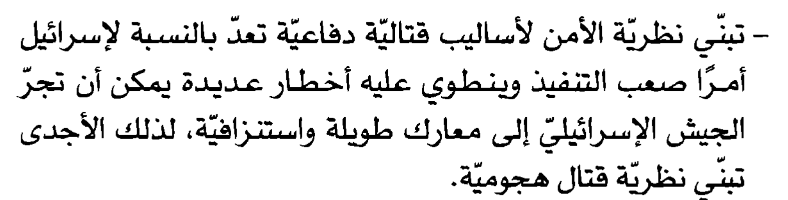
والتي انبثق عنها (النظريّة العسكريّة):

- تسليح الجيش الإسرائيليّ بالشكل الذي يسمح بالردّ المناسب على






التهديدات العسكريّة من دول المواجهة العربيّة.


- تبنّي نظريّة الأمن لأساليب قتاليّة دفاعيّة تعدّ بالنسبة لإسرائيل أمرًا صعب التنفيذ وينطوي عليه أخطار عديدة يمكن أن تجرّ الجيش الإسرائيليّ إلى معارك طويلة واستنزافيّة، لذلك الأجدى تبنّي نظريّة قتال هجوميّة.


- تبنّي الحرب الوقائيّة أو الاستباقيّة.

ب. مفهوم الأمن القوميّ (محاولة تحليليّة)

تعرّف عقيدة الأمن القوميّ بصورة عامّة بأنّها مجمل السياسات العسكريّة والدبلوماسيّة والاجتماعيّة التي غرضها حماية وتصنيف وخدمة مصالح أمن الدولة القوميّ[١]. إنّها تبتني على أسس معرفة حدود قوّتنا والأهداف القوميّة التي نرسمها لأنفسنا، بالتالي يجب أن نلتفت إلى مصادر قوّتنا وتوزّعها على مجهود أمّتنا القوميّ وحلفائنا وفوق كلّ شيء الحافز لدينا [٢].

في الحالة الإسرائيليّة، هنالك درجة من البراغماتيّة في تحديد ماهيّة الأمن القوميّ ومفاهيمه تؤدّي إلى مرونة في التصرّف المتعلّق بشؤون الأمن، لكنّها تؤدّي أيضًا إلى غياب عقيدة أمنيّة قوميّة متماسكة ومترابطة منطقيًّا تخضع لمراجعة دوريّة وفق أحكام دستوريّة[٣]. تتبنّى إسرائيل لفظة «بطحونزم» في حديثها عن الأمن والتي تعني بحسب قاموس دان آموس: «المدرسة التي تقيم أو تختبر كلّ موضوع بموجب مساهمته في أمن الدولة» أي النزعة التي تضع معيار الأمن فوق كلّ المعايير الأخرى للحكم على أيّ شيء. ترتبط النظريّة الأمنيّة بالواقع المجتمعيّ إذ إنّ عمليّة «الأدلجة الأمنيّة» هي وسيلة ضروريّة للتثقيف الاجتماعيّ[٤]، ويمكن تلخيص المبرّر العامّ للنزعة الأمنيّة

1 | Rodaman, David (September 2001) «*Israel's National Security Doctrine: An Introductory Overview,*» MERIA, vol.5, No.3.

٢ | يسرائيل طال، شؤون شرق الأوسط، ٢٠٠٤، عدد ١١٥.

3 | Cohen, Stuart, *«An Exchange on Israel's Security Doctrine» MERIA*, vol. 5, no, 4 (December 2001).

٤ | يسرائيل طال، شؤون شرق الأوسط، ٢٠٠٤، عدد ١١٥



بسياسة «ابن بربراه» سياسة اللاخيار[١].

ويمكن تقسيم العوامل التي تحويها «العقيدة الأمنيّة القوميّة» بحسب المحلّلين الإسرائيليّين إلى قيود وردود عليها. فالقيود هي: الموقع الجغرافيّ، ومحدوديّة القدرة البشريّة، والتهديدات التقليديّة وغير التقليديّة، واعتبارات مجتمعيّة. أمّا الردود عليها فهي: الردع ورعاية قوّة عظمى، وحرب مناورة هجوميّة، والنوع في مقابل الكمّ، والاعتماد على المبادرة الذاتيّة.

منذ سنة ٢٠٠٠، برز قيدان آخران هما تهديد الوجود و«عقيدة الأمن القوميّ ذاتها»[٢] اللذان لم يكونا يعتبران هكذا في السابق لكن فرضا نفسيهما في ظلّ انتفاضة الأقصى وبقيا من دون ردود لأنّه لا يوجد إقرار رسميّ بهما فالاعتراف بهما يستوجب كنتيجة إعادة تعبئة المجتمع الإسرائيليّ بشأن أيديولوجيا موحّدة وإعادة هيكلة المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة وعلاقتها بالقيادة السياسيّة[٣].

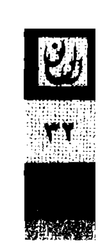
إنّ «الدفاع عن كلّ شيء من أيّ شيء» في مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ، هو مفهوم مطلق بحسب أبو المركافاه يسرائيل طال[٤]، والذي ولّد «الأمن القوميّ الغامض» وأحدث استقراءات بدلًا من قراءات للبيئة الإستراتيجية. فيتّم مثلًا، اعتبار أنّ صراعًا مع خصم معيّن حسم لمصلحة الجهة الإسرائيليّة كما حدث بالنسبة إلى الجبهة الشماليّة بعد انسحاب الجيش الإسرائيليّ من الجنوب اللبنانيّ في سنة ٢٠٠٠، ثمّ تعود الجبهة فتسخن وتجرّ إلى حرب كما حدث في صيف سنة ٢٠٠٦. وحتّى عند بروز تحذيرات مسبقة، فإنّه يتمّ تغافلها في هذا الإرباك في المفاهيم كما جرى قبل أشهر من الحرب المذكورة، وقد أعرب رئيس لجنة الأمن الإرئاليّ السابق يوفال

١ | عزمي بشارة، **من يهوديّة الدولة حتّى شارون** «دراسة في تناقض الديموقراطيّة الإسرائيليّة» (دار الشروق، الطبعة ٢، ٢٠١٠)، الصفحة ٨٩.

2 | Emily, GoldmanK (2001) «*New Threats , New Identities and New Ways of War*: The Sources of Change in National Security Doctrine». *In Israel's National Security Towards the 21st century*. Edited by Uri Bar- Joseph. London: Frank Cass, , p 50

3 | Ibid.

٤ | يسرائيل طال، شؤون شرق الأوسط، ٢٠٠٤، عدد ١١٥.



شتانيتس عن حاجة المؤسّسة الأمنيّة إلى إعادة تقويم فرضيّاتها المتعلّقة بمفهوم الأمن وقوّتها العسكريّة [١].

وتكشف «لجنة مريدور» التي أنشئت لإعادة فحص التفكير الإستراتيجي وبلورة المفهوم الأمنيّ الإسرائيليّ أنّه لم توضع أبدًا أيّة وثيقة كاملة ومفصّلة في هذا المجال، وأنّ مفهوم الأمن الذي بلوره رئيس الحكومة ووزير الدفاع الأوّل بن غوريون لم يستند إلى أيّة وثيقة مفصّلة وإنّما كان مجرّد مبادئ عامّة وتعريفات كُتبت بين فترة وأخرى[٢].

إنّ أمن الدولة لا يزال مبهمًا وغير واضح لعدم اكتمال عناصر ومقوّمات إسرائيل كدولة إن لجهة الدستور الذي يجسّد هويّة الدولة وطبيعة نظامها السياسيّ.. وحقوق المواطنيّة والجنسيّة ولجهة الحدود والسيادة على الأرض ممّا يجعل أمن إسرائيل أقرب إلى أمن المشروع منه إلى أمن الدولة، إذ يتوقّف أمن المشروع الذي لم يستكمل عناصره ليصبح أمن الدولة[٣]، على:

استمرار عمليّة التهويد – تهويد الأرض والسوق والإنسان- التي لا زالت إسرائيل تعمل لإتمامها.

تأمين المجال الحيويّ الذي يُحقّق المطالب الأمنيّة لإسرائيل على حساب الأرض العربيّة.

استقطاب اليهود – عبر هجرة يهود العالم إلى إسرائيل، ولا بدّ من إدارة هذا الأمر الذي لم يستكمل بعد ويواجه الكثير من التحدّيات.

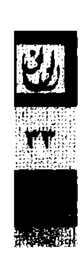
ضمان استمرار التفوّق الحضاريّ لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وجعلها الدولة المركزيّة الفعّالة دائمًا في المنطقة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وعسكريًّا.

العلاقة مع الدولة الراعية (الولايات المتّحدة الأمريكيّة) ويبدو أنّه

1 | Shavit, Ari (20/4/ 2006) «*we could lose the Next war*», Ha' aretz ,

٢ | الفشل الإسرائيليّ في لبنان، الصفحة ١١٦، **أوراق إسرائيليّة** ٣٦، مدار، تقارير الصحف الإسرائيليّة.

٣ | إلياس شوفاني، **الحروب الإسرائيليّة– العربيّة** (دمشق: دار الحصاد، ٢٠٠٩)، الصفحة ٤٥.



تحقّق بنسبة عالية.

وبالتالي، يتوقّف أمن المشروع الإسرائيليّ على حُسن النجاح في السير اللولبي بين هذه القضايا. إنّ هذه النقاط ترتبط بأمن إسرائيل الإستراتيجي[١].

وإنّ قضيّة الأمن ومفهومه في إسرائيل أمام إشكاليّة كبيرة إذ ثمّة موضوعان متصارعان (كما يشير موشيه يعالون) في مقاربة لمفهوم الأمن الإسرائيليّ:

الأوّل: يتطلّب مفهوم الأمن العمق في الرؤية والمبادئ والطرائق، لا سيّما أنّه قضيّة وجود. ما يعني أن يفترض التطلّع للمستقبل البعيد أكثر من الاستجابة لردود الفعل عمّا حدث أمس أو ما يحدث اليوم.

الثاني: سرعة وقوّة المتغيّرات التي تتجلّى بوضوح في التقانة، والدفاع والأمن...إلخ، فكيف يمكن الموازنة بين أمرين؟

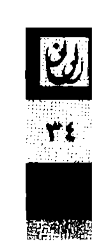
ثانيًا: مبادئ الأمن القوميّ الإسرائيليّ

القيود

أ. غياب العمق الإستراتيجيّ

أثّر هذا العامل محوريًّا في العقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة، إذ يمكن استقراؤه من خلال مرحلتين رئيستين: قبل سنة ١٩٦٧ وبعدها. فقد خرجت الدولة الصهيونيّة من حرب ١٩٤٨ بحدود يصعب حمايتها، إذ كانت أراضي الدولة تتميّز بالطول وبمسافات عرض قصيرة (١٢ كلم في الوسط)، الأمر الذي يسهل بترها بعضها عن بعض في حالة هجوم مباغة، كما كانت الأراضي سهليّة ساحليّة خالية من التضاريس ومكشوفة أمام سلسلة الجبال الممتدّة من الشمال إلى الجنوب وسط فلسطين، الأمر الذي يجعل المناطق الحيويّة مثل المراكز السكانيّة

١ | إلياس شوفاني، **أمن إسرائيل الإستراتيجي** (الناشر خاص، الطبعة ١، ٢٠٠٩)، الصفحة ٧٣.



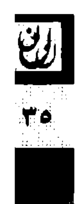
والصناعيّة والعسكريّة مكشوفة أمام أيّ هجوم ممكن من جيوش عربيّة أو من مجموعات مسلّحة ويعني هذا الوضع أنّ التعرّض لنزاع متدنّي الوتيرة لفترة ممتدّة سيلحق بالمجتمع الإسرائيليّ خسائر كبيرة، وأنّ التعرّض لحرب كاملة قد يهدّد وجود الكيان بأكمله. كما من الناحية العسكريّة، فإنّ غياب العمق (الحيّز المكانيّ) يحول دون تمكّن الجيش من إعادة تشكيل قوّاته من الحالة الدفاعيّة إلى الحالة الهجوميّة لصدّ الجيش الغازي، وضعف قدرته على المناورة والتقدّم.

ب. القنبلة الديموغرافيّة

شكّلت «القنبلة الديموغرافيّة» ولا زالت على مدى العقود التي تلت قيام (إسرائيل) موضع الخطر الذي يستشعره الكثير من القادة الإسرائيليّين. فمنذ إنشاء الدولة العبريّة، كان هناك توجّس من الفارق العدديّ بين اليهود والعرب. لكن منذ أن احتلّت (إسرائيل) أراضي عربيّة مكتظّة بالسكان في عام ١٩٦٧، فقد أصبح الهاجس هو التوازن العدديّ داخل الخطّ الأخضر[١] وهو بالتالي شكّل مصدر قلق لصنّاع القرار في «تل أبيب».

نشرت دائرة الإحصاء المركزيّ الإسرائيليّة مؤخّرًا أنّ المنتسبين إلى تيّار التعليم الابتدائيّ الرسميّ في إسرائيل سوف يكونوا أقلّ من ٥٠ في المئة بعد سنوات. وأظهر تقرير نشر مؤخّرًا أنّ عدد الطلّاب اليهود في المدارس الابتدائيّة الرسميّة سوف يكون في العام ٢٠١٩ أقلّ من ٤١ في المئة بسبب التوقّعات بزيادة أعداد الطلّاب العرب والحريديم في مدارسهم الخاصّة. ويبيّن التقرير أنّ عدد التلامذة اليهود عمومًا سيشكّل ٧٤ في المئة مقابل ٢٦ في المئة للتلاميذ العرب، وهي النسبة نفسها تقريبًا القائمة الآن. ولا يتوقّع التقرير زيادة في نسبة الطلّاب العرب، بل يتوقّع تناقصهم الضئيل ترجمة لتناقص نسبة السكّان العرب عمومًا لأسباب مختلفة. ولكنّ القلق الصهيونيّ يزداد

١ | الخطّ الأخضر في فلسطين، هو لفظ يطلق على الخطّ الفاصل بين الأراضي المحتلّة عام ١٩٤٨ والأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧. وقد حدّدته الأمم المتّحدة بعد هدنة عام١٩٤٩ التي أعقبت الحرب التي خاضها العرب مع إسرائيل عام١٩٤٨ . ورغم تحفّظات القانونيّين فإنّ ذلك اللفظ استخدم في المفاوضات الفلسطينيّة الإسرائيليّة.



بسبب تعاظم نسبة التلاميذ اليهود في المدارس الحريديّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ التعليم الابتدائيّ يضمّ أيضًا قطاع التعليم الدينيّ الرسميّ والذي يتناقص عديد المنتسبين إليه بسبب الاندفاع نحو التعليم الحريديّ. ويشكّل المنتسبون للتعليم الحريديّ حاليًّا ١٧ في المئة من تلاميذ المرحلة الابتدائيّة عمومًا وستغدو النسبة ١٩ في المئة في العام ٢٠١٩، بعدما كانت في العام ٢٠٠١ تبلغ فقط ١٢ في المئة.

كما أثبتت دراسة أعدّت في الكنيست وجود هجرة من الأطراف إلى الوسط وخصوصًا إلى مستوطنات الضفّة الغربيّة. وبرغم أنّ حكومات اليمين شجّعت طوال الوقت على الاستيطان في الضفّة الغربيّة، إلّا أنّ ترك المناطق الحدوديّة أمر يمسّ مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ فضلًا عن تعبيره عن الخوف ممّا يجري. وليس صدفة أنّ الهجرة من الأطراف نحو الوسط تقع أساسًا في اللواءين الشماليّ والجنوبيّ.

من هنا، فإنّ تشديد دوائر البحث الإسرائيليّة المهمّة لمتابعة الواقع الديمغرافيّ في إسرائيل والأراضي الفلسطينيّة، أي تلك التي يطلق عليها أراضي ٤٨ والضفّة الغربيّة المحتلّة منذ العام ١٩٦٧؛ يعتبر بمثابة مؤشّر على منعة الدولة الإسرائيليّة ومناعة مجتمعها في مواجهة الأخطار والمشروعات التي تحيق بمشروعها ومشروعيّتها. وقد بات السؤال الذي يشغل أذهان ساسة إسرائيل وقادتها يتمحور حول التهديدات الداخليّة لـ(إسرائيل)، وعلى رأسها التهديد الديموغرافيّ كمشكلة حقيقيّة تقضّ مضاجعها يومًا بعد يوم.

وإذا كانت التقديرات للمستقبل مقلقة بالنسبة لتل أبيب، فإنّ القلق ممّا هو قائم حاليًّا ليس أقلّ من الديموغرافيا السكانيّة وهي الأزمة الداخليّة الأكبر التي تواجه (إسرائيل)، حيث التكاثر عند الفلسطينيّين يفوق كثيرًا التكاثر الطبيعيّ لدى اليهود، هذا يعني أنّ المستقبل يزيد من تفاقمها، وقد يكون هذا ما دفع الصحافيّ الإسرائيليّ أمفون دنكنر



أن يكتب علنًا «صحيح لدينا مشاكل عاجلة جسيمة، صحيح أنّنا نواجه تهديدات تكتيكيّة إستراتيجية يوميًّا، صحيح أنّ العبوات الناسفة تنفجر في مدننا والصواريخ موجّهة إلينا، لكنّ القنبلة الموقوتة الديموغرافيّة هي التهديد الإستراتيجي العظيم والحقيقيّ على الحلم الصهيونيّ»[١].

إنّ المعطيات الديموغرافيّة المتوافرة تفسح مجالًا واسعًا أمام القلق الإسرائيليّ من مستقبل الواقع الديموغرافيّ في فلسطين لأنّها تشير كلّها إلى أنّ «ساعة الرمل الديموغرافيّة» لا تسير وفقًا لمصلحة الدولة اليهوديّة ومستقبلها على الرغم من كلّ الإجراءات المتّخذة. فالخطر القادم على إسرائيل ينبع من الخلل في التوازن الديموغرافيّ الذي سيؤدّي في المستقبل إلى غالبيّة عربيّة، سواء كان ذلك على مستوى «دولة» إسرائيل، الذين سيطالبون بدولة لكلّ مواطنيها أو على مستوى الأراضي المحتلّة. أمام هذا الوضع، تبدو إسرائيل أمام مأزق جدّيّ ومهدِّد حقيقيّ، خصوصًا أنّ الأمر يسير بشكل طبيعيّ من الصعب أن ينجح التدخّل لمحاولة تغييره أو تقليل أخطاره هذا ما جُعل الحديث يأخذ طابعًا (هستيريًّا) عن الأزمة الديموغرافيّة القادمة والتي باتت تشكّل مدماكًا أساسيًّا في «إستراتيجيّة التسوية الإسرائيليّة»، لا يمكن لأحد تجاهله في محاولة فهم الخطوات السياسيّة الإسرائيليّة القادمة»[٢]

ج. محدوديّة القدرة البشريّة

قلّة عدد سكان إسرائيل جعلت الحفاظ على جيش محترف كبير قياسًا بالدول العربيّة أمرًا صعبًا، إذ إنّ هذا سيؤثّر سلبًا في قدرته على بناء اقتصاد قويّ. لذا، بُني الجيش على نمط ميليشيات مكوّنة من عدد محدّد من المحترفين، ومعزّز بعدد كبير من الجنود الذين يقومون بالخدمة الإجباريّة، وكلتا المجموعتان متضمّنة عددًا محدودًا من جنود الاحتياط، الأمر الذي سمح بالحفاظ بصورة عامّة على أدنى

١ | خالد وليد محمود، الأزمة الديموغرافية في (إسرائيل) والوضع الأمني (دار الشروق، الطبعة ١، لا تاريخ)، الصفحة ٨٧.

٢ | **كتاب البلاد، الديموغرافيا وإستراتيجيّة التسوية الإسرائيليّة**، نشر بتاريخ ١٥-٠٨-٢٠١٣.
http://www.albiladdaily.com



عدد ممكن من الجنود في أوقات اللاحرب. وقد انعكست محدوديّة القدرة البشريّة في العقيدة الأمنيّة أيضًا بتفادي خوض حرب على أكثر من جبهة لأنّ من شأنه أن يشتّت القوّات كما جرى في حرب ١٩٧٣ عندما فرض على الجيش الإسرائيليّ أن يقاتل على جبهتين السوريّة والمصريّة بالتوازي في بداية الحرب إلى أن تمّت ملاءمة مجريات الحرب على العقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة بمساعدة الدولة العظمى الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

د. التهديدات التقليديّة وغير التقليدية

منذ إقامة «الدولة»، يرى قادة إسرائيل أنّهم يواجهون ثلاثة أنواع من التهديدات: صراع متدنٍ أو منخفض الوتيرة، وحرب شاملة، وتهديد أسلحة الدمار الشامل. ويختلف مدى تأثير هذه التهديدات في العقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة بين الفترة ما قبل حرب ١٩٧٣ وما بعدها خصوصًا بعد عام ١٩٨٢.

هـ. اعتبارات مجتمعيّة

البُعد الذي لم يعد بالإمكان تجاوزه إذ إنّه يتعرّض لتغييرات عديدة بدأت تتفاعل تأثيراتها بقوّة على النظريّة الأمنيّة. فيرى البعض أنّه لا يمكن تفسير زيادة الاحتراف عند الجيش ربطًا بالتطوّر التقنيّ فقط، إذ يبرز سببًا آخر يرتبط بعدم رغبة الجيش لمباشرة عمليّات القتال للمشاة. مثلًا تتّجه الخدمة العسكريّة في الجيش إلى التهميش بعد أن كانت من ركائز المجتمع الإسرائيليّ وكذلك ثقة الشعب بالجيش بانحدار مستمرّ، فبعد أن كان محبوب الصحافة صار هدفًا لانتقادها فصار ينشر فضائح الجيش وعجزه.

كما لوحظ استعداد المحاكم القانونيّة لاقتلاع المحميّات العسكريّة، وسعي دائم من قبل اليمين واليسار لرفض الخدمة العسكريّة، وأزمة علاقة بين قادة العسكر والنخبة السياسيّة، ومؤشّرات أنّ المجتمع قد لا يكون جاهزًا لتحمّل مخاطر وأعباء الحرب بدأت تتراكم.






ويرى الكثير من المعلّقين[١] أنّه مع حرب ١٩٨٢، دخلت إسرائيل في طور ما بعد البطوليّ كما ذكرى أليوت كوهين. وأمكن الحديث عن بداية انقسام سياسيّ حادّ في مقاربة الحلّ شقّ طريقه في المجتمع وبين قواه منذ انتهاء حرب ١٩٧٣ ودراسة نتائجها.

ويؤشّر مؤتمر هرتزيليا الأوّل بعنوان ميزان المناعة والأمن القوميّ على تنامي أهميّة وحساسيّة البعد المجتمعيّ وتزايد تأثيره على النظريّة الأمنيّة، وهو ما سنأتي لبحثه في المبحث التالي[٢].

الردود

أ. الردع

اعتبرت إسرائيل كونها «دولة وضع راهن» أنّ أيّ هجوم عليها هو تحدٍّ لهذا الوضع الذي تعتمد عليه في وجودها. ففي حالة تعرّضها لهجوم مفاجئ لا يكون عليها صدّ المهاجم فحسب، بل أيضًا تكبيده خسائر فادحة وهزيمته ليكون ذلك عبرة لسائر الدول ويظهر جانب القدرة عندها، بالإضافة إلى حماية الحدود على حماية تركيبة الوضع الراهن. وقد بنت إسرائيل مكانتها الرادعة من خلال وضع «خطوط حمر» تحذّر الخصم من تجاوزها ملوّحة بردّ عسكريّ صارم. فمثلًا اعتبرت دخول أيّ جيش إلى الأردن، أو فرض حصار على خطوطها البحريّة بمثابة إعلان حرب. لذا، فإنّها وظّفت الردع بما فيه إبراز صورتها كقوّة مستبدّة لحماية مصالح أمنها القوميّ[٣]. وفي هذا السياق، تمّ استخدام نوعين من الردع: الردع بالحرمان وهدفه حرمان الخصم من أيّ مكاسب عسكريّة، ولا سيّما استرجاع أراض. والثاني هو ردع بالعقاب، أي من خلال إلحاق أضرار جسيمة واحتلال أراضٍ

١ | حسين سلامة، «ورقة عمل حول الأمن القوميّ الإسرائيليّ» (مركز الدراسات الاستشاريّة، ٢٠٠٥)، الصفحة ١٥.

٢ | **دليل إسرائيل** (٢٠١١) (مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، الطبعة١، ٢٠١١)، الصفحتان ٣٦٧-٣٦٨.

٣ | المصدر نفسه، الصفحة ٤٣٤.



سعيًا لتحقيق حسم عسكريّ[1]، وقد ثبت أنّ مفهوم الردع يتقدّم على هدف تحقيق السلام فيها لو حصل تعارض بينهما. أمّا في مجال الحرب غير التقليديّة، فاتّبعت مفهوم «الإنتقام الرهيب» في حال تعرّضها للضرب بأسلحة الدمار الشامل. وفي حالة النزاع متدني الوتيرة، استعملت نهج الردّ غير المتكافئ والمفرط في استخدام العنف بما لا يتّفق مع كلّ الأعراف وقواعد القانون الدوليّ والإنسانيّ.

ترى إسرائيل أنّ عامل الردع الناجم عن إدراك العالم العربيّ لامتلاكها ترسانة نوويّة ضخمة، وما عُرف بـ«الغموض الإيجابيّ» هو العامل الأهمّ في دفع الدول العربيّة لتجنّب خوض حروب ضدّها وهناك في الدولة العبريّة من ادّعى أنّ الرئيس المصريّ الأسبق أنور السادات خطّط لحرب محدودة ضدّ إسرائيل في العام ١٩٧٣ خوفًا من ترسانتها النوويّة[2]. فقد كان رئيس الوزراء الإسرائيليّ الأسبق إسحاق رابين يكثر من التلميح بدور الترسانة النوويّة في تيئيس العالم العربيّ من ثمار أيّ مواجهة مسلّحة مفتوحة مع إسرائيل. وهناك من بين كبار الإستراتيجيّين الإسرائيليّين من يرى أنّه بعد خمسة عقود على هذه السياسة فإنّها تثبت نفسها. ويقول الجنرال والإستراتيجيّ الإسرائيليّ الدكتور رؤفين فيدهستور أنّ إسرائيل اليوم أكثر أمنًا بفضل ترسانتها النوويّة، مضيفًا أنّ إدراك قادة الأنظمة العربيّة لوجود الأسلحة النوويّة بيد إسرائيل هو الذي كفّهم عن التخطيط لإبادتها. وفي إسرائيل قناعة متجذّرة بدور ترسانتها النوويّة في دفع دول العربيّة للتوقيع على معاهدات سلام معها. وقد عبّر عن ذلك بشكل واضح شمعون بيريس «السلام لن يأتي بنفسه ولن يأتي بتأثير قوى غيبيّة، إنّ إسرائيل أدركت أنّه بإمكانها أن تحقّق السلام إذا نجحت في إقناع العرب أنّه بواسطة التقدّم العلميّ (يقصد تطوير المشروع النوويّ) فإنّ إسرائيل قادرة على أن تقضي على أيّ فرصة للعرب لتهديد وجودها». لكنّ الترسانة لم تنجح – حسب الإسرائيليّين – في دفع العرب إلى طاولة المفاوضات فحسب بل إنّها عملت على خفض سقف توقّعاتهم في

1 | Ariel levite, *offense and defence in Israeli Military Doctrine, p43.*

2 | Ariel levite, *offense and defence in Israeli Military Doctrine, p43*



المفاوضات. ويقول اوري ساغيه رئيس شعبة الإستخبارات العسكريّة السابقً، أنّه عندما يقدم العرب للمفاوضات وهم يعلمون أنّه لا يوجد أمامهم إلّا خيار المفاوضات، فإنّ هذا يساهم في خفض سقف مطالبهم إذ سيدركون أنّهم يفتقرون إلى أوراق ضغط، تتمثّل في إمكانيّات ماديّة تهدّد وجود إسرائيل. فالخشية من القدرات المنسوبة لإسرائيل في المجال النوويّ تعمل لصالح إسرائيل منذ ما يزيد على خمسين عامًا، وعلى سبيل المثال فقد امتنعت مصر على أثر هزيمة ١٩٦٧ عن استخدام السلاح الكيميائيّ ضدّ إسرائيل وجيشها رغم أنّها لم تتردّد في استخدام ذلك السلاح في اليمن قبل سنوات، كذلك امتنع صدّام حسين عن إطلاق صواريخ مزوّدة برؤوس كيميائيّة وبيولوجيّة على إسرائيل وذلك كلّه مردّه إلى قدرة إسرائيل النوويّة[١].

ب. رعاية القوى العظمى

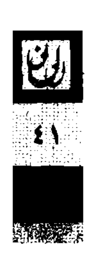
يأتي هذا العامل ردًّا على إدراك القادة الإسرائيليّين أنّهم لن يستطيعوا الوصول إلى اكتفاء ذاتيّ كامل كون دولتهم صغيرة ولا تحتمل العزلة الدوليّة في وقت الحرب، ولا حربًا مركّزة لفترة طويلة، ويوفّر لها غطاءً سياسيًّا ودبلوماسيًّا، ويساعد إسرائيل في مسعاها لتعزيز موقعيّتها وسط الأمم، عن طريق إشراكها في أنشطة الهيئات والمنظّمات الدوليّة، وهو يسهم بتأكيد شرعيّة «إسرائيل» في الوقت نفسه[٢].

ج. حرب مناورة هجوميّة

بما أنّ إسرائيل لا تتحمّل جغرافيًّا ولا بشريًّا ولا اقتصاديًّا أن تظلّ في موقع دفاعيّ منتظرة مبادرة الخصم إلى الهجوم، سعت للتحكّم في توقيت شنّها وإنهاء الحروب ومدّتها. لذا، اتّبعت النهج الهجوميّ في خوض الحروب لتكون على أرض الخصم. كما سعت لإنهاء الحروب قبل تدخّل الجهود الدبلوماسيّة الدوليّة لمصلحة العرب.

١ | مقابلة مع موشيه يعالون، رئيس الأركان سابقًا، مجلّة تخيلت صيف ٢٠٠٦.

٢ | مؤتمر هرتزليا السنوي السابع (٢٠٠٧)، «ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل»، مركز النظم البيني- هرتزليا. ترجمة باحث للدراسات (لبنان- بيروت: لا تاريخ)، الصفحة ٢٢٠.



د. التفوّق

التفوّق في المجالات المختلفة بما يحول دون تمكّن أيّ قوّة أن تنافسها أو تهدّدها في الدائرة المباشرة للمنطقة بل الدائرة الأوسع بحسب تشخيصه للتهديد.

هـ. النوع مقابل الكمّ

تعويض النقص الكمّيّ بالزيادة النوعيّة بمعناها الشامل، لقد جاء تركيز القيادة العسكريّة الإسرائيليّة على التفوّق النوعيّ ردًّا على واقع أنّها لن تستطيع السباق مع العالم العربيّ من حيث عدد الجنود والأسلحة في المجال التقليديّ. وبما أنّها اعتبرت أنّ القوّة البشريّة الإسرائيليّة تتمتّع بلياقة بدنيّة أفضل وبمستوى علميّ أعلى وبدوافع أقوى من العرب، فقد سعت لتنمية هذا التفوّق بأساليب عديدة إذ ركّزت على حسن اختيار الضبّاط بما فيهم الطيّارون وعلى تدريبهم وتدريب سائر المقاتلين تدريبًا مكثّفًا وبشكل يدفعهم على المبادرة على المستوى العملانيّ والتكتيكيّ في ميدان المعركة. أمّا من ناحية التفوّق في السلاح، فالجيش يجب أن يزوّد بأسلحة متطوّرة جدًّا[1].

و. الاعتماد على المبادرة الذاتيّة

يتعلّق الاعتماد على المبادرة الذاتيّة بميادين ثلاثة: القوّة البشريّة، التدريب والعقيدة، الأسلحة. بالنسبة إلى القوّة البشريّة، يمكن القول إنّ إسرائيل لم تكن بحاجة إلى قوّة بشريّة قتاليّة من الخارج إلّا في حالات ثلاث. حدثت الأولى في حرب ١٩٤٨ عندما ساهم متطوّعون يهود وغير يهود في المواقع التي تطلب خبرات ومهارات محدّدة لدى الجيش الإسرائيليّ الناشئ وكان دورهم أساسيًّا في حسم الحرب. أمّا الحالة الثانية، فكانت في حرب ١٩٥٦ حين طلبت إسرائيل من فرنسا أن تحطّ طائرات فرنسيّة على المدرّجات الإسرائيليّة لتوفير غطاء جويّ داخليّ إن تعرّضت المدن الإسرائيليّة لهجوم مصريّ. وجرت الحالة الثالثة في حرب الخليج ١٩٩٠ عندما تمّ تركيب

1| Rodman, op, cit



بطّاريّات باتريوت هولنديّة وأمريكيّة لتعترض ضربات صاروخيّة من العراق على المدن الإسرائيليّة وتبيّن أنّ مفعولها كان نفسيًّا أكثر منه عملانيًّا، واستنتج محلّلون إسرائيليّون من هذه الحالات وغيرها أنّ الجيش الإسرائيليّ اعتمد على ذاته في قوّته البشريّة[١].

ز. الاعتبارات المجتمعيّة

يشير التحليل الكمّيّ لتخصيص الموارد القوميّة أنّ تغيير ترتيب الأولويّات الوطنيّة – زيادة نصيب الاستهلاك المدنيّ ومضاءلة نصيب الاستهلاك الأمنيّ – موجود في واقع الأمر على نحو دائم أو منذ منتصف تسعينيّات القرن الماضي بل وقبيل ذلك. ويُبيّن التحليل النوعيّ أنّ للاستهلاك الأمنيّ في إسرائيل إسهامًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا كبيرًا يضاف إلى المنتوجات الأمنيّة، وأنّ اقتطاعًا عميقًا من الميزانيّة الأمنيّة اليوم لن يفضي إلى تغيير جوهريّ في مستوى العيش في إسرائيل لكن يبدو أنّه سيفضي إلى ضرر جوهريّ بالأمن[٢].

يتبيّن ممّا سلف أنّ تحسين مستوى العيش في إسرائيل يوجب قبل كلّ شيء تنفيذ تغييرات عميقة في الاستهلاك المدنيّ واستثمارات القطاع المدنيّ التي تبلغ نحوًا من ٩٤ بالمئة من الاستعمالات في الدولة[٣]. إنّ التباحث في تغيير ترتيب الأولويّات على الصعيد الأمنيّ الاجتماعيّ مهمّ في الحقيقة لكنّه ليس مصدر حلّ مشكلات إسرائيل الاجتماعيّة الاقتصاديّة ويبدو أنّه يبعث على مباحثات لا تقلّ أهميّة في جدوى الاستعمالات المدنيّة.

إنّ الخطاب الحكوميّ والعامّ حول تغيير ترتيب الأولويّات على الصعيدين الأمنيّ والاجتماعيّ غير منظّم ومن المؤكّد أنّه غير ناجع. ومن جملة أسباب ذلك أنّ خبراء الأمن يزعمون أنّه يُحتاج إلى زيادة أخرى على الميزانيّة الأمنيّة دون أن يؤخذ الجانب الاجتماعيّ في الحسبان. أمّا خبراء الاقتصاد والمجتمع، فيزعمون أنّه ينبغي الاقتطاع

1 | Ibid

٢ | **دليل إسرائيل (٢٠١١)**، الصفحة ٤٣٤.

٣ | المصدر نفسه.



من هذه الميزانيّة دون فهم لها أو تحمّل للمسؤوليّة عن ذلك، ويوجب تحسين الخطاب واتخاذ القرارات أن يشترك خبراء ذوو تصوّرات مختلفة. ويمكن أن يتمّ هذا الحوار بصورة رسميّة ومؤسّساتيّة بواسطة مجلس الأمن القوميّ والمجلس القوميّ للاقتصاد وبمشاركة الوزارات ذات الصلة. وأن يوضع في مركز النقاش سؤال كيف تتمّ الموازنة بين الردّ المطلوب للتقليل من التهديدات الأمنيّة وبين الردّ المطلوب للتقليل من تهديدات استقرار المجتمع والاقتصاد في إسرائيل في الحاضر والمستقبل.

إنّ التقدير الأهمّ لتحديد نفقات الأمن مع المعطيات الحاليّة يجب أن يكوّن صورة التهديدات والتحدّيات الإستراتيجيّة- الأمنيّة - لإسرائيل وتغيّرها في السنوات الأخيرة، والمقارنة بدول أخرى ذات أهميّة ثانويّة. فإذا أخذنا هذه التحدّيات في الحسبان صعب أن نرى كيف تستطيع إسرائيل أن تقتطع كثيرًا من النفقات الأمنيّة بل بدا أنّه يوجد داعٍ لزيادتها وحتّى لو وجد من يعتقد أنّه لم يحدث تغيير جوهريّ فيّ التهديد الأمنيّ العامّ لإسرائيل إزاء ظهور تهديداتٍ ما وسقوط تهديدات أخرى، فإنّ مجرّد الاستعداد الأمنيّ الجديد لمجموع التهديدات التي أخذت تتشكّل يوجب في حدّ ذاته زيادة على النفقات الأمنيّة[1].

ثالثًا: مراحل تطوّر نظريّة الأمن الإسرائيليّ

لم تتبلور نظريّة الأمن الإسرائيليّ، منذ نشأة إسرائيل عام ١٩٤٨ وهي الفترة التي شهدت البداية الحقيقيّة لنشأة المؤسّسة العسكريّة النظاميّة حينما أصدرت الحكومة المؤقّتة أمرًا بإنشاء ما أسموه «جيش الدفاع الإسرائيليّ» Israeli Defense Forces (IDF). فمنذ ٢٦ مايو ١٩٤٨، وهو تاريخ الإعلان عن إنشائه بدمج المنظّمات الإرهابيّة الصهيونيّة، ارتبط مفهوم الأمن بالدفاع عن الدولة الجديدة بتوحيد وتركيز كلّ الجهود لتأمين المدن والمستعمرات اليهوديّة فضلًا عن

١ | المصدر نفسه، الصفحة ٤٣٥.



محاولة البحث عن الاعتراف والتأييد أو الدعم الدوليّ. لذلك أصدر الكنيست الإسرائيليّ في سبتمبر ١٩٤٩ قانون الخدمة العسكريّة الذي حدّد مدّة الخدمة الإجباريّة بسنتين لكلّ من بلغ من العمر ثمانية عشر عامًا، ينتقل بعدها إلى قوّات الاحتياط.

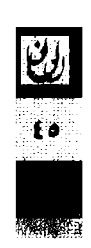
مرّت نظريّة الأمن الإسرائيليّ بمراحل رئيسة منذ نشأة الدولة الإسرائيليّة. تميّزت كلّ مرحلة بسمات خاصّة شملت إمّا حروبًا أو تغيّرات في البيئة المحيطة أو البيئة الإستراتيجيّة، فتقدّمت لتعالج العيوب التي أنتجتها الحروب والأوضاع أو لتلائم المتغيّرات:

أ. المرحلة الأولى (١٩٤٨ ـ ١٩٥٦)

رغم أهميّة الجولة الأولى، جولة ٤٨ في وضع أسس وجوهر نظريّة الأمن، إلّا أنّ مرحلة التنظيم العسكريّ وبناء القوّة امتدّت ما بين عاميّ ١٩٤٩ ونوفمبر ١٩٥٦. بدأ بن جوريون خلال تلك المرحلة بناء نظريّة الأمن الإسرائيليّ، فأسّسها على عدّة ركائز، مؤكّدًا ضرورة الاعتماد على الدول الأوروبيّة بصورة رئيسة في التسليح لبناء القدرة الدفاعيّة الإسرائيليّة.

كذلك كان للجنرال «يجئال يادين» «Yigael Yadin» (نائب رئيس الأركان ورئيس شعبة العمليّات برئاسة الأركان الإسرائيليّة)، دور بارز خلال المراحل الأخيرة لحرب ١٩٤٨، وعقب انتهائها في بناء بعض جوانب هذه النظريّة، خاصّة بالنسبة لمبدأ الجيش العامل الصغير والجيش الاحتياطيّ الكبير وأسلوب الاقتراب غير المباشر كأسلوب إستراتيجيّ ملائم في تنفيذ العمليّات العسكريّة الإسرائيليّة المستندة إلى مبدأ الحرب الخاطفة ومراعاة مبدأ الاقتصاد في القوى إلى أقصى حدّ ممكن ومن ثمّ أرسى الجنرال إيجال يادين قواعد وآليّات نظريّة الأمن الإسرائيليّ كما حدّد أدواتها واعتمد في ذلك على عدّة مبادئ: التحوّل من الدفاع إلى الهجوم، وامتلاك زمام المبادرة، والقيام بالفعل دون الاقتصار على ردّ الفعل، والاعتماد على الطيران، ووضعه على رأس الإستراتيجيّة العسكريّة الإسرائيليّة.

على ضوء تلك المبادئ، توصّل بن جوريون إلى العناصر الرئيسة



التالية لنظريّة الأمن:

١. تشجيع الهجرة اليهوديّة إلى إسرائيل

تُشكّل القوّة البشريّة إحدى القدرات الرئيسة للدولة لذلك من الضروريّ العمل على جذب يهود العالم إلى إسرائيل، واعتبار ذلك أحد مكوّنات ومرتكزات نظريّة الأمن الإسرائيليّ (كان تعداد إسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨ يوم إعلان دولة إسرائيل ٨٦٧ ألف إسرائيليّ فقط من الرجال والنساء وسط بيئة عربيّة رافضة تحيط بها من كلّ جانب). وشكّل ذلك أحد عناصر دعم وتطوير إسرائيل وتفوّقها، حيث هيّأت لها هذه الهجرة (الجاهزة) تفوّقًا علميًّا وفنيًّا على الدول العربيّة دون أيّ تكاليف. وقد خطّطت إسرائيل لموجات متتالية من الهجرة شكّلت العنصر الرئيسيّ الأكثر فاعليّة للمحافظة على كيان الدولة وبقائها، وكان آخرها في تسعينيّات القرن الماضي في أوروبا الشرقيّة بشكل رئيسيّ[١]. وظلّ ذلك أحد العناصر الرئيسة لنظريّة الأمن الإسرائيليّة ولا يزال أبرز التحدّيات[٢].

٢. تفتيت وحدة الصفّ العربيّ

شكّلت المرحلة الأولى من حرب عام ١٩٤٨ تهديدًا خطيرًا على قيام إسرائيل على الرغم من التنسيق المحدود للجهود العسكريّة العربيّة ضدّها[٣]. وفرض ذلك على إسرائيل منذ البداية ضرورة العمل على تفتيت وحدة الصفّ العربيّ، بل وأيّ قضيّة عربيّة بكلّ الطرق المشروعة وغير المشروعة، سواء كانت منفردة أو بالتعاون مع القوى العظمى والكبرى. وأبرز تجلّي لذلك ما قامت به للحؤول دون نهضة مصر كقائد من الساحة القريبة وتحريض كلّ الدول عليها لا سيّما فرنسا (على أثر دعم مصر لثورة الجزائر)، وبريطانيا (تهديد

١ | موقع مقاتل من الصحراء، الأمن القوميّ الإسرائيليّ، http://www.moqatel.com، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٠/١٢

٢ | الخالد، وليد (١٩٩٨)، **الصهيونيّة في ١٠ عام من البقاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربيّ** (بيروت: دار النهار، لا تاريخ)، الصفحة ٥٤.

٣ | محمّد رشاد الشريف، **الكيان الصهيونيّ من التأسيس إلى الأزمة (دراسة)** (دار كنعان للدراسات والنشر، الطبعة ١، ٢٠١٢)، الصفحة ٥٤.



مصالحها في الخليج من بوّابة ما يحدث في اليمن)، ومهدّت عمليًّا لحرب ١٩٥٦. فقد كانت إسرائيل تعلم استحالة تحقيقها للتوازن الإستراتيجيّ مع العرب مجتمعين، لذلك وضعت نُصب عينيها العمل بصفة مستمرّة على تفتيت وحدتهم حتّى يمكنها تحقيق التفوّق عليهم فرادى. وقد اعتبرت إسرائيل ذلك أحد العناصر الرئيسة لنظريّة أمنها التي ما زالت تعتنقها حتّى اليوم.

٣. الحرب القصيرة الخاطفة

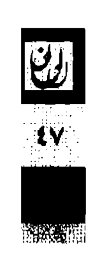
أدّى نقص القوى البشرية إلى استحالة استمرار حالة التعبئة العامة في إسرائيل لفترة طويلة، إذ يؤدّي ذلك إلى إحداث شلل شبه تامّ في الحياة الاقتصاديّة لارتفاع نسبة قوّاتها العاملة عند التعبئة الكاملة وقت الحرب (تصل إلى ٤٠٪)، ممّا يستحيل معه خوضها حربًا طويلة الأمد. إضافة إلى أنّ مواردها الطبيعيّة والاقتصاديّة لا تسمح لها بتحمّل تكلفة حرب طويلة. لذلك استندت نظريّة الأمن الإسرائيليّ إلى عقيدة الحرب القصيرة بالاعتماد على جيش عامل صغير وجيش احتياطيّ كبير يمكن تعبئته في الوقت والمكان المناسبين[1].

٤. ضمان مؤازرة حليف قويّ

يرتبط ذلك بطبيعة نشأة إسرائيل وتطوّرها في المنطقة، إذ ظلّ «ديفيد بن جوريون» أسيرًا لفكرة ضرورة خلق تحالف بين إسرائيل وإحدى القوى العظمى، وكان ذلك نتيجة طبيعيّة لكونها جسمًا دخيلًا، ومن هنا لم يكن أمامها إلّا الارتباط العضويّ بجسم آخر قويّ كي تستمدّ منه أسباب الأمن والحياة.

فكان الاعتماد في مرحلة ما قبل الاستقلال على نفوذ المملكة المتّحدة في المنطقة وهي التي منحت اليهود وعد بلفور Balfour، James Arther ورعتها إلى أن قام الكيان عام ١٩٤٨. واستمرّت إسرائيل في تبنّي تلك العقيدة حتّى العدوان الثلاثيّ عام ١٩٥٦، إذ

١ | درور، يحزقيل (١٩٩٨)، **إستراتيجيّة كبرى لـ «إسرائيل»** (القدس: معهد ديفز للعلاقات الدوليّة)، الصفحة ٣٣.



اعتمدت على كلّ من فرنسا وإنجلترا وأصبحت فرنسا بعد ذلك هي المورد الرئيسيّ للسلاح الإسرائيليّ[١]. وأجبر الضغط الذي مارسته الولايات المتّحدة الأمريكيّة إسرائيل على الانسحاب الكامل من سيناء ووعت الدرس. فكان أن اتّجهت إلى إعادة بناء علاقاتها ومصالحها المشتركة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي قدّمت لها كلّ دعم سياسيّ وعسكريّ واقتصاديّ.

ولا يتعارض ذلك مع مبدأ الاعتماد على الذات لكنّه يعدّ مكمّلًا له، أي لا يصل إلى المدى الذي وصله عام ١٩٥٦ من خلال العمل العسكريّ المشترك والمباشر، وإنّما يعني «ضمان بقاء إسرائيل بالدرجة الأولى ثمّ ضمان الدعم السياسيّ المستمرّ قبل وأثناء وبعد أيّ عمليّة عسكريّة، وكذلك ضمان تلبية احتياجات إسرائيل الكميّة والنوعيّة من نظم التسلّح المختلفة أيضًا قبل وأثناء وبعد أيّ عمليّة عسكريّة دون التأثير على ما يمكن أن تجنيه إسرائيل من مكاسب عسكريّة»[٢].

٥. إقامة تحالفات إقليميّة

سعت إسرائيل لبناء تحالفات إقليمية لمواجهة دول الطوق خصوصًا ومحاصرتهم وإشغالهم، وفي سياق متقاطع مع الرؤية الأمريكيّة للمواجهة مع الاتّحاد السوفياتيّ حينذاك[٣]، واحتوائه من مدخل الشرق الأوسط، فكان للحلف مع إيران (الشاه) وتركيا[٤] دور أساسيّ لحماية المشروع الصهيونيّ من جهة، وتحقيق مصالح الولايات المتّحدة في صراع مع الاتّحاد السوفياتيّ خلال تلك الفترة، وقد أفرزت هذه التوجّهات المختلفة توليفة متكاملة أدّت إلى بلورة بعض عناصر نظريّة الأمن الإسرائيليّة بعد نشوب حرب ١٩٥٦. ثمّ قامت

١ | رفائيل، نوال (٢٠٠٨) **الصهيونيّة: النظرية والتطبيق** (عمان، دار الجليل، لا تاريخ)، الصفحة ٧٨.

٢ | موقع مقاتل من الصحراء، الأمن القوميّ الإسرائيليّ، http://www.moqatel.com، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٠/١٢.

٣ | موشي آرينس، وزير الحرب الإسرائيليّ في الثمانينات، معاريف ١٩٨٠/١١/٩.

٤ | السياسة الخارجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط، مرحلة الستينيّات/ مركز الدراسات الاستشاريّة.



على ضوء الخبرات والنتائج التي انتهت إليها الجولة الثانية، بالتوصّل إلى نظريّة أمن شبه متكاملة للمرّة الأولى أدارت من خلالها الجولة الثالثة عام ١٩٦٧، كانت أبرز عناصرها: إضافة إلى العناصر الرئيسة التي وضعها بن جوريون وسبق تناولها.

- مبدأ الردع

نظرًا لاختلال ميزان القوى العربيّ - الإسرائيليّ لصالح العرب (من حيث المعطيات الإستراتيجيّة الأساسيّة المتعلّقة بالقوى البشريّة والمساحة والموارد الاقتصاديّة والطبيعيّة)، استندت نظريّة الأمن الإسرائيليّ إلى ضرورة تمتّع جيشها بتفوّق كيفيّ سواء في الأسلحة والمعدّات أو التنظيم أو التدريب أو القيادة أو المعنويّات، يتيح له تعويض النقص الكمّيّ. وبحيث تكون هذه القوّة العسكريّة ذات قدرة رادعة وتمتلك إمكانات الحسم العمليّ في الوقت نفسه. وقد عبّر «إيجال آلون» عن ذلك «إنّ الجيش القادر على كسب الحرب هو وحدة الجيش الذي يردع.... وأنّ الأمل في الردع لا يعتمد على القوّة العسكريّة وحدها ولكن بالتأكيد أنّ هذه القوّة ستستخدم في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة»[١].

- الهجوم المضادّ المسبق

تبنّت نظريّة الأمن الإسرائيليّ فكرة نقل الحرب إلى أراضي العدوّ بسرعة التي ساهم إيجال ألون في تطويرها فور نشوب أيّ حرب شاملة حتّى لا تتعرّض إسرائيل لأضرار الحرب ومخاطرها، وتتوافر للقوّات الإسرائيليّة فرص أفضل للمناورة الهجوميّة وفقًا لعقيدة الحرب الخاطفة في ظلّ افتقار أراضيها للعمق الإستراتيجيّ.

وطوّرت الفكرة إلى مبدأ الهجوم (كأحد مبادئ الحرب) الذي يسبق أيّ هجوم عربيّ محتمل (العمل الوقائيّ). وقد أشار الجنرال «طال» إلى ذلك فقال: «إنّ جميع العوامل التي منحت العرب التفوّق كانت قائمة

١ | فالد، عمنوئيل (٢٠٠٧) **انهيار نظريّة الأمن الإسرائيليّة**، ترجمة أحمد بركات العجرمين (عمان: دار الجليل للدراسات والنشر)، الصفحة ٤٥.



بين حملة سيناء (عام ١٩٥٦) وحرب الأيّام الستّة (عام ١٩٦٧)، كذلك الحال بالنسبة لعوامل تفوّقنا، مثل النوعيّة والخطوط الداخليّة. لذا، لم يطرأ تغيير على إستراتيجيّة نقل الحرب إلى أراضي العدوّ ولم يتغيّر مفهومنا الهجوميّ، إلّا أنّنا تبنّينا حملة بين ١٩٥٦ وحرب الأيّام الستّة مبدأ أهميّة توجيه الضربة الأولى أي ليس مجرّد نقل المعركة إلى أرض العدوّ فحسب، بل محاولة توجيه الضربة الأولى كذلك».

- **الاعتماد على القوّة الذاتيّة**

كان لا بدّ لإسرائيل كي تؤكّد وجودها في المنطقة وتحقّق أهدافها في إسرائيل الكبرى أن تحاول تنفيذ ضرباتها التوسّعيّة الخاطفة وتأمين هذه المكتسبات الإقليميّة بالاعتماد على الحدّ الأقصى لقواها العسكريّة الذاتيّة التي تمكّنها من تنفيذ أهدافها دون الاستعانة بقوى خارجيّة (كما حدث في العدوان الثلاثيّ على مصر عام ١٩٥٦). إذ يُخشى في حالة الاستعانة بدولة كبرى في حرب هجوميّة تخوضها إسرائيل أن يفشل المشروع الصهيونيّ في تحقيق توسّعاته نظرًا لما سيترتّب على ذلك من احتمالات ممارسة ضغوط عليها يمكن أن تحدّ من حريّة حركتها[١].

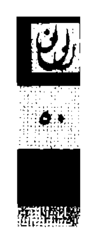
- **اختلاق الذرائع (المبرّرات)**

يدخل مفهوم «ذرائع الحرب» في صياغتها لأمنها القوميّ إذ تبقي إسرائيل ذرائع بمثابة فتائل ضروريّة لإبقاء حالة توتّر تبرّر لها أمام المجتمع الدوليّ وأمام مجتمعها القيام بحرب في لحظة دوليّة وإقليميّة تراها مؤاتية لتعزيز ردعها وخلق واقع جديد. عرّف الباحث الإسرائيليّ «دان هوروفيتس» هذا المصطلح بأنّه:

«المصالح الإسرائيليّة الحيويّة المعرّضة للاستفزازات العربيّة التي لا ترقى إلى مرحلة الحرب، الأمر الذي ينظر إليه على أنّه انتهاك لقواعد اللعبة في الصراع المستمرّ بينها وبين العرب»[٢]. أو بمعنى

١ | **انهيار نظريّة الأمن الإسرائيليّة**، مصدر سابق، الصفحة ٤٦.

٢ | موقع مقاتل من الصحراء، الأمن القوميّ الإسرائيليّ، http://www.moqatel.com، تاريخ



آخر، هو الوضع الذي يمكن التذرّع به كمبرّر واستغلاله لعمل واسع النطاق يمكن أن يتطوّر لحرب شاملة. ويعني ذلك تحديد خطّ أحمر جغرافيّ مثل: الخطّ الأحمر في جنوب لبنان أو خطّ سلوكيّ على نحو ما يفصل بين ما هو مباح وما هو محظور. ومن ثمّ فإنّ تجاوز هذه الخطوط يعتبر مؤشّرًا على فقد نظام الردع الإسرائيليّ لفعّاليته ويتيح فرصة التبرير أمام الشرعيّة الدوليّة لتوقيع العقاب الفوريّ والثقيل، لأنّ إهمال الردّ على أيّ من تلك الخطوات قد يؤدّي إلى تشكيل تهديد لأحد عوامل أمن الدولة وضياع فرصة ثمينة لتأكيد قوّتها من خلال ما يسمّى الردع بالعقاب. وكذلك الضرر الذي قد يلحق بمصداقيّتها حول ردود أفعالها وهو ما استغلّته بعد ذلك في ادّعاءاتها التي ساقتها عن أسباب شنّها للجولة الثالثة في يونيو ١٩٦٧.

٦. إسرائيل ومسألة «الاعتراف»

رغم الجدل القانونيّ حول مسألة الاعتراف بإسرائيل، فإنّه على أثر بروتوكول لوزان اعترفت الأمم المتّحدة بإسرائيل كـ«دولة» عضو، وقد صدر قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ في ١٩٤٧/١١/٢٩ عن الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة وبتوافق غير متوقّع من القطبين[1] حيث أعطى العرب ٤٢،٨٨% من فلسطين وأعطى اليهود ٥٦،٤٧% مع السماح باستمرار الهجرة اليهوديّة إلى الدولة اليهوديّة، وقرّر تدويل مدينة القدس وتشكيل مجلس اقتصاديّ مشترك للدولتين العربيّة واليهوديّة والقدس الدوليّة.

وافق العرب من خلال توقيعهم على «بروتوكول لوزان» الذي وقِّع تحت إشراف لجنة التوفيق المنبثقة عن الأمم المتّحدة على قبول تقاسُم فلسطين بين العرب واليهود بالاستناد إلى قرار التقسيم ١٨١ الذي دخلوا الحرب عام ١٩٤٨م لإبطاله، وقد أمِلوا من قبول التقسيم أن تنسحب إسرائيل من الأراضي الإضافيّة التي سيطرت عليها خلال الحرب. فقد أعطى التقسيم لإسرائيل ٥٦،٤٧% من

دخول الموقع ٢٠١٤/١٠/١٢

١ | **فلسطين تاريخها وقضيّتها** (مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، ٢٠٠٣)، الصفحة ١٠٦.



فلسطين بينما سيطرت هي على ٧٧،٤% من فلسطين أي بزيادة قدرها ٢١%، رغب العرب باستردادها من خلال النزول عند قرار التقسيم، وقد قدّموا مقابل ذلك إقرارًا بحقّ إسرائيل في دولة لها على ٥٦،٤٧% من فلسطين واعترفوا بها. وهذا ما يفسّر تركيز العرب في قمّة الخرطوم بعد حرب ١٩٦٧م على إزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧ وليس إزالة مصدر العدوان وهو إسرائيل، لأنّ العرب قد اعترفوا بإسرائيل منذ عام ١٩٤٩م ووقّعوا معها اتفاق لوزان فضلًا عن معاهدات الهدنة الدائمة عام ١٩٤٩. وقد صرّح ممثّل الحكومة المصريّة إثر قبول مصر لقرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧م بأنّ مصر والدول العربيّة قد اعترفت بإسرائيل منذ عام ١٩٤٩ عندما وقّعت اتفاقات الهدنة وميثاق لوزان[1].

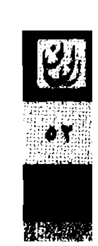
شكّل القرار أولى محاولات الأمم المتّحدة لحلّ النزاع العربيّ الإسرائيليّ على أرض فلسطين.. وكان القرار الأهمّ إسرائيليًّا لنيل الاعتراف القانونيّ والدوليّ.

ب. المرحلة الثانية: (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)

١. حرب عام ١٩٦٧

نظريّة الأمن الإسرائيليّ وليدة ظروف إسرائيل ضمن حدودها ما قبل ٥ يونيه ١٩٦٧. وساعدت الظروف العربيّة على نجاحها. كانت الروح الهجوميّة المتحفّزة لدى الإسرائيليّين قبل حرب ١٩٦٧، – التي شكّلتها بصورة أساسيّة أسطورة خطر الإبادة التي روجّت لها الدعاية الصهيونيّة – عنصرًا وحافزًا معنويًّا ضخمًا للقوّات المقاتلة وللقيادات المخطّطة للحرب. في حين اكتفت القيادات العربيّة بإستراتيجيّتها الدفاعيّة حيث قبلت مسبقًا وبصورة معلنة مبدأ تلقّي الضربة الأولى (نتيجة ضغوط دوليّة)، على أمل توفّر القدرة العسكريّة لامتصاصها

١ | عصام محمّد علي عدوان، http://www.odabasham.net، رابطة أدباء الشام، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/١٢.



والتحوّل إلى الهجوم المضادّ بعد ذلك، وهو ما أعطى الفرصة للجيش الإسرائيليّ لتنفيذ إستراتيجيّة هجوميّة ضمن الظروف السابقة لنشوب حرب ١٩٦٧.

وتُعدّ جولة حزيران ١٩٦٧ مرحلة اكتساب **عمق إستراتيجيّ واعتناق مبدأ الحدود الآمنة**، أحد النتائج الأبرز للحرب، وهو أحد العناصر الأساسيّة التي أضيفت إلى نظريّة الأمن نتيجة لهذه الجولة باحتلال المناطق العربيّة في الضفّة الغربيّة وغزّة والجولان وسيناء في أعقاب الحرب ممّا وفّر لإسرائيل عمقًا إستراتيجيًّا للمرّة الأولى. وبذلك ستكون أيّ حرب قادمة خارج حدودها وداخل الأراضي التي تحتلّها وهو ما رسّخ فكرة الحدود الآمنة التي اعتنقتها بعد ذلك لتشكّل إحدى الركائز الرئيسيّة لنظريّة الأمن. لذلك تزايدت تبعًا لذلك أهميّة القوّات الجويّة عمليًّا لدرجة أنّه أصبح يطلق عليها «الذراع الطويلة»[1].

أصدر مجلس الأمن على أثر الحرب القرار رقم ٢٤٢ والذي نصّ:

إنّ مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط وإذ يؤكّد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كلّ دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكّد أيضًا أنّ جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتّحدة قد التزمت بالعمل وفقًا للمادّة ٢ من الميثاق.

١- يؤكّد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلّب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ- سحب القوّات المسلّحة من أراض (الأراضي) التي احتلتها في النزاع.

ب- إنهاء جميع ادّعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كلّ دولة في المنطقة واستقلالها

١ | محمّد، عبد الحليم (٢٠٠٥)، **مستقبل الصراع العربيّ – الإسرائيليّ** (الأهرام: مركز الدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة)، الصفحة ٤٣.



السياسيّ وحقّها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرّة من التهديد وأعمال القوّة.

٢- يؤكّد أيضًا الحاجة إلى:

أ- ضمان حريّة الملاحة في الممرات المائيّة الدوليّة في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان المناعة الإقليميّة والاستقلال السياسيّ لكلّ دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجرّدة من السلاح.

د- وقف إطلاق النار[1].

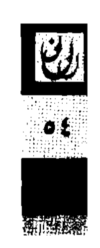
ويعتبر هذا القرار المستند القانونيّ الأبرز الذي يفترض للقوى العربيّة والفلسطينيّة التي تأخذ بالتسوية والتفاوض وتعتمده في مقاربة الصراع.

حرب عام ١٩٧٣

نتائج تطبيق نظريّة الأمن في حرب ١٩٧٣

تآكلت نظريّة الأمن الإسرائيليّ جزئيًا عام ١٩٧٣ غير أنّ القوّات الإسرائيليّة استطاعت في ظلّها صدّ الهجوم العربيّ والتحوّل إلى الهجوم المضادّ غير الحاسم. وأدّى الانتصار الذي حقّقه العرب (مصر وسورية) في حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى دفع إسرائيل لمراجعة حساباتها. وكان من أبرز المراجعات إدخال تغييرات جديدة على نظريّة الأمن حتّى تتواءم مع تطوّرات الأبعاد السياسيّة والعسكريّة للأمن الإسرائيليّ التي نجمت عن هذه الجولة. وكانت أبرز الانعكاسات الإستراتيجيّة التي أدّت إلى إعادة النظر في نظريّة الأمن الإسرائيليّ بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي:

١ | http://ar.wikipedia.org، القرار ٢٤٢، تاريخ دخول الموقع ١٢/١٠/٢٠١٤.



(١) المبادرة والضربة الأولى والحرب الوقائيّة (الهجوم المضادّ المسبق)

عاد مبدأ المبادرة وضرورة توجيه الضربة الأولى أو شنّ الحرب الوقائيّة دون انتظار الموقف السياسيّ ليصبح المبدأ الأساس بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ في نظريّة الأمن الإسرائيليّ بعد أن تنبّه القادة العسكريّون الإسرائيليّون إلى أهميّة الأخذ بذلك.

(٢) القوّة الرادعة

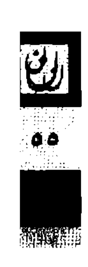
أضّر المصريّون بقوّة الردع الإسرائيليّة وتساءل البعض عمّا إذا كانت إسرائيل قد حقّقت فعلًا في يوم من الأيّام قدرة ردع حقيقيّة. يذهب بعضهم للقول إنّ الجيش الإسرائيليّ لم يحقّق أبدًا قوّة ردع بالنسبة للعرب. وأيّد عيزرا فايتسمان[١] وجهة نظر دايفيد اليعازر بضرورة المحافظة على قوّة الردع. فكلّ دولة لا تسعى إلى الحرب ينبغي أن تؤمّن لنفسها أقصى درجة من الردع أي أن تمنع من البداية نشأة ظروف تجبرها على شنّ حرب فعليّة كي تحقّق أهدافها السياسيّة أو لتمنع أعداءها من أن يجبروها على الخضوع لإرادتهم، بإقناع العدوّ بأنّ كلّ جهد عسكريّ من جانبه محكوم عليه بالفشل سلفًا». كان تآكل الردع التقليديّ الإسرائيليّ، سببًا في ظهور فكرة التلويح غير المباشر بنظم التسلّح النوويّة، للردع بالشكّ، بهدف استعادة الهيبة الإسرائيليّة مع ضرورة العمل على تكامل وسائل الردع وأساليبه[٢].

(٣) الإنذار

اعتمدت إسرائيل قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ على أجهزة إستخباراتها

١ | وزير الدفاع الإسرائيليّ الأسبق، ورئيس الدولة فيما بعد العام ١٩٩٣ تم انتخاب عزرا وايزمان رئيسا للدولة وفي العام ١٩٩٨ انتخب لولاية ثانية، وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول العام ١٩٩٩ نشر خبر مفاده انه تلقى مبالغ كثيرة من المال من رجل الاعمال ادوارد سروسي ولم يقدم تقارير عنها إلى السلطات المختصة، وعلى رغم أن النيابة العامة قررت أنه لا أساس لتقديم وايزمان إلى المحاكمة وخصوصا بسبب التقادم فقد أدت القضية إلى استقالة وايزمان من الرئاسة.

٢ | مؤتمر هرتزيليا الأربعة، إعداد وترجمة إلياس شوفان، مجلة الدراسات الفلسطينيّة، العدد ٦١-٦٢، خريف – شتاء، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، الصفحة ٢٣.



وكذلك على نقاط المراقبة المتقدّمة لتجنّب أيّة مباغتة من جانب العرب. إلّا أنّ الحرب برهنت على عدم كفاءة هذه الوسائل كما أشار تقرير لجنة أجرانات[1]، التي شكّلت للتحقيق فيما نُسب إلى القادة الإسرائيليّين من تقصير في حرب ١٩٧٣. وفي تحليل أجرته مجلّة «معرضوت» التابعة لوزارة الدفاع العدد ٤٤٩ حزيران ٢٠١٣ قدّم المقدّم رؤي أمير رئيس النظريّة سابقًا في سلاح الجوّ مطالعة مفادها أنّ مشكلة الإنذار في حرب ١٩٧٣ تتجاوز مسألة تقصير بعض القادة أو فشل في التطبيق بل إلى فشل أصل نظريّة الإنذار التي كانت مقرّرة ومعتمدة.

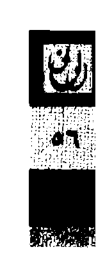
(٤) تكامل نظم الأسلحة

تكامل أنظمة الدفاع المضادّ للدروع المختلفة والقوّة البريّة وقوّة النيران والاستخبارات والتعاون التقنيّ المستمرّ مع الدول الكبرى في نظم التسلّح للمحافظة على التفوّق التقنيّ.

(٥) تجديد أهميّة العمق الإستراتيجيّ

كرسّت حرب ١٩٧٣ أهميّة العمق الإستراتيجيّ. ومن هذا المنطلق، نظرت إسرائيل بأهميّة بالغة إلى الأراضي التي احتلّتها سنة ١٩٦٧. فقد أشار موشيه ديان إلى أنّ أهميّة هذه الأراضي تكمن في قيمتها الأمنيّة. لذلك ذهب الكثيرون إلى أنّ تطوّر الأسلحة لم يلغِ الأهميّة التكتيكيّة والإستراتيجيّة لطبيعة الأرض. وأكّد مردخاي جور هذه النظرة بقوله «إنّه من الخطأ الاعتقاد بأنّ الأسلحة الحديثة تجعل الأرض غير مهمّة بل العكس هو الصحيح فالأسلحة المتقدّمة تحتاج إلى حيّز لانتشارها». وقد اختلفت الآراء فيما إذا كان الانسحاب الإسرائيليّ من سيناء يشكّل إهدارًا للعمق الإستراتيجيّ أم لا؟ وهو ما أدّى إلى العودة للتشبّث مرّة أخرى بالأراضي المحتلّة (الجولان. الضفّة الغربيّة) لما يحقّقانه من عمق إستراتيجيّ خاصّة مع قربهما

١ | **لجنة أجرانات** هي لجنة تمّ تكوينها في ٢١ نوفمبر ١٩٧٣ للتحقيق في القصور الذي تصرّف به الجيش الإسرائيليّ خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣.



من التجمّعات السكّانيّة في إسرائيل إذا قورِنا بسيناء.

(٦) التفوّق النوعيّ

ما من شكّ أنّ حرب أكتوبر ١٩٧٣ أثبتت تفوّق العرب الكمّيّ وهو ما دفع إسرائيل لزيادة تفعيل التفوّق النوعيّ بالذات في مجال التسليح على جيرانها رغم الشكّ في استمراره بالنسبة للمستقبل(١).

(٧) نقل الحرب إلى الأراضي العربيّة

سعت إسرائيل دائمًا إلى تحقيق ذلك العامل بينها وبين أيّ دولة عربيّة، بل لعلّه المبدأ الإستراتيجيّ الوحيد الذي تحرص إسرائيل على عدم التخلّي عنه. وهو أسلوب التزمت به إسرائيل سنة ١٩٥٦ وفي حرب ١٩٦٧ وكذلك أثناء حرب الاستنزاف عندما حاولت إسرائيل شنّ هذه الحرب داخل الأراضي المصريّة. وكذلك بالنسبة للعمليّات الإسرائيليّة ضدّ المقاومة الفلسطينيّة فقد كانت تتمّ داخل الأراضي اللبنانيّة والسوريّة. وقد كشف تقرير لجنة أجرانات بعد حرب ١٩٧٣ أنّ القيادة الإسرائيليّة كانت تعدّ لنقل هذه الحرب إلى داخل الأراضي العربيّة قبل إعدادها الخطط الملائمة لصدّ الهجوم العربيّ.

(٨) الحاجة إلى دولة عظمى

لا سيّما ما حصل أثناء الحرب ١٩٧٣ والجسر الجويّ الذي قدّمته الولايات المتّحدة الأمريكيّة لإسرائيل.

• التغييرات في نظريّة الأمن الإسرائيليّة، عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣

طالت النظريّة بعض التغييرات خاصّةً بالنسبة لعناصر الحدود الآمنة (الردع، التفوّق النوعيّ). وتحدّدت ركائز جديدة للنظريّة.

(١) على المستوى العسكريّ

التأكيد على مبدأ الردع وتعزيز الإنذار وعدم استبعاد الضربة

١ | موقع مقاتل من الصحراء، http://www.moqatel.com، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٠/١٢.



الإجهاضيّة واستمرار العمل بباقي الركائز الخاصّة بالحرب القصيرة الخاطفة ونقل المعركة لأرض العدوّ وباقي العناصر الأخرى[1].

(٢) على المستوى السياسيّ

١. أبرز وأهمّ متغيّر في المجال السياسيّ هو دخول العلاقات الإسرائيليّة الأمريكيّة طور جديد من التحالف بلغ درجة الحلف الإستراتيجيّ بين الدولتين وأنّها جزء من الأمن القوميّ الأمريكيّ كما عبّر الرئيس الأمريكيّ ريغن، فـ«بعد سقوط إيران زاد من قيمة إسرائيل التي ربّما بقيت الثروة الإستراتيجيّة الوحيدة لنا في منطقة الشرق الأوسط وتستطيع الولايات المتّحدة الاعتماد على إسرائيل ويمكن للجيش الإسرائيليّ مساعدة الجيش الأمريكيّ في الدفاع عن البحر المتوسّط»[2]، وحصول إسرائيل على مكانة الدولة الحليفة غير العضو في حلف شمال الأطلسيّ تلك المكانة التي منحت إسرائيل أهميّة وفوائد كبيرة ومتنوّعة.

والتحوّل الآخر هو انطلاق المسار السّري من المفاوضات بين مصر وإسرائيل الذي أعقب الحرب برعاية وطلب أمريكيّ مباشر (حيث إنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة كانت تعيش لحظة سياسيّة معقّدة في البعد العسكريّ... هزيمة فيتنام، أزمة اقتصاديّة...). بلغت نهايتها مع توقيع اتفاقيّة السلام بين البلدين عام ١٩٧٩، وأدّى ذلك إلى إخراج أكبر دولة عربيّة من دائرة الحرب وكذلك تحوّل الأردن إلى خارج نطاق القتال النشط مع إسرائيل وأصبحت لبنان كدولة لا تشكّل تهديدًا على إسرائيل.

ومن النتائج البارزة لحرب ١٩٧٣ اعتراف شريحة عريضة من الشارع والنخب الإسرائيليّة لحلّ النزاع بالطرق العسكريّة فقط ممّا حفّز غالب زعماءها للبحث عن حلول سياسيّة.

١ | المصدر نفسه، الصفحة ٢٧.
٢ | صحيفة معاريف ١٩٨٠/١١/٧.



(٣) على المستوى التكنولوجيّ

حدث تطوّر في مجال تكنولوجيا الأسلحة الموجّهة وبعيدة المدى وميزة هذه الظاهرة هي القدرة على تدمير أهداف بعيدة للغاية الأمر الذي من شأنه فصل عنصر تدمير الأهداف عن عنصر احتلال الأرض، وما قد يترتّب على هذا المتغيّر من دخول دول عربيّة بعيدة عن حدود إسرائيل إلى دائرة الصراع دون إرسال جيوش في حالة نشوب حرب جديدة مثل العراق أو ليبيا أو حتّى إيران... كما أدخلت إسرائيل طائرة الهيلوكبتر الهجوميّة إلى سلاحها الجويّ.

(٤) على المستوى الاقتصاديّ

بعد حرب ١٩٧٣، طرأت زيادة تدريجيّة على تخصيص موارد الدولة لأغراض الأمن حتّى وصلت إلى حدّها الأقصى في هذا المضمار. فقد فضّلت اعتبارات الأمن في المدى القصير على اعتبارات النمو الاقتصاديّ في المدى البعيد.

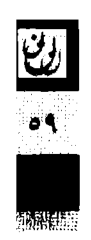
وفي مجال المساعدات الخارجيّة، وصلت المساعدة الأمريكيّة إلى سقف أعلى بكثير ممّا كان يمكن الحصول عليه. وقد استمرّ العبء الأمنيّ على الاقتصاد الإسرائيليّ حتّى عام ١٩٨٣، حيث حصل تقليص حقيقيّ في ميزانيّة الأمن أدّى إلى تقليصات متنوّعة وذات أهميّة في حجم النشاطات العسكريّة. كما أدّى إلى إبطاء سرعة برامج الأبحاث التطويريّة والتسليح[١].

(٥) في المجال الاجتماعيّ

برز الرأي العامّ الإسرائيليّ وتنامى تأثيره على موضوع الأمن بشكل عامّ وموضوع الحرب بشكل خاصّ وسيكون لهذا العامل «الجديد» أبعادًا وآثارًا واضحة على إدارة الحرب المستقبليّة.

لقد انبثقت عن أزمة الثقة التي ولّدتها حرب ١٩٧٣ حركتان

١ | موقع مقاتل من الصحراء، نظرية الأمن الإسرائيل، http://www.moqatel.com، تاريخ دخول الموقع، ٢٠١٤/١٠/١٢.



احتجاجيّتان: غوش أفيفم والسلام الآن، اللتان وضعتا حجر الأساس للتعاطي الذي شقّ المجتمع الإسرائيليّ منذ حينها.

وعبّر قائد المنطقة الجنوبيّة بكلّ وضوح في عام ١٩٨٠ ورئيس هيئة الأركان فيما بعد دان شمرون محذّرًا: «إنّ أكبر خطر يهدّد شعبنا يتمثّل في تآكل الإجماع الوطنيّ بالنسبة لما نسمّيه حرب مصير ووجود، مثلًا: الجدال حول ما إذا كانت المستوطنات ضروريّة أم لا، أو هل اتفاقيّة السلام جيّدة أم لا، إنّ ما أخشاه هو أن يفكّر الشعب عندما تندلع حرب قادمة بأنّ هذه الحرب غير عادلة أو ضروريّة وليست حرب وجود، الأمر الذي سيكون له تأثير حاسم على دوافع القتال، إنّ أيّ حرب تتوقّف في نهاية الأمر على عنصر إرادة القتال، إنّ الجيوش تنهار ليس لأنّها ضعيفة بشكل عامّ، بل لأنّها تفقد إرادة القتال... وإرادة القتال منوطة بالدفاع عن هذه الحرب»[١].

سنكون مجدّدًا أمام الإجتياح الإسرائيليّ للبنان عام ١٩٨٢ وسقوط ثاني عاصمة عربيّة (بعد القدس) وسيخلف هذه الحرب تداعيات إستراتيجيّة ونقاشات شديدة داخل الكيان حول المشروعيّة (مشروعيّة الحرب و«مقولة اللاخيار») كسابقة تكون المرّة الأولى في تاريخ إسرائيل التي يبرز فيها دور الرأي العامّ بشكل عامّ ومؤثّر.

٣. نتائج المرحلة على صعيد القانون الدوليّ

نتوقّف على القرارين، الأوّل قرار مجلس الأمن الدوليّ القرار رقم (٣٣٨) في ٢٢ تشرين الأوّل/أكتوبر١٩٧٣ (٣٣٨)، والثاني قرار الجمعيّة العامّة ٣٣٧٩ عام ١٩٧٥، كونهما سيرتّبان آثارًا قانونيّة وأخلاقيّة.. في سياق الصراع بين الغرب وإسرائيل:

وقد نصّ القرار الأوّل، إنّ مجلس الأمن:

١. يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليًّا إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكريّة فورًا

١ | اهارون ليبران، انهيار قوة الردع الإسرائيليّ، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١١/١٧. http://www.souriaalghad.me/print.php?id=17299&dir_id=41.



في مدّة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار، وفي المواقع التي تحتلّها الآن.

٢. يدعو جميع الأطراف المعنيّة إلى البدء فورًا بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

٣. يقرّر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنيّة تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[١].

والقرار الثاني في عام ١٩٧٥ صدر قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة ٣٣٧٩ الذي اعتمد في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ يحدّد القرار «أنّ الصهيونيّة هي شكل من أشكال العنصريّة والتمييز العنصريّ». وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيدلوجيا الصهيونيّة التي حسب القرار تشكّل خطرًا على الأمن والسلم العالميّين. وكثيرًا ما يستشهد بهذا القرار في المناقشات المتعلّقة بالصهيونيّة والعنصريّة. ألغي هذا القرار بموجب القرار ٨٦/٤٦ يوم ١٦ ديسمبر ١٩٩١ مع انطلاق قطار مدريد للتسوية.[٢]

ج. المرحلة الثالثة (١٩٨٢ حتّى عام ١٩٩١)

تشير المصاعب التي تواجهها نظريّة الأمن إلى أنّ ثوابت المشكلة الإسرائيليّة مستمرّة ولن تتغيّر وهي تكمن في العمق الإستراتيجيّ المحدود بمحتواه المادّيّ والمعنويّ وأبعاده المختلفة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والجغرافيّة. لذلك ستظلّ المشكلات الإستراتيجيّة التي تبحث إسرائيل دائمًا عن حلول باقية ومستمرّة لها والتي يمكن من خلالها التوصّل إلى جوهر عمليّات التوسّع التي تمّت تدريجيًّا في الماضي ونوايا التوسّع الراسخة في العقل الباطن الإسرائيليّ للمستقبل، الأمر الذي انعكس على نظريّة الأمن.

يضاف إلى ذلك أبرز المتغيّرات الإقليميّة المتمثّلة في اتفاقيّات السلام

١ | http://ar.wikipedia.org/wiki، القرار ٣٣٨، تاريخ دخول الموقع ١٢/١٠/٢٠١٤.
٢ | http://ar.wikipedia.org/wiki، القرار ٣٣٨، تاريخ دخول الموقع ١٢/١٠/٢٠١٤.



التي عقدتها مع العرب وما فرضته من واقع جديد قلّص إلى حدّ كبير العمق الإستراتيجيّ لها بتخلّيها عن الأراضي التي احتلتها في ١٩٦٧. وما يعكسه هذا الواقع من آثار سلبيّة على جوهر نظريّة الأمن خاصّة نظريّة الحدود الآمنة التي تبنّتها بعد حرب عام ١٩٦٧. بمعنى آخر أن تعود نظريّة الأمن إلى نقطة البدء مرّة أخرى بل ربّما أقلّ من ذلك نظرًا للتطوّر التقنيّ الكبير في نظم التسلّح خاصّة الصواريخ أرض/ أرض والأسلحة فوق التقليديّة التي يُعتقد أنّ بعض الدول العربيّة تملكها وما يمكن أن تحوزه الدول المعادية لها في المستقبل واحتمالات تطويرها لنظم أسلحة نوويّة (إذا لم تستجب إسرائيل لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النوويّة).

كانت البداية مع الآثار التي خلّفتها كلّ من حرب سلامة الجليل عام ١٩٨٢، وحرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) على نظريّة الأمن الإسرائيليّ التي تخلّلت فترة السلام الطويلة التي سادت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ لتكشف عن نواقص في مرتكزات نظريّة الأمن الإسرائيليّة. ورغم اجتياح ١٩٧٨ للبنان وخلق الحدود الآمنة وما صدر عنه من قرارات دوليّة أبرزها القرار ٤٢٥ إلّا أنّه يبقى للأحداث أثرها الكبير على نظريّة الأمن الإسرائيليّ.

تأثّرت نظريّة الأمن الإسرائيليّة بأحداث ثلاثة؛ اثنان منهما كانت إسرائيل طرفًا فيه (حرب سلامة الجليل ١٩٨٢) و(انتفاضة الأقصى الأولى ١٩٨٧) والثالث طالتها تداعياته (حرب الخليج الثانية ١٩٩١).

١. أهمّ الانعكاسات لحرب لبنان، على نظريّة الأمن الإسرائيليّ، حتّى نهاية الثمانينيّات

- **حرب سلامة الجليل (١٩٨٢)**

لمزيد من قراءة المشهد حصل تغيّر مستجدّ في البيئة الإقليميّة تمثّل في انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران. وبالتالي، خسارة إسرائيل أبرز حلفائها الإقليميّين والداعم لها. جاء موقف الثورة ليعطي دفعًا قويًّا لمقاومة المشروع الإسرائيليّ في المنطقة ودعم الشعب الفلسطينيّ



والمقاومة اللبنانيّة التي ظهرت طلائعها الإسلاميّة على أثر هذا التحوّل الإقليميّ الكبير.. ففيما كان الصوت الدينيّ هو الأقوى في إسرائيل عام ١٩٦٧، أصبح عند العرب هو الأقوى مع بداية الثمانينات، على اعتبار أنّ التجربة القوميّة لم تتمكّن من تحقيق الأهداف بحسب البعض. وذهبت بعض الآراء لربط توقيت غزو لبنان ١٩٨٢ بتوقيت التقدّم الذي أحرجه الجيش الإيرانيّ في حربه ضدّ العراق على جبهة خرمشهر وما يحمله ذلك من دلالات تضاف إلى أهداف الحرب المعلنة والذرائع التي قدّمتها إسرائيل وأنّ أهدافها تتجاوز لبنان إلى سوريا وإخضاعها[1] وربط البعض الآخر، ذلك في إطار المواجهة الأوسع التي أعلنها ريغن (الرئيس الأمريكيّ) مع الاتّحاد السوفياتيّ بما عُرف بحرب النجوم وإعادة إحياء المدرسة الواقعيّة، والدور الذي كانت تؤدّيه إسرائيل في ذلك. وكما يقول موشي أرنيس وزير الحرب الصهيونيّ في الثمانينات «إذا هزم الاتّحاد السوفياتي الولايات المتّحدة لا سمح الله، فإنّه لن يبقى لنا ما نفعله هُنا».

ويسجّل أنّ إسرائيل دخلت هذه الحرب التي أسفرت عنها بما سمّي «مرحلة ما بعد البطوليّ»، ويؤرّخ للقادة السياسيّين بداية التراجع في المشروع الصهيونيّ منذ هذا الاجتياح.

- **السمة العدوانيّة لنظريّة الأمن**

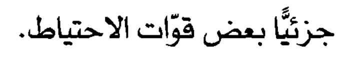
تصاعدت تلك السمة خلال العمليّة إذ حُشد حجم من القوّات يفوق عدّة أضعاف حجم الطرف الآخر (منظّمة التحرير الفلسطينيّة) فضلًا عن التقنيّة المتوافرة لدى الجيش الإسرائيليّ والقوّة الناريّة غير المتكافئة في مواجهة أسلحة فلسطينيّة متخلّفة في معظمها.

- **نظرية الشعب المسلح**

لم يتغيّر هذا المبدأ. ولأنّ العمليّة كانت محدودة ولم تشكّل حربًا شاملة لذلك لم تُعلن إسرائيل التعبئة الشاملة وإن كانت قد عبّأت

١ | عدنان السيد حسين، التسوية الصعبة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨. ص ٣٠




جزئيًّا بعض قوّات الاحتياط.

- **مبدأ العمل الوقائيّ**

بينما كان العمل الوقائيّ شاملًا في مواجهة مصر في حربي عام (١٩٥٦-١٩٦٧)، كان محدودًا في تدمير المفاعل النوويّ العراقيّ «أوزراك» في ٧ يونيه ١٩٨١. أمّا في هذه العمليّة، فعلى الرغم من الإعلان الرسميّ عن أنّه عمل وقائيّ محدود الأهداف إلّا أنّه تمّ توسيع نطاقه طبقًا للرؤية الميدانيّة في مسرح العمليّات التي قرّرها وزير الدفاع «أرييل شارون Ariel Sharon» آنذاك. أكدّت العمليّة استمرار اعتناق إسرائيل لمبدأ العمل الوقائيّ بصورة رسميّة بمستوياته المختلفة كإحدى الركائز الرئيسيّة لنظريّة الأمن مع استعدادها للتحوّل من العمليّات المحدودة إلى العمليّات الواسعة التي تستخدم في أحداث تغييرات جذريّة في الموقف السياسيّ العسكريّ.

- **الحدود الآمنة**

كانت الأحزمة الأمنيّة تمثّل جزءًا دائمًا من نظريّة الأمن الإسرائيليّ. فمنذ إنشاء الدولة، كان لهذه الأحزمة أشكالًا مختلفة طبقًا للظروف الأمنيّة والسياسيّة السائدة في كلّ فترة، ومن أمثلتها المناطق منزوعة السلاح ومناطق تخفيف القوّات وما شابه ذلك. ومع أنّ وضع هذه الأحزمة متباينًا، إلّا أنّها جميعًا ذات قاسم مشترك واحد، فقد أقيمت بهدف التغلّب على النقص في العمق الإستراتيجيّ، الناجم عن ضيق حدود دولة إسرائيل وخارج أراضيها دائمًا. من وجهة أخرى، أصبحت الأحزمة الأمنيّة بمختلف أنواعها ضرورة فعليّة بسبب النظريّة الاستيطانيّة التي تتبعها إسرائيل بإقامة المستوطنات على مقربة من الحدود».

- **الذراع الطويلة**

استمرّت إسرائيل بالتأكيد على أسلوب الذراع الطويلة الذي كان ضرب مفاعل تموز العراقيّ عام ١٩٨١ أحد مصاديقه معتمدة على قوّاتها الجويّة المتفوّقة من خلال القصف الجويّ شبه اليوميّ على ما تراه من



أهداف في جنوب لبنان. إضافة لاستباحتها الأجواء اللبنانيّة وقيامها بطلعات جويّة استطلاعيّة تخترق فيها حاجز الصوت بين الحين والآخر كأحد الأساليب لردع الحكومة اللبنانيّة والضغط عليها في محاولة لإجبارها على إيقاف أعمال المقاومة اللبنانيّة في الجنوب اللبنانيّ وهو ما رفضته الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة وسجّلت الأمم المتّحدة آلاف الخروقات الجويّة والبحريّة والبريّة. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الاستخدام الإستراتيجيّ للقوّات الجويّة الإسرائيليّة فوق لبنان يؤكّد استمرار عمل إسرائيل بهذا الأسلوب كإحدى الركائز الرئيسة لنظريّة أمنها.

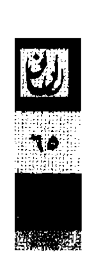
- **الردع**

مدّت إسرائيل نطاق أمنها ليشمل الدول الإسلاميّة والإفريقية واستحدثت إسرائيل كذلك أسلوب «الردع الانتقاميّ» في هذه الحرب مشتقًّا من نظريّة الردع التي تعتنقها بهدف ردع الجانب الآخر عن القيام بأيّ أعمال عدائيّة. وأعاد هذا استحضار رؤية ديان للردع الانتقاميّ حيث عبّر بشكل شديد الوضوح في مقالته الشهيرة عمليّات عسكريّة زمن السلم شارحًا فيها منطلق العمليّات الحدوديّة الانتقاميّة مثل عمليّة المظليّين عام ١٩٥٥ وغيرها. إذ إنّ تأثيرها برأيه ليس على الأمن الجاري وإنّما أيضًا بسبب تأثيرها على تقدير العرب لقوّة إسرائيل وإلى إيمان إسرائيل بقوّتها[١].

- **الحرب الاختياريّة «لا حرب اللاخيار»**

التأكيد على مفهوم الحرب الاختياريّة فالحرب دحضت هذه المرّة مقولة حرب اللاخيار التي أدلج عليها المجتمع الإسرائيليّ منذ النشأة، وهذا ما أكّده آرييل شارون في نقاشه حول حرب ١٩٨٢ كبديل للحرب الدفاعيّة أو الإجهاضيّة وتقصد بها تلك الحرب التي تخوضها إسرائيل بمحض اختيارها وبدافع من رغبتها في تحقيق مصالحها

١ | عزمي بشارة، **من يهوديّة الدولة حتّى شارون «دراسة في تناقض الديموقراطيّة الإسرائيليّة»** (دار الشروق، الطبعة ٢، ٢٠١٠)، الصفحة ٤٦.



الوطنيّة كما تراها وتحدّدها. وهي كذلك حرب تعكس التطوّر في دور إسرائيل في الشرق الأوسط من دولة تبحث عن الاعتراف والقبول إلى دولة تؤكّد على دورها السياسيّ والإستراتيجيّ في المنطقة. فالتطوّرات الأخيرة تعكس إلى حدّ كبير اكتمال نموّ نظريّة الأمن الوطنيّ الإسرائيليّ وتخفّفها من عقدة التعرّض للخطر وعقدة الحجم الأصغر إلى دولة أكثر عدوانيّة ورغبة في التوسّع.

ولقد فصّل إسحاق رابين أهداف القوّة العسكريّة بأنّ لها ثلاثة أهداف، اثنان دفاعيّان (الوجود أو المصالح الحيويّة)، أمّا الهدف الثالث فهو المساعد في تحقيق أهداف سياسيّة بوسائل عسكريّة مثل فرض سلام على دولة.

• الحرب بالوكالة

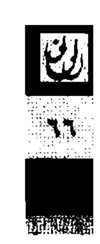
استُحدث مبدأ الحرب بالوكالة في المنطقة للمرّة الأولى عندما شكّلت إسرائيل قوّات لبنانيّة موالية لها بما عرف بجيش لحد، تتولّى نيابة عنها أعمال تأمين الحزام الحدوديّ مع تقديم المعاونة لها.

٢. الانتفاضة الأولى ١٩٨٧

حقّقت الانتفاضة الأولى نتائج سياسيّة غير مسبوقة إذ تمّ الاعتراف بوجود الشعب الفلسطينيّ عبر الاعتراف الإسرائيليّ الأميركيّ بسكّان الضفّة والقدس والقطاع على أنّهم جزء من الشعب الفلسطينيّ وليسوا أردنيّين[1].

أدركت إسرائيل أنّ للاحتلال تأثير سلبيّ على المجتمع الفلسطينيّ كما أنّ القيادة العسكريّة أعلنت عن عدم وجود حلّ عسكريّ للصراع مع الفلسطنيّين ممّا يعني ضرورة البحث عن حلّ سياسيّ بالرغم الرفض الذي أبداه رئيس الوزراء إسحاق شامير عن بحث أيّ تسوية سياسيّة مع الفلسطنيّين.

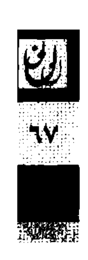
١ | محمّد المصري، **نظريّة الأمن الإسرائيليّ** (دار التنوير للنشر والإعلام، ٢٠٠٩)، الصفحة ١٨.



٣. مرحلة التسعينيّات وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ (عاصفة الصحراء)

تضافرت مجموعة من العوامل تاركة آثارًا مهمّة على مجمل الأوضاع في المنطقة العربيّة وعلى مقوّمات مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ حيث شهد عقد التسعينيّات تحوّلات وتطوّرات غيَّرت مفاهيم كثيرة كانت راسخة وقلبت موازين كانت مستقرّة، فقد اختفت الدولة السوفياتيّة من الخريطة السياسيّة العالميّة وأدَّى انتهاء الحرب الباردة إلى فقدان العديد من الدول العربيّة الفاعلة حليفها الإستراتيجيّ القديم وإلى انعدام هامش المناورة أمامها الأمر الذي قلَّص إلى حدٍّ بعيد قدرتها على شنّ حرب ضدّ إسرائيل، وأدَّت إلى تقوية الموقف الإسرائيليّ في الميزان الإستراتيجيّ فضلًا عن اتّساع نطاق هجرة اليهود السوفيات وبخاصّة من العلماء وذوي الكفاءات والخبرات، وتنامت العلاقات الروسيّة الإسرائيليّة حتى تُوِّجت بتوقيع اتفاق للتعاون الدفاعيّ والأمنيّ في ديسمبر ١٩٩٥. وفي ظلّ انفراد الولايات المتّحدة بالهيمنة في الساحة العالميّة، تّم توطيد التحالف الإستراتيجيّ الأمريكيّ. الإسرائيليّ، ما أسّس لنقاش في إسرائيل حول هامش الحريّة في اتّخاذ قراراتها وامتدّ التعاون إلى مجال أنظمة التسلّح الكبرى التي تعتمد في الأساس على الثورة التكنولوجيّة. كما أبرزت تلك التطوّرات العالميّة تعالي شأن الاقتصاد والاتّجاه نحو التكتّلات الاقتصاديّة. ورغم ذلك، لم تَعُد الخيارات السياسيّة أمام إسرائيل بالاتّساع الذي كانت عليه سابقًا، وهذا ما يفسّر مقولة جيمس بيكر «إنّ إسرائيل الكبرى فكرة ليست واقعيّة وليست ممكنة»، لأنّ تحقيق ذلك الهدف يتطلّب أن يكون لدى إسرائيل قوّة تُمكِّنها من فَرْض سيطرتها على المنطقة دون دعم خارجيّ تتحمّل الولايات المتّحدة تكلفته السياسيّة والماليّة وتتحمّل معها مزيدًا من العداء من قبَل الشعوب العربيّة والإسلاميّة.

وعلى صعيد البيئة الإقليميّة، أثبتت خبرة الحروب العربيّة. الإسرائيليّة فشل الحرب في تأمين السلام لإسرائيل وعجزها عن توفير الأمن لها، في حين رأى عدد كبير من أعضاء المؤسّسة الصهيونيّة أنّ التفاوض



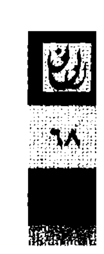
مع العرب بضمانات دوليّة قد يلبّي الحاجة إلى الأمن وخصوصًا في ظلّ تَزايُد إدراكها أنّها رغم تَفوُّقها العسكريّ لم تتمكّن من فرض استسلام غير مشروط على العرب بل على العكس، فقد تمكّن العرب من تجاوز العديد من مضاعفات وآثار هذا التفوّق. وأثبتت حرب ١٩٧٣ وغزو لبنان ١٩٨٢ محدوديّة القوّة الإسرائيليّة وعجزها[١].

ثمّ جاءت الانتفاضة الأولى كأقوى ضربة وجِّهت لنظريّة الأمن الإسرائيليّ حيث «أصبح بعدها إنكار وجود الشعب الفلسطينيّ غير ممكن»... ومن هنا، كان الاعتراف بهم بوصفهم «الفلسطينيّين»، كما في صيغة مدريد واتفاقيّة أوسلو. وبذلك لم تَعُد نظريّة الأمن الإسرائيليّ تختصّ بالأمن الخارجيّ إذ أصبح الداخل هو الآخر مصدر تهديد وهو ما لا تستطيع إسرائيل حياله شيئًا، فهي لا تستطيع أن تحرّك جيوشها لقمع الانتفاضة. وبذلك أسقطت الانتفاضة الدور الوظيفيّ للجيش الإسرائيليّ، ولو مؤقّتًا، كما أنّها غيَّرت مفهوم الأمن لديها من كونه تهديدًا خارجيًّا إلى كونه هاجسًا أمنيًّا داخليًّا لا يمكن السيطرة عليه مهما بلغت قوّة إسرائيل العسكريّة من بأس وشدّة. ولعلّ هذا هو الذي دفع الإسرائيليّين للمطالبة بأن يتزامن توقيع اتفاق أوسلو مع إعلان الفلسطينيّين وقف الانتفاضة وهو ما لم ينجح أبدًا[٢].

وأدَّت نتائج حرب الخليج الثانية إلى نقلة وتغيير مهمّ طال العقيدة القتاليّة الإسرائيليّة، فبرزت خلال الحرب عدد من الفجوات في مفهوم الأمن الإسرائيليّ حيث أوضحت أوّلًا أنّ الجيش الإسرائيليّ لا يمتلك قدرة ملائمة مضادّة للتهديدات الصاروخيّة لا سيّما التهديدات القادمة من بعد. وأدّى القصف الصاروخيّ العراقيّ -رغم محدوديّة تأثيره المادّيّ- للعمق الإسرائيليّ إلى انكشاف المؤخّرة الإسرائيليّة بما فيها من تجمّعات سكّانيّة كثيفة، وازداد إدراك الخطر الصاروخيّ في ظلّ سعي دول المنطقة إلى امتلاك قدرة صاروخيّة بإمكانها إصابة أهداف إستراتيجيّة إسرائيليّة، وفُتح النقاش واسعًا حول مسألة الردع.

1 | Ben- Mier, Alon (2007), *the Dual Containment Strategy on No longer Viable*, *Middle East Policy*, Vol, (4), pp. 58-71.

٢ | عبد الوهّاب المسيري، **الصهيونيّة واليهوديّة** (دار الفكر العربيّ، ٢٠٠٩)، الصفحة ٤٦.



كما أنّ حرب الخليج من ناحية ثانية أظهرت استحالة قيام الجيش الإسرائيليّ بتنفيذ مفهومه الأمنيّ التقليديّ القائم على نقل الحرب بسرعة إلى أرض الخصم، وخصوصًا أنّ عنصر البُعْد الجغرافيّ قلَّل كثيرًا قدرة السلاح الجويّ الإسرائيليّ على توجيه ضربات عنيفة إلى العراق.

بخطٍ موازٍ، فإنّ عمليّة التسوية – إطار مدريد– سوف تكون لها انعكاسات إستراتيجيّة بارزة، حيث يفترض أن تفضي هذه العمليّة إلى قيام إسرائيل بتقديم تنازلات جغرافيّة إقليميّة وهو ما يعني تآكل العمق الإستراتيجيّ والتخلّي عن مفهوم الحدود الآمنة بالمعنى الجغرافيّ وإقامة تعاون اقتصاديّ يكفل إقامة شبكة علاقات اقتصاديّة متداخلة بين جميع دول المنطقة.

ومع سقوط الاتّحاد السوفياتيّ وظهور النظام العالميّ الجديد، طرأت تعديلات على العقيدة القتاليّة في حين لم يُلحظ تغيير نوعيّ في مرتكزات أمن القوميّ الإسرائيليّ، فكانت أشبه بتنويعات جديدة على النغمة الأساسيّة القديمة. فتوظيف الدولة في خدمة المصالح الغربيّة لا سيّما الأمريكيّة سيزداد عبر أشكال جديدة، مثل التعاون العسكريّ مع بعض الدول العربيّة والمحيطة بالعالم العربيّ ستأخذ حيّزًا جديدًا. والعدوّ هنا لم يَعُد النظم العربيّة الحاكمة ولا جيوشها وإنّما أشكال المقاومة الشعبيّة المختلفة. وسيبرز دور جديد لإسرائيل بحسب الرؤية الأمريكيّة العالميّة لمكافحة «الإرهاب» سواء في فلسطين أو لبنان، وهذا ما شهده عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦.

وأضحت التقديرات الإستراتيجيّة الإسرائيليّة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتدمير القوّة العسكريّة العراقيّة تخلُص إلى التهوين من احتمال نشوب حرب عربيّة شاملة ضدّ إسرائيل على المستويين القصير والمتوسّط (مع عدم استبعادها على المدى الطويل)، مع تحوُّل الدول العربيّة نحو الشكل السلميّ للصراع. وفي ظلّ التحالف الإستراتيجيّ الأمريكيّ الإسرائيليّ ورغم انكماش التهديدات الفعليّة واسعة النطاق الماثلة أمام إسرائيل، فإنّ هناك طائفة واسعة من



التهديدات المحتملة والكامنة والمقصورة، فمن ناحية أولى طرأت نوعيّات جديدة من التهديد العسكريّ ليس من اليسير إيجاد حلول عسكريّة واضحة لها، بل أصبح من الصعب تشخيصها وما إذا كانت ذات طبيعة دفاعيّة أم هجوميّة. وأبرز مثال على ذلك الانتفاضة الفلسطينيّة وانتشار الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة والنوويّة ووسائل إيصالها وبخاصّة الصواريخ البالستيّة[١].

ومن ناحية ثانية، أدّى تطوُّر العمليّة السلميّة وانكماش التهديدات الخارجيّة واسعة النطاق إلى بدء تبلور «التهديد الداخليّ» الناتج عن ضعف التماسك الاجتماعيّ والتكامل القوميّ فتفاقمت التناقضات الداخليّة الناتجة عن طبيعة التركيب الاجتماعيّ/السياسيّ للتجمّع الصهيونيّ، وهو ما بلغ أخطر مراحله باغتيال رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين[٢].

د. المرحلة الرابعة: نظريّة الأمن الإسرائيليّ حتّى نهاية التسعينيّات

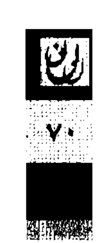
تُشكّل نظريّة الأمن المفترضة المفاهيم الشاملة السياسية والعسكرية والاجتماعيّة التي يتم من خلالها تحقيق الأمن القوميّ لإسرائيل، وهو الإطار الذي تعمل من خلاله على تعظيم مميّزاتها الذاتيّة والإقليميّة والدوليّة مع العمل في الوقت ذاته على التغلّب أو تأمين معطيات ضعفها الإستراتيجيّة، بهدف هزيمة أيّ عدائيّات وتحقيق هدفها القوميّ.

وعلى الرغم من التغيّرات الكثيرة في ركائز نظريّة الأمن الإسرائيليّ منذ عام ١٩٧٣، فإنّ هناك رأيًا يقول إنّه لم يحدث تغيّر جذريّ في نظريّة الأمن الإسرائيليّ حتّى نهاية التسعينيّات[٣].

١ | مرتضى، إحسان أديب، **الأمن القوميّ الإسرائيليّ في تطوّراته المفهوميّة والعملانيّة** (بيروت: مركز باحث للدراسات، الطبعة ٢، ٢٠٠٦)، الصفحة ٣٣٤.

٢ | المصدر نفسه، الصفحة ٣٣٤.

٣ | المصري، محمّد، **نظريّة الأمن الإسرائيليّ** (دار التنوير للنشر والإعلام، ٢٠٠٩)، الصفحة ٢٣.



١ . التوجّهات الرئيسة لنظريّة الأمن الإسرائيليّ، بعد التسوية

نشرت إسرائيل الخطوط الرئيسة لنظريّة أمنها بمناسبة العيد الخمسين لإنشائها، وأبرز نقاطها:

● بالنسبة للفلسطينيّين

١. أمن إسرائيل هو أساس السلام وأنّ جيشها يتمتّع بحريّة كاملة للعمل في كلّ مكان يستدعي إليه.

٢. عدم إعطاء الفلسطينيّين أكثر من الحكم الذاتيّ في إطار إسرائيل.

٣. المناطق الأمنيّة الحيويّة للدفاع عن إسرائيل والمستوطنات ستبقى تحت السيادة الإسرائيليّة.

● الخطوط الرئيسة لنظريّة الأمن

من أجل البقاء والأمن وسلامة الدولة والشعب ومجابهة الإرهاب تُبنى نظريّة الأمن الإسرائيليّ على:

١. إسرائيل لا تتحمّل خسارة حرب واحدة.

٢. تتبنّى إسرائيل إستراتيجيّة الردع لضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

٣. تجنّب الحرب من خلال الوسائل الدبلوماسيّة في إطار حلول معقولة.

٤. تجنّب تصعيد الأزمات في المنطقة.

٥. التصدّي للإرهاب.

ترتكز إستراتيجيّة الدفاع على:

١. قوّات عاملة محدودة تتمتّع بإمكانيّات عالية للإنذار المبكر وتتعاون مع القوّات الجويّة والبحريّة.

٢. قوّات احتياط ضاربة ذات خفّة وحركة عالية.

٣. تستند الضربات المضادّة على جيش كبير متعدّد الأنساق يملك



القدرة على سرعة نقل الحركة إلى أرض الخصم وسرعة تحقيق أهداف الحرب.

تتحدّد القدرات العسكريّة لتحقيق الأهداف القوميّة في:

١. جهاز استخبارات وأنظمة معلومات متكاملة على مستوى عال.

٢. القدرة العالية على تدمير الأهداف المتحرّكة.

٣. القدرة على الوصول للأهداف البعيدة.

٤. نظام دفاعيّ مضادّ للصواريخ.

٥. القدرة على العمل في جميع الأجواء وتحت الظروف الصعبة.

٦. نظام متقدّم للتدريب.

مجالات العمل:

١. الاستعداد الدائم والعالي لخوض الحرب.

٢. المجابهة الفوريّة للإرهاب خاصّة ضدّ فصائل المعارضة الفلسطينيّة.

٣. بناء القوّات المسلّحة بقدرات تتناسب مع حروب المستقبل.[١]

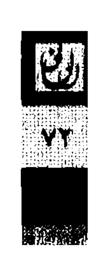
عناصر نظريّة الأمن الإسرائيليّ حتّى نهاية التسعينيّات

يُنتظر أن تستمرّ إسرائيل في اعتناق العناصر التقليديّة لنظريّة الأمن مع اختلاف مضمونها ومع بعض الإضافات المحدودة.

- **الحدود الآمنة**

يظلّ جوهر مبدأ الحدود الآمنة الإسرائيليّ متعلّقًا بالأرض خاصّة من حيث اتّساعها النسبيّ الذي يوفّر العمق الإستراتيجيّ، إلى جانب تضاريسها من حيث وجود موانع طبيعيّة أم لا، وهذا الجوهر (الأرض) هو الذي سيتعرّض لمراجعة مدى أهميّته في ضوء ثلاثة متغيّرات وفقًا

١ | برجمان رونين (٢٠٠٧)، **نقطة اللاعودة إلى الخلف** (تل أبيب: إصدار يديعوت أحرونوت، (بالعبريّة))، الصفحة ٨.



لترتيب مكانتها وإمكانات تأثيرها بغضّ النظر عن التسلسل الزمنيّ وهي: عمليّة التسوية العربيّة/ الإسرائيليّة، والانتفاضة الفلسطينيّة، وتداعيات حرب الخليج الثانية (القصف الصاروخيّ العراقيّ لإسرائيل وهي دولة غير حدوديّة معها).

● **اختلاق الذرائع**

كلّما ازداد تعرّض إسرائيل للخطر، ازداد اعتمادها على مبدأ الذرائع والمبرّرات لمنع الحرب عن طريق الردع بالعقاب. ومن المنتظر على ضوء توجّهات السلام (من خلال الاتفاقيّات) واحتمالات عودة إسرائيل لحدود عام ١٩٦٧، أن لا تلجأ لهذا المبدأ بالأسلوب الحالي نفسه وإن كانت لن تستبعده كليّة كذلك. إلّا أنّ استخدامها له سيكون في أضيق الحدود وبناء على معلومات دقيقة ومؤكّدة حتّى يمكنها مواجهة الشرعيّة الدوليّة[١].

● **الحرب التقليديّة، وفوق التقليديّة، والنوويّة**

تتبنّى إسرائيل عقيدة عسكريّة تعمل باستمرار على تطويرها ودعمها بنظم أسلحة حديثة، وقد اهتزّت تلك العقيدة عدّة مرّات بحصول الدول العربيّة على نظم أسلحة متطوّرة مكنّتها من إصابة عمق إسرائيل، إضافة لضعف هيبتها ومصداقيّة ردعها التقليديّ (الطائرة والدبابة)، خاصّة بعد حرب ١٩٧٣، وبعد الانتفاضة الفلسطينيّة والمقاومة اللبنانيّة. لذلك، تطوّر إسرائيل عقيدة قتاليّة نوويّة إيجابيّة تعتمد على الأسلحة النوويّة التكتيكيّة لتحقّق استقرار في توازن القوى (من وجهة نظرها)، والأسلحة النيوترونيّة وأسلحة (الليزر)، كأدوات فعّالة للردع النوويّ التكتيكيّ ضدّ الأهداف العسكريّة وشبه العسكريّة لتناسب عقائدها الخاصّة بالحرب الخاطفة والاقتراب غير المباشر، إذ يصعب الوقاية منها ويسهل استغلال نتائجها. ومن المنتظر أن تظلّ تلك العقيدة غير معلنة وينتظر أن تستمرّ إسرائيل في تبنّي العقيدة التقليديّة باعتبارها العقيدة الأمّ والعقيدة الأكثر قبولا في المجتمع

١ | تقرير مدار الإستراتيجيّ لعامي ٢٠٠٧،٢٠٠٦ جوني منصور، رام الله٢٠٠٧، الصفحة ١٤.



الدوليّ[1].

- **استمرار مبدأي الاعتماد على حليف قويّ، وتنمية القدرات والاعتماد على الذات**

تسعى إسرائيل لتأكيد ذاتها من خلال إرساء أسس إستراتيجيّة مستقلّة، بما يمكّنها أن تمارس إرادتها كاملة وأن تشعر بحريّة حركتها، لتحقيق أهدافها، حتّى لو أدّى ذلك إلى معارضة أصدقائها مرحليًّا. يرى تيّار في إسرائيل أنّ فكرة التحالف مع دولة عظمى فقدت الكثير من بريقها نظريًّا وعمليًّا لأسباب عديدة منها: أنّ الضمانات الخارجيّة لأمنها لم تعد مؤكّدة الفاعليّة كما كانت من قبل فضلًا عن صعوبة الحصول عليها أحيانًا، كذلك فإنّها تضع قيودًا على حريّة عمل وإرادة إسرائيل لا سيّما عند اختلاف وجهات النظر، بما يخشى معه ألّا تسمح بسرعة تدخّل القوى الأجنبيّة المساندة في الوقت المناسب. وتخشى بعض هذه الاتّجاهات أن يؤدّي تعاظم الاعتماد على الولايات المتّحدة على المدى البعيد إلى ضعف سياسيّ إستراتيجيّ إقليميّ لإسرائيل (الإرادة السياسيّة، وحريّة الحركة الإقليميّة).

- **جيش نظاميّ صغير وجيش احتياطيّ كبير**

تستمرّ إسرائيل في العمل بهذا المعتقد طالما بقيت مواردها البشريّة والماليّة محدودة.

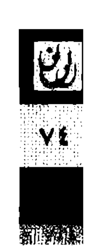
- **ارتباط الأمن الإسرائيليّ بالتقدّم التقنيّ**

يرتبط الأمن الإسرائيليّ بالتقدّم التقنيّ لـ«الدولة»، إنّها تسعى لترتقّي صفوف الدول التكنولوجيّة الكبرى بما يسمح بمزيد من فُرص التعاون والمشاركة ونقل التكنولوجيّة ويحفظ لها التفوّق في المنطقة.

- **ضرورة مواجهة العرب فرادى**

ستبقى إسرائيل تعتمد سياسة التفرّد بالدول العربيّة إنْ بالحرب أو

1 | **نظرية الأمن الإسرائيليّ**، مصدر سابق، الصفحة ٤٠.



حتّى بالتسويات فعملت لإنجاز اتفاقات التسوية مع أنظمة عربيّة لكن كلٌّ على حدة... بل وحتّى تفتيت الدول[1].. واعتماد إستراتيجيّة التفتيت عبر إثارة النعرات الطائفيّة والصراعات الدينيّة واجتذاب أطراف مثل الأقليّات.

- مبدأ الردع والتفوّق

إيجاد الظروف والإمكانيّات التي تقنع العرب بمقدرة إسرائيل على تحقيق نصر سريع وحاسم في أيّة جولة قادمة. وفي ظلّ متغيّرات الوضع العالميّ «الجديد» سيتمّ تحقيق ما لم تتمكّن تحقيقه بالحرب.

هـ. المرحلة الخامسة: تطوّر نظريّة الأمن الإسرائيليّ، خلال الأعوام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥)

تميّزت هذه الأعوام بظهور آليّة جديدة لمراجعة السياسة الأمنيّة الإسرائيليّة، وتأسيس ديناميكيّة فكريّة لتطويرها. فقد عُقد مؤتمر «هرتزيليا» الأوّل في إسرائيل بمشاركة أكثر من مئة مشترك من كبار الباحثين والسياسيّين ورجال الحكم (سابقين وحاليّين) من داخل وخارج إسرائيل في ديسمبر ٢٠٠٠، لمعاينة التغيّرات الإستراتيجيّة المحليّة والإقليميّة والدوليّة والخروج بتوصيات، بعنوان: «ميزان المناعة والأمن القوميّ الإسرائيليّ». عادة ما تأخذ الحكومة الإسرائيليّة بهذه التوصيات لتنفيذها أو توظيفها لإطلاق مبادرات والإعلان عن توجّهات ذات مغزى.

اعتُبر انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وما أعقبه من تداعيات (الانتفاضة الثانية والانسحاب من غزّة) على إسرائيل بمثابة نهاية مشروع إسرائيل الكبرى بحسب ما أكدّه أمين عام حزب الله السيّد حسن نصر الله في مناسبات عدّة في ذكرى عيد المقاومة والتحرير ٢٥ أيار وذلك لاعتبارات عدّة أهمّها:

- الثقة بخيار المقاومة في الشارع العربيّ ومعه الانتقال لحالة

١ | أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربيّ** (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،٢٠٠٧، ٢٠١٠)، الصفحة ٦١.



عربيّة وإسلاميّة أعمق في فهم الصراع مع إسرائيل وفرص النجاح في خوضه.

- نظريّة الردع (الحدود الآمنة) سقطت في شمال إسرائيل.
- انكشاف عدم تحمّل التجمّع الصهيونيّ الخسائر البشريّة وحروب الاستنزاف.
- انبثاق أمل كبير بأنّ إسرائيل يمكن أن تهزَم وأنّ الإرادة والعقل والوحدة إذا اجتمعت في جهة أصحاب الحقّ يمكن لها أن تغيّر المعادلات وهو ما عُرف بـ«إستراتيجية الانتصار» في أدبيّات المقاومة.

حوّلت المقاومة في الجنوب اللبنانيّ والانتفاضة الفلسطينيّة عام ٢٠٠٠ الأنظار عن مفهوم الحرب الخاطفة وطرحت إمكانيّة حرب طويلة تعتمد على المواجهة المباشرة على الأرض. لذا، نظر الإسرائيليّون إلى الانتفاضة بوصفها «حرب عصابات شعبيّة غير مسلّحة تهدف إلى تحقيق أهداف سياسيّة معادية لإسرائيل حيث هدّدت العمق الإسرائيليّ كما هدّدت البُعد الوظيفيّ للجيش الإسرائيليّ الذي فقد هيبته في خوض حرب طويلة في فلسطين ولبنان[1].

وفي خطوة غير مسبوقة، لجأت إلى بناء جدار الفصل تحت مبرّرات أمنيّة صرفة، والذي لاقى إدانات واسعة من المجتمع الدوليّ ومحكمة العدل.

كما عجزت نظريّة الأمن الإسرائيليّ عن مواجهة تأثير الانتفاضة الفلسطينيّة عام ٢٠٠٠ من حيث تهديدها للعمق والمجتمع الإسرائيليّ ومن ثمّ الأمن القوميّ. وقد تراجع الشعور بالأمن الشخصيّ على مستوى الشعب الإسرائيليّ وتراجع معه مبدأ الحدود الجغرافيّة الآمنة التي تعدّ إحدى ركائز نظريّة الأمن، ما تطلّب المناورة

١ | د.بيتر جوبسر، «النظام السياسيّ الإسرائيليّ: الجذور والمؤسّسات والتوجّهات» (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة)، الصفحة ٤٣.



بالسياسة الأمنيّة لمواجهة مخاطر وتهديدات جديدة أبرزها: إمكانيّة تمدّد مسرح العمليّات إلى العمق الإسرائيليّ (مشاركة عرب ١٩٤٨)، وسهولة نسبيّة في الوصول إلى الأهداف الحيويّة وصعوبة السيطرة والتحكّم في مسرح العمليّات نتيجة لتداخل المدنيّ مع العسكريّ، والعجز عن المحافظة على المبادرة، وارتفاع التكلفة المادّيّة والبشريّة في المواجهة، ومحدوديّة استخدام واسع للقوّة العسكريّة، وانعدام الأمل في حسم المواجهة العسكريّة.

إنّ عدم التوصّل إلى حلّ سياسيّ للقضيّة الفلسطينيّة مع استمرار الانتفاضة انعكس على عدم التوصّل إلى صياغة نهائيّة للنظريّات الأمنيّة، مع تناقض مواقف العديد من القيادات الإسرائيليّة. فقد رأى بعضهم في عدم حلّ أو تصفية القضيّة الفلسطينيّة دليلًا على عدم اكتمال مرحلة حرب الاستقلال الإسرائيليّة وتأكيدًا على أهميّة العودة إلى مرحلة الحسم العسكريّ للسيادة على العمق الإستراتيجيّ. وأشار أرييل شارون «أنّ حرب الاستقلال لم تنتهِ وأنّنا لم ننجز المهمّة في حرب الاستقلال».

كما تعرضّت السياسة الأمنيّة الإسرائيليّة لانتقادات حادّة لعجزها في مواجهة الأزمات الأخيرة وتراجع قدرة الردع الإسرائيليّة، ما دعا شارون إلى المطالبة بسياسة أمنيّة جديدة في خطابه أمام مؤتمر هرتزيليا في ٤ ديسمبر ٢٠٠٢. إنّ الاحتياجات الأمنيّة الإسرائيليّة تتطلّب حريّة التصرّف في الحرب ضدّ الإرهاب ومطالبة السلطة الفلسطينيّة بتنفيذ إصلاحات أمنيّة. كما تعهّد شارون لأوّل مرّة، بإقامة دولة فلسطينيّة، ممّا يؤكّد أنّ اعترافه بإقامة دولة فلسطينيّة يأتي في سياق إنجاز حرب الاستقلال وتحقيق أمن إسرائيل ليس إلّا، ما يعيد السؤال حول حقيقة الدول السلطة الفلسطينيّة المفترضة.

تطوّرت السياسة الأمنيّة الإسرائيليّة إلى سياسة لإدارة الصراع مع الجانب الفلسطينيّ وليس حلّه، لامتصاص الغضب الفلسطينيّ والضغوط الخارجيّة (الانسحاب من غزّة عام ٢٠٠٥) وتفعيل عمليّة الجدار العازل عام ٢٠٠٢، وتطوير القدرات العسكريّة للتعامل مع



القضايا الداخليّة، والتخلّص من الزعامات الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة بوضع سياسة اغتيالهم أو وضعهم في السجون.

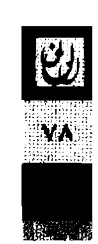
كان ثمّة دور للسياسة الأمنيّة الإسرائيليّة في غزو العراق ٢٠٠٣، حيث أسهمت إسرائيل دبلوماسيًّا واستخباراتيًّا في دفع الولايات المتّحدة الأمريكيّة لغزو العراق، وطرحت أسئلة فعليّة من كبار المحلّلين - حتّى الإسرائيليّين - حول فاعليّة الدور الإسرائيليّ في المنطقة ونجاعته في لعب الدور الوظيفيّ. فقد اعتبر البعض التدخّل (الأمريكيّ والأطلسيّ) المباشر مؤشّرًا على تراجع الثقة بقدرة إسرائيل لإنجاز المهام المطلوبة وحدها أو أنّها ستحرج الأطلسيّ بتدخّلها في مسألة عربيّة ولو كانت بعنوان الحرب على الإرهاب[١]. كان الهدف الأساسيّ لإسرائيل إزالة تهديد إستراتيجيّ قادم من العراق وإخراجه من معادلة ميزان القوى الإقليميّ بما يحقّق المحافظة على سيادة قدرة الردع الإسرائيليّ بالمنطقة وتعزيزها. وخلال فترة الحرب وما بعدها، كان هناك دور إسرائيليّ في المشاركة بالقوّات الخاصّة والاستخبارات شمال العراق، ودور آخر في عمليّة الإدارة المدنيّة للعراق المحتلّ[٢].

كان لنجاح القوّات الأمريكيّة في غزو العراق ودروس الحرب المستفادة أثره في تطوير السياسة الأمنيّة على المستوى العسكريّ لإحداث ثورة لتطوير الجيش الإسرائيليّ، ليكون نموذجًا للجيش الأمريكيّ خلال غزو العراق. كذلك ليكون أصغر حجمًا وأكثر تزودًا بالتكنولوجيا، متلائمًا مع التهديدات ومتطوّرًا في فنّ الحرب والحرب النفسيّة.

واجهت النظريّة الأمنيّة عام ٢٠٠٥، العديد من التحدّيات والتهديدات على رأسها إيران التي اعتبرتها إسرائيل في مقام التهديد الوجوديّ الأكبر لإسرائيل بسبب دعوتها لإستئصال إسرائيل وتطويرها مشروعًا نوويًّا، ودعمها لمختلف حركات المقاومة ضدّ إسرائيل في لبنان وفلسطين، وتصاعد العمل المقاوم واقترابه من حدود إسرائيل. كما

١ | محمّد رشاد الشريف، **الكيان الصهيونيّ من التأسيس إلى الأزمة (دراسة)** (دار كنعان للدراسات والنشر، الطبعة ١، ٢٠١٢)، الصفحة ١٣٢.

٢ | عاموس هرئيل، **الدور الإسرائيليّ في الحرب الأمريكيّة على العراق** (مركز الدراسات الفلسطينيّة).



نجحت في تثوير وتطوير الأداء المقاوم في مواجهة الولايات المتّحدة الأمريكيّة في كلّ من العراق وأفغانستان، ما أرهص ومهّد للفشل الأمريكيّ في العراق[١].

تركزّت السياسة الأمنيّة في التحرّك أحاديّ الجانب للانسحاب من قطاع غزّة، وتجميد خطّة خارطة الطريق، وخلق تأييد نسبيّ إسرائيليّ لقيام دولة فلسطينيّة، مدفوع بعوامل المصلحة الإسرائيليّة لبقائها كدولة يهوديّة تتمتّع بشرعيّة دوليّة، إضافة إلى حلّ مشكلة عودة اللاجئين بعيدًا عن كاهل إسرائيل، حيث لا مكان لحلّ يستند إلى عودة ولو جزئيّة إلى إسرائيل (رغم صدور القرار ١٩٤ القاضي بحقّ العودة).

خلال عامي (٢٠٠٤ . ٢٠٠٥)، تحرّكت السياسة الإسرائيليّة بفاعليّة أكبر نحو منطقة البحيرات العظمى والقرن الإفريقيّ بوصفها جزءًا من نظريّة الأمن الإسرائيليّ. وجاء التحرّك مع إريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وجنوب إفريقيا، والكونغو الديموقراطيّة، وليبريا، ورواندا، وأنجولا، ونيجيريا. وتتمثّل الأهداف الإسرائيليّة في تعزيز وضعها الإستراتيجيّ في القارة الإفريقيّة، وتحقيق أهداف اقتصاديّة وأمنيّة وأهدافًا أخرى مرتبطة باختراق الأمن القوميّ العربيّ ومحاصرته، من خلال بناء علاقات وثيقة مع دول الجوار الجغرافيّ مع العالم العربيّ، ومنع تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربيّة، وتفكيك العلاقات العربيّة الإفريقيّة ومن ثمّ إضعاف الدول العربيّة. وعلى المسار نفسه، سعت إسرائيل إلى خلق الأزمات لبعض الدول العربيّة خاصّة وجودها في جنوب السودان ودارفور، ودورها في إقامة سدود مائيّة في إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا، وتأثيرها على محاولة الإقلال من تدفّق مياه النيل إلى مصر.

لا شكّ أنّ عدم التوصّل إلى حلّ سياسيّ للقضيّة الفلسطينيّة سيؤثّر بشكل كبير على عدم التوصّل إلى صياغة نهائيّة للنظريّات الأمنيّة الإسرائيليّة، وهذا يفسّر تناقض مواقف العديد من القيادات

١ | المصدر نفسه.



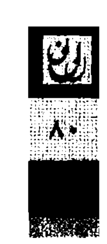
الأمنيّة والسياسيّة، حيث ما زال البعض يرى أنّ عدم حلّ أو تصفية القضيّة الفلسطينيّة دليل على عدم اكتمال مرحلة حرب الاستقلال الإسرائيليّة. ويؤكّد على أهميّة العودة لمرحلة الحسم العسكريّ للسيادة على العمق الإستراتيجيّ، ويمثّل هذا التيّار كلّ من شارون ونتنياهو، يعتبر شارون أنّ «حرب الاستقلال لم تنته... ولذلك لا أقول إنّنا أنجزنا المهمّة (حرب الاستقلال)»[1].

أمّا على صعيد القانون الدوليّ، سُجّل في هذه المرحلة صدور قرارًا استشاريًّا من محكمة العدل الدوليّة بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٤ يقضي بعدم شرعيّة الجدار الفصل العنصريّ. يُذكر أنّ إسرائيل باشرت ببناء الجدار في ظلّ النكبة، وهو عبارة عن جدار طويل تبنيه إسرائيل في الضفّة الغربيّة قرب الخطّ الأخضر، وتقول إنّه لمنع دخول سكّان الضفّة الغربيّة، الفلسطينيّين، إلى الأراضي المحتلّة أو المستوطنات الإسرائيليّة القريبة من الخطّ الأخضر بينما يقول الفلسطينيّون إنّه محاولة إسرائيليّة لإعاقة حياة السكّان الفلسطينيّين أو ضمّ أراضٍ من الضفّة الغربيّة إلى إسرائيل.

وكان قرار الجمعيّة العامّة كما قرار محكمة العدل الدوليّة غير ملزم لإسرائيل. غير أنّ أهميّة القيمة الرمزيّة والمعنويّة للقرارين قد تساعد الفلسطينيّين والأطراف المعارضة لبناء الجدار، على ممارسة المزيد من الضغط القانونيّ – السياسيّ على إسرائيل لتفكيك الجدار.[2]

يعتقد نتنياهو كما جاء في كتابه مكان **تحت الشمس** أنّ هناك إجماعًا وطنيًّا واسعًا بشأن عدم العودة إلى حدود ١٩٦٧ وعدم السماح بقيام دولة فلسطينيّة غرب نهر الأردن. أمّا التيّار الآخر، فتصفية القضيّة تتّم من خلال اعتبار السلام بديلًا عن العمق الإستراتيجيّ مع بقاء عنصر السيادة الإستراتيجيّة والقدرة على الحسم العسكريّ في الأفق. وعلى رأس هذا التيّار شمعون بيرس، وفي كتابه **الشرق الأوسط الجديد** أكّد أنّ «مفهوم العمق الإستراتيجيّ لم يعد له معنى، فالصواريخ بعيدة

١ | صحيفة هآرتس، ٢٠٠١/٤/١٢.
٢ | جدار إسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، http://ar.wikipedia.org، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/٩/١٤.



المدى وأسلحة الدمار الشامل قد حوّلت جبهة الداخل إلى جبهة أماميّة...». وفي موضع آخر من الكتاب، يقول: «من المستحسن أن نقرّر حدودنا بموجب التطلّعات القوميّة (التاريخ والجغرافيا) لا وفق الاعتبارات الأمنيّة وحدها، فالسلام المستقرّ الدائم هو الذي سيعزّز الأفق بعد كلّ شيء».

عبرّت الطروحات الإسرائيليّة عن إشكاليّة حادّة في إستراتيجيّة الأمن القوميّ لإسرائيل، ولا شكّ أنّ عمليّة السلام (مدريد) كانت أحد أسباب بروز تلك الإشكالات إن لجهة التباينات حول أصل الأخذ بها أو لجهة ما أفرزته خصوصًا بعد التوقيع على اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣. والاعتبار الأبرز هنا لوجهتي النظر التي يقدّمهما كلّ من (بيرس ونتنياهو) من موقعين مختلفين، وكلّ من منظوره ورؤيته كما ذكرنا سابقًا.

ففي أفكار بيرس التي طرحها في كتابه المشار إليه عدد من النقاط المعبّرة عن التفكير الإستراتيجيّ لتحالف اليسار في ضوء المتغيّرات الدوليّة نورد منها المقتطفات التالية:

- المطلوب هو بناء شرق أوسط جديد، وضمن هذا الإطار يظلّ السلام هو الطريق الفعليّ لتحقيق الأمن ليس كهدف سياسيّ ولكن كهدف إستراتيجيّ فالأمن المشترك هو وحده القادر على تحقيق الأمان الشخصيّ.
- لولا سياسة الليكود الرجعيّة لكنّا أعفينا أنفسنا من ستّ سنوات من الانتفاضة حيث لاحت فرص سلام نادرة تَدَخّلَ الليكود لإحباطها.
- علينا أن نغيّر افتراضاتنا طبقًا للمتغيّرات التي فرضها النظام العالميّ الجديد.
- يؤكّد الواقع أنّ العالم هو الذي يتغيّر بشكل كاسح، وعمليّة التغيير يجب أن تجبرنا على استبدال مفاهيمنا القديمة بمواقف أقرب إلى الحقائق الجديدة.



- إنّ مفهوم العمق الإستراتيجيّ لم يعد له معنى، فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل قد حولّت جبهة الداخل إلى جبهة أماميّة.

- من المستحسن أن نقرّر حدودنا بموجب التطلّعات القوميّة، لا وفق الاعتبارات الأمنيّة وحدها، فالسلام المستقرّ الدائم هو الذي سيقرّر الأمن بعد كلّ شيء.

- تواجه الولايات المتّحدة متاعب اقتصاديّة جمّة، الأمر الذي يجعل قابليّتها لتقديم العون الماليّ المباشر تتناقص بصورة واضحة، علينا أن لا نطالب دافعي الضرائب في الدول الأخرى بتمويل حماقاتنا بعد الآن، والعمل على تصويب هذه الحماقات بأنفسنا. إنّنا لا نملك الحقّ في تمويل الحرب من جيوب الآخرين.

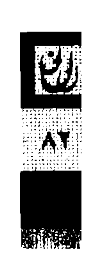
وتحت تأثير الظروف ذاتها، قدّم نتنياهو منظوره الذي يمكن اعتباره وجهة نظر تحالف اليمين في إسرائيل بوجه عامّ. وقد وردت أفكاره في كتابه **مكان تحت الشمس** نقتطف منه ما يلخص موقفه في النقاط الأساسيّة التالية:

- انهار النظام العالميّ القديم في حين ما زال النظام العالميّ الجديد بعيد عن القدرة على الوقوف على قدميه، والضمان الوحيد لبقاء دولة صغيرة هو القدرة على التحرّك بصورة صحيحة بين التيّارات المتلاطمة لهذا الواقع.

- إنّ الادّعاء بأنّ الأمن الحقيقيّ هو السلام هو قول باطل لا قيمة له، كما أنّه قول خطير لأنّه يخدع الجمهور بشأن إمكانيّة تحقيق سلام حقيقيّ مع العرب من خلال تقديم تنازلات كبيرة، في حين ستبقي هذه التنازلات إسرائيل دون أمن ودون سلام.

- هناك إجماع وطنيّ واسع بشأن عدم العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ وعدم السماح بقيام دولة فلسطينيّة غرب نهر الأردن.

- يرتكز السلام على قوّة ردع إسرائيليّة دائمة تعتمد على تعاظم مستمرّ لقوّاتها العسكريّة.



- لا شكّ أنّ إصرارنا على البقاء في الضفّة الغربيّة سيؤدّي إلى خلافات مع حكومة الولايات المتّحدة، لكنّه في الواقع لا يوجد شيء يمكن أن يعرّض أمّتنا للخطر مثل الانسحاب من عمقنا الإستراتيجيّ.

نلاحظ من المقتطفات السابقة أنّ الخلافات في التفكير الإستراتيجيّ الإسرائيليّ قد برزت على درجة من الوضوح وهي تتّصل جوهريًّا بمرتكزات أمن إسرائيل حاضرًا ومستقبلًا وعلى الصعد الثلاثة الدوليّة والإقليميّة والداخليّة.

ويُعتقد أنّ أفكار شخصيّتين تتصدّران مراكز صنع القرار في المؤسّسة الأمنيّة السياسيّة القوميّة الإسرائيليّة، يجعل التناقض بينهما إزاء قضايا الأمن الإستراتيجيّ القوميّ يطابق إلى حدّ بعيد التناقض الداخليّ في البنية السياسيّة والاجتماعيّة[1].

لذلك سنحاول الإضاءة بعمق أكثر أو لنقل بمقاربة مختلفة في الفقرة التالية:

و. إشكاليّة الأمن الإستراتيجيّ القوميّ في التجمّع الصهيونيّ (تياري بيرس ونتنياهو)

١. على المستوى الدوليّ

يتّضح من أفكار بيرس فيما يتّصل بالوضع الدوليّ وخصوصًا العلاقة مع الولايات المتّحدة أنّها تقوم على أساس الإنسجام مع سياستها الخارجيّة وفق قراءة للإستراتيجيّة الأمريكيّة بعد التغيّرات الدوليّة من مطلع التسعينات وحتّى تفجيرات نيويورك وواشنطن ثمّ غزو أفغانستان والعراق. يحاول بيرس استشراف ملامح الأزمات الاقتصاديّة الدوليّة (الأمريكيّة خاصّة) ليطرح ضرورة التخفيف من الأعباء التي تلقيها إسرائيل على كاهل دافعي الضرائب الأمريكيّين.

وهو يردّ كذلك على الإتّهامات التي توجّه إلى طروحاته المتعلّقة

١ | **نظريّة الأمن الإسرائيليّ**، مصدر سابق، الصفحة ١٨.



بالسلام ومفاهيم الأمن الإسرائيليّ وقضايا العمق الإستراتيجيّ بالاستناد إلى المتغيّرات الدوليّة وإملاءاتها وكيفيّة التعبير عن المصلحة القوميّة العليا لإسرائيل باستيعاب آثار تلك التغيّرات.

من جهة أخرى، يطرح نتنياهو نظرته للعلاقة مع الولايات المتّحدة التي تقوم على تأكيد أهميّة تلك العلاقة، إلّا أنّها نظرة تنطوي على السعي لجعل السياسة الأمريكيّة نحو إسرائيل قائمة على تقدير المصلحة الإسرائيليّة الخاصّة أوّلًا وعلى حاجة الولايات المتّحدة للدور الإسرائيليّ في سياستها الإقليميّة ثانيًا.

بناءً عليه، فإنّ نتنياهو يتوقع حصول تباينات يمكن أن تؤدّي إلى ضغوطات على إسرائيل، وحيال هذا التوقّع يطرح ضرورة الصمود في وجه الضغوط والعمل من داخل صنع القرار في أمريكا لمطابقة موقفها مع التشدّد الإسرائيليّ من قضايا الوضع الإقليميّ ومسائل الأرض والانسحاب. ويحذّر نتنياهو من وجود مؤيّدين في الإدارة الأمريكيّة للمصالح العربيّة وبالذات في أروقة الخارجيّة الأمريكيّة[١].

٢. على المستوى الإقليميّ

تعتمد وجهة نظر بيرس إزاء الأمن الإقليميّ وموقع إسرائيل فيه على استبدال العمق الإستراتيجيّ الجغرافيّ بالسلام الذي يوفّر عمقًا إستراتيجيًّا اقتصاديًّا وبنيويًّا يتلاءم والمتغيّرات الدوليّة ويبقى التفوّق العسكريّ الهائل الإسرائيليّ كصمّام أمان دائم ضدّ احتمالات الحرب.

أمّا نظرة نتنياهو للأمن الإسرائيليّ الإقليميّ، فتستند إلى نظريّة تربط الردع بوجود العمق الإستراتيجيّ الجغرافيّ وما يترتّب على ذلك من رفضه الانسحاب من الأراضي المحتلّة. وحول العلاقة بين الأسلحة الإستراتيجيّة والمساحة الجغرافيّة، يرى نتنياهو أنّ الأولى لا تعوّض عن الثانية وكلتاهما ضرورة لأمن إسرائيل، ويرى معسكر نتنياهو أنّ فكرة الشرق الأوسط الجديد بوصفها مجالًا حيويًّا للأمن الإقليميّ

١ | منصور جوني (٢٠٠٩)، **إسرائيل الأخرى «رؤية من الداخل»** (بيروت: الدار العربيّة للعلوم ناشرون، الطبعة ١)، الصفحة ٦٥.



لإسرائيل هي أقرب إلى الوهم ولا مجال لتحقيقها، ويسعى نتنياهو ومعسكره إلى إقامة تحالفات مركزها إسرائيل كما هو قائم مع تركيا، والأساس فيها إستراتيجيّة القوّة المتعاظمة لإخضاع المنطقة للإملاءات الإسرائيليّة. يتلخّص شعار نتنياهو من قضيّة السلام بأنّ: «أمن إسرائيل المطلق شرط لسلام مع العرب».

٣. على المستوى الداخليّ

تقوم فكرة بيرس ومعسكره بالنظر إلى إسرائيل وعلاقتها لاستكمال المشروع الصهيونيّ على ترجيح الاتّجاه القائل إنّ ما يمكن أن تنجزه إسرائيل من مشروعاتها قد تمّ تحقيقه، ومن الملاحظ أنّ كتاب بيرس **الشرق الأوسط الجديد** لا يتوقّف عند أفكار تنشيط الهجرة والاستيعاب ليهود العالم بل يدعو إلى أن تقرّر حدود الدولة بموجب التطلّعات القوميّة (التاريخ والجغرافيا)، أي الحفاظ على يهوديّة الدولة لضمان أمنها البنيويّ اجتماعيًّا وقوميًّا. فالاحتفاظ بمساحات من الأراضي دون تهويدها وتهويد سكّانها هو حسب بيرس التهديد الأمنيّ الحقيقيّ لدولة إسرائيل، أمّا الرهان على موجات كبيرة من هجرة اليهود إلى إسرائيل فهو رهان خاسر من وجهة نظر بيرس ومعسكره اليساريّ.

وعلى النقيض تمامًا، يرى نتنياهو أنّ الصهيونيّة ما زالت تواجه مهمّتها الرئيسة في جلب غالبيّة يهود العالم إلى أرض إسرائيل ويعلن أنّ الرأي العامّ الإسرائيليّ بغالبيّته العظمى يتمسّك بالأرض ويرفض إقامة دولة فلسطينيّة على جزء من هذه الأرض.

ويمكن ملاحظة مدى ملاءمة سياسة حكومات إسرائيل في عهد كلّ من نتنياهو وشارون - منذ عودة الليكود إلى الحكم عام ٢٠٠١ - مع توجّهات وأفكار نتنياهو في عمق ركائز المفهوم الأمنيّ الإستراتيجيّ سواء فيما يتعلّق بالصراع العربيّ الإسرائيليّ أو في العلاقات الدوليّة وخاصّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

ورغم كلّ التكتيكات التي حاول شارون أن يسوقها تحت عنوان

الانسحاب من غزّة وتفكيك المستوطنات، إلّا أنّها محاولات كان الهدف منها كسب الوقت لتجنّب الضغوط الدوليّة واحتمال قيام الدولة الفلسطينيّة من خلال عودة المسيرة السلميّة بشكل رئيس.

وتحت وطأة الخلافات في الرؤى بين التيّارين اليمينيّ واليساريّ، دعت النخبة الحاكمة في إسرائيل ولأوّل مرّة لعقد مؤتمر عامّ من رجال الإستراتيجيا والسياسة ومختلف المجالات التي تشكّل عناصر هامّة في إستراتيجيّة الأمن القوميّ. عُقد المؤتمر الأوّل في مدينة هرتسيليا عام ٢٠٠١ تحت عنوان «ميزان المناعة»...... الهدف منه وضع رؤية عامّة وشاملة لأهّم مرتكزات الأمن القوميّ في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والتكنولوجيّة والديموغرافيّة والتربويّة[١].

ز. مؤتمر هرتزيليا وركائز الأمن القوميّ الإسرائيليّ

حدّد مؤتمر هرتزيليا الأوّل ديسمبر ٢٠٠٠ «ميزان المناعة والأمن القوميّ الإسرائيليّ» الذي اعتُبر أخطر المؤتمرات. حدّد المرتكزات التي يقوم عليها الأمن القوميّ الإسرائيليّ:

١. الركيزة اليهوديّة

عماد هذه الركيزة تهجير اليهود إلى الكيان الصهيونيّ، وذلك لتعزيز وضعها الديموغرافيّ وطابع إسرائيل كدولة للشعب اليهوديّ، وهو امتحان صعب أمام نسبة الولادات الفلسطينيّة داخل إسرائيل أو الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، لذلك وضعت إسرائيل عدّة بدائل إستراتيجيّة كإيجاد نوع من التوازن في نسبة الزيادة الطبيعة وتشجيع الهجرات ومناهضة عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى إسرائيل وتوزيع السكّان اليهود في إسرائيل بما يحفظ تفوّقهم إقليميًّا وداخليًّا.

إضافة إلى ذلك، الدعوة للقيام بمبادرات تربط يهود العالم بإسرائيل من خلال ندوات تثقيفيّة، في محاولة لتعزيز الوازع القوميّ الدينيّ، حيث دعت الوثيقة صراحة إلى تدخّل عميق من إسرائيل في حياة

١ | إسرائيل الأخرى «رؤية من الداخل»، مصدر سابق، الصفحة ٢٣.



الشعب اليهوديّ أينما وجد. لا شكّ أنّ ما ورد في الوثيقة يعبّر عمّا يطرحه قادة إسرائيل من أزمات سابقة ونذكر هنا قضيّة تهويد الجليل والتي على أساسها جاءت وثيقة كنج[١].

أما مشاريع التبادل السكانيّ التي يقترحها عدد من وزراء إسرائيل مثل أفيغدور ليبرمان، فهي تعبّر بشكل واضح عمّا يطرحه أساتذة الجغرافيا في إسرائيل مثل البروفسور آرنو سوفير[٢]، الذي يعتبر الوضع الديمغرافيّ من أشدّ الأخطار التي تواجهها إسرائيل، ولذلك فإنّ توصية المؤتمر بتغيير الوضع الديموغرافيّ من خلال المبادرات السياسيّة يحمل في طيّاته نزعة عنصريّة واضحة ودعوة إلى تطبيق الترانسفير أو التبادل السكانيّ[٣].

٢. الركيزة السياسيّة

استعرضت الوثيقة في بداية عرضها للركيزة السياسيّة عمليّة التسوية السلميّة في «الشرق الأوسط» كما بيّنت من خلال عرض موجز لمرتكزات ومطالب كلّ فريق وخلصت إلى أنّ إسرائيل تتطلّع إلى وضع حدّ للنزاع يحفظ كونها دولة يهوديّة، بينما يتطلّع الفلسطينيّون إلى استعادة حقوقهم بطريقة تضع حدًّا عمليًّا لماهيّة إسرائيل اليهوديّة. لذلك دعت الوثيقة إلى التعامل مع العمليّة السلميّة كعمليّة تسوية على أن تكون نتائج التسويات نهائيّة وثابتة وهي إن دلّت على شيء فإنّها تدلّ على غياب تصوّر حقيقيّ إسرائيليّ لعمليّة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ أو الفلسطينيّ – الإسرائيليّ.

١ | مؤتمر هرتزيليا الأوّل، ١٩-٢١ ديسمبر ٢٠٠٠ ميزان المناعة والأمن القوميّ الإسرائيليّ، موقع مقاتل من الصحراء
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/mol15.doc_cvt.htm

٢ | ارنون سوفير بروفيسور في قسم الجغرافيا بجامعة حيفا، ومنذ أكثر من ثلاثين عامًا يشارك في وضع المخطّطات والبرامج والندوات، ونشر المقالات، وإجراء المقابلات الصحفيّة لما يسمّيه الخطر الديموغرافيّ. هذا الخطر في نظر سوفير ومن معه ناجم عن الوجود العربيّ في الدولة اليهوديّة، والذي يتأجّج في حساباتهم بسبب التكاثر العربيّ الطبيعيّ، وهم يمثّلون المدرسة التي عبّرت عنها غولدا مائير، حين كانت رئيسة الحكومة بقولها إنّ كلّ طفل عربيّ يولد في البلاد يؤرّقها ويبعد النوم عن أجفانها.

٣ | صحيفة الشرق الأوسط، ٢٩ نيسان ٢٠٠٢، العدد ٨٥٥٣.



٣. الركيزة العسكريّة

حددّت هذه الركيزة دوائر المواجهة مع إسرائيل، تتمحور على ثلاث دوائر تمّ تقسيمها جغرافيًّا إلى:

أ. دائرة محاذية وتشمل الفلسطينيّين بمن فيهم فلسطينيّو ١٩٤٨ وكذلك اللبنانيّين. ويصنّفها ضمن المستوى دون تقليديّ – أو المتدنّي- مثل حرب العصابات أو العصيان المدنيّ.

ب. دائرة قريبة وتشمل سوريا ومصر والأردن والعراق وهي ذات قدرة قتاليّة –تقليديّة- كبيرة برًّا وبحرًا وجوًّا.

ج. دائرة بعيدة وتشمل العمق السوريّ والعراق وإيران كما أنّ استخدام الأسلحة غير التقليديّة وارد.

والأمر الأهمّ الذي تطرحه الوثيقة هو ارتباط هذه الدوائر بعضها البعض، أي حدوث انفجار في إحداها قد يؤدّي إلى انفجارات في الدوائر الأخرى.

٤. الركيزة الاقتصاديّة

تحاول الوثيقة التوفيق بين ثلاث مرتكزات من خلال عرضها للركيزة الاقتصاديّة، فهي تعرض للمفهوم الإستراتيجيّ للسياسة الاقتصاديّة الإسرائيليّة باعتبارها تسعى إلى زيادة الإنتاج من خلال استمرار النموّ الاقتصاديّ ووجود ميزانيّة كبيرة للأمّة، والمساعدات الأمريكيّة لإسرائيل. ومن خلال مناقشتها لهذه المرتكزات، فإنّ الوثيقة تسعى جاهدة لعرض بدائل لعدّة تساؤلات حول قدرة الاقتصاد الإسرائيليّ، هل هو مرتبط بالسلام؟ هل قوّته تعزّز المناعة القوميّة أم أنّه تابع لقوى أخرى؟

ومن خلال طرحها للإجابات على هذه التساؤلات، يلاحظ أنّ المحاولات المبذولة للإصلاحات ضعيفة وبطيئة بسبب غياب الثروات الطبيعيّة الحقيقيّة سواء في الموارد البشريّة أو سوق العمل، لذلك فقد دعت أكثر من مرّة ومن خلال تأكيدها على المناعة القوميّة لتشجيع



الهجرة اليهوديّة إلى إسرائيل أو إيجاد برنامج لتشغيل عمّال أجانب ولكن لفترة محدّدة.

٥. الركيزة التكنولوجيّة

دعت الركيزة التكنولوجيّة إلى التركيز على وسائل المعرفة العلميّة وتنمية العامل، كما حدّدت المجال الذي يجب أن يكون فيه تمييز تكنولوجيّ مثل الأمن، الاتّصال، الحاسوب، وغيرها.

٦. الركيزة التربويّة

حيث انصبّ الاهتمام على الإنسان وتنميته وأهميّته، وأهّم الأسس لذلك هي قضيّة التربية والتعليم، لذلك تمّت الدعوة إلى زيادة ميزانيّات التعليم.

٧. الركيزة الاجتماعيّة

تعترف الوثيقة صراحة بأنّ التهديد الوجوديّ لإسرائيل لا ينحصر في المستوى العسكريّ أو الإستراتيجيّ وإنّما أيضًا في المستوى الاجتماعيّ، باعتبار أنّ إسرائيل مجتمع متشرّد ذو طوائف وقوميّات متعدّدة، كما تعترف بفشل السياسات والإستراتيجيّات التي طبّقتها إسرائيل من أجل وجود مناعة اجتماعيّة والتي هي مركّب هامّ في المناعة القوميّة لإسرائيل. لذلك تدعو الوثيقة إلى وضع آليّات عمل لإيجاد مفاهيم قوميّة تقوم على العمل الجماعيّ المشترك[١].

١ | نظريّة الأمن الإسرائيليّ، مصدر سابق، الصفحة ٢٤.



الفصل الثاني:
مرحلة ٢٠٠٦-٢٠١١ وواقع الأمن الإسرائيليّ



شهدت الأعوام ما بين ٢٠٠٦-٢٠١١ أحداثًا استثنائيّة على الصعيدين الإقليميّ والدوليّ كان لها انعكاساتها الكبيرة على إسرائيل وأمنها القوميّ.

بدأت تظهر نتائج سياسة الولايات المتّحدة -- حليف إسرائيل الإستراتيجيّ ومرتكز أمنها القوميّ - على أثر غزوها لكلّ من أفغانستان والعراق وطرحت الأسئلة حول أهداف هذا الغزو والاحتلال والخطوات التي تلت، وتعالت الأصوات داخل أمريكا مطالبة بالانسحاب والتي أدّت في نهاية المطاف إلى الإتيان بالمرشّح الديمقراطيّ باراك أوباما تحت شعار الانسحاب من العراق وأفغانستان-٢٠١٤، لتواجه بعدها الولايات المتّحدة والغرب خصوصًا الأزمة الماليّة والاقتصاديّة المعروفة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، والتي اعتبر المحلّلون أنّ إخفاق السياسة الخارجيّة في حربي العراق وأفغانستان أحد أسبابها إلى جانب الأسباب الاقتصاديّة البنيويّة والسياسيّة الأخرى، ورصدت مختلف التقارير والمعطيات واقع العداء الكبير للولايات المتّحدة خلال هذه الفترة من شعوب المنطقة[1].

على الجانب المقابل أخذت هذه المرحلة تشهد تنامي سريع للمدّ الإسلاميّ والثقة به كبديل، لقدرته على كسر إرادة إسرائيل وتحقيق انتصارات نوعيّة، فمن الانسحاب من لبنان عام ٢٠٠٠، ثمّ من غزّة عام ٢٠٠٥، وصولًا للمحطة الأبرز وهي حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦) وبعدها عمليّة الرصاص المسكوب في قطاع غزّة (٢٠٠٨) ثمّ عام (٢٠١٢)، والأسئلة الجوهريّة التي طرحتها هذه الحرب المقرّرة

١ | نعوم تشومسكي، صناعة المستقبل، الاحتلال، التدخّلات، الامبراطوريّة والمقاومة (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣)، الصفحة ٣٠.



والمدعومة أمريكيّا، ممهّدةً الطريق لإعادة التفكير والقراءة المُعمّقة للقدرة العربيّة – الإسلاميّة، والإنسان العربيّ والنقلة النوعيّة التي بإمكانها إحداثها. كما وضعت إسرائيل أمامها خلاصة مفادها «الاستفاقة من وهم القوّة العسكريّة»، وضرورة العمل لإصلاح سياسيّ اجتماعيّ ثقافيّ عميق «إذا كانت ترغب في مواصلة البقاء» كما كتب أحد مؤرّخيها الكبار[١].

بالموازاة، تقدمّت إيران في الساحة كقوّة إقليميّة عظمى يمتدّ نفوذها في كامل الإقليم لتدخل نادي الدول النوويّة، والذي بدوره أسقط من إسرائيل أوراق سياسيّة وعسكريّة (ردعيّة) وحتّى اقتصاديّة في ظلّ البحر الإسلاميّ القائم.

كما وأعادت هذه الحرب طرح مسألة التسوية في المنطقة - لا سيّما مع الفلسطينيّين - إلى الواجهة وفرص استمرارها فضلًا عن نجاحها، إذ طرأ على التسوية متغيّرات كبيرة وجديدة أبرزها انزياح المجتمع الإسرائيليّ إلى اليمين، مع ما يحمله اليمين من نظرة خاصّة للأمن. كما شهدت المرحلة إرهاصات تباينات في المصالح والمقاربات بين الولايات المتّحدة وإسرائيل للمنطقة، وبدايات تذمّر شديد في المواقف الدوليّة خصوصًا الأوروبيّة تجاه إسرائيل، كذلك ظاهرة الحرب الطريّة أي بين إسرائيل والمؤسّسات الدوليّة والإقليميّة وحتّى داخل بعض الأقاليم وفي مقدّمتها الجمعيّة العامّة وقراراتها الكثيرة.

هذا كلّه أعاد طرح مسألة التسوية برمّتها إن كانت مصلحة لإسرائيل أم تهديد، وهو ما اختلفت عليه الأحزاب والاصطفافات الداخليّة.

ربط البعض في إسرائيل التسوية بالاعتراف، فبرأيه يُعتبر «الاعتراف» أكبر تحدٍّ واجهته إسرائيل إلى اليوم. فبعد مرور ستّة عقود لا تزال إسرائيل تعيش أزمة وجود، ويعيد إلى الذاكرة أنّ إسرائيل نالت الاعتراف مشروطًا بدولة فلسطينيّة كما يتّجه تفسير بعض القانونيّين - وهو الذي ما يزال غير مطبّق -.

١ | يعقوب سراي (مؤرّخ وحقوق وعقيد في الاحتياط، موقع واين الإلكترونيّ).



أثّرت مجمل التغيّرات على الصعيدين الإقليميّ والدوليّ في حركة الصراع بطرفيه.... وبنظرة الشارع العربيّ عمومًا كما الاحتلال الإسرائيليّ إليه... ليدخل الصراع أطورًا مفاهيميّة إضافيّة حول مسألة «الوعي» بعدما فرضته إسرائيل على الشارع العربيّ – الإسلاميّ لخمسة عقود من فهم عُرف بأطروحة «كيّ الوعيّ العربيّ»، وبما لم يكن متوقّعًا من أروقة المجتمع الدوليّ ومؤسّساته السياسيّة والمتخصّصة، ساهمت فيها العديد من المؤسّسات القضائيّة (الدوليّة، المحليّة) والمدنيّة في الغرب، معلنة مرحلة جديدة من الصراع على «الوعي» أيضًا.. وعي المجتمعات الغربيّة لا سيّما في أوروبا لإسرائيل وطبيعة الصراع العربيّ معها، وعلى صورة إسرائيل في المجتمع الدوليّ مطلقةً بذلك العنان لتحدٍّ جديد أمام «الدولة العبريّة» معركة «الرأي العالميّ» والشرعيّة.

ولنا أن ننبّه أنّه بقدر ما يُجمع الإسرائيليّون على قضيّة أمن الكيان كخطّ أحمر لا تتجاوزه أيّ فئة أو حزب أو جهة، بقدر ما يلحظ حالة من التشظّي في التفسير والقراءة لمجمل التحدّيات، والعبر المستخلصة منها وكيفيّة المواجهة، ربّما يعود ذلك لأسباب عدّة أحدها طبيعة التجمّع، إذ يقول المثل عندهم «إنّ لكلّ إسرائيليَّيْن ثلاثة آراء.... هذا ما يزيد القراءة حيويّة من جهة، ولكن تعقيدًا وربّما صعوبةً في تصنيف المعلومات، لبناء التقييم ورسم سياسات المواجهة.

أوَّلا: حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ وتداعياتها

أ. قراءة الحرب:

تجاوزت حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦) قضيّة الجنديَّين الإسرائيليّين الأسيرين لدى حزب الله إلى أهداف أكبر تّم تحديدها مسبقًا في انتظار اللحظة المناسبة لتحقيقها. وجدت إسرائيل في عمليّة خطف الجنديين فرصتها لذلك، كشفت تقارير كثيرة عن التنسيق الأمريكيّ الإسرائيليّ الهادف لضرب المقاومة وسحق بُنيتها الأساسيّة



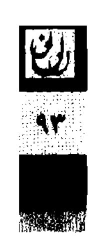
منها تقرير «سايمور هيرش» المنشور في صحيفة «نيويوركر» وتقرير «واين ماديسون» الذي نشر في الصحيفة نفسها[1]، الذي أورد اللقاء الذي جمع كلًّا من نائب الرئيس الأميركيّ ديك تشيني ورئيس وزراء إسرائيل السابق إيهود أولمرت إضافة إلى ثلاثة وزراء إسرائيليين سابقين هم: نتنياهو وباراك وبيريس، وبحضور النائب ناتان شيرانسكي تمّ فيه وضع اللمسات الأخيرة لعدوان تموز الذي كان يرمي إلى تدمير حزب الله عسكريًّا بصورة نهائيّة. وأكّدت التصريحات العلنيّة الصادرة عن الإدارة الأمريكيّة خلال الحرب طبيعة أهداف هذه المعركة من وجهة النظر الأمريكيّة، فكان تصريح وزيرة الخارجيّة الأميركيّة رايس حول «شرق أوسط جديد يولد من رحم الأزمة اللبنانيّة»، شرق أوسط خالٍ من أيّ مقاومة، يؤثّر تلقائيًّا على موقع سوريا ما تضطر معها إلى التخلّي عن تحالفها مع إيران وربّما مع المقاومة الفلسطينيّة أيضًا، والقبول بشروط إسرائيل للتسوية في الجولان ولبنان، وهو ما سيكون له تداعياته الكبيرة على كامل المنطقة، إلّا أنّ مجريات هذا العدوان لم تسرِ بما يحقّق أهدافها[2].

أخذت الحرب غطاءً دوليًّا وعربيًّا استثنائيًّا وصل إلى حدّ اتّهام النظامين السعوديّ والمصريّ حزب الله بالمغامر[3]، وجنّد العدوّ الإسرائيليّ لها في البداية عشرة آلاف ضابط وجنديّ قبل أن يضاعف هذا العدد ثلاث مرّات، حيث كانت المواجهة مع المقاومة في القرى الحدوديّة، ولم يتمكّن من تثبيت قوّاته في أيّة بلدة أو قرية بعد ٣٤ يومًا من القتال رغم قوّة النيران الهائلة التي استخدمها الجيش الإسرائيليّ جوًّا وبرًّا وبحرًا حيث فاقت بحجمها ما استخدمته أمريكا أثناء غزوها

١ | صحيفة «السفير» اللبنانيّة في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٥.

2 | Y. Ben Meir, (2006) «*Israeli vovernment policy and the war's Objectives*», Stratigic Assessment , vol 9 n'2; p57.

٣ | لم يكن الموقف الغربيّ وحده منقسمًا على شرعيّة الاعتداء الإسرائيليّ، فقد شهد الصفّ العربيّ انقسامًا واضحًا وخاصّة في موقف كلّ من مصر والسعوديّة الرسميّ التي وصف وزير خارجيّتها عمليّة خطف الجنديّين (عندما كان قتلهم في الهجوم غير معلوم) «بالمغامرات غير المسؤولة». وكانت السعوديّة ومصر قد أصدرت بيانًا هاجمت فيه ما سمّته «عناصر لبنانيّة» بسبب ما اعتبرته «مغامرة غير محسوبة دون الرجوع إلى السلطة الشرعيّة». تقرير Associated Press من ٢١ فبراير ٢٠٠٧.



للعراق[1].

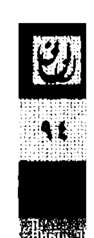
تعترف المصادر الإسرائيليّة نفسها بأنّ العمليّة العسكريّة الواسعة التي قام بها الجيش الإسرائيليّ لم تحقّق أهدافها. أوّلًا، لجهة عدم القدرة على ضرب البنى التحتيّة للمقاومة وحزب الله. وثانيًا، على صعيد تحرير الجنديَّين الأسيرين وثالثًا، على صعيد خلق عازل أمنيّ في الجنوب يضمن «أمن واستقرار المنطقة الشماليّة والمستوطنات الإسرائيليّة».

ورغم الدمار الهائل الذي أحدثته الآلة العسكريّة الإسرائيليّة في الجانب اللبنانيّ، فقد أصيب الجيش الإسرائيليّ بخسائر كبيرة بالأرواح والمعدّات، فبعد اندلاع شرارة المعركة الأولى توالت المفاجآت على الجيش الإسرائيليّ بدءًا من تدمير حزب الله لدبّابات الميركافا في الجنوب اللبنانيّ مرورًا بتدمير البارجة الإسرائيليّة من طراز ساعر ٥ وهي واحدة من ثلاث بارجات تعدّ الأحدث في سلاح البحريّة الإسرائيليّ وصولًا سقوط العشرات من القتلى والجرحى في صفوف الجيش الإسرائيليّ، ووصول صورايخ حزب الله ذات البعد المتفاوت إلى العمق الإسرائيليّ في صفد وحيفا وعكا وبيسان الخضيرة. وقد علّقت صحيفة يديعوت أحرونوت على ذلك في إحدى افتتاحيّاتها بالقول «إنّ حزب الله نجح في إقامة مظلّة دفاع تستند إلى الرعب في مواجهة الترسانة العسكريّة الإسرائيليّة»[2]. أمّا صنّاع القرار العسكريّ في إسرائيل فقد اعترفوا بإتقان مقاتلي حزب الله لغة الحرب وأنّهم لم يكونوا يتوقّعون ذلك.

تضمّ ترسانة حزب الله العسكريّة حسب الاعتقاد الإسرائيليّ ما بين ١٤-١٥ ألف صاروخ مختلفة المدى والأبعاد من بينها صاروخ الكاتيوشا العاديّ وجراد ورعد ١ الأبعد مدى، وصاروخ زلزال وخيبر، إلى جانب اعتماد حزب الله على تقنيّة تطوير الأسلحة والصواريخ

١ | كلمة الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصرالله في احتفال «الوعد الأجمل» بعد اختتام أعمال «مشروع وعد» لإعادة أعمار الضاحية الجنوبيّة. ٢٠١٢/٥/١١.

٢ | يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٦/٨/١١.



محليًّا[١]، وهذا ما أدّى إلى إضعاف معنويّات الجيش الإسرائيليّ وسقوط مقولة «الجيش الذي لا يُقهر»[٢]. وفي هذا السياق، يمكن عرض أبرز إخفاقات الحرب :

أ. التراجع التدريجيّ لأهداف إسرائيل من شنّ العدوان، إذ بعد الإعلان عن هدف الحرب التخلّص من المقاومة وضرب بُنيتها الأساسيّة تراجع الهدف إلى الاستيلاء على الأراضي الواقعة من الجنوب حتّى نهر الليطاني إلى أن تقلّص بعد ذلك إلى احتلال بعض المواقع والقرى على طول الحدود، ما دفع العديد من المحلّلين العسكريّين أمام هذا التراجع حتّى في إسرائيل للتشكيك بقدرة إسرائيل على تحقيق أيّ من أهدافها من هذه الحرب ومنهم الخبير العسكريّ الإسرائيليّ زئيف شيف، فقد كتب في صحيفة «هآرتس» يقول: «إنّ الجيش الإسرائيليّ الذي يعتبر من أقوى جيوش العالم وأعتاها بالأسلحة والذخيرة عاجز عن إخضاع حزب الله»[٣]، وطالب حسب رأيه بإعادة النظر في العديد من النظريّات الحربيّة التي يعمل على أساسها هذا الجيش.

ب. عدم وضوح الأهداف الإستراتيجيّة للحرب، وهو ما بدا جليًّا في التناقض المتكرّر في تصريحات القادة العسكريّين والمسؤولين السياسيّين، حيث لم تحسم القيادة الإسرائيليّة أمرها حول مدى عمق الهجوم (٧ كلم أو حتّى نهر الليطاني أو أبعد). كما أنّها لم تحدّد طبيعة مهمّة قوّاتها بعد التوصّل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار خاصّة مع التأكيدات بأنّها لن تتحوّل إلى قوّات احتلال. وأهمّ شيء أنّه لم يتّم تحديد ماهيّة النصر على «حزب الله»[٤].

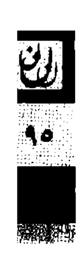
ج. ظهور أوجه خلل عديدة في أداء سلاح المشاة في الميدان ونجاح المقاومة في إلحاق خسائر كبيرة في صفوف القوّات الإسرائيليّة.

١ | ترسانة حزب الله العسكريّة، يديعوت أحرنوت، ٢٦/٨/٢٠٠٦.

٢ | راجع تقرير فينوغراد.

٣ | صحيفة هآرتس الصادرة بتاريخ ١٠ اغسطس ٢٠٠٦

4 | Y. Hendel (2006) «*Failed Tactical intelligence in the Lebanon war*», Strategic Assessment, vol. 9, no'3: 86.



د. فشل استخباريّ أدّى إلى ارتكاب القيادتين العسكريّة والسياسيّة أخطاءً فادحة في تقويمهما لقدرة المقاومة واستعدادها لإدارة معركة واسعة النطاق[١].

هـ. فشل تكنولوجيا السلاح لا سيّما القوّات الجوّية في حسم الحرب وفي تحقيق عدد من الأهداف المحدّدة سلفًا. كما فشلت دبابة الميركافا في حسم الحرب البريّة؛ الأمر الذي أثار علامات استفهام حول الجهد والمال المبذولين لتطويرها على مدى أعوام طويلة مع ما رافقه من إلغاء عقود شراء واستثمار تساوي مئات الملايين من الدولارات (تركيا ألغت صفقات كبرى في هذا المجال)[٢].

و. تباينات حادّة على المستويين السياسيّ والعسكريّ ما أدّى إلى ارتباك في إدارة المعركة، حيث تبيّن أنّ تخبّط القيادة السياسيّة كان ناجمًا عن حقيقة كونها أسيرة تجاذبات الجيش وإملاءات البيت الأبيض ووزارة الخارجيّة الأميركيّة من ناحية أخرى. وهذا ما أدّى إلى تبادل مسؤوليّات الفشل بين الجيش والإدارة العسكريّة[٣].

ز. كانت هذه أطول حرب تخوضها إسرائيل (٣٣ يومًا) بخلاف نظرتها للحرب القصيرة، وما خلّفه ذلك من أثر على اقتصادها، كذلك في نزوح الشمال، وقد طالت صواريخ المقاومة العمق الإسرائيليّ وخلقت وضعًا سياسيًّا واجتماعيًّا ونفسيًّا رهيبًا في أوساط التجمّع الإسرائيليّ خاصّة وأنّ المنطقة الشماليّة من فلسطين المحتلّة وحتّى جنوبي حيفا قد فرُغت من سكّانها الذين تحوّلوا إلى لاجئين لمدّة ٣٣ يوم [٤].

1 | Ibid 87.

2 | Ibid 87.

3 | Ibid 89.

٤ | يرى الكولونيل المتقاعد يعقوب حسداي أنّ هذه الحرب بما تحمله من تأثيرات ومخلّفات هي عبارة عن طبعة ثانية لحرب ١٩٧٣، لكنّ الفارق بين الحربين هو أنّ الزعماء السياسيّين والقادة العسكريّين فشلوا في الحرب الأولى ١٩٧٣ أمام جيوش كبيرة، بينما في هذه المرّة ٢٠٠٦ فشلوا أمام منظّمة «إرهابيّة» صغيرة، ولذلك يغدو الفشل خطيرًا بما لا يقاس، نشر رأي هذا الكولونيل في موقع www.ynet.co.il وصدر ضمن أوراق إستراتيجيّة بعنوان: **الفشل الإسرائيليّ في لبنان** (مدار – رام الله، آب ٢٠٠٦)، الصفحة ٣٦.



أكّد تقرير «فينوغراد» ما سبق وذكرناه وأجمَل أسس الإخفاقات في القرارات وفي اتّخاذها على النحو التالي:

١. القرار بالردّ ردًّا عسكريًّا فوريًّا وحادًّا لم يستند إلى خطّة مفصّلة في أساسها - دراسة دقيقة للطبيعة المعقّدة للساحة اللبنانيّة - كان يمكن من خلال معرفة هذه الطبيعة الإدراك بأنّ القدرة على تحقيق إنجازات عسكريّة ذات تأثير سياسيّ كانت محدودة، إذ إنّ الردّ العسكريّ سيؤدّي إلى نار مكثّفة على الجبهة الداخليّة وأنّه لم يكن هناك جواب عسكريّ على هذه النار دون خطوة برّيّة واسعة وطويلة «ثمنها» غالٍ والتأييد لها قليل. هذه المصاعب لم تطرح أمام القيادة السياسيَّة.

٢. لم تدرس القرارات لشنّ المعركة العسكريّة وكامل الاحتمالات وعلى رأسها، إذا كان من الصحيح مواصلة سياسة التجلّد في الحدود الشماليّة أو إدراج خطوات سياسيّة مع خطوات عسكريّة قبل حدّ التصعيد أو استعداد عسكريّ دون خطوات عسكريّة فوريّة، لإبقاء كامل إمكانات الردّ على حدث الاختطاف في يد إسرائيل. وبذلك، كان هناك ضعف في التفكير الإستراتيجيّ الذي يقتطع الردّ على الحدث عن الصورة العامّة والشاملة.

٣. تحقق التأييد في الحكومة ضمن أمور أخرى استنادًا إلى عرض غامض للأهداف وسبل العمل، ما أتاح للوزراء الذين كانوا ذوو مناهج مختلفة أو متعارضة تأييد الخطوة. فقد صوّت الوزراء لصالح قرار لم يعرفوا ولم يفهموا طبيعته وإلى أين يؤدّي. قرّروا الدخول في معركة دون أن يفكّروا كيف سيتمّ الخروج منها.

٤. لم يتمّ أيضًاح جزء من الأهداف المعلنة للعمليّة ولم يكن ذلك قابلًا للتحقيق، وفي جزء منها لم يكن هناك إمكان للتحقّق بالوسائل التي صودق عليها للعمليّات العسكريّة.

٥. لم يبدِ الجيش إبداعيّة في اقتراح البدائل. لم يحذر أنّه لم يكن هناك تطابق بين سيناريوهات التطوّر وسبل العمل المصادق عليها ولم يطلب تجنيد الاحتياط الذي سيسمح بتدريبه لمعركة



بريّة عند الحاجة.

٦. وحتّى بعد وضوح هذه الحقائق للقيادة السياسيّة، لم تطابق العمليّة العسكريّة أهدافها مع طبيعة الساحة. وعلى النقيض، فإنّ الأهداف التي أعلن عنها كانت طموحة أكثر ممّا ينبغي، وقيل إنّ القتال سيستمرّ حتّى تحقيقها، ولكن سبل العمل التي صودق عليها واستخدمت لم تتطابق وتحقيقها.

وفي هذا السياق، كتب المحلّل العسكريّ الإسرائيليّ رؤوفين بدهتسور[1] يقول: «يجب التطرّق إلى سلسلة الأخطاء التي ارتكبها الجيش. هذه الأخطاء لم تكشف فقط عن مستويات متدنّية لبعض أسلحة الجيش وعن استخبارات رديئة وعن غطرسة بعض القادة فحسب، بل أثّرت أيضًا في صورة الجيش حسبما يراها الأعداء. وستكون لذلك آثاره الحاسمة لدى هؤلاء في أثناء اتّخاذهم قرار الشروع بالحرب في المستقبل أو عند إطلاق الصواريخ على العمق الإسرائيليّ».

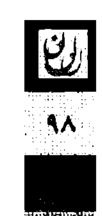
وتدحرجت الرؤوس السياسيّة والعسكريّة الإسرائيليّة على أثر هذه الهزيمة المرّة بشكل تدريجيّ ودفع رئيس الحكومة الإسرائيليّة آنذاك إيهود أولمرت الثمن غاليًا حيث هزم حزبه (كاديما) لاحقًا هزيمة قاسية لحساب «الليكود» والمتطرّفون إلى الحكم.

وبدا واضحًا أنّ رئيس الحكومة الإسرائيليّة وحلفاؤه الدوليّين سعوا إلى نصر سياسيّ عبر قرار قويّ من مجلس الأمن في حين أنّ القيادة العسكريّة كانت تبحث عن نصر عسكريّ حاسم يعيد للجيش هيبته وللدولة موقعها وقدرتها الردعيّة. فشكّل القرار ١٧٠١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ نوعًا من التعويض السياسيّ للأداء المتعثّر والنتائج العسكريّة غير المرضية.

ب. وقفة مع القرار «١٧٠١»

خرج القرار ١٧٠١ من رحم مجلس الأمن حاملًا معه الكثير من

١ | هآرتس ٢٠٠٦/٨/٣ رؤوفين بدهتسور، يجب التحقيق الآن.



التساؤلات من الجهة اللبنانيّة والإسرائيليّة على حدّ سواء، تساؤلات إذا ما كان لبنان كسب المعركة في مجلس الأمن بانسحاب كامل للجيش الإسرائيليّ بالتزامن مع نشر قوّة الجيش واليونيفيل ومدى جدّية وقف «الأعمال الحربيّة» من قبل إسرائيل، حتّى أنّ بعض المراقبين رأوا في الصيغة الأخيرة للقرار دليلًا على لغة «لا غالب ولا مغلوب» بين البلدين.

وفي دراسة مفصّلة للدكتور شفيق المصري عرض فيها لثغرات القرار لجهة مسألة شبعا وهويّتها، ووقف العمليّات الحربيّة (كما ذكر القرار) ووقف عمليّات «هجوميّة» لإسرائيل بما يسمح لإسرائيل بالردّ تحت ذريعة دفاعيّة، ولسلبيّات القرار لجهة انتشار اليونيفيل وكون القرار تحت الفصل السادس، فإنّه عقّب لذكر إيجابيّات القرار بالنسبة للبنان «إنّ مجلس الأمن استجاب في قراره لطلب لبنان شطب كلّ عبارة تدلّ على إطار «سياسيّ» ولأنّ القرار ذكر اتفاقيّة الهدنة، يمكن للبنان التشبّث بما ورد في هذا القرار تكرارًا، والذي أكّد على تأييد اتفاقيّة الهدنة من جهة والطائف من جهة أخرى التي تثبت اتفاقيّة الهدنة، وإنّ كلّ إجراء لاحق بين لبنان وإسرائيل هو أمنيّ ولا يتناول أمرًا سياسيًّا.

كما عمد مجلس الأمن إلى حذف كلّ ما يشير إلى استخدام الفصل السابع لحساسيّات أخرى تتعلّق بمسائل سياسيّة وسياديّة في آن، واستجاب مجلس الأمن إلى جعله تحت الفصل السادس بأثمان، بمعنى أنّه أعطى اليونيفيل الجديدة صلاحيّات إضافيّة بموجب الفقرة ١٢ منه بحيث تستطيع هذه القوّة الدوليّة أن تمنع بالقوّة كلّ محاولة لانتهاك هذا القرار أو كلّ محاولة تعوق مهمّتها..[١]

ج. تداعيات حرب تموز ٢٠٠٦

اختصر رئيس حكومة إسرائيل «بنيامين نتنياهو» أثناء خطاب له في

١ | شفيق المصري، قراءة قانونيّة للقرار ١٧٠١، http://www.elaph.com، ٢٠٠٦، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/١٣.



مركز هيروشالمي[١] عام ٢٠٠٧ لمناسبة مرور أربعين سنة على صدور القرار ٢٤٢ في العام ١٩٦٧، المشهد الإسرائيليّ العامّ ببعض المقتطفات:

«مكنّت حرب الأيّام الستّة من استمرار وجود دولة إسرائيل وتحقيق اتفاقيّات السلام التي وقّعنا عليها. أشارت حرب الـ٦٧ إلى انتقال (إسرائيل) من دولة كان أصل وجودها موضع تساؤل إلى دولة من غير الممكن التغلّب عليها. تحقّق هذا الوضع عبر توسيع أراضي الدولة من عرض يبلغ ١٢ كلم وعبر التمركز على جبال يهود والسامرة (الضفّة الغربيّة) التي تمنع من إمكانيّة رمي اليهود في البحر.

في حرب لبنان الثانية (عام ٢٠٠٦)، قاتلنا في مقابل جبهة واحدة. حاليًّا، نحن نقف في مقابل ثلاث جبهات: لبنان، غزّة وسوريا، وهو ما يتعارض مع الاتّجاه الإستراتيجيّ القائم منذ قيام الدولة، في حرب العام ٤٨ واجهنا سبع جبهات. وفي العام ٦٧ واجهنا ثلاثة، وفي حرب يوم الغفران (عام ٧٣) واجهنا دولتان فقط (بعد أن احتلّينا المناطق في حرب الستّة أيّام، أبعد الأردن عن الانضمام إلى الحرب). يوجد قاعدة واحدة بسيطة: القوّة تقرّب السلام والضعف يقرّب الحرب.

شكّل النصر والردع الإسرائيليّين عاملان حاسمان تتوصّل بهما دول عربيّة إلى فهم أنّه ينبغي الاعتراف بوجود دولة إسرائيل وعقد سلام معها. وهكذا، وقّعنا اتفاقيّات سلام مع مصر والأردن، وأيضًا وصلنا إلى مؤشّرات مصالحة مع الفلسطينيّين. لكن منذ الانسحاب الأحاديّ من لبنان (عام ٢٠٠٠) ومرورًا بالانسحاب الأحادي من قطاع غزّة (عام ٢٠٠٥) وحاليًّا بعد حرب لبنان الثانية انقلب الاتّجاه، والآن من الواضح أنّ إسرائيل ليست دولة لا يمكن التغلّب عليها.... علامات الاستفهام عادت ترفرف فوق استمرار دولة إسرائيل وليس فقط لدى الأعداء وإنّما أيضًا لدى الأصدقاء...

وسيبقى عنصر الأمن عنصرا أساسيًّا في أيّ اتفاق سلام لسنوات

١ | موقع يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٠٦/٠٦



طويلة، لذلك إسرائيل تحتاج في أيّ سيناريو إلى حدود قابلة للدفاع عنها. وإنّ وجود صواريخ بعيدة المدى لا يلغي أهميّة المناطق الجغرافيّة الفاصلة لعدّة أسباب:

الأمر الأوّل، وجود صواريخ بعيدة المدى لا يلغي حاجتنا إلى الدفاع عن أنفسنا من تهديدات قريبة مثل الصواريخ قصيرة المدى وإرهاب الانتحاريّين.

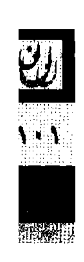
الأمر الثاني، حقيقة أنّ عدم وجود تهديد من الشرق اليوم لا يعني أنّه في المستقبل لن يكون تهديدًا كهذا، على سبيل المثال إذا لم يتطوّر العراق في الاتّجاهات التي نريدها. بالإضافة إلى ذلك، في حال بدأت الحرب نحن نحتاج إلى وقت من أجل تجنيد الاحتياط، لذلك من الأهميّة (وجود) منطقة جغرافيّة تبعد التهديد. لو كانت يهودا والسامرة (الضفّة الغربيّة) غير هامّة للدفاع عنها، ما كان أعداؤنا يتمسّكون بها إلى هذا القدر.

فالسلام الوحيد الذي يمكن أن يصمد في مقابل أنظمة استبداديّة أو ديكتاتوريّة مثل تلك التي تحيط بنا هو السلام الذي يمكن الدفاع عنه. الطريق الوحيد للدفاع عن السلام مع سوريا هو البقاء في هضبة الجولان. في حالة السلام مع مصر، يوجد منطقة فاصلة واسعة جدًّا – صحراء سيناء. بالمقابل، لا يوجد في سوريا منطقة فاصلة كهذه ولذلك علينا البقاء في هضبة الجولان».

إذًا، كان لحرب تموز ٢٠٠٦ تداعيات سلبيّة على إسرائيل يمكن إجمالها بالتالي:

١. منظومة الدفاع الاعتراضيّة

استباقًا لأيّة مفاجأة ممكنة ووفقًا للمفهوم الذي تبلور في قيادة الأركان، كان قد تحضّر الجيش الإسرائيليّ واستعدّ لمواجهة كلّ أنواع الصواريخ المعادية وذلك على صعيدين: الدفاع السلبيّ الذي يعني توزيع وسائل وقاية على السكّان، والدفاع الإيجابيّ الفعّال الذي ينطوي على محاولة اعتراض الصواريخ قبل وصولها إلى أهدافها. ويقوم هذا



الدفاع على استخدام عدّة وسائل للاعتراض منها «الشبكات الدفاعيّة الأربع»[1]، وهذه أخفقت أيضًا في اعتراض الصواريخ ما شكّل مفاجأة في أوساط القيادة الإسرائيليّة لا سيّما أنّها كانت قد تحسّبت مسبقًا لمثل هذا الاحتمال (لكن من دون جدوى).

٢. نقل المعركة إلى أرض «العدوّ»

جاءت المفاجأة من بروز دور الصواريخ الباليستيّة. فلأوّل مرّة منذ ١٩٤٨ تعرّض ما نسبته ١٥% من الحيّز المكانيّ الإسرائيليّ إلى ٤٢٠٠ صاروخ على مدى شهر كامل خلال الحرب[2]. ووصل العدد أكثر من ٢٤٠ صاروخًا في اليوم الواحد قبل نهاية الحرب في عمق «الجبهة الداخليّة». ولأوّل مرّة أيضًا أبطل عنصر أساسيّ في العقيدة الإسرائيليّة هو نقل الحرب إلى أرض العدوّ. فميدان الحرب كان في الساحتين اللبنانيّة والإسرائيليّة. ووصل بضع الصواريخ إلى مواقع إستراتيجيّة في المنطقة الشماليّة وعلى مدن طبرية والناصرة وحيفا.

٣. هيبة الجيش

خرجت إسرائيل من حرب لبنان الثانية بعلامات استفهام كبيرة تطال كلّ مجالات الشأن العامّ والمصير وحتّى الوجود بذاته، والأهمّ أنّها خرجت بالمشاعر ذاتها في ما يتعلّق بالجيش الذي طالما سعت الحكومات وحتّى الجمهور الإسرائيليّ لتحييده من حيّز النقد والتشريح لما يمثّله من عنوان صهر وحماية لإسرائيل وأمنها ونجاح مشروعها.

فمن قراءة أوليّة لمحصّلة نتائج الحرب يمكن القول إنّه على الرغم من القدرة التدميريّة الهائلة المتوافرة لدى إسرائيل، فقد تعرّضت هيبتها العسكريّة لضربة ليس من المنطقيّ تجاهلها لا سيّما بالنظر إلى الخسائر الكبيرة، الماديّة والمعنويّة التي نزلت بقطاعات الجيش والمجتمع الإسرائيليّين. إنّ كلفة الحرب على الإسرائيليّين بلغت ستّة مليارات دولار، وصورة الجيش الإسرائيليّ وهو خارج من المعركة لم

١ | هآرتس ١٥/٨/٢٠٠٦.

2 | Melman, «*The Missile Threat*» second in series, op. cit.





تكن أبدًا الصورة التي كان يتمنّاها الإسرائيليّون. ولا شكّ أنّ القسم المعلن من «تقرير فينوغراد» وحده يكفي لتطهير الصورة التي آل إليها المستويان العسكريّ والسياسيّ في إسرائيل. وقد أعلن عضو الكنيست عن حزب العمل إفرايم سنيه في أثناء لقاء له مع نشطاء الحزب في تل أبيب: «إنّ أسطورة الجنديّ الإسرائيليّ الذي لا يقهر قد تحطّمت»[١] وكتب المحلّل العسكريّ زئيف شيف في هآرتس: «أنّه محظور الوصول إلى وضع ينشأ معه توازن إستراتيجيّ بين إسرائيل وحزب الله، وإذا لم يشعر حزب الله بأنّه هُزم في الحرب فستكون هذه نهاية الردع الإسرائيليّ حيال أعدائها بالفعل وبالقوّة. إنّ إسرائيل لم تخسر هذه الحرب بالكامل لكنّها منذ اللحظة التي تدهورت إليها، فإنّها وصلت إلى مفترق طرق إستراتيجيّ»[٢].

وأضاف شيف: «في الخلاصات التي أجريت مع ختام أسبوعين من المعارك تبيّن أنّ إسرائيل لم تحقّق أهدافًا مركزيّة في ميدان القتال». وإلى ذلك، فإنّ عضو الكنيست (عن حزب العمل) ونائب رئيس الأركان الأسبق اللواء المتقاعد متان فلنائي أقرّ في لجنة الخارجيّة والأمن أنّ «إسرائيل لم تكن قطّ في وضع مركّب كهذا. لقد أيّدتُ شنّ الحرب.... ولكن هذه هي المرّة الأولى التي نُهزم فيها في ميدان الحرب، فعندما ننتصر نعرف أنّنا انتصرنا»[٣].

بدوره عرض دان حالوتس في مؤتمرات عدّة رؤية مفادها: «يجب علينا أن نتخلّص من بعض الأسس مثل القول إنّ الانتصار يساوي أرض، فإنّ الفكرة القائلة إنّه من خلال الأرض نحقّق الانتصار هي نظريّة يجب وضعها تحت الاختبار»، ما يشير إلى عميق اعتماده على القوّة الجويّة لتحقيق الحسم وهو ما لم يتمّ.

راوحت التقويمات الخاصّة بأداء الجيش في الحرب بين سيّء في الغالب ومتوسّط، بحسب توصيفات المؤسّسة العسكريّة كما جاء على لسان رئيس الأركان السابق الجنرال دان حالوتس (الذي كان

١ | **يوميّات الحرب الإسرائيليّة على لبنان ٢٠٠٦**، السفير، الصفحة ٤١.
٢ | **يوميّات الحرب الإسرائيليّة على لبنان ٢٠٠٦**، السفير، الصفحة ٤١
٣ | المصدر نفسه.





لاستقالته دويّها الكبير، وإقالات قادة مناطق، ووزارة الدفاع...)، وقد شهد تبادل تُهم وانتقادات لاذعة أدّت إلى إقالة الجنرالات، وفوضى تراشق المسؤوليّات بين قيادات السياسة والعسكر من جهة، وبين قيادة الأركان والمنطقة الشماليّة من جهة أخرى. وكانت ردّة الفعل الأولى على فشل الجيش الإسرائيليّ في أدائه الميدانيّ الدعوة إلى فتح تحقيقات في أسباب الإخفاق واستخلاص العبر وإجراء التغييرات اللازمة استعدادًا لأيّ حرب مقبلة[١].

٤. العلاقة مع أمريكا، وصعود قوى المقاومة

لا شكّ أنّ الحرب أثّرت على مكانة إسرائيل كـ«دولة» وظيفيّة في المنطقة وأجهزت على مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أعلنته الولايات المتّحدة عبر رأس دبلوماسيّتها مع بدء عدوان ٢٠٠٦. فزادت المشروع الأمريكيّ الصهيونيّ في المنطقة تعثّرًا. وأثّرت على الموقف الأمريكيّ بتبنّي حلّ الدولتين للمسار الفلسطينيّ والضغط على إسرائيل لقبول التسوية وعودة اللاجئين الفلسطينيّين التي عاودت لتتحرّك مع مسار أنابوليس. وفي الجانب المقابل، عززّت موقف ومكانة قوى المواجهة في مواجهة المشروع الأمريكيّ – الصهيونيّ..... وأبعدت شبح الحرب الأمريكيّة على إيران.

٥. بداية تحوّل في وجهة الصراع... ومسألة «الوعي»

تعتبر مسألة «الوعي» وزاوية النظر إليها أخطر المفاهيم التي تحدّد وجهة أيّ صراع ونتائجه، كما أيّ حدث اجتماعيّ وسياسيّ... قدّمت مسألة الوعي كلّ مفردات ونتائج الصراع، فغدت المظلّة ومعيار القياس والنظر لأيّ فعل بين طرفيِ الصراع. فالتراجعات الإسرائيليّة المتكرّرة (للأسباب المختلفة) وصولًا لحرب ٢٠٠٦ ونتائجها قرأها الجمهور العربيّ وقوى المقاومة انتصارًا لأهدافهم ورؤاهم ونقاطًا تراكميّة تبني الثقة والأمل والحافز في ساحتها رغم فرق القوّة العسكريّة والمادّيّة بين إسرائيل والمقاومة اللبنانيّة. في المُقابل، بات

١ | عبد الحسين شبيب، صحيفة «الأخبار» ٢٠٠٧/٧/٣١.



التجمّع الصهيونيّ يشعر إزاء كلّ خطوة تراجع حصلت من الجانب الإسرائيليّ أنّها هزيمة وابتعاد عن الأهداف، وبالتالي تراجع حضور وفعليّة تحقّق الأهداف..

فعلى حدّ تعبير أودي ديكل في محاضرة له «اعتبارات حماية الجبهة الداخليّة والسياسة الأمنيّة بعد حرب لبنان الثانية بشكل عامّ حرصنا بتوصيف أنّنا نريد أن يكون لدينا وقائع واضحة على الأرض لأنّ جزءًا من أبعاد اليوم هي أبعادًا تتعلّق بالوعي.. بحيث لا ينتج وضعًا يخرج فيه نصر الله مُعلنًا انتصاره.. لكنّه أعلن الانتصار، إنّه وعي انتصار لدى نصر الله وجمهوره»[١].

فجبهة المقاومة تغدو أكثر وعيًا وتمسّكًا وإيمانًا بأهدافها وإمكانيّة تحقّقها، بينما انعكس الأمر على الجانب الآخر الذي بدأ يعيش وعيًا مشكّكًا اتّجاه أهدافه الكبرى وخطاب التنشئة الصهيونيّ.

شكّلت حرب تموز بداية تحوّل في طبيعة الصراع العسكريّ بين «إسرائيل» وأعدائها، وعاصفة لم تعايش مثلها منذ حرب الغفران ٧٣ وأوجدت تحدّيات بنيويّة أمام إسرائيل يصعب حلّها بمعادلات الماضي، فهي تحتاج إلى إعادة تقويم لمقاربتها الأمنيّة. فالحرب إن نشبت بين إسرائيل وسوريا وفق جنرالات إسرائيل تشكّل حرب تدمير متبادل ليست لصالح إسرائيل، إذ لا تحقّق إسرائيل بها نصرًا بل تتعرّض لدمار لا تحتمله، وأدخلتها في حالة عجز على شنّ الحروب وتحقيق أهدافها، واستفادت سوريا من النظريّة الجديدة لإستراتيجيّة خوض الحرب.

وفي تصريح لـ«بوغي يعلون» (رئيس هيئة الأركان العامّة): «هناك مسار التحوّل في الوعي، فالصراع قبل كلّ شيء صراع على الوعي، والوعي عمليّة تراكميّة نحتاج فيها لنجمع النقاط، وهذا يتطلّب جدًّا وإرادة، إلى أيّ مدى موجود لدينا... مع كلّ فعل علينا أن ننظر أثر الفعل في معركة الوعي مع جمهورنا وأعدائنا، انظروا إلى لبنان،

١ | أودي ديكل، نائب رئيس مركز أبحاث الأمن القوميّ، محاضرة في مركز لجان الأمن القوميّ بتاريخ ٢٠١٣/٠٧/٢٥.



شعر الجيش أنّه منتصر في لبنان، انسحبنا من لبنان، لأنّنا هُزمنا في وعي المجتمع الإسرائيليّ أوّلًا. تحدّث الأمين العامّ لحزب الله عن «كيّ الوعي»... ما يعني أنّ الحالة الشعبيّة المقابلة لإسرائيل بدأت تتلمّس تغيّرًا كمّيًّا ونفسيًّا في نظرتها للصراع وآفاقه»... وأكمل «منذ اليوم الأوّل للحرب على غزّة يردّد المسؤولون الإسرائيليّون والإعلام الإسرائيليّ أنّ الهدف من الحرب هو «كيّ الوعي» الفلسطينيّ، أي أنّ تحمّل الكلفة البشريّة الهائلة والدمار الواسع سيدفع الفلسطينيّين على عدم التفكير مستقبلًا بمهاجمة إسرائيل، وهذا لم تعد تتحمّله إسرائيل. المسألة ليست متعلّقة بصاروخ «القسّام»، بل أبعد من ذلك، إنّها مسألة رفض «الوعي» الإسرائيليّ لإقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة على أيّ جزء من فلسطين التاريخيّة. كانت تسيبي ليفني تفكّر بصوت عالٍ عندما قالت إنّها ستطرد فلسطينيّي ١٩٤٨ عندما تقوم دولة فلسطينيّة».

«كيّ الوعي» هو المرادف لقوّة الردع التي كانت تحمل أيّ طرف عربيّ قبل الحرب على لبنان في تموز ٢٠٠٦ على عدم حتّى التفكير في يوم من الأيّام بمهاجمة إسرائيل، لكنّه عقب حرب تموز تصدّعت قدرة الردع الإسرائيليّة باعتراف لجنة فينوغراد.

وقد أكّد السيّد حسن نصر الله الأمين العامّ لحزب الله على هذه النقطة خلال مقابلة له على تلفزيون المنار أنّ المقاومة صنعت لأمّتنا مَجدًا جديدًا ووعيًا كبيرًا وأوجدت حادثة تاريخيّة في مسألة الصراع العربيّ الإسرائيليّ لا يمكن أن تنسى من ذاكرة هذه الأمّة.

وأضاف السيّد نصر الله أنّنا نخوض معركة الوعي في أمّتنا وعند عدوّنا نخوضها جميعًا مشيرًا إلى أهميّة هذا العامل في حركة المقاومة وانتصارها وتحقيق الأمّة العربيّة أهدافها في الدفاع عن كرامتها ووجودها وسيادتها ومقدّساتها. موضحًا أنّه بمقدار ما يتعمّق الوعي ويتجذّر ويقوى نوعًا كلّما يساعد ذلك في إنجاز الهدف والوصول إلى الغاية.... وأكّد السيّد نصر الله أنّ المقاومة لم تكتفِ فقط بنشاط أو جهد دفاعيّ في مسألة الوعي، أي فقط بإشاعة الوعي في شعوبنا وأمّتنا ومقاتلينا ومقاومينا بل دخلت في مرحلة هجوميّة على هذا





الصعيد عندما بدأت تتدخّل في تكوين وعي العدوّ الإسرائيليّ أو ما يسمّيه العدوّ بـ«كيّ الوعي». لقد كان العدوّ الإسرائيليّ في موضع الهجوم، هو الذي يشنّ الحرب النفسيّة والإعلاميّة وهو الذي يفرض علينا أنماط تفكير معيّنة أو تقييمات معيّنة ولكن لأوّل مرّة تدخل المقاومة بفعلها وبإعلامها وبسياستها وحربها النفسيّة لتقوم بكيّ الوعي الإسرائيليّ حسب اعترافات قادة العدوّ أنفسهم[١].

وقال الأمين العامّ لحزب الله إنّ «أهّم نتائج انتصار عام ٢٠٠٠ المباشرة قيام انتفاضة الأقصى وحرب تمّوز وصمود غزّة في المعركة وإنّ من أهّم نتائج هذه السلسلة من المواجهات والأحداث أنّها أصابت الوعي الإسرائيليّ في الصميم، ومهما حاولت بعض وسائل الإعلام العربيّة أن تزهد بانتصار المقاومة في لبنان وفي فلسطين فهي لن تستطيع أن تقنع قادة العدوّ السياسيّين والعسكريّين والمستوطنين بأنّهم لم ينهزموا».

وقال «ليس المهمّ ما تقوله هذه الوسائل بل ما يجري على الضفّة الثانية فيما خصّ وعي العدوّ وإعلامه، والدليل على ما أقوله إنّه عندما كنت أخطب أنا أو أحد قادة المقاومة يبثّونه حيًّا مع ترجمته سعيًا من إسرائيل لتشويه المقاومة في ذهن الإسرائيليّ. لكن بعد حرب تمّوز وصلوا إلى تقييم يقول إنّ هذه الإطلالة المباشرة التي يؤمّنها الإعلام الإسرائيليّ تؤثّر إيجابًا عند الرأي العامّ الإسرائيليّ وتفضح القادة الإسرائيليّين وتؤدّي إلى كيّ وعي هذا الرأي العامّ».

د. مؤتمر هرتزيليا ٢٠٠٧

يُفيد استحضار مؤتمر هرتزيليا السابع الذي عُقد بعد حرب لبنان الثانية تحت عنوان «**ميزان المناعة والأمن القوميّ الإسرائيليّ**»، في بيان أوجه التغيّر والتبدّل والتطوّر الذي أصاب النظريّة الأمنيّة وفقًا لأبرز النخب الإسرائيليّة ورجال السياسة والتي يمكن اختصارها بالتالي:

١ | مقابلة مع السيّد حسن نصر الله على تلفزيون المنار بتاريخ: ٢٠/٥/٢٠٠٩.



- يـزداد الـشـعـور بـأنّ الـنـظـام الـحـاكـم فـي إسـرائـيـل يـمـرّ بـأزمـة إسـتـراتيجيّة عميقة تتجلّى فـي زعـامـة قـاصـرة وأداء غـيـر قـويـم لأجهزة ومؤسّسات السلطة، تولّد حالة من انعدام الثقة والوضوح. فالزعامة تفتقر إلى رؤى وأهداف محدّدة كما أنّها لم ترسم طريقًا وإستراتيجيا واضحتين.
- تراجعت فعّاليّة ونجاعة أجهزة الحكم وباتت الحكومات تواجه صعوبة في ممارسة السلطة والتخطيط والتنفيذ وذلك في ضوء انعدام الاستقرار السلطويّ وعدم توفّر الأدوات اللازمة للتخطيط واتّخاذ القرارات واضطراب منظومة التوازنات بين أذرع السلطة.
- ليس هناك خلاف حول أهمية النضال من أجل طهارة اليدين ومـحـاربـة الـفـسـاد دون هـوادة، والـعـمـل الـفـعّـال لأجـهـزة الـرقـابـة الرسميّة ويقظة وسائل الإعلام. مع ذلك، فإنّ هذه الأمور يجب أن تتمّ بصورة متّزنة ومدروسة لأنّ الانجراف المفرط في هذا النضال يمكن أن يـؤدّي إلـى تأجيج الاغـتـراب تجاه المؤسّسات الديمقراطيّة المنتخبة.
- لم تؤثّر حرب لبنان الثانية على مكوّنات مركزيّة في المناعة القوميّة والاجتماعيّة، مع ذلك فقد طرأ تآكلٍ واضح في ثقة وتقدير المواطنين للحكومة والكنيست، كما سُجِّلَ تراجع أقّل حدّة في تقدير الجمهور للمؤسّسة الأمنيّة.
- لا بأس بالوضع الماليّ والاقتصاديّ لإسرائيل. فقد انتهت سنة ٢٠٠٦ فـي ظلّ مـؤشّـرات نـموّ اقـتـصـاديّ (ارتـفـاع بنسبة ٥% في الناتج المحليّ الخامّ)؛ وطرأت زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبيّة؛ فيما سجّل هبوط في نسبة البطالة. بيد أنّ التناقض بين الوضع الاقتصاديّ وبين وضع المؤسّسات السلطويّة ما زال جليًّا، وثمّة ما يدعو للتساؤل فيما إذا كان الاقتصاد سينجح في الحفاظ على قوّته واستقراره لفترة طويلة دون أن يطرأ تحسّن ملموس على الحكم !!!
- الهبوط في ثقة الجمهور بمؤسّسات الحكم بما في ذلك مؤسّسات



الأمن القوميّ يأتي في الوقت الذي تقف فيه إسرائيل أمام سلسلة من التحدّيات الإستراتيجيّة والسياسيّة التي تتطلّب توفّر زعامة وحنكة سياسيّة وحرفيّة في أفضل مستوى[١].

هذا بعض ممّا هو مقلق لـ«مؤتمري هرتسيليا» داخليًّا، فماذا عمّا هو المقلق لهم خارجيًّا ؟؟؟

لعّل الجدل حول صورة «إسرائيل» السيّئة الدائر راهنًا بين «الإسرائيليّين» يلهبه ويزيد من ورائه صدى صورة «إسرائيل» الخطرة، وحتّى الفاقدة لمبرّر وجودها لدى أصدقائها الغربيّين، وكلّ ذلك يعكس قلقًا مصيريًّا مزمنًا أو عدم ثقة دائم باستمراريّة مثل هذا الوجود المفتعل أصلًا، بما يمكن تسميته بـ«عقدة الزوال»، تقول صحيفة «هارتس» في تقرير نشرته يعالج هذه المسألة من زاوية نظرة الخارج لها، إنّه لم تعد مسألة زوال «إسرائيل» حكرًا على ما تصفه بـ«الجهات المتطرّفة»، بل غدت جزءًا من السجال الأكاديميّ الواسع في أوروبا وأمريكا، وتستوجب أسئلة تطرح هناك مثل: «هل كان من الخطأ أصلًا إقامة الدولة اليهوديّة؟» أو «هل ينبغي العمل من أجل إلغاء وجود إسرائيل؟»

... وهنا تستشهد الصحيفة أوّلًا، ببعض من مقالات للمؤرّخ اليهوديّ الأمريكيّ «إلهام طوني» جاءت تتحدّث عن البديل لـ«إسرائيل»، ومن ذلك قوله: إنّها «جاءت إلى العالم متأخّرةً جدًّا... ففكرة الدولة اليهوديّة ذاتها فكرة دولة يكون فيها لليهود وللدين اليهوديّ حقوق مميّزة لن تمنح أبدًا لغير اليهود، هي فكرة مصدرها مكان آخر وزمان آخر».

وثانيًا، ببعض ما يقوله مَن كانوا من الأصدقاء السابقين لـ«إسرائيل» مثل المفكّر النرويجيّ يوستين غاردر: «لم نعد نعترف بدولة إسرائيل، لقد حان الوقت لكي نتعوّد على أنّ دولة إسرائيل بصيغتها الحاليّة باتت من التاريخ»... إنها «بفنون الحرب عديمة الضمير التي تمارسها

١ | موقع مدار، http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=213 تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/١١



وبالأسلحة المقرفة التي تمتلكها، ذبحت شرعيّتها، لقد استخفّت بشكل منهجيّ بالقانون الدوليّ، بالمعاهدات الدوليّة، وبعدد لانهائيّ من قرارات الأمم المتّحدة، لقد قضت على اعتراف العالم، ولن تنال الهدوء قبل أن تلقي سلاحها». وتوقّع غاردر لها «أنّه إذا ما غرقت في خطاياها فلسوف يضطر جزء منها للهرب للمنافي».

إذن، ستظلّ «إسرائيل» القلقة على وجودها المفتعل والتي يصفها «إلهام طوني» جاءت بالفكرة التي مصدرها مكان آخر وزمان آخر، في حالة حرب ما بعد الحرب هذه... إنّ هذا ما يقوله «بيرتس»، ولعلّ ما يقوله كان بمثابة «خلاصة ما رشح عن مؤتمر هرتزيليا».

ثانيًا: قراءة للحرب على غزّة – عمليّة الرصاص المسكوب – (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩)

تبلغ مساحة غزّة٣٦٠ كم مربّعًا وتعداد سكّانها ٧٠٠ ألف نسمة. انسحبت إسرائيل من قطاع غزّة الذي احتلّ عام ١٩٦٧ عام ٢٠٠٥، بما عرف بخطّة الانفصال، بعدها سيطرت حماس على القطاع على أثر الانتخابات الإسرائيليّة عام ٢٠٠٧، تعزّز حضور قوى المقاومة في قطاع غزّة التي راحت تبني قوّتها اللوجستيّة والعسكريّة بمساعدة دول وقوى إقليميّة (حزب الله، إيران..) على الرغم من استمرار الجيش الإسرائيليّ في حصار القطاع ومراقبة أجوائه وسواحله وتنفيذ العديد من العمليّات البريّة فيه، واستمرار مسؤوليّة إسرائيل الرئيسة عن تزويد سكّانه بالوقود والكهرباء والمياه حتّى بعد انسحابها منه.

هذا، وقد دأبت فصائل المقاومة على إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزّة باتّجاه البلدات الإسرائيليّة المحيطة به ردًّا على اعتداءات الجيش الإسرائيليّ المتكرّرة التي يدّعي أنّها ردّ على النيران الفلسطينيّة. ولم يطفئ تلك النيران إلّا اتفاق الطرفَين برعاية مصريّة في صيف ٢٠٠٨ على هدنة مدّتها ستّة أشهر.

إلّا أنّ إسرائيل تابعت خلال التهدئة إغلاق المعابر وحرمان أهل غزّة



من المحروقات والكهرباء فضلًا عن اعتداءاتها العسكريّة عليهم عسى أن يحفّزهم كلّ ذلك إلى التمرّد والعصيان على «حماس».

أدركت «حماس»، منذ نجاحها في الانتخابات التشريعيّة أنّ إسرائيل ستلجأ إلى الحسم العسكريّ، إنْ فشل الحصار الاقتصاديّ والسياسيّ في الضغط على قطاع غزّة. وتشير المعلومات إلى أنّ التحضير للعدوان العسكريّ على القطاع يعود إلى بداية عام ٢٠٠٨ أيْ مع بداية المفاوضات التي أفضت إلى الهدنة بين إسرائيل وحركة «حماس» في منتصف السنة نفسها. ما يظهر أنّ الهدنة لم تكن إلّا مرحلة تحضير للعدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة.

وفيما يُشبه حرب تمّوز ٢٠٠٦، باغتت إسرائيل حركة المقاومة في غزّة مبتدئة عمليّتها العسكريّة في يوم احتفال تقيمه الحكومة في غزّة، واستمرّت الحرب ٢٢ يومًا دونما وضوح لأهداف العمليّة العسكريّة، بينما برزت قدرة المقاومة الفلسطينيّة الصاروخيّة. وبين الحديث عن اجتياح بري لإنهاء حالة المقاومة وبين تعزيز الردع الذي أصيب بالصميم في عام ٢٠٠٦:

١. استمرّ اطلاق الصواريخ التي وصل بعضها إلى حدود تل أبيب.

٢. تردّد الجيش الإسرائيليّ في اقتحام قطاع غزّة بريًّا، بعد تبيانه لجهوزيّة المقاومة.

٣. طالت الحرب لـ ١٨ يومًا وبدأت إسرائيل تلمس الضغط الدوليّ عليها خصوصًا بعد استخدامها المفرط للقوّة ولأسلحة محظورة دوليًّا (القنابل الفوسفوريّة). هذا الإفراط كان له أثر كبير على إيقاف الحرب من جهة، ومطالبة العديد من الدول والمؤسّسات القضائيّة بمحاكمة إسرائيل على ما اعتبر جرائم حرب.

- أبرز ما انتهى إليه العدوان عسكريًّا وسياسيًّا:

أ. لجأ الإسرائيليّون إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوروبا لتوفير الإطار السياسيّ لوقف العدوان وذلك بعد يومين من إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار وبدء الانسحاب من قطاع غزّة.



وقعّت وزيرة الخارجيّة الإسرائيليّة ووزيرة الخارجيّة الأمريكيّة في ١٦ يناير ٢٠٠٩ بروتوكول تفاهم في واشنطن تعهدّت فيه الإدارة الأمريكيّة بالعمل على منع تهريب السلاح إلى قطاع غزّة. وكان هذا الاتّفاق هو الإنجاز السياسيّ الأهمّ للعدوان.

بعد ثلاثة أيّام، وصل إلى إسرائيل وفد القادة الأوروبيّين في جولتهم الثانية بعد شرم الشيخ، حيث أكّدوا من جانبهم العمل على وقف تهريب السلاح إلى القطاع، مؤكّدين بالتالي على توفير هذا الغطاء السياسيّ للقرار الإسرائيليّ بوقف النار والانسحاب.

ب. صرّح البروفسير «يحزكائيل درور» Yehezkel Dror عضو لجنة فينوجراد التي حققّت من قبل في أسباب فشل الجيش الإسرائيليّ في حرب لبنان عام ٢٠٠٦، أنّ إسرائيل فشلت في الحرب على غزّة كما فشلت في لبنان وذلك بسبب «عدم القدرة على الحسم في القرار».

وقال درور: «من الصعب الإقرار بقياس مدى انتصار الجيش الإسرائيليّ في الحرب الإسرائيليّة على غزّة، مقابل الإنجاز الذي حقّقته حركة «حماس» بقوّة موقفها». وأكّد أنّ إسرائيل لم تنجح في إيجاد قوّة ردع أمام الصواريخ الفلسطينيّة التي ما زالت تسقط على المستوطنات الإسرائيليّة في المناطق الجنوبيّة.

ج. اتّهمت مجموعة من الكتّاب الإسرائيليّين في جريدة «هآرتس» Haaretz في تحليل حول نتائج العدوان وتداعياته على الجانب الإسرائيليّ، اتّهموا الحكومة الإسرائيليّة بالإخفاق في تحقيق تسوية سياسيّة ملزمة معتبرين أنّ التزامن بين العمل العسكريّ والسياسيّ في قطاع غزّة كان منقوصًا. ذلك أنّ إسرائيل تراجعت في النهاية من دون تسوية حقيقيّة. ورأى هؤلاء المحلّلين أنّ ما حصل في غزّة هو شبيه ما حصل في لبنان حيث كان أمام إسرائيل في قطاع غزّة إمكانيّتين للعمل:

الأولى: الاكتفاء بالعمليّة الجويّة الكبيرة التي نُفِّذت في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وإعلان وقف القتال، وترك حركة «حماس» في حالة صدمة.



الثانية: تفعيل قوّة أكبر وأسرع من أجل تحقيق إنجازات بريّة على الأرض.

بيد أنّه حسب رواية الكُتّاب «مثلما حصل في لبنان فقد اختارت إسرائيل الطريق الوسط فهي تتقدّم ببطء باتّجاه احتلال جزئيّ تكون نتيجته محدودة وعندها تنسحب بعد نفاد صبر وسط المجتمع الدوليّ».

د. لم تستفد إسرائيل من الإمكانات والظروف المتاحة عربيًّا ودوليًّا وخاصّة عندما سار الأداء العسكريّ بما لا يريده المستوى السياسيّ. ولعلّ الأداء السياسيّ والعسكريّ المتميّز نسبيًّا وصمود فصائل المقاومة في قطاع غزّة لعب الدور الأبرز في إرباك الأداء السياسيّ والعسكريّ الإسرائيليّ؛ وأفشل أهداف العدوان. فضلًا عن أنّ بيئة تزايد التعاطف المحلّيّ والعربيّ والدوليّ مع فصائل المقاومة وضدّ إسرائيل أربك قدرة الطرف الإسرائيليّ على المناورة السياسيّة من ناحية، وأدّى من ناحية ثانية إلى تشويه صورة إسرائيل واهتزازها سياسيًّا وإعلاميًّا، وتزايد موجات الاستنكار والعداء لها عالميًّا.

أ. التقييم العامّ

لا شكّ أنّ قوّة المعركة وضراوتها مقارنة بمنطقة جغرافيّة صغيرة وقوى مقاومة محاصرة من كلّ الجهات ومحدودة الإمكانات والقدرة على المناورة أعطت لإسرائيل اليد الطولى في تدمير وإلحاق ضربة قاسية على قطاع غزّة وعلى منشآت ومؤسّسات المقاومة الإسلاميّة حماس المتصدّية للحكم في القطاع (وهو ما يختلف عن وضعيّة المقاومة في لبنان). وبلحاظ عدم التكافؤ الكبير، أمكن للقيادة الإسرائيليّة الادّعاء باستعادة قدرة الردع ولو جزئيًّا، وهذا ما فعلته ووجّهت الأمور إليه في الإعلام وإلى المجتمع الإسرائيليّ. لكن بدراسة عميقة وجدّيّة للأمور لا يمكن اعتبار الحرب على غزّة اختبارًا فعليًّا لقدرة الردع، كما أشار أبرز النخب والأكاديميّين الإسرائيليّين، ويمكن الحصول على النتائج التالية:



أ. اعتمد الجيش الإسرائيليّ في عدوانه على منظومات الأسلحة المتفوّقة نوعًا لتدمير الأهداف المكتشفة أو المتوقّعة مستخدمًا الرمي عن بعد دون إقحام قوّاته في معارك بريّة مع المقاومة تفاديًا للخسائر.

أمّا في عمله البرّي، فقد اعتمد الجيش الإسرائيليّ على التهويل باقتحام المدن بتكرار عمليّات التمهيد النيرانيّ والتقدّم قليلًا لإيهام المقاومين والضغط على معنويّاتهم والمجتمع من حولهم بأنّه سيدخل المدن لدفعهم إلى الرضوخ. كما حاول استطلاع قدرة المقاومة على المواجهة بمحاولته فصل مخيّم جباليا عن مدينة غزّة، ولمّا أدرك استعداد المقاومة للمواجهة، لم يكرّر التجربة إلّا في الأيّام الأخيرة بعد أن ضعفت مقاومة بعض الأحياء نتيجة الإرهاق وشدّة الدمار، فنفّذ بعض الاختراقات لمسافات محدودة ثمّ عاد إلى مواقعه.

وبتقييم عامّ، يمكن أن نخلص إلى:

١. لم يتخطَّ الجيش الإسرائيليّ نتائج هزيمة حرب يوليه ٢٠٠٦، وينتقل إلى الوضع الذي يمكّنه من مواجهة المقاومة ميدانيًّا للقضاء عليها.

٢. لم تنجح إسرائيل في تحقيق أيٍّ من الأهداف المفترضة (المتأرجحة) التي ادّعتْها وتغيير الوضع في غزّة، ما دفعها إلى استبدال ذلك بترتيبات أمنيّة على الحدود مع مصر تحول دون تسليح القطاع.

٣. عجز العمل الجويّ رغم هوله أن يحقّق أهدافه، ولم تتجرّأ على تصعيد العمل العسكريّ البريّ خشية الخسائر في صفوف جيشها وخوفًا من تدخّل الجبهة الشماليّة التي لم تتمكّن بعد من احتواء نتائجها.

ب. أثبتت حرب غزّة استمرار اعتماد إسرائيل على الآلة المتفوّقة كمًّا ونوعًا لتحقيق التفوّق على أعدائها لكنّها عاجزة على تحقيق النصر على المقاومة المتمتّعة بإرادة القتال.



وما زالت القوّات البريّة تخشى كسب المعارك بالجنديّ المتفوّق والمستعدّ للتضحية ما يعزّز ويرجّح فاعليّة خيار المقاومة عند الشعوب العربيّة في مواجهة إسرائيل.

كما رأت القيادة الإسرائيليّة أنّها استعادت ثقة الشعب بالجيش وبقيادته لإدارة الحرب بعد فقدانها إيّاها في حرب لبنان عام ٢٠٠٦. كما اختبرت قيادة الجيش مستوى أداء التشكيلات والوحدات ميدانيًّا بعد إعادة تأهيلها.

والواقع أنّ استعادة إسرائيل لقدرة الردع زائفة وإعلاميّة هدفها التأثير في التجمّع الإسرائيليّ والرأي العامّ أكثر من كونها واقعيّة. فوزير الدفاع أقرّ بعدم جدوى استمرار العمليّات لعجزها عن تحقيق أيّ أهداف جديدة. وخفّضت الحكومة الإسرائيليّة أهداف العدوان من تغيير الوضع في قطاع غزّة ووقف الصواريخ إلى الحصول على ترتيبات أمنيّة لمنع تهريب السلاح فضلًا عن استمرار خشيتها من حرب على الجبهة الشماليّة.

والحقيقة، أنّ إسرائيل لم تدخل حربًا مع قوّة متكافئة ولو جزئيًّا بالسلاح والظروف العملياتيّة لخوض معارك فعليّة تحدّد قدرة وكفاءة القوّات الإسرائيليّة، بل خاضت حربًا اعتمدت على قوّة نيران كبيرة استخدمتها عن بُعد ضدّ المقاومة المحاصرة دونما التحام معها لاقتلاعها من أماكنها.

وبهذا، أظهرت الحرب عدم قدرة إسرائيل وتفاديها اقتحام المدن أو القرى والمحميّات المحصّنة المعدّة للدفاع إلّا بعد تدميرها إن استطاعت ذلك.

ج. مُجدّدًا ظهر انكشاف الجبهة الداخليّة الإسرائيليّة لصواريخ المقاومة وعجزها عن حماية هذه الجبهة، علاوة على خوفها وتفاديها التورّط مع الجبهة الشماليّة.

د. لجأت إسرائيل إلى مواجهة المقاومة من خلال سياسة الحصار الميدانيّ والاستعانة بالدول الكبرى الحليفة وبدول عربيّة لحصار



وعزل المقاومة والضغط عليها، أيْ نقلت مسؤوليّة المواجهة مع المقاومة عن عاتقها إلى قوى دوليّة وعربيّة.

هـ. رغم ذلك، لجأت إسرائيل إلى بناء منظومة مضادّة للصواريخ لحماية جبهتها الداخليّة، ومنظومة لصدّ الصواريخ بعيدة المدى لتحسين أداء قوّاتها، لكنّها لا تزال ضعيفة في استخدام قوّاتها البريّة في معارك التحام. وهذا يتطلّب معالجة الوضع النفسيّ والاجتماعيّ للجنود والمجتمع ورفع مستوى التدريب الاحتياطيّ إلى مستوى ألوية النخبة.

فضلًا عمّا ذكرناه من آثار وتداعيات ترتبط بقدرة الردع والحسم في المعركة والتردّد والإرباك الذي رافق القيادة العسكريّة والسياسيّة في حربها على غزّة، أمكن الحديث عن مسألة بالغة الأهميّة شكّلت بتراكمها، وخصوصًا بالحرب على غزّة، مشكلة قانونيّة وأخلاقيّة: «استخدام الجيش الإسرائيليّ للقوّة المفرطة والأسلحة المحرّمة دوليًّا». وكان لهذا الأمر انعكاسًا إنسانيًّا ودوليًّا وقانونيّا، وهو ما أثّر بقوّة على صورة إسرائيل في المجتمع الدوليّ.... وفرض عليها قيودًا ترتبط بصورة الجيش الإسرائيليّ و«الدولة الديموقراطيّة» في الشرق !!! كما تقدّم نفسها للعالم... و«الدولة» التي تنشد حضورًا فعّالًا في المجتمع الدوليّ والمؤسّسات المنبثقة عنه.

ب. تقرير غولدستون

بعثة الأمم المتّحدة لتقصّي الحقائق بشأن النزاع في غزّة أو لجنة غولدستون هي لجنة تقصّي حقائق شكّلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة ترأسّها القاضي الجنوب أفريقي ريتشارد غولدستون. كانت مهمّة اللجنة التحقيق في دعاوى ارتكاب جرائم حرب قبل حرب غزّة وخلالها وبعدها. قاطعت إسرائيل اللجنة منذ البداية، بينما رحّبت بها الحكومة الفلسطينيّة المقالة في غزّة وتعاونت معها حركة حماس. أصدرت اللجنة نتائج تحقيقها في تقرير من ٥٧٥ صفحة وأشار التقرير إلى أنّ كلًّا من الجيش الإسرائيليّ والفصائل المسلّحة الفلسطينيّة قد ارتكبا ما يمكن اعتباره جرائم



حرب، وفي بعض الأحيان قد يرقى بعض من هذه الجرائم إلى جرائم ضدّ الإنسانيّة حسبما جاء في تقرير اللجنة.

أيّد التقرير ونتائجه عدد من المنظّمات غير الحكوميّة المعنيّة بحقوق الإنسان مثل منظّمة العفوّ الدوليّة وهيومان رايتس ووتش. نوقش التقرير في مجلس حقوق الإنسان في أكتوبر ٢٠٠٩. طلب سحب التقرير من المناقشة من قبل السلطة الفلسطينيّة وأجّل إلى جلسة مارس ٢٠١٠.

أثار هذا التأجيل تنديدًا داخل فلسطين وعلى الصعيد العربيّ كما انتقدته منظّمات حقوقيّة دوليّة. بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩، اعتمد تقرير بعثة تقصّي الحقائق حيث وافق عليه ٢٥ بلدًا وعارضه ٦ وامتنع ١١ بلدًا عن التصويت. وفي ٦ نوفمبر من العام نفسه، صادقت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة على التقرير بأغلبيّة ١١٤ صوتًا ورفض ١٨ بينما امتنعت ٤٤ دولة عن التصويت. أثار تشكيل البعثة والتقرير الذي أنتجته ردود فعل متباينة مؤيّدة أو رافضة أو ناقدة من قبل حكومات الدول ووسائل الإعلام والمنظّمات غير الحكوميّة حول العالم. وكان لافتًا موقف الاتّحاد الأوروبيّ المؤيّد للتقرير في مقابل الولايات المتّحدة التي انتقدت المهمّة واعتبرتها «منحازة» كما أعرب أيان كيلي المتحدّث باسم وزارة الخارجيّة الأمريكيّة حينه. وسيزيد هذا التقرير الأمميّ وغيره من الإدانات السابقة واللاحقة في تعميق أزمة الشرعيّة لإسرائيل أمام المجتمع الدوليّ[1].

ثالثًا: تحدّيات الأمن القوميّ الإسرائيليّ خلال الأعوام (٢٠٠٦ – ٢٠١١)

أ. مجال الردع، الإنذار، الحسم

لا تزال إسرائيل بحسب مؤشّرات ودلائل كثيرة تعيش وقع نتائج حربي

١ | بعثة الأمم المتّحدة لتقصّي الحقائق في نزاع غزّة، http://ar.wikipedia.org، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/٢/١٥.



تموز ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ أمام قوى المقاومة. ومن أهمّ هذه النتائج عجزها عن تحقيق «الردع» الذي ارتكزت إليه العقيدة العسكريّة للجيش الإسرائيليّ والخطاب السياسيّ المنبثق عنها.

رغم كثرة المناورات الخاصّة بالجبهة الداخليّة وبإعادة تأهيل الجيش ما زال المحلّلون العسكريّون في إسرائيل يشيرون إلى الصعوبات الكبيرة التي يواجهها الجيش في استعادة قدرته على الردع وعلى منع تحوّل الجبهة الداخليّة إلى جبهة حرب بكلّ معنى الكلمة.

حتّى عام ٢٠٠٦، عبّرت إستراتيجيّة الردع وفق نظام الأسلحة التقليديّ بمضامينها التقليديّة عن عجزها وإخفاقها في تحقيق أو ضمان الأمن الإسرائيليّ، ولم تعد بالوسيلة المستقرّة التي يمكن الركون إليها لضمان اعتراف قوى المقاومة بالوضع الراهن، فكما أسلفنا أنّ الردع يستند إلى مبدأ القوّة وإظهارها للعدوّ بما يحول دون إقدامه للفعل، وكذلك لتقريب إسرائيل من تحقيق أهدافها الأمنيّة الشاملة. فالردع الإسرائيليّ لم يُجرّد قوى المقاومة من الإرادة. وبُدّدت نظريّة احتكار التفوّق العسكريّ الإسرائيليّ، وصُدعت مقولة الجيش الذي لا يقهر. ما دفع إسرائيل للحديث عن «الغموض النوويّ» باعتباره البديل الإستراتيجيّ عن الردع التقليديّ، بما يمنح إسرائيل ومستوطنيها عاملًا أمنيًّا وراحة نفسيّة. لذلك، فإنّ احتمال امتلاك العرب أو إيران التقنيّة أو السلاح النوويّ يعني في ما يعني انتفاء هذه الميزة بالنسبة لإسرائيل.

أمّا الإنذار الذي يكشف نوايا واستعدادات العدوّ لإجراء عسكريّ واسع في مجابهة إسرائيل، فقد توسّع في واقع الأمر ليشمل جميع أنواع التهديدات الممكنة: من تطوير مشروع ذرّيّ عسكريّ إلى تحديد نيّة رجل واحد تنفيذ عمليّة. وقد جعل هذا التحديد مفهوم «الإنذار» مطلقًا على نحو فقدت معه العناصر الأمنيّة جزءًا مهمًّا من مرونتها.

إنّ معرفة النوايا تعتمد على الاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة التي افتقرت لمعلومات دقيقة عن إمكانات «حزب الله» ومراكز قيادته ونوعيّة أسلحته وتكتيكاته القتاليّة ومخازن أسلحته. فأحد أكبر



إنجازات الحزب كان الجهاز الأمنيّ للحزب الذي صعُب اختراقه - إلى حدّ كبير- فنجح في تفكيك شبكات التجسّس. فكلّ ما حصل منذ ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ من تمكّن المقاتلين من خطف الجنديّين الإسرائيليّين ومفاجأة البحريّة الإسرائيليّة بصاروخ موجّه، وتمكّنهم من الصمود على الجبهات وإلحاق خسائر في المدرّعات وفشل الكوماندوس الإسرائيليّ في تحقيق أيّة أهداف في عمليتي الإنزال في بعلبك وصور، وعدم تمكّن إسرائيل من وقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على أراضيها، وعجزها عن النيل من القدرة الصاروخيّة التي ظلّت تستهدف الداخل الإسرائيليّ بمعدل ثابت يوميًّا طوال الحرب، كلّ ذلك يعتبر من الناحية العسكريّة إخفاقات استخباراتيّة كبيرة.

أمّا الحسم الذي هو مجموع الانتصارات في ساحة القتال (البرّ / البحر/ الجوّ) بتفعيل الأذرع المتعدّدة، فإنّ جوهر إمساك الأرض سيبقى أحد مركّبات الحسم لفترة طويلة. ولكن في المقابل مُركّب الحسم صار يتعزّز أكثر فأكثر[1]. إنّ الجيش الإسرائيليّ وعلى خلاف ما هو عليه الحال في جيوش العالم يعتمد في مجهوده الحربيّ أثناء الحروب على قوّات الاحتياط وليس على القوّات النظاميّة. ومن هنا، فإنّ نظريّة الأمن الإسرائيليّ تشدّد على أنّه يتوجّب على الجيش أن يحسم المواجهة مع «العدوّ»، ويُحرز النصر بالسرعة الفائقة على اعتبار أنّه لا يمكن مواصلة الزجّ بقوّات الإحتياط في المعركة لأمد طويل، لأنّ ذلك يعني شلّ حياة الدولة ممّا يؤثّر سلبًا على سير المعارك. وقد لاحظ المتابع لسير الأحداث في حرب ٢٠٠٦ كيف تهاوى هذا الأساس رأسًا على عقب. فقد أدرك صنّاع القرار في إسرائيل أنّه من دون وقف إطلاق النار فإنّ ذلك يعني أنّ الحرب ستتواصل إلى عدّة أشهر وأنّ إسرائيل عاجزة عن تحقيق أيّ نصر في هذه الحرب.

١ | شاؤول موفاز. http://www.alahednews.com.lb، المقتطف العبريّ، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١١/١٢.



ب. انكشاف الجبهة الداخليّة ومدى مناعة المجتمع

وضعت حرب لبنان الثانية وعمليّة الرصاص المسكوب إسرائيل أمام تهديدٍ عسكريّ متغيّر، وأمام تحدّيات سياسيّة جوهريّة بمواجهة هذا التهديد الذي هو في تزايد مستمرّ[١].

تعلّم العرب التأثير على عمليّة اتخاذ القرار في «دولة» إسرائيل من خلال ضربة الجبهة المدنيّة[٢]. وخطاب أمين عام حزب الله السيّد حسن نصر الله في بنت جبيل بعد انسحاب الجيش الإسرائيليّ من جنوب لبنان في عام ٢٠٠٠ عبّر عن هذا الفهم بشكل جيّد. وبحسب رأيه، رغم أنّ إسرائيل تملك القدرة العسكريّة الكبيرة، لكنّ المجتمع الإسرائيليّ ضعيف مثل «خيط العنكبوت»[٣]، ووفقًا لهذا الفهم تطوّرت أساليب العمل لضرب ما يُنظر إليه أنّه حلقة ضعف، وغدت الجبهة الداخليّة جبهة قتال فعليّ، فالحدود الفاصلة بين الجبهة المدنيّة والعسكريّة لم تعد واضحة[٤].

ففي الحرب مع لبنانٍ، وجدت الهيئات المسؤولة عن الجبهة المدنيّة نفسها تواجه صعوبةً في توفير الردود المناسبة. ولم تتح الفرصة لحماية المدنيّين في عمليّة الرصاص المسكوب، حيث استمرّت الصواريخ تنهمر، فالمواجهة لم تعد بين دول ذات حدود مشتركة كالدائرة الأولى (دول الطوق)، بل أيضًا مع دول الدائرة الثانية والثالثة.

تعتقد المؤسّسة الأمنيّة[٥] وخبراء من خارجها بأنّه ينبغي على إسرائيل الاستعداد لسيناريو تبدو احتمالاته كبيرة في المستقبل

١ | عاموس، يادلين، رئيس شعبة الإستخبارات، في عرض أمام المؤتمر الدوليّ لمعهد أبحاث الأمن القوميّ، ديسمبر ٢٠٠٩.

٢ | شاؤول موفاز. http://www.alahednews.com.lb، المقتطف العبريّ، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١١/١٢.

٣ | خطاب السيّد حسن نصر الله، شبكة تلفزيون المنار ٢٦ أيار ٢٠٠٠.

٤ | شاؤول موفاز. http://www.alahednews.com.lb، المقتطف العبريّ، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١١/١٢.

٥ | متان فيلنائي: «رؤية جهوزيّة الجبهة الداخليّة – مكوّنات العمل على المدى البعيد» من الداخل: مئير إلران محرّر الجبهة الداخليّة (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القوميّ، المذكّرة ٩٩، حزيران ٢٠٠٩ (عبري))، متان فيلنائي الذي يشغل مهمّة نائب وزير الدفاع، مسؤول عن تشكيل الجبهة الداخليّة.



القريب لحدوث مواجهةٍ واضحةٍ يشارك فيه حزب الله وحماس وربّما سورية أيضًا وجميعهم على حدٍّ سواء أصحاب قدرةٍ على ضرب كلّ المساحة الإسرائيليّة، المأهولة بالسكّان تقريبًا وبمستوى دقّةٍ آخذة بالتعزّز[١].

تبدو الصورة أكثر وضوحًا عندما يتعلّق الأمر بمسألة وقاية البنى التحتيّة القوميّة بشكل عامّ، والبنى العسكريّة بشكل خاصّ. ويبدو أنّ المؤسّسة الأمنيّة أدركت أبعاد تهديد الأسلحة الصاروخيّة على منشآتها وبشكل خاصّ سلاح الجوّ، وأيضًا قواعد الاستخبارات والمقرّات القياديّة الكبيرة. ويقول الفهم الذي تبلور لدى المؤسّسة الأمنيّة أنّه إذا تمّ ضرب قواعد حيويّة ومناطق انتشار القوّات العسكريّة بواسطة الصواريخ الأكثر تقدّمًا ودقّة، فإنّ هذا الأمر سيؤثّر على قدرة الجيش الإسرائيليّ على تنفيذ خططه الهجوميّة بشكل حرٍّ ومستمرّ. والنتيجة ستكون تخصيص موارد أكثر من الماضي للوقاية الماديّة وأيضًا لإعداد الجنود وعائلات من يخدمون في قواعد سلاح الجوّ معنويًّا، انطلاقًا من افتراض أنّهم سيكونون بمثابة مغناطيس لشدّ الصواريخ[٢]. ويمكن القول إنّ البنى التحتيّة المدنيّة ومن ضمنها البنية التحتيّة للاتصالات والحواسيب، تتطلّب اهتمامًا جدّيًّا أكبر على ضوء تهديد، أن يتمكّن أعداء إسرائيل من امتلاك صواريخ أكثر دقّةً من الصواريخ الموجودة في حوزتهم حاليًّا، وربّما حتّى قيامهم بتطوير قدراتٍ «إرهابيّة» أخرى.

في الوقت نفسه، تمّ تسجيل تقدّم في تطوير القدرة الدفاعيّة العسكريّة الفعّالة لإسرائيل لمواجهة التهديدات المختلفة المتمثّلة بالصواريخ والقذائف الصاروخيّة[٣]. كما حدث تقدّم في مجال تطوير ونشر منظومة حيتس[٤] ٢ لاعتراض الصواريخ بعيدة المدى،

١ | عاموس هارئيل: «كلّ صواريخ الدولة»، هآرتس ١٧ نيسان ٢٠٠٩.

٢ | انشيل بابر، تقديرات سلاح الجوّ، مئات الصوارخ باتجاه قواعده في الحرب القادمة، هآرتس ٨.

٣ | مصطلح حماية فعّالة، هو المصطلح المستخدم من أجل تحديد منظومات الأسلحة العسكريّة المخصّصة لاعتراض أسلحة صاروخيّة، بخلاف مصطلح الحماية السلبيّة، الذي يتطرّق بشكل خاصّ للوقاية الطبيعيّة بكافّة أنواعها.

٤ | حيتس ٣ المعدّل موجود قيد البحث والتطوير.



ومنظومة الدفاع الجويّ التي تحمل اسم «العصا السحريّة» لاعتراض الصواريخ متوسّطة المدى التي من المقرّر نشرها في عام ٢٠١٤.

لكنّ الإضافة الأخيرة في تشكّل الدفاع الجويّ الفعّال هي منظومة «القبّة الحديديّة» لمواجهة الصواريخ قصيرة المدى التي قامت بتطويرها هيئة تطوير الوسائط القتاليّة «رفائيل»، وتمّ الإعلان عنها كمنظومةٍ تنفيذيّة في الربع الأوّل من العام ٢٠١٠[١]. ومنذ تطوير هذه المنظومة في أعقاب حرب لبنان الثانية، بقيت موضوع خلافٍ واحتلّت مركز نقاشاتٍ عاصفة[٢]، وحاليًّا، وبعد أن أصبحت المنظومة جاهزة لنشرها من قبل سلاح الجوّ، فإنّه ليس واضحًا متى وبأيّ حجمٍ[٣].

مع انكشاف الجبهة الداخليّة ودخول التجمّع الإسرائيليّ ساحة المعركة، تبرز بشكل أكبر الأبعاد «اللامنظورة»، تلك الأبعاد المرتبطة بـ«إرادة» التجمّع الصهيونيّ و«قدرته» على التحمّل و«وعيه» للصراع ومتطلّباته.

ج. قيود استخدام القوّة

إنّ لاستخدام القوّة المادّيّة قيود، هذا ما تثبته أغلب النظريّات والفلسفات، واليوم تثبته الوقائع بالنسبة لإسرائيل. قيد يرتبط بالبعد الأخلاقيّ والقانونيّ، وآخر يرتبط بكشف الغموض عند الطرف الآخر أي المقاومة وانعكاس ذلك على قرارات السلطة السياسيّة، وقيد يرتبط بالردع المضادّ إذا ما توفّر، هنا يمكن الوقوف على إرتكابات الجيش والإدارة الإسرائيليّة والعديد من القرارات والتقارير الصادرة عن مؤسّسات قانونيّة وحقوقيّة دوليّة أدانت وحمّلت إسرائيل المسؤوليّة خلال الفترة الزمنيّة المحدّدة.

في الجانب الفلسطينيّ، تمّ تنفيذ عمليّة الرصاص المسكوب مقابل

١ | داماركر ٢١ آذار ٢٠١٠، يفتاح شافير « الحماية ضد الصواريخ» تبذير أموال دافع الضرائب مباط عالم رقم ١٨،٣٠ أيار ٢٠٠٧.

٢ | يوسي ميلمان، هآرتس ٢٥ آذار ٢٠١٠.

٣ | هآرتس ٢٧ نيسان ٢٠١٠.





حكومة حماس مستفيدة من كون حماس – هي السلطة التي تملك مقدّراتٍ ومصالح – ما أتاح لإسرائيل فرصة أكبر لاستخدام القوّة، وسلطة حماس في غزّة هي سلطة غير معترف بها كسلطةٍ شرعيّةٍ لا من جانب إسرائيل، ولا من المجتمع الدوليّ ولا حتّى من السلطة الفلسطينيّة.

يتيح تحليل عِبر المعارك المتعلّقة ببند المسؤوليّة السياسيّة المجال لدراسة الحدّ الذي تستطيعه إسرائيل لتحقيق إنجازات إستراتيجيّة بعيدة المدى في مواجهاتٍ مستقبليّة، تواجه فيه تهديدًا تشكّله حركةٌ مسلّحة ليست بدولة.

إنّ انعدام الوضوح وغموض الطرف الآخر وضع صعوبةً أمام الجيش الإسرائيليّ في مجال استخدام القوّة. وبالتالي، إنّ النتيجة المستخلصة من هاتين المعركتين، هي في ضرورة دراسة قيود استخدام القوّة من أجل معرفة الأهداف التي يستطيع المستوى السياسيّ تحديدها للجيش الإسرائيليّ.

د. إيران...سوريا... «منظومة المقاومة»

تحولّت عمليّة التصدّي والحيلولة دون وصول إيران إلى قدرة نوويّة الشغل الشاغل لصانعي القرار الإسرائيليّ، كما أصبحت مدار بحث وتدقيق تجريه مراكز الدراسات والبحوث الإستراتيجيّة في إسرائيل. إذ ترى إسرائيل في البرنامج النوويّ الإيرانيّ خطرًا شديدًا على أمنها، وتروّج أنّه برنامج عسكريّ يهدف إلى امتلاك السلاح النوويّ. إنّه يؤدّي إلى هجرة الإسرائيليّين إلى خارج البلاد، ويحرم إسرائيل من حريّة العمل والقدرة على المناورة، ويفسد مخطّطاتها المعدّة سلفًا.

يتلخّص الموقف الإسرائيليّ من الملف النوويّ الإيرانيّ، بكلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيّة الإسرائيليّ الأسبق، سيلفان شالوم، في افتتاح المؤتمر الستين للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة «ترحّب إسرائيل بالجهود الجماعيّة الدوليّة، وبشكل خاصّ فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، ومساندة الولايات المتّحدة لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النوويّة، والدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدوليّة للطاقة



الذريّة، فأمن واستقرار الكرة الأرضيّة بأكملها مهدّد بالضياع، لهذا من الضروريّ أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجل[١].

وفي تطوّر لاحق، حذّر رئيس الوزراء الإسرائيليّ أيهود أولمرت ممّا عدّه تجاوز الخطوط «مؤكّدًا أنّ فرصة امتلاك إيران سلاحًا نوويًا أمر لا يمكن احتماله. وأضاف أولمرت: «آمل أن تفهم إيران أنّ هذه اللعبة خطرة جدًّا، يجب أن يفهموا أنّه لا يمكنهم تجاوز الخطوط». وقال: «لا يجوز تجاهل أمر إيران، حينما يقف قادتها علنًا ليقولوا إنّه يجب إزالة إسرائيل من الوجود، ويؤكّدون سعيهم لتعزيز قدراتهم النوويّة في الوقت ذاته»[٢].

أمّا المجال الثاني، فيتعلّق بالصواريخ الإيرانيّة. ففي حوزة إيران أخيرًا صاروخ باليستي عمليّاتيّ من طراز شهاب ٣، يغطّي مداه كلّ الأراضي الإسرائيليّة. أيضًا امتلكت الذراع الجويّ مع قدرة هجوميّة بعيدة المدى لقاذفات سوخوي يمكن تزويدها بالوقود جوًّا، وذراع بحريّة بعيدة المدى ذات قدرة على إغلاق عمق إسرائيل، وكذلك العمل بنشاط لامتلاك سلاح نوويّ[٣]. هذا فضلًا عن الامتداد الإقليميّ لإيران، ونفوذها سواء في العراق وسوريا، وغزّة ولبنان، فبعد اغتيال القياديّ الكبير في حزب الله عماد مغنيّة، تعزّز الحضور الإيرانيّ في لبنان[٤]. هذا الحضور يضيف تحدّيًا مهمًّا لإسرائيل، وذلك لأنّه يوجد لإيران مشاركة عميقة في عمليّات القيادة والسيطرة العسكريّة الخاصّة في حزب الله. وحرب تموز ٢٠٠٦ وحرب غزّة ٢٠٠٩ ونتائجهما، هي نتيجة مباشرة للتدخّل الإيرانيّ المتزايد؛ سواء من ناحية التزويد بالسلاح، والصواريخ، والقذائف، والمعدّات العسكريّة، والإعداد، والعقيدة، أم في إعطاء الدعم الماليّ الكبير لحزب الله في لبنان وحماس في غزّة. والهدوء الذي يسود بين الحرب والأخرى يخفي

١ | ستينجرج، جيرالد ٢٠٠٦، «هل تمنع الدبلوماسيّة إيران من امتلاك التكنولوجيا النوويّة؟ رؤية إسرائيليّة»، إعداد سمير زكي البسيوني، مجلّة مختارات إيرانيّة، العدد ٦٦، الصفحة ٢٩.

٢ | أولمرت يحذّر إيران من تجاوز الخطوط، صحيفة الأهرام، مصر ٢٠٠٦/٦/٢٣.

٣ | سنية، أفرايم، إسرائيل في عالم ما بعد عام ٢٠٠٠، يديعوت أحرنوت، ١٩٩٦.

٤ | غادي إيزنكوت، **تغيّر التهديد، الردّ على الساحة الشماليّة، جيش وإستراتيجيا**، المجلد ٢، العدد ١، حزيران ٢٠١٠، الصفحات ٢٣-٣٢.



وراءه تسلّحًا مُركّزًا لحزب الله، الذي تضاعفت تراسانته العسكريّة ثلاث مرّات عن مخزون الصواريخ والقذائف التي كانت في حوزته عشيّة حرب لبنان الثانية، ويملك حتّى عام ٢٠١٠ حوالي ٤٠ ألف صاروخ[1].

لا شكّ أنّ إسرائيل تنظر لإيران أنّها تُشكّل تهديدًا وخطرًا وجوديًّا عليها، هذه الرؤية تأتي من القراءة الإسرائيليّة لمكانة إيران، ونظريّتها (إيران) لبناء القوّة بأبعادها المختلفة (الموقع الجغرافيّ والاقتصاديّ، طبيعة التكوين الفكريّ والسياسيّ للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة الذي يعطيها أفضليّة استقطابيّة في محيطها)، وقد تصاعد الموقف العدائيّ الإسرائيليّ تجاه إيران مع تنامي القوّة المعرفيّة للأخيرة وكذلك العسكريّة، وقد ترسّخ هذا الموقف في الفكر الإستراتيجيّ الإسرائيليّ.

أمّا سوريا، فإنّها تضع إسرائيل في وضع قلق على جانبي مرتفعات الجولان، وهذا ما يبقي الهجوم على الجبهة الشماليّة لإسرائيل أكثر احتمالًا بنظر العديد من الخبراء الإستراتيجيّين، نظرًا لعدم تحقيق أي تقدّم على طاولة المفاوضات السوريّة الإسرائيليّة، وتبقى حالة التوتّر العسكريّ قائمة في ظلّ إجماع غالبيّة الخبراء الإسرائيليّين على أنّ سوريا ستستمرّ بالتسلّح ودعم حزب الله، وستستغلّ أوّل فرصة تسنح لها بشنّ هجوم مباغت لاسترجاع هضبة الجولان أو جزءًا منها. في المقابل، لم تعد هذه الهضبة تشكّل أهميّة كبيرة في مفهوم السياسة الدفاعيّة الإسرائيليّة، كما أنّها لم تعد حاسمة في توفير الأمن لإسرائيل بعد التقدّم الكبير في تكنولوجيا الصواريخ والمدافع التي اختصرت جغرافيا المكان والزمان، لا سيّما وأنّ الصواريخ الباليستيّة التي تدّعي إسرائيل بأنّ سوريا تمتلك العديد منها سيتمّ استخدامها بكثافة إذا ما قرّرت سوريا ضرب أو صدّ أيّ هجوم إسرائيليّ عليها، وهذا يعني أنّ هضبة الجولان فقدت أهميّتها كعمق جغرافيّ لإسرائيل، وستحلّ محلّها الصواريخ المضادّة للصواريخ الباليستيّة التي ستقوم بالدور

١ | **التقرير الإستراتيجيّ السنويّ- إسرائيل ٢٠١٠** (باحث للدراسات الفلسطينيّة والإستراتيجيّة، ٢٠١١)، الصفحة ١٦٠



الأساس في حماية عمق «الدولة» العبريّة، مع ترسّخ قناعة لدى الخبراء الإسرائيليّين بأنّ التكنولوجيا الصاروخيّة لا يمكن أن توفّر حماية وأمنًا لإسرائيل بنسبة مئة بالمئة، خصوصًا ضدّ صواريخ الكاتيوشا[١].

..... يبقى تحدّي «منظومة المقاومة» أو ما يُعرف بتحدّي «حرب منخفضة القوّة»، فمصطلح «منظومة المقاومة» يتطرّق إلى عدد كبير من اللاعبين من مختلف الأنواع، وأصحاب أهداف مختلفة، العلاقة بينهم عبر ميثاق تعاون أو بشكل تقاطعيّ والتزاميّ لمحاربة إسرائيل. يهدف الصراع لبعضهم هو التدمير العسكريّ لإسرائيل أو تصفيتها سياسيًّا من خلال تجريد حقّ وجودها[٢].

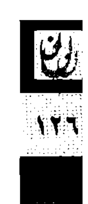
أمّا الفكرة التي تشكّل منظومة المقاومة هي سياسيّة – داخليّة وهدفها الوصول إلى تدمير إسرائيل من الداخل. وذلك على شاكلة جنوب أفريقيا والاتّحاد السوفياتيّ، اللذين انهارا نتيجة الضغوط السياسيّة الداخليّة والاجتماعيّة والضغط الاقتصاديّ الدوليّ، كما أنّ المنطق العسكريّ لمنظومة المقاومة ثانويّ. تعترف منظومة المقاومة بالتفوّق العسكريّ الحاليّ لإسرائيل، لذلك تمتنع قدر الإمكان من التصادم العسكريّ المباشر. في المقابل، تعمل منظومة المقاومة من أجل منع إسرائيل عن القيام بأيّ حسم عسكريّ أو إنجاز سياسيّ فعّال عبر حرب العصابات[٣].

نجحت منظومة المقاومة في بلورة أدوات سياسيّة وعسكريّة تحبط محاولات إسرائيل لخلق اختراق عسكريّ أو سياسيّ على مستوى أمنها القوميّ اتجاه ضمان وجودها كـ«دولة» يهوديّة ديمقراطيّة، إنّها (أي المقاومة) وباستعارة لما قاله سون زي (٢٣) «عدو عرف ذاته وعرف عدوّه، وعلى أساس المعرفة أعدّ منظومات تفكيره، وتحضيراته، وأساليب مقاومته والسبل الفضلى لاستثمار مردود

١ | /http://www.marefa.org، نظريّة الأمن الإسرائيليّة، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٤/٠٤/١٤

٢ | النظريّة الأمنيّة القوميّة لإسرائيل غير موضوعيّة، معهد رؤوت الإسرائيليّ للدراسات الإستراتيجيّة.

٣ | المصدر نفسه.



قدراته البشريّة والتسليحيّة إلى الحدّ الأقصى».

لا يكمن الخطر من منظومة المقاومة بالضرر أو بعدم الاستقرار التي تسبّبها لإسرائيل، بل بقدرتها على إحباط خطوات إسرائيل الأساسيّة لضمان وجودها. لذلك فالمقاومة هي تحدٍّ ذي أهميّة «وجوديّة».

ولا يُغفل الفكر الإستراتيجيّ الإسرائيليّ المخاطر المتنامية لمنظومة المقاومة في المنطقة، سواءً في الأراضي الفلسطينيّة كحركة حماس، والجهاد الإسلاميّ وغيرهما، أو في الجنوب اللبنانيّ كنشاط حزب الله، وهي المخاطر التي بدأت تثير هواجس أمنيّة مقلقة لقادة إسرائيل، وتكمن الأهميّة أنّ قوى المقاومة أو منظومة المقاومة لا تتحمّل المسؤوليّة المباشرة على نتائج أفعالها، ومن الصعب محاربتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما كشفت الحرب على لبنان أزمة حقيقيّة في النظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة، الناتجة في أصولها عن عدم موضوعيّة النظريّة أمام التحوّلات والتغيّرات في التهديدات التي نشأت على أثر الانسحاب الإسرائيليّ من لبنان في العام ٢٠٠٠ وما تبعه - كسبب أساسيّ ومباشر له - الانتفاضة الفلسطينيّة ومن ثمّ حرب تموز المفصليّة الأخيرة.

في السنوات الأخيرة، كانت أبرز ظاهرة هي أعمال المقاومة من لبنان والمناطق الفلسطينيّة، التي بواسطتها نجحت «منظومة المقاومة» في منع إسرائيل عن أيّ إنجاز عسكريّ أو سياسيّ استعدادًا لضمان وجودها، من خلال الدفع لتكوين وقائع لوجود دولة فلسطينيّة، عربيّة إسلاميّة واحدة مكان «دولة» إسرائيل. ساعد ذلك في تحوّل تهديد منظومة المقاومة لتهديدٍ ذي مدلول وجوديّ. تفترض النظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة السائدة منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ أنّ المقاومة تهديد تكتي وتضعه ضمن إطار الأعمال المزعجة!! يتطلّب ردًّا في جوهره عسكريًّا موضعيًّا، لأنّها تفحص وفقًا لحجم الأضرار المحدودة فقط التي يمكن أن تحدث لإسرائيل[1]. لكن حاليًا، تغيّرت المقاربة والنظرة،

١ | المصدر نفسه.



كما أسلفنا، الأمر الذي يستلزم ردًّا أساسيًّا وشاملًا.

هذا وقد شكّل تصاعد القوى الإسلاميّة وتنامي نفوذها في «الشرق الأوسط» إحدى التحدّيات الرئيسة على قائمة المواضيع التي بُحثت في مؤتمر هرتزيليا ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الذي حمل عنوان «مؤشّرات ميزان المناعة وتقييم الأمن القوميّ الإسرائيليّ»، حيث حاز فيه موضوع الأمن الإسرائيليّ النصيب الأكبر من الحوارات والنقاشات والدراسات والأبحاث في تصنيف التحدّيات - داخليًّا وخارجيًّا - وتصوّر الحلول. واحتلّت مسألة الأصوليّة الإسلامية الإسلامية أهميّة بالغة، إذ اعتبر المؤتمر «أنّ الخطر المتحرّك الكبير الذي تواجهه إسرائيل اليوم، هو تصاعد مدّ التيّار الإسلاميّ عالميًّا، وعلى وجه الخصوص إقليميًّا»[١].

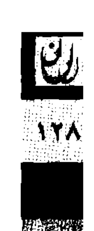
لا شكّ أنّ صعود الحركات الإسلاميّة في المنطقة التي لم تخفِ معارضتها ورفضها المبدئيّ لأصل وجود إسرائيل في المنطقة، إلى جانب صعود الثورة الإسلاميّة في إيران الذي مثّل تطوّرًا سلبيًّا على إسرائيل، أثار مخاوف شديدة من صعود الأصوليّة الإسلاميّة، ووصولها إلى السلطة في دول عربيّة أخرى، خصوصًا في حال امتلاكها أسلحة دمار شامل[٢].

فهناك فرضيّة تقول إنّه إذا جرت انتخابات حرّة وديمقراطيّة في معظم الدول العربيّة، فإنّ الحركات الإسلاميّة ستفوز فيها. هذا ما حدث في الجزائر عام ١٩٩١، وفي الانتخابات الفلسطينيّة عام ٢٠٠٦؛ وحتّى في الانتخابات العراقيّة حيث مثّلت الأغلبيّة الشيعيّة بشكل خاصّ أحزاب ذات طابع إسلاميّ. يرى الإسلاميّون الراديكاليّون بالغربِ عدوًّا، إنّه تهديد هوياتيّ وبالأخصّ من الناحية الثقافيّة؛ وهم يحملون راية مفهوم المقاومة التي تُمثّل الاحتجاج على الوضع القائم وعلى السيطرة الغربيّة والأنظمة المدعومة من قبلها ويسعون إلى تقويضها المطلق[٣].

١ | حول محاور وثيقة «مؤتمر هرتسليا السادس»، موقع عرب ٤٨.

٢ | البراري، حسن ٢٠٠٤، **أمن إسرائيل صراعات أيديولوجّيات والسياسة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة)، الصفحة ١١.

٣ | ميخائيل ميلشتاين، **المقاومة – صعود تحدّي المقاومة وتأثيره على مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ**، المذكرة رقم ١٠٢ (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القوميّ، ديسمبر ٢٠٠٩).



هـ. الهجرة المعاكسة

تفيد معلومات مراكز الإحصاء في إسرائيل أنّ العام ٢٠٠٤ كان عام بداية الهجرة المعاكسة من «أرض إسرائيل» إلى الخارج. فلقد غادر في العام المذكور ما يزيد على ١٦،٥٠٠ إسرائيليّ أغلبهم من العلماء والأطبّاء والمهندسين وذوي الاختصاصات العالية على اختلافها ممّن يبحثون عن فرص عمل أفضل وأجدى وأمكنة للعيش أهدأ وأكثر استقرارًا في أوروبا والولايات المتّحدة.

وفي العام ٢٠٠٧، كان نزف الهجرة الإسرائيليّة المعاكسة أشّد وأخطر، خصوصًا حين طاول الأمر يهود روسيا وأوكرانيا وسائر جمهوريّات الاتّحاد السوفياتيّ السابق. فبحسب معلومات وزارة الداخليّة الإسرائيليّة، فإنّ٧٧٥ ألف إسرائيليّ تقدّموا بطلبات للتنازل عن جنسيّاتهم الإسرائيليّة والاستعداد الجدّيّ لمغادرة البلا د.

تريّثت وزارة الداخلية المذكورة في تنفيذ طلبات المتقدّمين، وأحالت الأمر على الحكومة والكنيست و«قامت الدنيا ولم تقعد في إسرائيل وقتها»، كما يقول الباحث العربيّ في الأرض المحتلّة د. داوود خليل؛ حيث اعتبرت حكومة إيهود أولمرت الأمر بمثابة زلزال يهدّد الكيان الإسرائيليّ أكثر من أيّ تهديد أمنيّ وعسكريّ آخر، بما في ذلك سلاح القنبلة النوويّة. ومع ذلك، لم تستطع حكومة أولمرت، و(لا حكومة نتنياهو اللاحقة والحاليّة كذلك) أن تفعل شيئًا يذكر، فلا هي هيّأت مثلًا، فرص عمل لائقة للقادمين من الخارج، خصوصًا أصحاب الكفاءات العليا (اضطر مثلًا، بعض الأطبّاء والمهندسين الروس أن يشتغلوا عمّال نظافة) ولا تحسّن اقتصاد «الدولة» العبريّة على الرغم من الدعم الماليّ والاقتصاديّ الأميركيّ والغربيّ غير المحدود لها.

هكذا غادر حوالي٩٥٠ ألف يهوديّ روسيّ، وسوفياتيّ سابق، من أصل مليون و٢٥٠ ألف يهوديّ (وأقلّيّة مسيحيّة معهم) كانوا قد وصلوا واستوطنوا إسرائيل على مدى عشر سنوات مديدة، منذ العام ١٩٨٩ ولغاية ١٩٩٩.

ومن الجدير الذكر أنّ صحيفة «معاريف» الإسرائيليّة كانت بدورها



نشرت عام ٢٠٠٧ (عام الهجرة العكسيّة اليهوديّة من إسرائيل) استطلاعًا للرأي أظهر أنّ حوالي ٢٦،١٤% من الإسرائيليّين لديهم الرغبة في الهجرة إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة أو أيّ دولة أوروبيّة غنيّة. وجاء في الاستطلاع نفسه - الذي شارك فيه حوالي ٧ آلاف إسرائيليّ أن ٩٦،٣% منهم ليسوا مقتنعين كليًّا بالقيادة السياسيّة في إسرائيل ووعودها الغامضة والخطرة.

وأكّد معهد «تلي سيكر» الإسرائيليّ الذي قام بالاستطلاع المذكور، أنّ غالبيّة من سيطر القلق على عقولهم ونفوسهم كانوا من الشباب.. أي حوالي ٨٠% مقابل ٢٠% من المسنّين.

كما أعرب ٢٩% من المستطلعين المذكورين عن تراجع السياسة الإستراتيجيّة الواثقة في إسرائيل؛ وقال ١٧% منهم إنّ هناك خشية بالغة من تدهور الأوضاع الأمنيّة على نحو واسع في إسرائيل.

وجاء في تقرير الاستطلاع ذاته أنّ ١٦% من الإسرائيليّين أكدّوا أنّ هناك تدهورًا غير مسبوق على المستويين الاجتماعيّ والثقافيّ في إسرائيل. فيما أفاد ١٠% من المستطلعين أنّ الأوضاع الاقتصاديّة والمعيشيّة باتت حرجة للغاية وقريبة من الفوضى والتخبّط، بل إنّ الفوضى أو التخبّط الاقتصاديّ وصل مرحلة هي الأشدّ سوءًا في تاريخ الدولة العبريّة منذ قيامها في العام ١٩٤٨ وحتّى اللحظة.

ولأجل ذلك، استمرّت ظاهرة الهجرة المعاكسة من إسرائيل بوتيرة أسرع من سابقاتها، وصولًا إلى العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، حيث بلغت مدّيات غير مسبوقة.

كلّ هذه الحقائق في موضوع الهجرة المعاكسة تأتي رغم المحاولات الرؤيويّة التي تقوم بها جهات عديدة داخل الوكالة اليهوديّة لمحاولة وضع أجندة مشتركة بين إسرائيل واليهود الأميركيّين، وإيجاد أسباب جديدة للانفعال والتفاعل مع إسرائيل، وتدريس ما يسمّى تاريخ «يهود الشتات» في المدارس الإسرائيليّة ومدارس اليهود في الولايات المتّحدة الأميركيّة ودول أوروبا كخطوة ضروريّة لإعادة جذب اهتمام اليهود بإسرائيل ومن أجل الحدّ من الهجرة المعاكسة وإعادة «العقول



الإسرائيليّة[١]». وكذلك زيارات وزراء إسرائيل إلى الولايات المتّحدة، وجولاتهم على المدن الأميركيّة من أجل لقاء الجماعات اليهوديّة بهدف إعادة شدّ الروابط، ومن أجل العمل على الحدّ من الهجرة المعاكسة واستجلاب «العقول الإسرائيليّة» إلى إسرائيل[٢].

و. مسار التسوية السياسيّة

لا يختلف مواطنيْن في إسرائيل على أهميّة خطوتي التسوية المُنجزتين مع كلٍّ من مصر والأردن لجهة ما حقّقتا من أمن واستقرار نسبيّ لـ«الدولة» العبريّة، وأبعدتا عنها القلق الدائم والاستنزاف النفسيّ والمادّيّ المستمرّ. وهو ما بدت إسرائيل ومن خلفها الولايات المتّحدة حريصة أشدّ الحرص على ثبات هاتين الاتفاقيتين ودوامهما. ولو أنّ إسرائيل كانت تطمح لبلوغ التطبيع الفعليّ وهو ما لم يتحقّق حتّى اليوم.

يبقى مسار التسوية مع الفلسطينيّين التحدّي الأصعب إن لم نقل المستحيل بوجه «الدولة» الصهيونيّة:

يزداد الاهتمام لدى السلطة الفلسطينيّة وفي المجتمع الدوليّ لإقامة دولةٍ فلسطينيّة، على ضوء الاتفاقيّات والقرارات الأمميّة المقرّرة.

نظرَت إدارة أوباما إلى التسوية الإسرائيليّة الفلسطينيّة كمرّكب مركزيّ في استقرار «الشرق الأوسط» وفي تحسين العلاقات بين الولاياتّ المتّحدة الأمريكيّة وبين العالم العربيّ الإسلاميّ. مع تسلّم إدارة أوباما لمهامها، قامت هذه الإدارة بتبنّي خارطة الطريق للسلام في «الشرق الأوسط» كإطارٍ للمفاوضات.

وقد طلبت الإدارة الأمريكيّة من إسرائيل أن تنفِّذ ما يترتّب عليها في إكمال المرحلة الأولى من الخارطة بواسطة تجميدٍ مطلقٍ وفوريّ للمستوطنات في الضفّة الغربيّة وفي شرقي القدس. وجاء تنفيذ

١ | مؤسّسة الفكر العربي، موقع إلكتروني، تاريخ دخول الموقع ١٢ /٠٦/ ٢٠١٤ http://www.arabthought.org/node/886#.VB7Cc1dHVKk.

٢ | منتدى الفكر العربيّ http://www.arabthought.org/node/886#.VOIztix7OZg، الهجرة المعاكسة، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/٧/١٢.



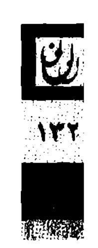
هذه الخطوات انطلاقًا من السير على الحبل الرفيع بين إرضاء الإدارة الأمريكيّة ومصالحة أوساط اليمين في الائتلاف الذي يترأسه نتنياهو.

من جهة أخرى، دعا خافيير سولانا في مهمّته كمسؤول عن السياسة الخارجيّة في الاتّحاد الأوروبيّ الأمم المتّحدة إلى قبولٍ مبدأ الدولتين كمرحلةٍ نحو قبول الدولة الفلسطينيّة كعضو فيها. وقادت السويد إجراءًا للاتّحاد الأوروبيّ للاعتراف بالقدس كعاصمةً للدولتين، وحاول وزيرا خارجيّة كل من فرنسا وأسبانيا دفع اعتراف الاتّحاد الأوروبيّ بدولة فلسطينيّة قبل إكمال العمليّة السياسيّة، كلّ هذه المبادرات التي استقبلت باحتجاج من جانب إسرائيل كانت تفتقر إلى المعنى العمليّ الفوريّ.

في تشرين ٢٠٠٩، وردًّا على ضغوطٍ قويّةٍ من جانب الإدارة الأمريكيّة للعمل على إكمال المرحلة الأولى من خارطة الطريق، أعلنت حكومة إسرائيل عن تجميد الاستيطان في الضفّة[1].

وقد أدّى نشر أنباء حول المصادقة على توسيع عمليّات البناء في القدس الشرقيّة بالضبط خلال وجود نائب الرئيس الأمريكيّ بايدن في إسرائيل إلى إحداث عاصفة جسّدت الصعوبة المرتبطة بتجسير الفجوات في المواقف حول هذا الموضوع المبدئيّ بين إسرائيل من جهة، وبين السلطة الفلسطينيّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة وملتقى الرباعيّة بكامله من جهة أخرى. وحاولت إسرائيل إنهاء الأزمة بينها وبين الإدارة الأمريكيّة التي لم تقبل، وطلبت من إسرائيل اتّخاذ سلسلة إجراءاتٍ تدلّ على جدّيّة نواياها بشأن العمليّة السياسيّة، منها: مطالب الولايات المتّحدة، وعلى رأسها مطلب تجميد الاستيطان بشكل مطلق، ومطلب الموافقة على بحث كلّ المسائل الجوهريّة، هي مطالب تمّ عرضها كإنذار، مع إدراك أنّ قبولها سيهدّد سلامة الحكومة الإئتلافيّة في إسرائيل، كما أنّها مطالب تميّزت بتشابهها الشديد مع المطالب التي حدّدتها السلطة الفلسطينيّة كشروطٍ

1| Briefing by special envoy for middle East peace George mitchel, U S Department of state: *diplomacy in Action*, November 26,2009.



لاستئناف الحوار[1] وشرطًا للعودة إلى المحادثات، حتّى ولو كان إلى جانب القول إنّه لا يوجد للسلطة شروطٌ مسبقةٌ لاستئناف الحوار. ولذلك، شكّل استمرار البناء جوهر ادّعاء الفلسطينيّين أنّ إسرائيل هي التي تتحمّل مسؤوليّة الجمود السياسيّ. وشكّل أيضًا خلفيّة وذريعة لإذكاء الغرائز ضدّ الوجود الإسرائيليّ في شرق القدس[2].

وبتوقيع رئيس حكومة السلطة الفلسطينيّة فياض، تمّ في آب ٢٠٠٩ نشر رؤية لدولة ديموقراطيّة – تعدّديّة، بحيث تستند على اقتصاد ذاتيّ قدر الإمكان، ويتمّ الإعلان عنها في الضفّة والقطاع في نهاية عمليّة تحضيريّة تستمرّ عامين، والفعّاليّة الإقليميّة والاقتصاديّة لخطّة فياض ستبقى محدودة طالما لم يتمّ ترتيب العلاقات بين فتح وحماس، وبين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة. وفي مقابل ذلك، فإنّ معانيها السياسيّة هي معانٍ لا يُستهان بها أيضًا. وردًّا على المخاوف التي أعربت عنها أوساطٌ رسميّةٌ في أوروبا والولايات المتّحدة، بأنّ إعلان سيادة من جانب واحد سيعيق احتمال دفع تسويةٍ متّفق عليها. أعلن عبّاس بأنّ الإعلان سيتمّ بالتنسيق مع الاتّحاد الأوروبيّ ومع الإدارة الأمريكيّة[3]، وقال إنّ السلطة تنوي أن تعدّ حتّى هذا الموعد البنية التحتيّة المؤسّساتية للدولة[4].

ووفق هذا الفهم، تشكّل الخطّة صدى للمسعى الآخذ بالتبلور، حتّى الآن بشكل خاصّ في أوروبا لتثبيت ساحة الصراع بواسطة إقامة كيان سياسيّ فلسطينيّ قابل للحياة. وليس بالذات على أساس تسوية إسرائيليّة – فلسطينيّة متفقٍ عليها.

1| Secret Israeli Report:*u.S Cozying Up to Palestinians*, Haaretz, march 72010 Clinton rebukes Israel over East Jerusalem plans, cites damage to bilateral ties, the Washington Post , March 13, 2010: US pushing Netanyahu to accept demands for Peace talks the Washington post , March 16, 2010

٢| تمّ توجيه انتقاد ضدّ الإدارة الأمريكيّة في أعقاب تسليمها للتجميد المحدود. انظر: «أبو مازن» اعتمدت على أوباما ولكن غيّر رأيه» يديعوت أحرونوت ٢ تموز ٢٠٠٩ وثيقة في السلطة الفلسطينيّة فقدنا الأمل من إدارة أوباما هآرتس ١٤ تشرين الأوّل ٢٠١٠.

٣| الرئيس الفرنسي ساركوزي ورئيس السلطة أبو مازن، يجب استئناف المفاوضات بسرعة مع إسرائيل وبهذا الشأن فهم ردّ نتنياهو على نيّة الإعلان عن دولة من جانب واحد:
Netanyaho to PA: if you make unilateral moves, so will w, Jerusalem post, November ١٦, ٢٠٠٩.. هآرتس ٢٢ شباط ٢٠١٠،

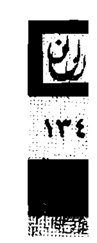
٤| فيّاض يتراجع؟ لن نعلن عن دولة، سنكون مستعدّين فقط، يديعوت أحرنوت، ٢ أيار ٢٠١٠.



إنّ التآكل في الدعم الدوليّ لموقف «إسرائيل»، والاهتمام المتزايد بإقامة دولة فلسطينيّة من دون تسويةٍ متفق عليها، وبالأخصّ الأزمة التي وصلت إليها العلاقات الأمريكيّة – الإسرائيليّة؛ كلّ هذه الأمور قد تليِّن من معارضة إسرائيل للمطالب التي طرحتها عليها الإدارة الأمريكيّة والسلطة الفلسطينيّة. ومع ذلك، فإنّه يتوقّع أن يؤدّي قبول هذه المطالب ولو بعض المطالب الجوهريّة بينها إلى إحداث هزّةٍ سياسيةٍ في إسرائيل تضع المصاعب أمام إدارة مفاوضاتٍ موضوعيّة.

إذًا، كانت السمة الأبرز في مشهد العلاقات الفلسطينيّة الإسرائيليّة خلال هذه الفترة محاولة كلّ طرف من طرفي المعادلة تحقيق مصالحه السياسيّة من خلال إبقاء حالة الجمود في المفاوضات، والتحرّك السياسيّ خارج أداة التفاوض. فإسرائيل تحركّت للحفاظ على الجمود السياسيّ في المسيرة السياسيّة دون أن يؤدّي هذا الأمر إلى خسارتها ودفعها ثمنًا من وجهة نظرها، كما حدث عام ٢٠١٠ بتجميد الاستيطان. أمّا الطرف الفلسطينيّ، فقد تحرّك لكسر حالة الجمود التي تريدها إسرائيل مستخدمًا في الأساس الساحة الدوليّة.

وتأتي المحاولات الفلسطينيّة بعد أن أضاف نتنياهو في بداية ولايته شرطًا يمكن اعتباره «تعجيزيًّا» تمثّل بمطالبة الجانب الفلسطينيّ بالاعتراف بيهوديّة الدولة؛ الأمر الذي رفضه الجانب الفلسطينيّ، واعتبر طلب نتنياهو محاولة لتحويل قضيّة الصراع من قضيّة احتلال إلى قضيّة اعتراف، لكنّ نتنياهو نجح عمليًّا في تحويل هذا المطلب من مجرّد مطلب كباقي المطالب الإسرائيليّة (كما فعل أولمرت وليفني) إلى المطلب الإسرائيليّ الأساس. والأهّم أنّه استطاع أن يكسب تأييد غالبيّة الشارع الإسرائيليّ، وأن يضع اليسار الإسرائيليّ في مأزق سياسيّ كبير. تشير متابعة ملف العلاقات الفلسطينيّة الإسرائيليّة إلى حصول تحوّل نوعيّ في قناعات طرفي الصراع يتعلّق بإمكانيّات الحلّ السلميّ، ونعتقد أنّهما باتا يتصرّفان على أساس انتهاء صلاحيّة معادلة أوسلو للوصل إلى حلّ سلميّ وبدءًا البحث عن بدائل، دون الإعلان الرسميّ عن ذلك. يعكس هذا التحوّل قناعة الأطراف بعدم إمكانيّة الوصول إلى اتفاق نهائيّ ودائم، قابل للتنفيذ يرضي الطرفين،



وذلك في ظلّ الظروف وموازين القوى الحاليّة.

إسرائيليًّا، وبعد النجاح في عدم إحياء عملية التفاوض واستيعاب تداعيات ذلك، نجد أنّ إستراتيجيّة نتنياهو والحكومة الإسرائيليّة هي الحفاظ على الوضع السياسيّ القائم بالتوازي مع العمل على تغيير المعالم الديموغرافيّة والاقتصاديّة والاستيطانيّة على الأرض بهدف فرض سياسات الأمر الواقع. كما جاء اختيار الحفاظ على الوضع الراهن كونه أفضل إسرائيليًّا من أيّ وضع آخر، ولأنّ تحريك الوضع الراهن مع الفلسطينيّين ولو قيد أنملة قد يَترتّب عليه التزامات يجد اليمين نفسه غير ملزمًا بها، إمّا لأنّها تعرّض الحكومة للتصدّع، أو لأنّها تتعارض مع مناعته السياسيّة والفكريّة، ولأنّ الوضع الحاليّ لا يكلّف إسرائيل أيّ ثمن، سياسيًّا أو أمنيًّا أو اقتصاديًّا حتّى لو تراجعت علاقاتها بعض الشيء مع حلفائها التقليديّين مثل الولايات المتّحدة وأوروبا. ويمكن الادّعاء أنّ حكومة نتنياهو تعمل وفقًا لخلاصة تقرير القاضي أدموند ليفي حول الاستيطان، والذي يرتكز على الادّعاء أنّ المناطق الفلسطينيّة لا تعرف كمناطق محتلّة، ويحقّ لإسرائيل البناء فيها دون أن يشكّل ذلك تناقضًا مع القانون الدوليّ.

أمّا فلسطينيًّا، فينعكس التحوّل بمحاولة منظّمة التحرير الفلسطينيّة انتزاع اعتراف دوليّ بالدولة الفلسطينيّة خارج إطار مشروع أوسلو؛ ما يمثّل اعترافًا ضمنيًّا بعدم إمكانيّة إقامة دولة فلسطينيّة من بوّابة أوسلو.

لا يحدث التحوّل في السياسات والمواقف الإسرائيليّة بما يتعلّق بالمسألة الفلسطينيّة من فراغ، ولا يتعلّق فقط بحسابات سياسيّة داخليّة أو اعتبارات حزبيّة، إذ إنّ تحوّلًا بهذا الحجم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعوامل سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة إضافيّة، تحصل في البيئة الداخليّة والإقليميّة والعالميّة. لذلك، كان التحوّل مرتبطًا بالتحوّلات في القناعات الإسرائيليّة ومواقف المجتمع والنخب؛ وما يحدث في الدول العربيّة وانهيار المنظومة العربيّة التقليديّة التي تعاملت معها إسرائيل منذ إقامتها؛ ومنها ما يحصل في البيئة الأوروبيّة والأميركيّة



والعالميّة. وقد سهّل واقع هذه المحاور على إسرائيل التهرّب العلنيّ من العودة إلى طاولة المفاوضات والحفاظ على الحالة السياسيّة كما هي، وانتهاج سياسة تغيير الواقع على الأرض بما يخدم إسرائيل، وفي الوقت ذاته عدم الإعلان رسميًّا عن موت المفاوضات، ومنع تفكّك السلطة الفلسطينيّة.

كما أنّه بغية توضيح التحوّل المذكور في علاقات إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة أمكننا الوقوف على المحاور الرئيسة التالية: أوّلها متابعة رفض الحكومة الإسرائيليّة التفاوض، والحفاظ على الوضع الراهن مع تغيير الواقع على الأرض. هذا يعني إسرائيليًّا التوغّل في السيطرة على الأراضي الفلسطينيّة وخلق حقائق من الصعب تغييرها مستقبلًا، ومحو الحدود الجغرافيّة بين القدس الغربيّة والشرقيّة وصهر المدينة دون رجعة بغية خلق واقع جديد يهدم أوهام حلّ الدولتين. وقد بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيليّ وحتّى الاستيطانيّ منه، توجّه يطالب بضمّ المناطق C[1] إلى إسرائيل والتعامل مع السلطة الفلسطينيّة كدولة فلسطينيّة؛ أي التعامل مع الواقع الحاليّ كوضع نهائيّ من خلال إضافة تغييرات طفيفة. يلقى هذا الواقع دعم المجتمع الإسرائيليّ كما توضح استطلاعات الرأي في العام ٢٠١١؛ يعني الحفاظ على الوضع القائم أيضًا، ومنع أيّ إنجاز دبلوماسيّ فلسطينيّ عالميّ مثل رفع مكانة فلسطين في الأمم المتّحدة إلى دولة مراقب، لكي تمنع تدويل القضيّة الفلسطينيّة من جديد، وتمنع إنتاج تفاعلات سياسيّة عالميّة لا سيطرة عليها بهذا التوجّه. وفي حال كان هناك إنجاز «إعلانيّ» فقط، تعمل إسرائيل على تفريغه من المعاني الحقيقيّة الجوهريّة على أرض الواقع. وهنا، نتابع توجّه منظّمة التحرير للحصول على مكانة مندوب مراقب غير عضو لدولة فلسطين في الأمم المتّحدة والردود الإسرائيليّة على

١ | تُعرّف قرابة ٦٠% من أراضي الضفّة الغربيّة على أنّها منطقة C وتسيطر إسرائيل عليها بشكل حصريّ. ويعيش في هذه المنطقة وفق التقديرات قرابة ١٨٠,٠٠٠ فلسطينيّ، ويوجد فيها احتياطيّ الأراضي المركزيّ لأغراض التسكين والتطوير لجميع بلدات الضفّة الغربيّة. وفي قرابة ٧٠% من أراضي منطقة C، يُمنع الفلسطينيّون من أيّ إمكانيّة بناء وتطوير بمسوّغات مختلفة، كأن يُقال إنّها «أراضي دولة» أو «مناطق عسكريّة مغلقة».



ذلك.

كما يعني الحفاظ على الوضع الراهن الخروج بحملات عسكريّة ضدّ حماس في غزّة لضمان عدم تطوّر قدراتها العسكريّة فوق المسموح به إسرائيليًّا وعدم خلق أيّ خلل ولو بسيط في موازين القوّة، والاستمرار في الحصار على غزّة. كذلك وبالتوازي، قمع أيّة محاولة لإعادة بناء مراكز قوّة وتنظيم لحماس في الضفّة الغربيّة، وضمن ذلك التفاوض غير المباشر مع حماس لصيانة التفاهمات المكتوبة وغير المكتوبة لقواعد اللعبة، وربّما تحسينها إسرائيليًّا. وفقًا لنتائج الجولة العسكريّة، جاءت الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة لتعزّز مقولة وصول العمليّة التفاوضيّة إلى نهايتها، وانتهاء معادلات أوسلو إسرائيليًا وطرح بدائل جديدة بغية عدم إقامة دولة فلسطينيّة، والحفاظ على الوضع الراهن وتوسيع الاستيطان والسيطرة الإسرائيليّة. ويمكن القول إنّ هناك تراجعًا في مكانة المسألة الفلسطينيّة في الحراك الحزبيّ والانتخابيّ وتراجعًا في الطرح السياسيّ. فمن جهة، لم يظهر طرح سياسيّ جديد خارق أو متحدٍّ للإجماع الإسرائيليّ الصهيونيّ القائم، بل إنّ حزب العمل الذي تبنّى العمليّة التفاوضيّة منذ العام ١٩٩٢، قام بتهميشها في الحملة الانتخابيّة وتقرّب من الإجماع الصهيونيّ الجديد.

وتوضح متابعة المحاور الأربعة، كيف تحوّل خيار الحكومة الإسرائيليّة بوقف التفاوض فعليًّا، حتّى لو صرّحت عكس ذلك، ومحاولة الحكومة خلق وقائع جديدة على أرض الواقع والحفاظ على القائم، إلى المشروع الأبرز في إسرائيل في الأعوام الأخيرة على أن التحدّي العلنيّ الأبرز لهذا المشروع من قبل أحزاب إسرائيليّة أخرى لم يتعدّ المطالبة بالعودة إلى التفاوض لضمان العلاقات الجيّدة مع حلفاء إسرائيل، لكن دون عرض أفق سياسيّ مختلف أو حلّ سياسيّ جديد بحيث تتوافق الأحزاب جميعها على شروط «عدم الحلّ»، والفرق بقبول البعض إجراء مفاوضات مع الجانب الفلسطينيّ.

ز. فلسطينيّو ١٩٤٨ داخل إسرائيل، خطر ديموغرافيّ واتّجاه إلى



أدّت أحداث أكتوبر عام ٢٠٠٠ ونتائج لجنة التحقيق الرسميّة التي أقيمت في أعقابها (لجنة أور) إلى حدوث تغيير في فهم أصحاب القرار في «إسرائيل» مفاده أنّ موضوع مكانة الأقلّيّة العربيّة يمثّل موضوعًا ذات أهميّة إستراتيجيّة للدولة. واعترفت إسرائيل علنًا بسياسة التمييز التي تمّ اتّخاذها حيال العرب منذ إقامتها.

فالصورة الشاملة هي أنّ العرب في إسرائيل ما زالوا يشكّلون من نواح مختلفة مجموعة تعاني من التمييز، وتفتقر إلى المساواة المدنيّة. ويعاني هذا التجمّع من تمييز مؤسّساتي يُبرز في مجالات التشريع[1]، وفي توزيع الموارد، وفي الميزانيّات غير المتساوية، وفي نسبة تشغيل العرب في القطاع العامّ وفي الاستيطان. ويعاني أيضًا من تمييز غير مؤسّساتي، اجتماعيّ، وهذا التمييز الأخير ينبع من المواجهة بين المجتمعين، ويبرز في مشاعر التمييز في الحياة اليوميّة، كالاصطدام بالرفض في عمليّة البحث عن عمل، وفي معارضة سكن العرب في مدن يهوديّة وفي منع دخول العرب إلى أماكن اللهو والتسلية، وفي استخدام تعابير عنصريّة حيال المواطنين العرب وحقوق العرب في إسرائيل كأقلّيّة قوميّة عرقيّة محدودة، وعمليًّا ليس معترفٌ بهم رسميًّا كأقلّيّة قوميّة ذات حقوق جماعيّة، والفجوة بينهم وبين المجتمع اليهوديّ آخذةٌ بالاتّساع، حتّى لو أنّه حدث تحسّن في وضعهم الاقتصاديّ – الاجتماعيّ مقارنة مع الماضي[2].

وهناك عوامل أخرى تؤثّر على علاقة اليهود والعرب في إسرائيل وهي مرتبطة بالتطوّرات في الصراع «الإسرائيليّ- الفلسطينيّ» وفي مسألة الهويّة الجماعيّة للعرب في إسرائيل. فتجاهل منظّمة التحرير الفلسطينيّة لموضوع العرب في إسرائيل في العمليّة السياسيّة والتدهور التنظيميّ والأيديولوجيّ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة

١ | رفائيل، يوحنا بيرسي وأليعزر (٢٠٠٦)، **تقارب وتنازع، شروخ في المجتمع الإسرائيليّ** (تل أبيت: عام عوفيدن)، الصفحات ٥٢ – ٩٤

٢ | الصراع الداخليّ في إسرائيل، دراسات إستراتيجيّة (مركز الدراسات للبحوث الإستراتيجيّة)، دراسة استكشافيّة أوليّة، الصفحة ٧٢.



في أعقاب فشل طريقها السياسيّ، وإدارة شؤون الحكم الذاتيّ في المناطق، وأيضًا انتفاضة الأقصى العنيفة التي استمرّت عدّة سنوات؛ كلّ هذه الأمور سويّة مع أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ هزّت المجتمع العربيّ في إسرائيل.

عمقّت الحركة الإسلاميّة التي تأسّست في إسرائيل عام ١٩٧٢ كجزء من عمليّة العودة إلى الإسلام التي ميّزت «الشرق الأوسط»، من الهويّة الدينيّة الإسلاميّة للمجتمع العربيّ في الدولة الذي واجه مسألة هويّته كأقلّيّة إسلاميّة في الدولة اليهوديّة منذ ١٩٤٨. وخلال سنوات، استطاعت الحركة إحياء الإرث الإسلاميّ الدينيّ لفلسطين ما قبل ١٩٤٨، وحاليًّا يدفع ويطوّر أفكارًا لإقامة مجتمع اسلاميّ مستقلّ، يقيم ويدير أموره بشكل مستقلّ عن الدولة، وعن الأغلبيّة اليهوديّة التي يعيش إلى جانبها.

إنّ عدم اليقين بشأن المكانة الجماعيّة للعرب في إسرائيل، وبشكل خاصّ على خلفيّة تأكيد تعريفها كيهوديّة، يُسهم في حدوث تدفّق باتجاه الحركة الإسلاميّة. إنّ المشكلة ليست مادّيّة في أساسها، وإنّما هي مرتبطة بذات تعريف إسرائيل كـ«دولة» يهوديّة. فالتوجّه والانضمام إلى الدين كإطار هويّة يشكّل بديلًا شرعيًّا يوجد فيه ما يعوِّض عن حالة اللاانتماء ومن أجل الفوز بشرعيّة أكبر من الجمهور، ألحقت الحركة الإسلاميّة المركّب الوطنيّ بالهويّة الدينيّة. وحاليًّا بخلاف الصلة المتراجعة بين التيّار الوطنيّ العربيّ في إسرائيل وبين مواطنيه في السلطة الفلسطينيّة، أخذت الصلة تعزّز بين الحركة الإسلاميّة في إسرائيل وبين التيّار الإسلاميّ الذي يزداد قوّة في المناطق بزعامة حماس. وبهذا الشكل، تنافس الأيديولجيا الإسلاميّة البرامج السياسيّة للأحزاب العربيّة وأفكار النخبة المثقّفة غير المتديّنة، مثلما تظهر في وثائق الرؤية.

ويمكن القول إنّ العرب في إسرائيل يتقدّمون حاليًّا باتجاهات متناقضة، تتركهم في حالة تساؤل بشأن مستقبلهم ومكانتهم في «الدولة»، وبدون أن يعرفوا ما الذي يريدونه سواء تحقّقت تسوية



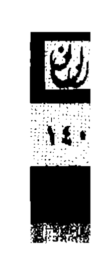
لإقامة دولة فلسطينيّة أم لم تتحقّق. كذا تدهور منظّمة التحرير الفلسطينيّة والزعامة الوطنيّة الفلسطينيّة في المناطق من جهة، وقصر يد الزعامة العربيّة في إسرائيل على دفع رؤية مشتركة مع الدولة والمجتمع اليهوديّ من جهة ثانية، هي أمورٌ تجسِّد غياب هويّة جماعيّة واضحة وتؤدّي إلى اندفاع وراء هويّة بديلة. بهذا الشأن، يبدو التحوّل إلى الدين والانضمام إلى الحركة الإسلاميّة أمرًا طبيعيًّا يعزّز من احتمال تحوّلها إلى بديل شرعيّ بل وحتّى إلى وريثٍ للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة[١].

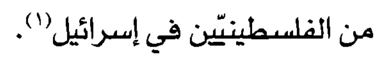
وبلحاظ هذه النسبة العالية (١/٥)، تظهر رؤيتان إسرائيليّتان حول المسألة الديموغرافيّة: الأولى تدّعي أنّها خطر داهم وقريب (من دعاة هذه الرؤية أرنون سوفير، باحث ومحاضر في قسم الجغرافيا في جامعة حيفا، وسرجيو ديلا فرغولا، رئيس قسم الجغرافيا والإحصاء لليهود في معهد الدراسات اليهوديّة المعاصرة في الجامعة العبريّة بالقدس)، والثاني تنفي وجود هذا الخطر (بينت تسيمر مان وروبرتا زايد ومايكل ويز وهم باحثون في معهد بيغن، السادات للدراسات الإستراتيجيّة[٢]).

وعمليًّا، يتّفق معظم الباحثين الإسرائيليّين ويتبعهم رجال السياسة أنّ الوضع الديموغرافيّ في فلسطين التاريخيّة لا يميل لصالح الإسرائيليّين. إنّ تراجعًا خطيرًا يحصل باستمرار على ميزان الهجرة اليهوديّة من الخارج إلى إسرائيل. لذلك، فإنّ الطروحات البديلة، من وجهة النظر الإسرائيليّة تميل إلى تطبيق سياسات عنصريّة كان من أبرزها بناء جدار الفصل العنصريّ والتضييق على الفلسطينيّين، ومتابعة عمليّات مصادرات الأراضي والحديث المتواصل عن ترانسفير أو تبادل سكّانيّ (في الحالة هذه يجري الحديث بين الفينة والأخرى عن نقل منطقة المثلث على السلطة الفلسطينيّة مقابل التوصّل إلى سلام أو اتفاقيّة تسوية بين إسرائيل والفلسطينيّين، وبالتالي التخفيف

١ | جوني منصور، **إسرائيل هي الأخرى**، رؤية من الداخل (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩)، الصفحة ٤٣.

٢ | المصدر نفسه، الصفحة ٤٤.




من الفلسطينيّين في إسرائيل[١].

ح. التجمّع الإسرائيليّ... البعد الاجتماعيّ و«اللامنظور» في الصراع

نتوقّف فيه على مسألتين: الأولى المرتبطة بتصدّعات التجمّع الداخليّة، والثانية بالبعد اللامنظور والذي يبدو من التحدّيات العميقة كما سنبيّن.

أصبح هناك تفهّم لوجود تصدّعات اجتماعيّة وصراعات متعدّدة الأوجه والمظاهر، صراع اليمين اليسار، الأشكيناز السفارديم، ولعلّ أشدّ هذه الصراعات هو الصراع الدينيّ العلمانيّ[٢].

يُذكر أنّ التيّار الدينيّ تصاعد منذ إعلان الدولة حتّى يومنا هذا إلى أن أصبح بمقدوره التحكّم في رئاسة الحكومة وإسقاط حكومات ويظهر أنّه يصعب تشكيل أيّ حكومة دون مشاركته، وغالبًا ما يستأثر التيّار الدينيّ بوزارات مثل التعليم وإسكان الأراضي والمهاجرين وينظر إلى نفوذهم المتنامي داخل الجيش.

وفي استطلاع أجرته صحيفة يدعوت أحرنوت، قال: «٤٧% من الإسرائيليّين يتوقّعون حرب أهليّة بين المتديّنين والعلمانيّين اليهود» وإذ نتوقّع إمكانيّة المبالغة إلّا أنّه بكلّ الأحوال «مبالغة دالّة» إذا صحّ التعبير.

وممّا يفاقم الوضع ظهور ما يُسمى (الأصولية اليهودية) والتي هي شكل من أشكال التطرّف الدينيّ وبحسب التيّار الدينيّ لا يمكن مثلًا للمهاجرين اليهود السوفيات أن يتزوّجوا في إسرائيل أو يدفنوا حسب الشريعة اليهوديّة. ولعّل أبلغ تعبير عن طبيعة الصراع ما ذكره شمعون بيريس على أثر هزيمته في الانتخابات بقوله «لقد هزم اليهود الإسرائيليّين».

وقبل نحو عقدين من الزمن، طُرحت في إسرائيل قضيّة رفض التبرّع

١. تقارب وتنازع، **شروخ في المجتمع الإسرائيليّ**، مصدر سابق، الصفحات ٥٢ – ٩٤.

٢ | جلال الدين عزين الدين علي، **الصراع الداخليّ في إسرائيل دراسة استكشافيّة أوّليّة**، دراسات إستراتيجيّة العدد ٣٠ (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة)، الصفحة ٢٧.



بالدم من قبل اليهود الفلاشا؛ ومع نزول آلاف من اليهود الأشكناز - الذين يشكلون ٤٠٪ من مجموع اليهود في فلسطين المحتلّة - إلى الشوارع في الآونة الأخيرة للتعبير عن رفضهم اختلاط بنات الطائفة اليهوديّة المذكورة مع الطالبات من السفارديم أي من اليهود الذين ينحدرون من أصول أفريقيّة وآسيويّة حسب التصنيفات الإسرائيليّة - في مدرسة دينيّة للبنات في مستوطنة عمانويل في الضفّة الغربيّة المحتلّة؛ تبرز من جديد ظاهرة التمييز العنصريّ القديمة المتجدّدة ضدّ اليهود الشرقيّين والتي لن ترقى بأيّ حال من الأحوال إلى مستوى التمييز العنصريّ المفروض على الأقلّيّة العربيّة داخل الخطّ الأخضر.

وهذا يقودنا إلى إظهار بعض المعطيات الدالّة على التمييز العنصريّ الحاصل ضدّ اليهود السفارديم؛ حيث تشير الدراسات الإسرائيليّة المبنيّة على نتائج مسوح اجتماعيّة إلى وجود تمييز ضدّ اليهود الشرقيّين في إسرائيل الذين يشكّلون ٣٦٪ من مجموع اليهود في فلسطين المحتلّة والبالغ ٥،٧ ملايين يهوديّ في عام ٢٠١٠، ومردّ ذلك يكمن بأنّ مراكز القوى في إسرائيل، سواء في المؤسّسة العسكريّة أو النظام السياسيّ بأطيافه المشكّلة، تمّ السيطرة عليها وتسييرها من قبل اليهود الأشكناز، أي اليهود الغربيّين على اعتبار أنّهم ركيزة وبناة الدولة اليهوديّة الأوائل. ومن الصعوبة بمكان أن يكون صاحب القرار في المؤسّسة التنفيذيّة أي رئيس الوزراء من أصول شرقيّة.

وأكدّت دراسات قسم العدل الاجتماعيّ والديمقراطية في معهد البحوث «فان . لير»، بأنّ تلك الظواهر السابقة مقلقة وخطرة، ومن المحتمل أن تسوء أكثر إذا لم يجرِ تغيير في سياسة توزيع المصادر.

ورغم أنّه تبوّأ منصب رئيس الأركان الجنرال شاؤول موفاز وهو يهوديّ من أصل إيراني في السنوات القليلة الماضية ؛ وكذلك موشيه كاتساب رئيس دولة إسرائيل السابق. لكنّ اللافت أنّه وبعد مرور ٦٢ عامًا على إنشاء إسرائيل (١٩٤٨-٢٠١٠) ما زال اليهود الغربيّون الأشكناز



يتحكّمون بمفاصل الحياة بكونهم مؤسّسي «الدولة» الأوائل[1].

أ. ونضيء فيها على جملة قضايا مرتبطة بواقع التجمّع والقيم «اللامنظورة» فيه:

١. الانقسامات والشروخ الاجتماعيّة السياسيّة تطال حتّى الجيش- المقدّس- وتراجع سلطة القانون.

٢. المناعة والروح القوميّة.

٣. تزايد استخدام مصطلح أزمة الصهيونيّة في الصحافة والخطاب السياسيّ الإسرائيليّ.

٤. أزمة الهويّة.

٥. ظاهرة الفرار من الخدمة العسكريّة.

٦. الانتقادات على طبيعة النظام السياسيّ.

١. تشير المعطيات والتصريحات الصادرة من أبرز السلطات السياسيّة والعسكريّة عن الشروخ والانقسامات الاجتماعيّة التي وصلت بقوّة الى مؤسّسة الجيش. وإلى هذا يشير موشيه يعالون «أنّني أدركت من خلال سنوات خدمتي الطويلة في الجيش حيث التقيت بإسرائيليّين من كلّ فئات وطبقات الشعب مدى عمق الانقسامات والشروخ التي تعتري وتضعف وحدة المجتمع الإسرائيليّ».... ويكمل «إنّ ضعف التضامن في أوساط الجمهور الإسرائيليّ يبرز أيضًا في البعد الاجتماعيّ والاقتصاديّ؛ فالفجوات الكبيرة في هذا المجال تزيد من الشقّة والصعوبات أمام الجيش الإسرائيليّ. وعلى سبيل المثال، هناك العديد من الجنود الذين يأتون إلى قاعدتهم بسيّاراتهم الخصوصيّة في الوقت الذي لا يجد آخرون من زملائهم عند عودتهم إلى بيوتهم طعامًا أو شرابًا في «ثلاجة» المنزل. هذا الوضع لا يسهم بالتأكيد في تعزيز الشعور بالشراكة».

١ | وثائقيّ عن موقع الجزيرة، إسرائيل من الداخل، الأمن عقدة أم عقيدة.
http://www.youtube.com/watch?v=Zkll78TNSBA



ويعلّق يعقوب حسداي على الانقسامات السياسيّة الحادّة وأثرها على أمن إسرائيل: «إنّ التجمّع الإسرائيليّ المتخم والمستغرق في غروره وفي جدله وتخبّطه الأيديولوجيّ بين الأرض والسلام تجاهل إشارات الإنذار والخطر ولم يبذل أيّ جهد حقيقيّ من أجل التغيير والإصلاح.... وهكذا، استمرّت سيرورات الانحدار والهبوط في مستوى الزعامة وراحت المؤسّسة السياسيّة تفقد أكثر فأكثر ثقة الشعب بها. اليوم وبعد ٣٣ عامًا، نجد أنفسنا أمام طبعة ثانية من تلك الحرب، والجبهة الداخليّة هي التي تدفع الأخطاء مع فارق أنّنا هذه المرّة أمام «منظّمة إرهابيّة» وليس أمام جيوش كبيرة»[١].

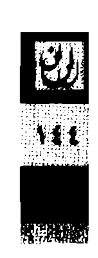
ثمّة عامل آخر ينبغي الانتباه له في هذا السياق أيضًا وهو الحرص على سلطة القانون وصونه وهو ما يُشكّل جانبًا كبيرًا من دور الجيش الإسرائيليّ كـ «جيش الشعب». وكرجل عسكريّ مكثت لسنوات طوال في بؤرة اتّخاذ القرارات، فقد شاهدتُ بأمّ عيني انهيار القواعد والمعايير العامّة في مجال «نقاء اليدين» والانصياع للقانون، وقد عملتُ كلّ ما في استطاعتي من أجل منع تفشّي هذه الآفة في صفوف جيش «الدفاع الإسرائيليّ».

٢. المناعة والروح القوميّة

قال كلاوفوفيتز: «إذا أمكن قياس بعض القدرات، فإنّ بعضها الآخر لا كالمعنويّات الوطنيّة». في سبيل التقدّم لثبر أعماق البنية المجتمعيّة في إسرائيل، يلاحظ أنّ العقد الأخير لا سيّما ما بعد حرب لبنان الثانية كشف عن أبعاد لم تكن منظورة بشكل كافٍ في تحليل قوّة إسرائيل وضعفها، ترتبط بمفهوم «المناعة» و«الروح الوطنيّة». إنّه لا يكفي تشكيل لجنة تحقيق في الحرب، بل يجب تشكيل لجنة مؤرّخين لفحص «كيفيّة انزلاق مجتمع بأكمله» في هذا المنحدر الخطير والحادّ[٢].

ويقدّم مؤتمر هرتسليا السادس (٢٠٠٦) وثيقة خاصّة حول ميزان

١ | بقلم د.يعقوب حسداي، مؤرخ وحقوقي وكولونيل في الاحتياط» موقع واينت الإلكترونيّ.
٢ | أنطوان شلحت، **الفشل الإسرائيليّ في لبنان** (مركز مدار، أوراق إسرائيليّة، ٢٠٠٦).



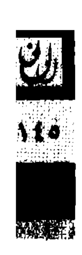
المناعة والأمن القوميّ لإسرائيل «في شأن روح الأمن، وعلى ما يبدو فإنّ روح الأمن أخذت تفقد من أهميّتها إزاء الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ وإزاء أنّ المجتمع الإسرائيليّ لم يعد مجتمعًا مجنّدًا».

هذه النتيجة تقتضيها أيضًا، وفق ما يتبيّن في سياق الوثيقة ذاتها بعض المحصّلات التي توصَّل إليها «استطلاع الروح الوطنيّة الإسرائيليّة» الأوّل من نوعه، والتي عرضت في المؤتمر المذكور، ما يلي:

هناك «نكوص في الوطنيّة» بمرور الأجيال. ففي صفوف الشبّان (الإسرائيليّين) الذين تشكَّل وعيهم في الجيل الأخير، يلاحظ وهن أوضح في عاملَي: التضحية والأصالة. فعلى سبيل المثال، إنّ عدم القتال دفاعًا عن «الدولة» لا يظهر تقريبًا لدى الكبار من أبناء الجيل الذين وُلدوا إبّان سنوات إقامة «الدولة». في المقابل، يظهر عدم الاستعداد هذا لدى شخص واحد من بين كلّ سبعة شبّان يهود (١٤%)، كذلك أفاد اثنان من بين كلّ خمسة شبّان (٤٤%) أنّهم سيغادرون «الدولة» إذا كان مستوى حياتهم سيتحسّن بصورة ملموسة في الخارج.

وتتعمّق أزمة الشعور بالتضامن القوميّ (الوطنيّ) من جرّاء الخلل القائم، حيث لا تؤدّي فيه أجزاء أو فئات معيّنة من الجمهور الإسرائيليّ بثبات توزيعًا متساويًا أكثر للعبء الأمنيّ – انخفض عدد الذين يؤدّون الخدمة العسكريّة تدريجيًّا وبات يقترب من نصف الذين هم في سنّ التجنيد وليس فقط لسبب إعفاء اليشيفوت من الخدمة الإلزاميّة – من أصل ١٠٠٠، ٦٠٠ من الرجال اليهود بين (١٨–٥٠) عامًا في إسرائيل خدم في قوّات الاحتياط في تسعينات القرن الماضي ما يقارب ربع مليون شخص فقط والعدد اليوم أقلّ – وحالت قرارات سياسيّة مختلفة دون تطبيق هذا التوجيه حتّى الآن. هذه المسألة، التي لا يجوز الاستخفاف بها لها انعكاسات حاسمة على صورة الدولة وأمنها[١]. وكذلك من خلال مؤشّرات كثيرة أخرى، فمثلًا: أشار بحث أجراه الخبير الأمريكيّ أندرو ألول إلى تمركز الثروات في إسرائيل بيد

١ | صحيفة هآرتس، ٢٠١٠/١١/١٩، زامير: رئيس شعبة الطاقة البشريّة في الأركان.



عائلات بعينها، فمن أصل ٥٧ شركة كبرى هناك ٣٨ شركة خاضعة لسيطرة عائليّة (٤٧). وأظهر تقرير لملركز أدفا الصادر في نهاية العام ٢٠١١ «أنّ الفجوة بلغت بين ذوي أعلى المداخيل وأقلّها ١٤ ضعفًا».

وفي السياق نفسه ومنذ الثمانينيّات، أصبح النصر كلمة معيبة، وتحوّلنا بدلًا منها إلى الحديث عن الحصول على صورة نصر، أو تأثير انتصار في الوعي، مع افتراض أنّه يمكن الحصول عليهما بثمن رخيص نسبيًّا من ناحية الخسائر في الأرواح. بدأنا ننظر لمفهوم جديد، لحرب ساكنة وشحيحة المخاطر والخسائر قدر الإمكان على الأرض عبر اعتماد زائد على التفوّق الجويّ الذي يفضي إلى إخضاع العدوّ» على حدّ تعبير (يعالون).

٣. تزايد استخدام مصطلح أزمة الصهيونيّة في الصحافة والخطاب السياسيّ الإسرائيليّ

ليس خافيًا أنّ التكاثر المفرط للمصطلحات الصهيونيّة هو من سمات الفكر الصهيونيّ وأحد مظاهر أزماته. ويلاحظ بشكل أساسيّ رواج المصطلحين التاليين وبشكل متزايد على غيرهم من عشرات المصطلحات:

- المصطلح الأوّل: «صهيونيّة اللوكس»: وهي صهيونيّة المستوطنين في المستوطنات التي أقيمت حديثًا وهي مستوطنات فاخرة تتطلّب إقامتها تكاليف باهظة ويسكنها شخصيّات استهلاكيّة ليسوا مثل المستوطنين القدامى الذين كانوا يحملون المحراث بيد والبندقية بأخرى.

- المصطلح الثاني: «مصطلح ما بعد الصهيونيّة»: بمعنى أنّ الصهيونيّة في حالة تفكّك وتآكل وصاحب هذه الظاهرة مؤرّخين جدد عملوا ويعملون لتقويض الأساطير الصهيونيّة (من مثل المؤرّخ زئيف هرتزوج[1]).

١ | بروفيسور الإسرائيليّ زئيف هرتسوغ، أستاذ قسم الآثار وحضارة الشرق القديم في جامعة تل أبيب.



٤. أزمة الهويّة

تفاقمت الأسئلة الجوهريّة في العقد الأخير عند النخب وفي بنى التجمّع الإسرائيليّ المختلفة، ويبدو إلى اليوم أن لا جواب لهذه الأسئلة أو أنّ الدولة الصهيونيّة فشلت حتّى الآن في تعريفها.

فمن هو اليهودي؟ وهل إسرائيل دولة يهوديّة أم دولة اليهود؟ وهل هي دولة قوميّة أم دينيّة؟

وتتساءل شريحة من اليهود المهتمّة بأثنيّتها وموروثها اليهوديّ كيف يمكن أن نسمّي «الدولة» الصهيونيّة التي تتزايد فيها معدلات الأمركة والعولمة دولة يهوديّة، إنّ صهيون الجديدة أصبحت ماك إسرائيل الجديدة (نسبة إلى ماك دونالد)[١].

وغيرها من الأسئلة والإشكاليات المرتبطة بالشخصيّة اليهوديّة وإخراجها من معاناة الدياسبورة... ولماذا يتّجه المجتمع نحو الرأسماليّة واللاباليّة الجديدة فتراه يعشق التجارة والمضاربات في البورصة وينسحب من القطاعات الإنتاجيّة مثل البناء (الذي يشغله العرب اليوم). ويعلّق أبرز مفكّري ما يرتبط بالهويّة قائلًا «تحتاج إسرائيل أن تعيد تجديد إطارها الأيديولوجيّ اليوم قبل الغد، إنّها بحاجة إلى إحساس متجدّد بهدفها الخلقيّ وغايتها الإستراتيجيّة النابعة من رؤية قويّة ومتماسكة، يستحقّ الإسرائيليّون رؤية حيويّة متجدّدة وإلّا سيلاحقهم السيناريو الكابوس[٢].

٥. ظاهرة الفرار من الخدمة العسكريّة

نجحت الصهيونيّة في انطلاقتها أن تُضفي صفة القداسة على كلّ ممتلكات «الدولة» وبشكل خاصّ واستثنائيّ أضفت قداسة على الجيش حتّى أنّه وصف بأنّه القداسة بعينها. فالجيش هو خير مفسّر للتوراة كما عبّر بن غوريون واكتسبت بهذا المعنى الخدمة العسكريّة قداسة خاصّة وحلّت كمدخل وحيد في سبيل دخول المنتدى

١ | مجلّة ثقافتنا، للدراسات والبحوث، عدد ٢٧، ٢٠١١.

٢ | مؤتمر هرتزيليا السنويّ السابع (٢٠٠٧)، «ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل»، ترجمة باحث للدراسات (لبنان- بيروت: مركز النظم البيني- هرتزيليا)، الصفحة ٣١٣.



السياسيّ للنخب. وحتّى فترة قريبة، كان التطوّع في صفوف قوّات النخبة من الأعمال المرقومة وتذكّر المعطيات أنّه في الماضي كان يتمّ الاعتذار من الراغبين في التطوّع لوجود ما يكفي من العناصر وقد لحظ مؤخّرًا انصراف الشباب من الخدمة العسكريّة أو الفرار منها. وإلى ذلك أشار إسحاق مردخاي في فترة إدارته لوزارة الدفاع حيث قال قد طرأ انخفاض جادّ على مستوى الاندفاع والرغبة القتاليّة في صفوف الشباب الإسرائيليّ. هناك تصدّعًا كبيرًا وقع في نموذج الجيش[1]، وفي هذا دلالات عميقة وخطيرة.

٦. الانتقادات لطبيعة النظام السياسيّ

تعاني إسرائيل اليوم من التشظّي الحزبيّ الحادّ والمُعدّل الجنونيّ الذي تفرزه كلّ انتخابات من قوى وأحزاب[2]، وما ينعكس بدوره على تراجع قدرات أيّ حكومة لأخذ قرارات حاسمة ومصيريّة. وتأخذ هذه النقطة مساحات جدل واسعة بين النخب لجهة البحث عن آليّة تطوّر النظام السياسيّ وتفعّله[3].

ط. علاقة إسرائيل بحلفائها الغربيّين، لا سيّما الولايات المتّحدة الأمريكيّة

١. انفراد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بقمّة النظام العالميّ، وعلاقتها الإستراتيجيّة معها.

يرى منظّرو علم العلاقات الدوليّة أمثال توماس شيلنج «بأنّه لا يوجد حالة نزاع مطلق وحالة التقاء مطلق في العلاقات الدوليّة، فالمصالح هي العامل الأساس لاستقرار العلاقات بين الدول».

تولي إسرائيل علاقاتها الخارجيّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة أهميّة قصوى لكونها تحصل على دعم سياسيّ وأمنيّ ومخصّصات ماليّة بمليارات الدولارات كلّ سنة لدعم اقتصادها ولتطوير أسلحتها وقوّاتها

١ | صحيفة هآرتس، زامير: رئيس شعبة الطاقة البشريّة في الأركان.
٢ | جدول مرفق بعدد الأحزاب الفائزة في الانتخابات (٢٠١٣).
٣ | «ميزان الأمن القومي في إسرائيل»، مصدر سابق، الصفحة ٢٩٧

العسكريّة[١].

كما وتنظّر أمريكا منذ عهد ريغان ١٩٨٢ حتّى اليوم أنّ إسرائيل «جزء من أمنها القوميّ»، وأنّها إسرائيل القويّة هي مصلحة أمريكيّة في «الشرق الأوسط»[٢]، وتعززّت هذه العلاقة بعد انهيار الاتّحاد السوفياتيّ وتفرّد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بإدارة العالم، حيث قدّمت إسرائيل نفسها كجزء من رؤية أمريكا لمواجهة الإرهاب وتحقيق مصالحها ورؤاها في المنطقة[٣].

وستحافظ إسرائيل بكلّ ما لديها من قدرة على علاقاتها مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة باعتبارها ركنًا من إستراتيجيّتها بل الركن الأهمّ، إذ تؤمّن الولايات المتّحدة لإسرائيل قوّة الـ vito في مجلس الأمن، ولو أنّ هذا غير مضمون إلى الأبد، فهذا كلّه مرتبط بمجلس الشيوخ الأمريكيّ[٤]. وستزيد من أشكال التعاون معها خاصّة فيما له علاقة بتطوير أنواع جديدة من الأسلحة التكنولوجيّة، وستبقى إسرائيل وفيّة لعهدها في اعتبار نفسها حليفة الولايات المتّحدة الأولى غير المتنازع عليها في «الشرق الأوسط».

إلّا أنّه بعد حرب تموز ٢٠٠٦، برز تباين في التحليلات السياسيّة حول العلاقات الأمريكيّة – الإسرائيليّة وإمكانيّة دخول تلك العلاقات حالة من التأزّم، حيث بدأت ولو أصواتًا تطالب أمريكا بالتحقّق من مصلحة الارتباط بإسرائيل، لما باتت تشكّله من عبء على الولايات المتّحدة، رغم أنّها ما زالت ضعيفة جدًّا، بنظر النخب والساسة الأمريكيّين تبقى إسرائيل حتّى اليوم المشروع الأقلّ كلفة بلحاظ ميزان الخسارة والربح.

تشير المعطيات (الجيو - سياسيّة) إلى رؤية مسار ينطلق من ثلاث تصوّرات تحدّد معالم مستقبل العلاقات الأمريكيّة – الإسرائيليّة،

1 | www.israel-mfa.gove.il/foreign=relations/North=America.htm

٢ | صحيفة يديعوت أحرنوت، هنري كيسنجر.

٣ | إلياس شوفاني، **إسرائيل في خمسين عامًا، المشروع الصهيونيّ من المجرّد إلى الملموس** (فلسطين: دار جفرا للدراسات، ٢٠١١)، الصفحة ٥٤.

٤ | يعقوب عمدرور، مستشار الأمن القوميّ.



والتصوّرات الثلاثة هي:

الأوّل: حيث تحولّت الولايات المتّحدة إلى لاعب إقليميّ يتواجد مباشرة في «الشرق الأوسط» بعد احتلالها للعراق وأفغانستان.

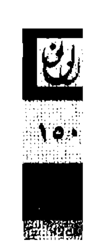
يجادل البعض أنّ هذه الرؤية تُعّد نسفًا لوجهة النظر التي تقول إنّ العلاقات بين أمريكا وإسرائيل تتجاوز أسس ومحدّدات العلاقات التحالفيّة العاديّة... فإسرائيل تعتبر أحد مكوّنات السياسة الداخليّة الأمريكيّة وهي متجذّرة في النسيج الاجتماعيّ والقيميّ والدينيّ للولايات المتّحدة، وهذا قد يفسّر دور اللوبي اليهوديّ الذي يقف وراءه أكثر من مليون مسيحيّ صهيونيّ يؤمنون بأنّ عودة المسيح مرتبطة بتجميع اليهود في فلسطين.

ولكن لا يجوز التسليم بوجهة النظر هذه، فتبقى الولايات المتّحدة دولة عظمى لها مصالحها الإستراتيجيّة العليا التي قد لا تلتقي بالمحصّلة مع المصلحة الإسرائيليّة.. فالتحالف الأمريكيّ – الإسرائيليّ يعاني حتمًا من عدم التكافؤ... ومعلوم أنّ الهيمنة الأمريكيّة تشكّل تهديدًا للدول الأخرى إذا مورست بشكل استغلاليّ، فكيف بدولة ترتبط بنشأتها واستمرارها بقوّة عظمى أمريكا اليوم[١].

الثاني: التصريحات التي أطلقتها وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة هيلاري كلينتون خلال مؤتمر منظّمة اللوبي اليهوديّ في الولايات المتّحدة (ايباك) حول مسألة الحرب والسلام في «الشرق الأوسط»، ربّما كانت المرّة الأولى في تاريخ الصراع العربيّ – الإسرائيليّ التي يتحدّث فيما مسؤول أمريكيّ رفيع المستوى أنّ الحرب ليست في مصلحة إسرائيل.

وكانت القوّة العسكريّة الإسرائيليّة إبّان الحرب الباردة أهمّ ورقة تستخدمها الولايات المتّحدة لردع خصومها والتأثير على قوى المنطقة ودولها في إطار احتواء التّحاد السوفياتيّ ومنعه من الوصول إلى المياه الدافئة. فإسرائيل هي الثروة الإستراتيجيّة الوحيدة لنا في

1| Galleo David 1992K national perspective ong the new garope.



الشرق الأوسط، ونستطيع الاعتماد عليها ويمكن لجيشها مساعدة الجيش الأمريكيّ في الدفاع عن البحر المتوسّط، كما عبّر في صحيفة معاريف ١٩٨٠/١١/١٧، وهذا النهج استمرّ حتّى عهد الرئيس الأمريكيّ بوش الابن ولكن نتائجه لم تكن مشجّعة بعد أن اتّضح محدوديّة القوّة العسكريّة خصوصًا خلال حرب لبنان الثانية عام (٢٠٠٦).

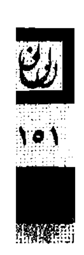
وكان قائد القيادة الوسطى الأمريكيّة المسؤولة عن العمليّات في الشرق الأوسط وأفغانستان الجنرال ديفيد بترايوس قد أبلغ الكونغرس الأمريكيّ بأنّ رفض تل أبيب للسلام ودفعها الأمور إلى حافّة الحرب سيعرّض أمن الجنود الأمريكيّين إلى الخطر في كلّ منطقة الشرق الأوسط. وحسب قوله «إنّ العلاقة مع إسرائيل مهمّة ولكنّها ليست بنفس أهميّة أرواح الجنود الأمريكيّين».

الثالث: خطاب نائب الرئيس الأمريكيّ جو بايدن في جامعة بار – ايلان الذي قال فيه إنّ السلام (الإسرائيليّ – العربيّ) هو مصلحة قوميّة أمريكيّة عليا.

إنّ مثل تلك التصريحات تعني تبنّيًا رسميًّا لوثيقة بيكر – هاملتون التي اعتبرت أنّ الولايات المتّحدة لا تستطيع تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط من دون تسوية الصراع (العربيّ – الإسرائيليّ) الأمر الذي يدفع إلى طرح سؤال: أنتم معنا أيّها الإسرائيليّون الأعزاء أم علينا حسب ما ذكره المحلّل السياسيّ بن كسبيت[1].

إنّ المصالح القوميّة الأمريكيّة لم تعد بالضرورة متطابقة مع المصالح الإسرائيليّة ولا شكّ أنّ هناك تباينًا أو اختلافًا حقيقيًّا بين الولايات المتّحدة وإسرائيل حول طبيعة الصراع في المنطقة ومعالجته فضلًا عن خطاب أميركا الداعي إلى «للبرلة» العالم أو «دمقرطته» وتطلع لإستراتيجيّات أمريكا كقوّة عظمى وعالميّة تنظر إلى الرقعة الأوسع، وهذا يُفسّر النقاش الحادّ في إسرائيل على أثر توجّه السياسة الخارجيّة الأمريكيّة للإنزياح نحو الباسيفيك في المدى المتوسّط،

١ | صحيفة معاريف (٢٠١٠/٣/٢٦).



دون التخلّي عن المنطقة. وهذا يفسّر بعض نواحي التباين بين الجانبين حيال كيفيّة معالجة المشاكل الإقليميّة كافّة على رأسها «إيران» وسوريا والمسألة الفلسطينيّة وليس انتهاءًا بخطاب التغيير الاجتماعيّ «الديمقراطيّة» الذي تتبنّاه أميركا وبداية التغيير في الدول العربيّة مع انطلاق الحراك وما عُرف بـ «الثورات العربيّة».

إنّ طرح الولايات المتّحدة لمسألة الديمقراطيّة كقيمة (بمعزل عن مصداقيّتها من وجهة نظرنا) أثّر سلبًا على إسرائيل إن بلحاظ نزع فرادتها كـ «دولة» ديمقراطيّة كما تُقدّم نفسها للعالم أو بلحاظ خطر المدّ الديمقراطيّ فيما لو حلّ في الساحة العربيّة والإسلاميّة عبر الحراك الجماهيريّ. يُعلّق رئيس الأركان السابق غابي أشكينازي في نقاش دار حول سؤال من يجلب السلام لـ «إسرائيل»: إنشاء ديمقراطيّات قد تأتي بها الثورات العربيّة، أم بقاء الاستقرار على معادلاته الراهنة في الشرق الأوسط؟ ليُجيب أشكنازي قاطعًا: «الاستقرار في الشرق الأوسط أفضل من الديمقراطيّة».

ويقول فيزلتر: «لا يصعب فهم لماذا ثار الخوف في أوساطنا من الثورات العربيّة فسبب خوف «إسرائيل» لا يعود فقط إلى خطر أن تسود حالة من عدم الاستقرار في العالم العربيّ بل إلى احتمال أن تنشأ ديمقراطيّة عربيّة. فـ «إسرائيل» تتوق إلى أن تبقى هي الديمقراطيّة الوحيدة في «الشرق الأوسط»، وتتخيّل أنّها ستظلّ كذلك..... والأخطر «أنّ الديمقراطيّة تحرّر البواعث والأفكار»»!!.

الخشية من الديمقراطيّة

يخلص كلاينبرغ إلى التأكيد على وجوب عدم الاستنتاج من كلامه أنّه مؤيّد دعم الحكّام الطُغاة، بل إنّه يُحذّر مراكز التفكير الإستراتيجيّ في أميركا من أنّ وضعيّات المنطقة المركّبة لا تحتمل التبسيطيّة الافتراضيّة من خلال دمج المصالح والعمى الأيديولوجيّ. «قبل أن تخرجوا لتجلبوا لنا جنّة عدن تأكّدوا من أنّكم لا تقودوننا نحو جهنّم».

وفي متابعة حثيثة لمراكز القرار والدراسات الإسرائيليّة على أثر



الحراك العربيّ، برزت آراء واسعة كشفت أنّ أزمة ثقة وشكوك متنامية تجاه الولايات المتّحدة، فقد عبّر مثلًا عن هذه الجزئيّة الهامّة من النقاش الإسرائيليّ بالقول: «إنّ ثورة مصر لم تُخفنا بمقدار ما أخافنا موقف أوباما من حليفه مبارك وتخلّيه السريع عنه! وفي ثنايا هذا النقاش، برز مصطلح «خيانة» واشنطن لحليفها الثمين الرئيس حسني مبارك، واستدراكًا تمّ استتباعه بسؤال علنيّ، غير مسبوق في تاريخ علاقة الكيان الصهيونيّ بأميركا، ومفاده هل تكرّر واشنطن خيانة مبارك ومن قبله شاه إيران مع «إسرائيل»، خاصّة مع بروز اتّجاهات في الغرب تدعو إلى «دمقرطة» المجتمع العربيّ».... فهل تطال الخيانة الأميركيّة يومًا ما «إسرائيل»؟

وأنّه إذا كان ما يدثّ من سقوط أنظمة هو نتيجة أخطائها (أي الأنظمة) فإنّه أيضًا – وهذا الأخطر – نتيجة لخطيئة أميركا التي تخلّت عن دور «ربّ البيت» في «الشرق الأوسط» كما قال بوعز هندل....

يُلاحظ هُنا أن «إسرائيل» تكاد تكون أول جهة في العالم استشعرت بأن أميركا دخلت مرحلة الوهن الإستراتيجي في الشرق الأوسط.

يكمل آري شبيط فكرته عبر صوغ معادلة تفيد أنّ مسار انهيار الاستقرار الذي كان قائمًا في المنطقة متواز مع مسار تراجع الغرب إستراتيجيًّا فيها، والمقصود هُنا على وجه الخصوص أميركا رسالة قويّة تُفيد بأنّ الغرب لم يعُد القوّة القائدة في المنطقة التي يمكن الرهان عليها لفرض الاستقرار فيها.*شبيط*

وإذ لا يُتوقّع أن يحدث تغيُّر جدّيّ في مستوى هذه العلاقة في المدى المنظور رغم بعض الإرهاصات والأزمات وما أسلفنا من نقاط تباين متزايدة باضطراد، إلّا أنّ تغييرًا حقيقيًّا يحتاج إلى تغيير في معطيات الصراع ومعطيات الوضع الإقليميّ والدوليّ، بحيث تلمس الولايات المتّحدة أنّ العلاقة في شكلها القائم يمكن تشكّل تهديدًا جدّيًا لمصالحها، وهذا يحتاج إلى عمل وطنيّ فلسطينيّ وعربيّ خاصّ.

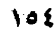


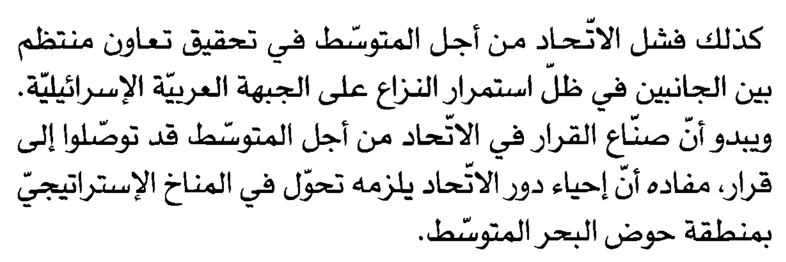
٢ الشراكة الإسرائيليّة مع الاتّحاد الأوروبيّ وحلف شمال الأطلسي (الناتو)

إنّ الحكومة الإسرائيليّة معنيّة برفع نسبة التبادل التجاريّ مع الاتّحاد الأوروبيّ والبحث عن مشاريع مشتركة للاستثمار في إسرائيل. وتوصّلت الخارجيّة الإسرائيليّة إلى اتّفاق تفاهم عام ٢٠٠٠ مع الاتّحاد الأوروبيّ نجم عنها سلسلة من الاتفاقات التجاريّة. بالرغم أنّ إسرائيل لا تعطي وزنًا متساويًا لعلاقاتها مع هذا الاتّحاد الأوروبيّ إلّا أنّها تدرك دوره في محاولات حلّ الصراع بين إسرائيل والفلسطينيّين، وتدرك حجم المبالغ والأموال التي يحوِّلها الاتّحاد لدعم السلطة الفلسطينيّة. لهذا، تسعى إلى الحفاظ على العلاقات السياسيّة مع دول الاتّحاد في الوقت ذاته الاستفادة من الاتّحاد سياسيًّا للوقوف بجانبها في مواجهة الفلسطينيّين، باعتبارهم يشكّلون خطرًا على وجود إسرائيل.

إلّا أنّ التشدّد المتزايد في السياسات الإسرائيليّة منذ انتخاب حكومة نتانياهو اليمينيّة، التي أوضحت (الحكومة) بما لا يدع مجالًا للشكّ أنّها لا تهتمّ إلّا بالتوصّل إلى تسوية تتفق مع شروطها الخاصّة، وبتحويل الأراضي الفلسطينيّة إلى نموذج للفصل العنصريّ، على غرار ما كان فى جنوب إفريقيا من قبل، وذلك يمنح الدول الأوروبيّة الأساس الأخلاقيّ للتنصّل من دعمها التقليديّ لإسرائيل. في الوقت نفسه، هناك تحوّل ملموس في الرأي العامّ الأوروبيّ إزاء إسرائيل. ففي استطلاع للرأي أجرته هيئة الإذاعة البريطانيّة «بي بي سي» عام ٢٠٠٧ تمّ الكشف عن غلبة الرأي السلبيّ العالميّ فيما يخصّ إسرائيل، حتّى في دول مثل ألمانيا التي وصل بها معدّل الرأي السلبيّ إلى ٧٧%، واليونان ٦٨%، وفرنسا ٦٦%. وفى أكتوبر ٢٠٠٨، أعرب مسؤول بالخارجيّة الألمانيّة عن قلقه إزاء تنامي المشاعر المعادية لإسرائيل فى ألمانيا. ورغم أنّ المستشارة أنجيلا ميركل تعتبر من أكثر القادة المؤيّدين لإسرائيل فى العالم، فإنّ الرأي العامّ له توجّه مختلف تمامًا. هذه التحوّلات في الرأي العامّ من شأنها التأثير في صنّاع القرار ليقوموا بإعادة النظر فى خياراتهم السياسيّة.







كذلك فشل الاتّحاد من أجل المتوسّط في تحقيق تعاون منتظم بين الجانبين في ظلّ استمرار النزاع على الجبهة العربيّة الإسرائيليّة. ويبدو أنّ صنّاع القرار في الاتّحاد من أجل المتوسّط قد توصّلوا إلى قرار، مفاده أنّ إحياء دور الاتّحاد يلزمه تحوّل في المناخ الإستراتيجيّ بمنطقة حوض البحر المتوسّط.

وقد نبّهت أوروبا إلى ضرورة تبنّي سياسة أكثر فاعليّة وتوازنًا. فقد أدان عدد من الدول الأوروبيّة قتل إسرائيل مواطنين أتراكًا كانوا ضمن أسطول الحريّة الذي قصد قطاع غزّة.

وأكّدت كاثرين آشتون Catherine Ashton «أنّ الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتّحاد ستصوّت منفردة في حال لجوء الفلسطينيّين من جانب واحد إلى الأمم المتّحدة للاعتراف بـ«دولة مستقلّة». وعدَّ البرلمان الأوروبيّ طلب عضويّة دولة فلسطين الذي تقدّمت به السلطة الفلسطينيّة لدى الأمم المتّحدة شرعيًّا، وأعلن في قرار تمّ تبنّيه بغالبيّة كبرى أنّه «يدعو الدول الأعضاء إلى الاتّحاد في موقفها إزاء الطلب المشروع للشعب الفلسطينيّ، بأن يتمّ تمثيله في الأمم المتّحدة بصفة دولة وتفادي الانقسامات بين الدول الأعضاء».

كما أن بروز النفوذ الإيرانيّ في المنطقة بمثابة مدخل جديد على السياسة الأوروبيّة إزاء المنطقة، خاصّة إذا فشل الجانب الأوروبيّ في صرف طهران عن أنشطتها النوويّة، واستعداد الأخيرة لصنع قنبلة نوويّة. في الواقع، إنّ صنع إيران لهذه القنبلة قد يخلق توازنًا جديدًا للقوى، ويجبر القوى الغربيّة على التعامل مع ملف الصراع العربيّ الإسرائيليّ بشكل أكثر جدّيّة. ويوضح التاريخ أنّ التوصّل إلى تسويات سلام دائمة عادة ما يكون وسط ظروف من التوازن الإستراتيجيّ.

ومع ذلك، فمن الواضح أنّ المحفّز الضروريّ لإطلاق الموجة الرابعة من التدخّل الأوروبيّ لم يوجد بعد. وما دام العرب غير مصرّين على لعب أوروبا دورًا، وربط هذا الدور بعلاقتهم الإستراتيجيّة مع القارّة البيضاء، فإنّه ليس من المتوقّع أن تشهد سياسة الاتّحاد الأوروبيّ تجاه المنطقة تحوّلًا جوهريًّا.





أمّا تركيا المنتظِرة دخولها إلى الاتّحاد الأوروبيّ، فتوجد أدلّة كافية تقول إنّ إسرائيل خسرتها كشريك إستراتيجيّ. فقد تحوّلت السياسة التركيّة بصدد الصراع العربيّ الإسرائيليّ في اتجاه البحث عن حلول لها مصداقيّة، والاعتراض على السياسات التوسعيّة والعسكريّة لإسرائيل.

إنّ التغيير في سياسة تركيا الخارجيّة وفي سياستها الإقليميّة سيفاقم من التوتّرات بين الدولتين، حيث إنّه لا يتوقّع من إسرائيل أن تؤمِّن لتركيا الفرصة التي تريدها كوسيط. وينبغي أن تتحوّل الأبعاد في مجال التوازن الإستراتيجيّ في المنطقة إلى مركّب مهمّ ودائم في حوار إسرائيل الإستراتيجيّ مع المجموعة الأطلسيّة، وذلك لأنّ مصالح الاتّحاد الأوروبيّ والولايات المتّحدة سويّة قد تتناقض مع تطلّعات تركيا في المنطقة.

ي. صورة إسرائيل في المجتمع الدوليّ ومسألة نزع الشرعيّة عنها، وتحدّي «الحرب الطريّة»

شكّل العدوان الإسرائيليّ – عمليّة الرصاص المسكوب – محطّة إستثنائيّة ومفصلًا فاقم من أزمة «نزع الشرعيّة» لإسرائيل وعلاقتها بالمجتمع الدوليّ. فقد كان للأداء العسكريّ والسياسيّ الإسرائيليّ، بدءًا بالاستخدام اللامتكافئ للقوّة والمجازر والإبادات بحقّ المدنيّين، وليس انتهاءً، بعدم التزام إسرائيل بقرار الأمم المتّحدة القاضي بإيقاف الحرب على غزّة، قد ذكّر الرأي العالميّ باستهانة إسرائيل ولامبالاتها بكلّ القوانين الدوليّة الصادرة عن الأمم المتّحدة، وعدم التزامها بها إلى درجة قصفْ مقرّات الأنوروا مباشرة حتّى أثناء تواجد بان كي مون في «تل أبيب»، ممّا يعتبر رسالة صريحة عن احتقار إسرائيل للمجتمع الدوليّ. وهذا ما أثار حفيظة فعّاليّات مدنيّة وحقوقيّة وقانونيّة هدّدت برفع دعاوى ضدّ أولمرت وباراك وليفني للجرائم الجماعيّة التي ارتكبوها في غزّة واتخاذ أهلها حقل تجربة لأسلحة جديدة غير معروفة دوليًّا.

ومن الناحية الأخلاقيّة، فإنّ القصف المكثّف والعشوائيّ ضدّ قطاع





غزّة الذي طاول الإنسان والحيوان والأرض، واستعمال الأسلحة غير المشروعة والمحرّمة دوليًّا أو غير المعروفة من قبل، وقصف مقرّات الأنوروا مرارًا وقوافل الصليب الأحمر والصحفيّين والأطفال والنساء وغيرهم، كلّها أظهرت أنّ الكيان الصهيونيّ غير أخلاقيّ ولا يعترف بالمعايير الإنسانيّة.

وقد حظّرت بعض الدول الأوروبيّة على بعض الضبّاط المشاركين في الحرب من دخول أراضيها ومحاكمتهم كما سنبيّن لاحقًا ونوثّق، وزاد الأمر من عزلة إسرائيل دوليًّا. «ليس لدينا مصلحة في رفع قضيّة لبنان إلى الإعلام، إنّنا هناك في وضع متدنٍّ أمام العالم المتنوّر، نحن المحتلّون وهم المحتلّون»، أمّا «العالم المتنوّر اليوم أكثر استعدادًا للعيش بدون إسرائيل واليهود ممّا كان عليه عام ١٩٣٨»[١].

هذه الصورة آخذة بالتنامي وأزعجت الدول الكبرى، ويمكن ربطها بمحطّات رئيسة:

عمليّة الرصاص المسكوب على قطاع غزّة.

عنصريّة الحركة الصهيونيّة، بما يتناقض مع الدولة الديموقراطيّة.

ضعف إسرائيل في الأمم المتّحدة، بسبب عدم التزامها بالقرارات الصادرة عن الأمم المتّحدة منذ تأسيسها.

محاكم تتمتّع بولاية عالميّة مثل بلجيكا (بروكسل)، التي تتميّز بمحاكمها الفعّالة، فمبدأ الولاية العالميّة يلحظ أنّ بعض الجرائم يمكن أن ينظر بها ويُعاقب مرتكبيها في أيّة دولة أخرى وليست الدولة المعنيّة فحسب[٢] وإصدار حكمها بحقّ بعض القادة العسكريّين الإسرائيليّين، وملاحقتهم قانونيّا، وهذا ما يعرف بـ«**الحرب الطريّة**».

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك سلسلة من القرارات تقدّر بحوالي ٣٨ قرارًا صدرت عن الأمم المتّحدة ولم تنفّذها إسرائيل، وهذا يؤثّر على

١ | «ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل»، مصدر سابق، الصفحة ٣٥٨.

٢ | أ. د. شفيق المصري، **انضمام دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائيّة الدوليّة: موازين الربح والخسارة، والسبل الأفضل للتعامل معها** (مركز زيتونة للدراسات والاستشارات).





صورة إسرائيل أمام المجتمع المتنوِّر أو المجتمع الدوليّ[١].

فإسرائيل ارتكبت جرائم توزّعت على مجموعات متعدّدة، ذلك لأنّها ارتكبت خلال هذه الفترة الطويلة أنواع الجرائم كافّة بحقّ الشعب الفلسطينيّ. ومن هذه الجرائم ما يمكن وصفه بجرائم الحرب أو جرائم ضدّ الإنسانيّة، وجرائم العدوان، وذلك وفقًا لأحكام القانون الدوليّ المتمثّل مؤخّرًا باتفاقيّة روما من خلال توصيفها التفصيليّ لهذه الجرائم[٢]. ومن الجرائم ما يمكن أن يندرج في جرائم الإبادة بدءًا من مجزرة دير ياسين إلى مجزرة جنين. ومنها ما يمكن أن يتعلّق بإرهاب الأفراد وإرهاب الدولة معًا. ومنها ما يتناول انتهاك الاتفاقيّات الدوليّة (كاتفاقيّة جنيف الرابعة خصوصًا) والقرارات الدوليّة وهي بالعشرات[٣].

١. إسرائيل والمؤسّسات الدوليّة

لا تزال إسرائيل في إطار تحدّيها واستخفافها بإرادة المجتمع الدوليّ، وعدم احترامها للأعراف والقوانين الدوليّة وضربها عرض الحائط بكلّ قرارات الأمم المتّحدة والهيئات ذات الصلة والتي تطالبها بالانسحاب من الأراضي العربيّة المحتلّة، ووقف الاستيطان في هذه الأراضي واحترام حقوق الإنسان فيها، ومن أبرز هذه القرارات وأهمّها:

* **قراري التقسيم ١٨١، و١٩٤ لعودة اللاجئين.**
* قرار مجلس الأمن الدوليّ رقم /٢٤٢/ لعام ١٩٦٧ وقرار المجلس /٣٣٨/ الصادر في عام ١٩٧٣ والقرار /٤٢٥/ الصادر عام /١٩٧٨/ بخصوص الانسحاب الإسرائيليّ من جنوب لبنان إضافة إلى القرار رقم /٤٩٧/ الصادر في /١٧/ كانون الثاني في ١٩٨١ بخصوص قيام إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوريّ المحتلّ، وقرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة رقم ٢٢٦/٣٦ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨١.

١ | المصدر نفسه.
٢ | المصدر نفسه.
٣ | المصدر نفسه.





- وكذلك قرارات مجلس الأمن /٤٦٥، ٤٧٦، ٤٧٨/ التي تطالبها بإلغاء ضمّ مدينة القدس إلى إسرائيل واعتبارها عاصمة موحّدة لها.

لقد أصبحت إسرائيل، برفضها القرارات الدوليّة، وتمرّدها على الشرعيّة الدوليّة ممثّلة بهيئة الأمم المتّحدة، تمثّل شذوذًا في العلاقات الدوليّة وتحدّيًا سافرًا للمجتمع الدوليّ.

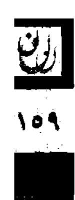
وأمكن استعراض نبذة من عشرات القرارات الدوليّة ذات الصلة الصادرة عن هيئة الأمم المتّحدة ومنظّماتها المتعدّدة (الجمعيّة العامّة، الأمانة العامّة، مجلس الأمن، محكمة العدل، المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ واللجان الشعبيّة، لجنة حقوق الإنسان، اللجنة الفرعيّة لحماية الأقلّيّات، منظّمة الأونيسكو، منظّمة الصحّة العالميّة، منظّمة العمل الدوليّة وغيرها...[1].

- **محكمة العدل الدوليّة**

نرى من الأهميّة الوقوف على فتوى المحكمة بشأن الجدار العازل والتي حقّقت إنجازًا قانونيًّا ونكسة بالمقابل لإسرائيل، لـ:

- أنّها المرّة الأولى التي تعرض فيها قضيّة تتعلّق بحقوق الفلسطينيّين وانتهاكات إسرائيل لهذه الحقوق أمام محكمة العدل الدوليّة وهذا يعتبر نجاحًا كبيرًا للفلسطينيّين والعرب وخاصّة أنّه جاء رغم المعارضة الشديدة من الولايات المتّحدة وحتّى من أوروبا.
- شموليّة القرار، فرغم أنّ الموضوع كان الجدار إلّا أنّ المحكمة وجدت نفسها مضطرة للبحث في مختلف جوانب القضيّة الفلسطينيّة وأعطت قوّة قانونيّة لقرارات مجلس الأمن والجمعيّة العموميّة وخاصّة في «عدم شرعيّة المستوطنات»، وأنّ القدس جزء من الأراضي المحتلّة، وانطباق معاهدة جنيف الرابعة عليها، هذا إضافة إلى اعتبار «الجدار غير شرعيّ».

١ | القرارات قرارات الأمم المتّحدة المتعلّقة بالدول العربيّة المحتلّة، http://www.baath-party.org، تاريخ دخول الموقع ٢/١٢/٢٠١٤.



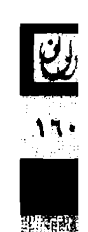
- القرار حَسم الخلاف حول التعريف في قرار ٢٤٢ وأعطى تفسيره القانونيّ بأنّ الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة هي كلّ الأراضي التي احتلّت عام٦٧، بلغة أخرى هي الأراضي الواقعة بين خطّ الهدنة في اتفاقيّة ١٩٤٩ والحدود الدوليّة للأردن ومصر.

- تأكيد المحكمة أنّ اتّخاذ هكذا قرار لا يؤثّر على مفاوضات السلام، والأهميّة هنا تكمن في أنّ الولايات المتّحدة وإسرائيل ومعظم الأحيان أوروبا طالما استخدموا هذه الحجّة الواهية لعرقلة أيّة جهة تحاول اتخاذ قرار يتعلّق بجرائم إسرائيل. وأكبر مثال على ذلك عندما اجتمعت الدول الأعضاء في معاهدات جنيف للبحث في رفض إسرائيل المتواصل لتطبيق هذه المعاهدات على الأراضي المحتلّة واتخاذ قرارات وإجراءات بحقّها، وهذه مسؤوليّة قانونيّة على الدول الأعضاء في المعاهدة بموجب نصِّها. استطاعت أمريكا النجاح في منع ذلك بحجّة أنّه يؤثّر على مفاوضات السلام، ومع الأسف رضخت حتّى القيادة الفلسطينيّة لذلك الضغط، ووافقت على تعليق الاجتماع.

- قررّت المحكمة أنّ كلّ الدول عليها مسؤوليّات تقوم بها وخاصّة الدول أعضاء معاهدة جنيف عليهم مسؤوليّة إضافيّة للعمل على التأكّد من رضوخ إسرائيل للقانون الدوليّ كما نصّت عليه المعاهدة، ممّا يعني أنّ عليهم اتخاذ خطوات عمليّة لإجبار إسرائيل على ذلك.

قررّت المحكمة أنّ على مجلس الأمن والجمعيّة العموميّة بالذات والأمم المتّحدة بشكل عامّ اتخاذ إجراءات ضروريّة أخرى لوضع نهاية للوضع غير القانونيّ الذي نشأ عن بناء الجدار والأنظمة المرتبطة به، آخذين بعين الاعتبار هذه الفتوى.

وأخيرًا، إنّ القرار يعطي درسًا للدبلوماسيّة الفلسطينيّة والعربيّة، أن تعتمد خيار التسوية، وتؤمن به، أن لا تتخلّى في أيّة مفاوضات أو في أيّ حال من الأحوال عن المرجعيّة القانونيّة والقرارات الدوليّة،



وتستبدلها بوعود أو ضمانات من أيّ جهة كانت[١].

وهناك العديد من القرارت التي صدرت بخصوص إسرائيل، منها قرارات لجنة حقوق الإنسان، وقرارات اللجنة الفرعيّة لمنع التمييز وحماية الأقلّيّات، وقرارات منظّمة اليونسكو، قرارات منظّمة الصحّة العالميّة، قرارات المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ، قرارات منظّمة العمل الدوليّة، إعلان فنكوفر، محكمة العدل الدوليّة.

٢. محكمة الجنايات الدوليّة.... (فُرصة أم تهديد)

يكثر الجدال حول مسألة انضمام دولة فلسطين كـ«العضو المراقب» في الأمم المتّحدة إلى محكمة الجنايات الدوليّة بهدف مقاضاة إسرائيل وتحصيل مكاسب معيّنة في سياق المواجهة القانونيّة والدوليّة معها، إلّا أنّه وبحسب د. شفيق المصري: «إنّ العرب مدعوّين إلى دراسة الموجبات الملقاة على عاتقهم من جهة والفوائد المرتقبة لهم من جهة مقابلة. وإذا كان للانضمام إلى المحكمة الجنائيّة فوائد تتعلّق بأهميّة الاعتراف بها أي بالدولة الفلسطينيّة وتؤدّي إلى قبول طلبها للتحقيق ببعض الحوادث وملاحقة مرتكبيها من الإسرائيليّين، فإنّ لهذا الانضمام بعض المخاطر التي يجب على الدولة الفلسطينيّة أن تتبصّر بإمكانيّة حصولها أيضًا».

ولعّل من هذه المخاطر التوصيف القانونيّ للأراضي المحتلّة، ذلك أنّ إسرائيل سعت ونجحت في بعض الأحيان إلى إزالة توصيف «الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة»، أي الأراضي التي تبقى قانونيًّا في حماية معاهدة جنيف الرابعة وتبقى إسرائيل «القوّة القائمة بالاحتلال»، وفرض توصيف جديد اعتمدته بعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وهو «الأراضي المتنازع عليها»، بما يعني أنّ إسرائيل لم تعد قوّة قائمة بالاحتلال وأنّ هذا النزاع يخضع بالنتيجة إلى التفاوض وليس إلى القانون.

وقد استطاعت إسرائيل تعديل لهجة الجمعيّة العامّة في بعض الأحيان

١ | شوقي العيسه، http://www.ensancenter.org/arabic/lahai/lahai.html، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/٩/١٢.



وبات التركيز على تثمير التفاوض ذاته من دون المطالبة بالانسحاب من الأراضي المحتلّة وفقًا للأحكام الدوليّة.

واليوم، بعد أن التزمت الدولة الفلسطينيّة بحدود ١٩٦٧ مسبقًا، وكذلك التزمت إذا انضمت بجميع بنود نظام روما والأحكام التي يمكن أن تصدر عن المحكمة الجنائيّة الدوليّة...

بعد كلّ هذا، فإنّ الدولة الفلسطينيّة لا يجب أن تستبعد:

- استكمال المساعي الإسرائيليّة في تحويل التوصيف القانونيّ للأراضي المحتلّة إلى أرض متنازع عليها... وحجتها الآن أنها بإزاء دولة فلسطينيّة - وإن كانت كلّها محتلّة - وأنّ هذه الأراضي متنازع عليها بين الدولتين، الأمر الذي يستلزم المفاوضات ثمّ الاعتراف المتبادل.
- مطالبة إسرائيل بالتحقيق مع عدد من الفلسطينيّين أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة استنادًا إلى بعض الحيثيات القانونيّة من جهة، وإلى التصنيف الأمريكيّ وبعض الأوروبيّ أنّ حماس من المنظّمات الإرهابيّة من جهة ثانية. وإذا حصل ذلك، فإنّ الدولة الفلسطينيّة مضطرة إلى اعتقال هؤلاء وفقًا لنظام روما (المادّة ٥٩).
- قيام «إسرائيل»، إذا ما وجدت أيّ ضغط من جهة المحكمة أو المحاكمة، أن تعمل مع الولايات المتّحدة على استصدار قرار من مجلس الأمن بوقف التحقيق والمقاضاة عملًا بالمادّة ١٦ من نظام المحكمة.[١]

٣. المجتمع المدنيّ – العالميّ –

في ظلّ السياسات الإسرائيليّة المرتبطة أصلًا بالاحتلال ثمّ بالاستيطان والتهجير ومسألة التسوية مع الفلسطينيّين، وبما شكّل مخالفات للقوانين والأعراف والإتفاقيّات الدوليّة، فضلًا عن ممارسات الفصل العنصريّ بحقّ عرب ٤٨، وفي مؤتمر دوربان (أيلول ٢٠٠١)

١ | **انضمام دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائيّة الدوليّة: موازين الربح والخسارة، والسبل الأفضل للتعامل معها**، مصدر سابق.





كانت إسرائيل «الدولة» الوحيدة التي تعرضّت للانتقاد بوصفها «دولة عنصريّة»[1]،لعدم التزامها بالقرارات والمبادرات الدوليّة لحلّ الصراع من جهة، إذ إنّه في عام ٢٠٠٣ وحده أقرّت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة ما لا يقلّ عن ثمانية عشر قرارًا بإدانة إسرائيل أو توجيه الانتقاد إليها. واليوم تدان إسرائيل في الأمم المتّحدة بمصطلحات نازيّة، أو يقارن بين النازيّة وبينها، وخاصّة عندما تتحدّث القرارات عن تهويد القدس[2].

إنّ تحوّلات العولمة الكبرى لهذا القرن على حدّ زعم فيكتور هيجو «..نقاوم غزو الجيوش... ولا نقاوم غزو الأفكار» («.. الأقوى من كلّ جيوش العالم هي الفكرة التي حان وقتها...»).. وقبل تبلور الحروب الإعلاميّة التي عرفها القرن العشرين، تنبّأ هيغو بأنّ الأفكار تغدو أقوى من الأسلحة. إنّ إسرائيل انتصرت في الحروب الماديّة ضدّ أعدائها العرب طيلة العقود الخمسة الأخيرة، لكنّها تنهزم في ساحة معركة الأفكار. فلم تلبث نواتج العولمة وآثارها من جهة، والأداء الضارب بعرض الحائط الشرعيّة الدوليّة فضلًا عن الشرعيّة الأخلاقيّة والإنسانيّة، وإخفاقات الدول العربيّة من جانب آخر سرّعوا في كشف النقاب عن مفاهيم وحقيقة طروحات هذا الكيان وأفكاره المتناقضة مع أبسط حقوق الإنسان في زمن سمته حقوق الإنسان، فقد أفردت منظّمات الأمم المتّحدة إسرائيل على أنّها أسوأ منتهك لحقوق الإنسان في العالم ؛ وباتت شرعيّة «الدولة اليهوديّة»، موضع شكّ في الجامعات والأوساط الإعلاميّة الغربيّة. وإذا ما استعرضنا نتائج العديد من استطلاعات الرأي نجد أنّ نسبة الأوروبيّين والأمريكيّين الذين ينقلبون على إسرائيل تزداد يومًا بعد يوم[3]. فمثلًا في أيّار ٢٠٠٥، قررّت الجمعيّة البريطانيّة للأساتذة الجامعيّين مقاطعة الجامعات الإسرائيليّة (يائيل تامير بروفيسور قسم الفلسفة وكليّة التعليم في جامعة تل أبيب في مؤتمر هرتزيليا السادس)[4].... وتعترف النخب

١ | «ميزان المناعة والأمن القوميّ في إسرائيل»، مصدر سابق، الصفحة ٢١٩.
٢ | المصدر نفسه، الصفحة ٢٢١.
٣ | «ميزان المناعة والأمن القوميّ في إسرائيل»، مصدر سابق، الصفحة ٢٠٠.
٤ | المصدر نفسه، الصفحة ٢٣٦.





بتعاظم زخم معاداة الصهيونيّة بشكل ملحوظ، سواء في الأوساط العربيّة أو الأوروبيّة. حتّى أنّه يُلحظ تراجع ذكرى المحرقة ومعها التزام أوروبا الأدبيّ حيال إسرائيل[١].

كما يمكننا أن نلاحظ اليوم أنّ الروايات التي كانت تتحدّث عن المظلوميّة والاستضعاف والنضال من أجل البقاء والتي طالما تبنّتها إسرائيل على مرّ السنين، لم تعد وثيقة الصلة بمساعي الإسرائيليّين الدبلوماسيّة وحوارهم الدبلوماسيّ مع الغرب. بل أصبح أخصام إسرائيل يدأبون على استخدام الروايات نفسها من أجل استقطاب الدعم والتأييد[٢]، ومن الشواهد الناطقة على ذلك، ما أعلنه جاك شيراك الرئيس الفرنسيّ أثناء زيارة قام بها إلى القاهرة عام ١٩٩٦، من أنّ «الأوروبيّين والمسلمين يجب أن يكتبوا التاريخ معًا...»[٣]. وفي أيّار ٢٠٠٥، عبّر سفيرا إسرائيل في إسبانيا والنروج عن استيائهما من تضمين المواد التعليميّة الإسبانيّة والنروجيّة دعاية معادية لإسرائيل[٤]. كما أنّ ٦٢% من الأوروبيّين ينظرون نظرة سلبيّة إلى إسرائيل. في كانون الأول / ٢٠٠٢[٥]، وفي استطلاع للرأي أظهرت أنّ ٥٩% من الأوروبيّين يعتقدون أنّ إسرائيل ما تزال تهدّد العالم أكثر ممّا تهدِّده كوريا الشماليّة أو إيران أو أفغانستان[٦]، وفي كانون الأوّل ٢٠٠٤ كشف استطلاع للرأي في ألمانيا أنّ ٥٠% من الألمان يعتقدون أنّ تعامل إسرائيل الراهن مع السكّان الفلسطينيّين يشبه تعامل النازيّين مع اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية. وأظهر المسح أيضًا أنّ ٦٨% من الألمان يرون في السلوك الإسرائيليّ «حرب إبادة» ضدّ الفلسطنيّين[٧].

١ | المصدر نفسه، الصفحتان ٧١ و٧٢.
٢ | المصدر نفسه، الصفحة ٢١٢.
٣ | المصدر نفسه، الصفحة ٢٤٤.
٤ | المصدر نفسه، الصفحة ٢٤٥.
5 | Source: the Economist, January 4th 2003, p. 19.
6 | Source: the Jerusalem post, nove. 1, 2003.
7 | Emanuele Ottolenghi, «*Europe wants Israel to loose*», The Jerusalem Post, 27 july, 2004.



٤. دور الدبلوماسيّة العربيّة بالتأثير على صورة إسرائيل

يفيض سجِّل إسرائيل بإزدراء المجتمع الدوليّ وانتهاك قوانينه وقراراته وقواعده الآمرة، ويمكن تسجيل عشرات القضايا الدبلوماسيّة الغربيّة (رسميّة وشعبيّة) المطروحة دوليًّا بوجه إسرائيل إن على صعيد الجمعيّة العامّة أو محكمة العدل الدوليّة، وحتّى مجلس الأمن (رغم الفيتو الأمريكيّ الدائم). وربّما الأهمّ عبر المحاكم المحلّيّة التي تتعاطى دوليًّا (كما في بلجيكا) ومؤسّسات المجتمع المدنيّ. يتطلّب ذلك نقاشًا معمّقًا حول كلّ خطوة ومدى فاعليّتها والفرص والتهديدات الكامنة... كما تطرّقنا بالنسبة لمحكمة الجنايات الدوليّة، أو كما يجري النقاش اليوم حول انضمام فلسطين إلى عضو مراقب في الأمم المتّحدة والمكاسب (وربّما المضارّ) المتوقّعة... بما يساعد على التقدّم بالقضيّة الفلسطينيّة في المجتمع الدوليّ، وإظهار حقيقة الصراع وطبيعة إسرائيل العدوانيّة والمغتصِبة التي تمثّل إرهاب الدولة، وكلّ ذلك مطلوب في سبيل تقديم صورة إسرائيل... وتحويله إلى تحدٍّ لها أمام المجتمع الدوليّ، وفيما ذكره اللواء في الاحتياط يعقوب عميدرور:

«أريد أن أشير إلى لاتناظرين اثنين إضافيّين يؤثّران جدًّا على الأمن القوميّ لإسرائيل. الأوّل، هو اللاتناظر الدوليّ الذي يثقِل جدًّا على طريقة تصرّف إسرائيل. فالمؤسّسة الدوليّة ليست مبنيّة على الحقّ، وهذه سذاجة ووهم وبدرجة معيّنة تجاهل للواقع. الثاني، التفكير أنّ السياسة الدوليّة مبنيّة على الحقّ». وكما قال ذات مرّة رئيس الحكومة البريطانيّة قبل حوالي ١٥٠ سنة: « ليس لبريطانيا العظمى أصدقاء على مدى الزمن وإنّما مصالح.

تبنى المؤسّسة الدوليّة على أمر واحد هو أصابع التصويت في المؤسّسة الدوليّة، وفي هذا الموضوع لاتناظر صعب جدًّا لإسرائيل. الوضع هو على هذا الشكل، برأيي المتواضع، لو قدّموا اليوم قرارًا للأمم المتّحدة تمّ اتخاذه في العشرين من تشرين الثاني من عام ١٩٤٧ عن قيام دولة يهوديّة، لم يكن ليمرّ أيّ قرار من هذا القبيل على الأرجح. هذا هو الوضع اليوم في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، حصل جدال





بيني وبين أوروبيّ قال لي: لكن انظر الجمعيّة العامّة قررّت، فقلت له: لقد قررّت أيضًا بأنّ الصهيونيّة هي حركة عنصريّة، لقد حوّلت الصهيونيّة إلى حركة عنصريّة. هذه هي الغالبيّة في العالم!! هناك هيئة تتعاطى حقوق الإنسان في جنيف، الدولة الوحيدة المذكورة في قرارها الذي تعمل على أساسه، هي دولة إسرائيل، ليست إيران ولا ليبيا أو سوريا أو كوريا الشماليّة بل دولة إسرائيل، نصف قرارات واستنكارات هذه الهيئة هي ضدّ دولة إسرائيل، لماذا؟ لأنّ هناك غالبيّة أوتوماتيكيّة، انظروا إن قدّم الفلسطينيّون غدًا قرارًا بأنّ الشمس تشرق من الغرب في دولة إسرائيل سيمرّرون هذا في الأمم المتّحدة، فلا تتعرّضوا للتضليل، وعندما توجّهنا بدورنا إلى أمين عام الأمم المتّحدة في مسألة ما، شرح بأنّ هذا، وقلنا له: هل تحتاج «لكن»!!! فقال لنا: انظروا لديّ جمهور ناخبين، هذه الدول، هذه الـ١٩٥ دولة هي جمهوري الناخب، ولا أستطيع تجاهلها. هذا التضليل بأنّنا إذا ما قمنا فحسب بالإقناع والشرح ونقول الحقيقة، هو تضليل كبير للغاية، يجب أن يكون هناك حادثة متطرّفة للغاية بأن نقنع جزءًا معتبرًا من تلك الـ١٢٣ دولة للتصويت لصالح دولة إسرائيل. نحن ملزمون، وهذا مسعى لم نجد له حلًّا حتّى الآن، بإيجاد الـ QNE (مقياس الارتفاع) إن أردتم للتدنّي الإسرائيليّ الثابت في الأمم المتّحدة، ما نجحنا في بنائه في المجال الأمنيّ بواسطة التكنولوجيا وأمور أخرى، وقد تحوّل هذا ليصبح جزءًا من القانون الأميركيّ حتّى، فالولايات المتّحدة الأميركيّة ملزمة بحماية عصر النوعيّة العسكريّة لدولة إسرائيل، نحن لم نجد الطريقة للقيام بهذا الأمر في الأمم المتّحدة حتّى الآن. إذًا لدينا في مجلس الأمن الولايات المتّحدة الأميركيّة وهي تمنع بقوّة تصويتها ليس إلّا كونها إحدى الدول العظمى الخمس في مجلس الأمن التي تتخذ القرارات ضدّ دولة إسرائيل، لكنّنا لم نجد، وهذا بالتأكيد غير مضمون إلى الأبد، فهذا كلّه مرتبطٌ الآن بمجلس الشيوخ الأميركيّ، نحن لم نجد الحلّ في هذه الأثناء لمشكلة عدم التناظر القويّة جدًّا، التي تواجهها دولة إسرائيل في المؤسّسة الدوليّة [1].

١ | مؤتمر مركز أبحاث الأمن القوميّ حول النظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة والبيئة الإستراتيجيّة





ومن الناحية السياسيّة، فعلى الرغم من ارتباط الكيان الصهيونيّ بالولايات المتّحدة الأمريكيّة والدول الغربيّة على وجه العموم، ومن اتّساع نطاق علاقاته مع دول العالم شرقًا وغربًا واختراقاتها للساحة العربيّة، فإنّه بدأت تبرز في السنوات الأخيرة مع تصاعد عدوانيّة وتطرّق السياسة الصهيونيّة وروح الغطرسة والاستعلاء التي تتعامل بها حتّى مع حلفائها، حالة من الشجب والإدانة وحتّى المقاطعة من قبل جامعات وشركات وهيئات مدنيّة، وصلت إلى حدّ إصدار مذكرات جلب بحقّ مسؤولين إسرائيليّين مدنيّين وعسكريّين، من محاكم أوروبيّة، ممّا أثار ضجّة في الأوساط السياسيّة الصهيونية المتعاطفة معها من اتجاه يتنامى في العالم نحو عزل و«سحب الشرعيّة» عن هذا الكيان.

وكمثال على محاصرتها بالاتّهامات، ذكر تقرير لمجلّة دير شبيغل أنّ ٩٣٦ ادّعاءًا دوليًّا ضدّ إسرائيل، وأيضًا نذكر تصريحات هيلين توماس التي كانت كبيرة الصحفيّين في البيت الأبيض لسنوات طويلة، التي قالت فيها إنّ «على اليهود أن يرحلوا عن فلسطين ويعودوا إلى ألمانيا وبولونيا»[1].

وبكلام معبّر لدامتان شارانسكي - رئيس معهد الدراسات الدوليّة والشرق الأوسطيّة، مركز شالم - إذ يقول: «إنّ العالم المتنوّر اليوم أكثر استعدادًا للعيش بدون إسرائيل واليهود ممّا كان عليه عام ١٩٨٣».

--- | المتغيّرة ٢٠١٣/٠٤/٠٤، المقدّم: المتحدّث الأخير بهذه الأمسيّة هو اللواء في الاحتياط يعقوب عميدرور.

١ | محمّد رشاد الشريف، **الكيان الصهيونيّ من التأسيس إلى الأزمة (دراسة)** (دار كنعان للدراسات والنشر، الطبعة ١، ٢٠١٢)، الصفحة ١٧٣.



الفصل الثالث:
الردود على التحدّيات التي تواجهها إسرائيل



أوّلًا: إيران كتهديد وجوديّ

تمتلك إيران رؤية إستراتيجيّة تصرّ على بلوغها وهو تحقيق مكانة الدولة «المركز» في فضائها الإقليميّ المتعدّد (غرب آسيا). ورغم أنّ هناك معوّقات داخليّة وخارجيّة، إلّا أنّ الاتّجاه العامّ لحركتها يشير أنّها تسير نحو هذا الهدف بثبات.

تنظر إسرائيل إلى إيران أنّها تهديد وجوديّ، إن لم نقل التهديد الوجوديّ الوحيد مقارنةً ببقيّة التحدّيات والاعتبارات الإستراتيجيّة. فبالنسبة لها (لإسرائيل) يجب تغيير النظام في إيران لإبعاد هذا التهديد الوجوديّ.

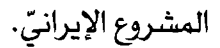
تكمن المشكلة مع إيران ليست في اليوم الذي تمتلك فيه القنبلة، بل المشكلة هي اليوم، أنّها تثير المشاكل في البلدان وتدعم الراديكاليّين وتستغلّ ضعف الأنظمة وتقوّض استقرارها. يتعيّن على الأنظمة أن تدرك أنّ العالم اللامبالي يسمح لإيران بأن تغدو اللاعب المهيمن والأكثر أهمّيّة في المنطقة[1]؛ إيران التي تحوز على مزايا «قوّة خاصّة» ليس آخرها الملف النوويّ، وتدعم قوى المقاومة والممانعة في المنطقة وتؤمّن لها الغطاء السياسيّ.

اعتمدت إسرائيل جملة من الخطوات في مواجهة التهديد الإيرانيّ، توزّعت ما بين السياسيّة والعسكريّة والأمنيّة وأسلوب الحرب الناعمة، وقدّمت خطابًا في مواجهة إيران يرتكز على السياسات التالية:

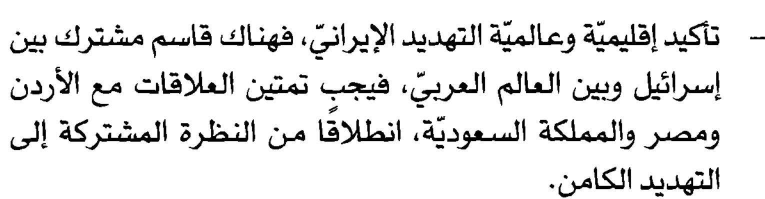
- الموقف الرسميّ يقضي بأن لا تقف إسرائيل رأس حربة بوجه

١ | القول لتسيفي ليفني، http://www.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view/136273، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، مقتطفات عبريّة.





المشروع الإيرانيّ.



- تأكيد إقليميّة وعالميّة التهديد الإيرانيّ، فهناك قاسم مشترك بين إسرائيل وبين العالم العربيّ، فيجب تمتين العلاقات مع الأردن ومصر والمملكة السعوديّة، انطلاقًا من النظرة المشتركة إلى التهديد الكامن.

- محاولة القادة الإسرائيليّين وضع الولايات المتّحدة في مواجهة مباشرة مع إيران، ولعلّ ما ذكره دان مريدور INSS الوزير ومدير مكتب سابق لرئاسة الوزراء في مؤتمر INSS ٢٠١٢ «أنّ المعركة التي تخوضها الولايات المتّحدة في مواجهة إيران، لها تداعياتها على موقع أمريكا في العالم». ويقول: «إذا استطاعت إيران أن تصبح نوويّة، وإذا حصل هذا فسيكون برهانًا على عجز الولايات المتّحدة عن حماية الأنظمة التي يتملكها الرعب من الهيمنة الإيرانيّة... وسوف يُعطي هذا دفعًا للمنظّمات المنبثقة على قواعد دينيّة في العالم العربيّ والإسلاميّ.

وبحسب بروفسور درويرت آينهورت، م. مركز الدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة: «إنّ أميركا أضاعت فرصة التفاوض مع إيران بعد غزو العراق، حيث كانت أمريكا في موقع القوّة وإيران خائفة... وربّما كان الرئيس بوش يعوّل على قدرة أمريكا على تحقيق ما تريد في المنطقة دون الحاجة لمساومة إيران حينها!! هذه الأمور تبدّلت وموقع إيران تحسّن مقابل أنّ موقع أمريكا تراجع اليوم»[1].

وبحسب ديكل[2] أنّ السيناريوهات المحتملة للتعاطي مع إيران النوويّة:

- التفاوض المباشر في إطار ثنائيّ أو متعدّد الأطراف.

- العمل العسكريّ الذي لا يبدو قابل للتحقّق وسلبيّاته على

١ | الشرقاوي، أشرف (٢٠١٠)، «نصوص كلمات المشاركين في مؤتمر هرتزيليا العاشر ٢٠١٠»، مختارات إسرائيليّة، العدد ١٨١، الصفحة ٤.

٢ | أودي ديكل، من مركز أبحاث الأمن القوميّ، التابع لجامعة تل أبيب، في دراسة نشرها تحت عنوان عدوّ عدوّي صديقي، أوراق عبريّة، www.watan.com تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/١٤.





المنطقة والعالم ستكون أكبر من نتائجه.

- تغيير النظام الذي لا يبدو أنّه قابل للتحقّق رغم الجهود التي تبذل داخليًّا.
- الضغط على إيران (اقتصاديًّا) غربيًّا ودوليًّا على أمل توسيع الخلافات الداخليّة بحيث يتبدّل السلوك الإيرانيّ، وهو ما يكون بالدفع من مدخل القرار ١٧٣٧ مع ضرورة أن تبقي على الخيار العسكريّ مطروحًا.

إنّها تخشى إسرائيل من الانفتاح الدوليّ على إيران، وتقول إنّ استدراج المجتمع الدوليّ وإضعاف موقف الكتلة الغربيّة المعتدلة حيال إيران يُشكّل تهديدًا حقيقيًّا للسلام العالميّ (شاؤول موفاز)[1].

على ضوء ما تقدّم، اعتمدت إسرائيل جملة من الردود التي تحدّ من اقتدار إيران على مختلف الصعد منها:

أ. مواجهة القدرة العسكريّة

يقول هرالد فيدارشاين المتخصّص في الشؤون الإستراتيجيّة العسكرية أنّ «إيران وإسرائيل تعتبران أكبر قوّتين عسكريتين في المنطقة»، حيث يبلغ عدد سكّان إيران «٧٨» مليون نسمة، في حال بالكاد يبلغ عدد سكّان إسرائيل ٨ ملايين، وقد قامت إيران في السنوات الأخيرة بتوسيع وتحديث ترسانتها العسكريّة إلى حدّ كبير ومن أمثلة ذلك: زيادة قطع الوحدات البحريّة التابعة للحرس الثوريّ وصواريخ شهاب «٣». وقد شهدت عمليّة تطوير التسليح الإيرانيّ خاصّة في مجال الصواريخ مراحل عديدة، خاصّة في مجال الصواريخ بعيدة المدى، وكذلك تطوير جهاز إطلاق الأقمار الصناعيّة الثقيلة، فقد أطلقت الأقمار الصناعيّة الثلاثة في أعوام ٢٠٠٩ و٢٠١١ و٢٠١٢ وهي أقمار محلّيّة الصُنع.

في المقابل، فإنّ إسرائيل لديها تسليح حديث وتقنيّات عالية في

١ | صحيفة الشرق الأوسط، ٩ كانون الأول، ٢٠٠٩، العدد ١٢٧٩٥.





مجال القوّة الجويّة، بحيث تخصّص ما يعادل ١٦ مليار دولار لميزانيّتها العسكريّة سنويًّا وهي أعلى نسبة في العالم قياسًا بعدد سكّانها.

«من ناحية الطاقة البشريّة يقول التقرير إنّ إيران تتفوّق على «إسرائيل» بكثير. «إذ إنّ قوّات الحرس الثوريّ الإيرانيّ ازدادت عددًا في السنوات الأخيرة وتمّ تجهيزها بمعدّات وأسلحة حديثة. ولدى إيران صواريخ شهاب «٣» القادرة على وصول العمق «الإسرائيليّ»»[١].

إنّ إيران بمفهوم القوّة متعدّدة الأبعاد وازدياد حضورها الدوليّ مع دخولها النادي النوويّ يكسر الردع الإسرائيليّ والتوازن في المنطقة الذي ساد لصالح إسرائيل خلال العقود والسنين الماضية. هدّدت إسرائيل بالقيام بضربة جويّة خاطفة للمواقع الإيرانيّة ولكنّ المخاوف من عواقب الضربة وعدم موافقة واشنطن واستحالة شطب البرنامج النوويّ الإيرانيّ تلجم تلك الرغبة. فإسرائيل غير قادرة عسكريًّا على خوض حرب بمفردها وهي بالتالي تتّكل على المؤازرة الأميركيّة، وهو ما ليس ضمن أجندة الولايات المتّحدة، بحسب ما تُبيّن أقوال وأفعال الإدارة الأمريكيّة لأسباب لم تعد خافية على أحد. فالهدف من التلويح الإسرائيليّ بضرب إيران ليس إلّا لحشد التأييد لفرض أقصى العقوبات الممكنة ضدّ إيران. وفي إطار ذلك، فقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكيّة أنّ إسرائيل قامت سرًّا بتعبئة دبلوماسيّين في العواصم الأجنبيّة للضغط من أجل فرض عقوبات أشدّ ضدّ إيران، ونوعًا ما نجحت في الضغط على أمريكا في فرض عقوبات في فضاء مجلس الأمن، ولو أنّ الدبلوماسيّة الإسرائيليّة تعتبر أنّ هذه العقوبات غير كافية[٢].

١ . أذرع إيران

اعتبرت إسرائيل أنّ إيران تستمدّ قوّتها من قوى المقاومة بشكل أساس لا سّيما الإسلاميّة منها المحيطة بها مثل: حماس والجهاد وحزب الله الذي يعتبر أداة إيران الرئيسيّة فيما يعرف «بالحرب بالوكالة» proxy

١ | «نصوص كلمات المشاركين في مؤتمر هرتزيليا العاشر ٢٠١٠»، مصدر سابق، الصفحة ٥.

٢ | «نصوص كلمات المشاركين في مؤتمر هرتزيليا العاشر ٢٠١٠»، مصدر سابق، الصفحة ٥.



war حيث إنّه في ٦ أكتوبر ٢٠١٢ أعلن الأمين العامّ لحزب الله عن إرسال طائرة من دون طيّار متطوّرة فوق أراضي فلسطين المحتلّة صنعت في إيران وجرى تجميعها في لبنان، وهو ما عُدّ نقلة نوعيّة في الفهم العسكريّ ويُعمل بقوّة لحيازة أسلحة إستراتيجيّة كما حصل في تموز ٢٠٠٦.

كما عملت إسرائيل على استعراض قوّتها من خلال القيام بعمليّات مناورة بينها الهجوم على مصنع اليرموك في السودان، إذ إنّ العديد من التحليلات أشارت إلى أنّ هدف هذه الهجمات هو استرداد مكانة وشخصيّة إسرائيل Prestige if Israel، حيث تدّعي (إسرائيل) أنّ هذا المصنع بالتحديد هو الجهة المؤسّسة لصناعات الصواريخ التي تزوّد بها المقاومة في غزّة ولبنان.

٢. المحافظة على سلاح ما فوق تقليديّ – نوويّ:

تدّعي إسرائيل أنّ إيران تعتمد إستراتيجيّة الردع بإدخال السلاح النوويّ إلى جانب السلاحَين الكيماويّ والبيولوجيّ. كذلك القوّة الصاروخيّة التي تغطّي مسافات طويلة ودائرة المجال الحيويّ لإيران، واعتماد الصواريخ البالستيّة متوسّطة وبعيدة المدى (من عائلتي شهاب، سجّيل) كسلاح ردع إستراتيجيّ رئيسيّ يعوّض ما تملكه القوّات الجويّة بمواجهة التفوّق الجويّ الأمريكيّ والإسرائيليّ. في المقابل، تعتمد إسرائيل القوّة الجويّة كسلاح حاسم في المعركة، واعتماد القبّة الحديديّة لمواجهة الصواريخ خاصّة الباليستيّة. وتتحصّن إسرائيل بنظريّة «الجدار الحديديّ» التي أطلقها جابوتنسكي ذات يوم وطوّرها بن غوريون وصولًا إلى شارون ومَن بعده وأحد مقوّماتها هي الدرع النوويّة.

ب. السعي لبناء أحلاف (دول الاعتدال) بوجه إيران

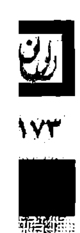
تتناقض الآراء بحدّة مع المواقف التي يُعبّر عنها مدافعو «إسرائيل» في الغرب بأنّ حلّ أزمات «الشرق الأوسط» العامّة لا علاقة لها بخلافات «إسرائيل» مع جيرانها.



يتحدّث بعض الساسة بأنّ «إسرائيل» يمكنها أن تضمن أمنها بأفضل شكل من خلال الدبلوماسيّة والمفاوضات - مع سورية، الفلسطينيّين، العرب من دول الاعتدال - ما من شأنه أن يعزل ويغضب إيران في الوقت نفسه. إنّ فكرة تشكيل تحالف مع الدول العربيّة المعتدلة كانت الموضوع الذي تمّ طرحه خلال المؤتمر[1] الذي استمرّ ٣ أيام من قِبل القادة الإسرائيليّين الأكاديميّين، والمسؤولين العسكريّين إضافة إلى القادة الزائرين والأكاديميّين المشاركين من أميركا وأوروبا.... وأكّد المتحدّثون أنّ الخوف من برنامج إيران النوويّ يتسبّب بالرعب، ليس فقط في القدس بل أيضًا في الرياض، القاهرة، عمّان وغيرها من العواصم العربيّة. وسيؤدّي إلى سباق نوويّ في المنطقة وربّما فوضى نوويّة لا سيّما إذا وصل السلاح لأيدي المجموعات الإرهابيّة. إنّ الخوف المشترك يتسبّب بخلق انفتاح جديد بين الدول العربيّة باتجاه تحالفات مع جيرانهم في المنطقة. وهذا بدوره سيعزل إيران ويحدّ من حريّتها في التحرّك بمواجهة الضغط الدوليّ لإنهاء طموحاتها النوويّة.

وقال المتحدّث مدير مكتب الجيش السياسيّ لوزارة الدفاع الحاكم العسكريّ السابق للضفّة الغربيّة عاموس جيلاد: «هذه أوّل مرّة ألاحظ فيها مثل هذا الخوف بين العرب. نحتاج إلى تقوية كلّ اتّصال ممكن مع مصر والسعوديّين وطبعًا الأردنيّين». علينا استغلال الخلاف السنيّ - الشيعيّ، وإنجاز التسوية مع الغرب، هذا لصالحنا في مواجهة إيران وقوى المقاومة، فالعداء الغربيّ الإسرائيليّ تستغلّه إيران لتعزيز تأثيرها على المنطقة (عاموس يدلين). وأشار جيلاد إلى أنّ عمليّة السلام مع الفلسطينيّين لا تزال في مرحلة متقلّبة بسبب قيام ما أسماه «حماسستان» في غزّة. ولكنّه قال: «إنّ (إسرائيل) يجب أن تقوم بكلّ ما تستطيع فعله لتقوية السلطة الفلسطينيّة وقائدها محمود عبّاس لإضعاف (حماس)».

١ | سعي إسرائيليّ محموم إلى بدء علاقات دبلوماسيّة مع العرب، .http://www.alwasatnews com، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/١٤.



ويقول الحاكم مت رومني[١]: «... وبعد تحليل النهائيّ لكلّ المعطيات، أرى أنّ المسلمين وحدهم قادرون على إلحاق الهزيمة بالإسلاميّين الراديكاليّين...، يمكننا ذلك، ويجب تقديم المساعدة...»[٢].

ج. الضغط الاقتصاديّ

إنّ الهدف الأوّل لإسرائيل هو دفع إيران لوضع تجبر فيه عدم التوصّل مع الدول العظمى إلى اتفاق نهائيّ يضمن وصولها للقنبلة النوويّة، فدعت إسرائيل المجتمع الدولّي إلى التحرّك قبل فوات الأوان من خلال الجهود الدبلوماسيّة سواء من خلال الاتّحاد الأوروبيّ أو مجلس الأمن أو الولايات المتّحدة الأمريكيّة لوقف البرنامج النوويّ العسكريّ. وهدّدت مجموعة المصالح للضغط الاقتصاديّ ومنع التعامل مع الشركات والمصارف الإيرانيّة، وانعكس ذلك على الواقع الإيرانيّ. وأمكن للدبلوماسيّة والعمل السياسيّ من دخول طاولة التفاوض المباشر مع مجموعة (الخمسة زائد واحد). ففي ٢٠١٣/٢/٢، دعا نائب الرئيس الأمريكيّ جو بايدن «Joe Biden» إيران لإجراء مفاوضات مباشرة بين البلدين حول الملف النوويّ.

كما أكّد شاؤول موفاز «Shaul Mofaz» رئيس حزب كاديما ونائب رئيس وزراء الأسبق: «حان الوقت لأن تفرض الولايات المتّحدة الأمريكيّة والقوى الغربيّة عقوبات أشدّ على القطاع النفطيّ والماليّ من أجل وقف برنامج التطوير النوويّ لإيران»[٣].

وقد تعرّضت إيران للعديد من العقوبات الاقتصاديّة من جهات مختلفة في مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتنقسم العقوبات إلى:

١ | **ويلارد ميت رومني** (بالإنجليزية: Willard Mitt Romney)؛ (١٢ مارس ١٩٤٧) هو رجل أعمال وسياسيّ أمريكيّ. كان حاكم ولاية ماساشوستس الـ٧٠ من عام ٢٠٠٣ حتّى عام ٢٠٠٧ وهو أيضًا مرشح للرئاسة عن الحزب الجمهوريّ ٢٠١٢.

٢ | «ميزان المناعة والأمن القوميّ في إسرائيل»، مصدر سابق، الصفحة ٣١٨.

٣ | ميلتستاين، ميخائيل، ٢٠١١، **شرق أوسط جديد – قديم: زلزال في الشرق الأوسط وتداعياته على إسرائيل**، صدرت عن معهد أبحاث الأمن القوميّ الإسرائيليّ (INSS)، دراسة جديدة (٢٠١١) حول المستجدّات الإستراتيجيّة في منطقة الشرق الأوسط (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات). الصفحة ٢٣.





- **العقوبات الأمميّة**

فرض مجلس الأمن الدوليّ أربع مجموعات من العقوبات ضدّ إيران في ديسمبر/كانون الأوّل ٢٠٠٦، ومارس/آذار ٢٠٠٧، ومارس/آذار ٢٠٠٨ ويونيو/حزيران ٢٠١٠.

تغطّي المجموعة الأولى المواد النوويّة الحسّاسة وتجمِّد أصول أفراد وشركات إيرانيّة ذات علاقة بالبرنامج النوويّ. وتتضمّن المجموعة الثانية أسلحة جديدة وعقوبات ماليّة. وقامت بتوسيع تجميد الأصول لتشمل ٢٨ من الأفراد والشركات الجديدة التي لها صلة بـ/أو تدعم العمل النوويّ الحسّاس أو تطوير الصواريخ العابرة للقارّات.

وزادت المجموعة الثالثة في العام ٢٠٠٨ القيود الماليّة والقيود على السفر للأفراد والشركات، ووسّعت دائرة الحظر الجزئيّ على الاتجار في مواد لها استخدامات مدنيّة وعسكريّة معًا لتغطّي جميع المبيعات لمثل هذه التقنيّات إلى إيران.

ودعا قرار لمجلس الأمن الدوليّ بتاريخ ٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٠ إلى تدابير ضدّ بنوك إيرانيّة جديدة في الخارج إذا اشتبه في أنّ لديها علاقة بالبرنامج النوويّ أو برنامج الصواريخ.

ووسّع قرار مجلس الأمن المذكور حظر مبيعات الأسلحة ضدّ طهران، وأضاف إلى القائمة السوداء ثلاث شركات تسيطر عليها الخطوط البحريّة بجمهوريّة إيران الإسلاميّة و١٥ شركة تتبع لقوّات الحرس الثوريّ الإيرانيّ. ودعا القرار إلى إنشاء نظام للرقابة على الشحنات.

- **العقوبات الأميركية**

بالإضافة إلى عقوبات ١٩٧٩، و١٩٩٥، و٢٠٠٧، ففي ٢٤ يونيو/ حزيران ٢٠١٠ أقرّ الكونغرس الأميركيّ عقوبات جديدة من طرف واحد بهدف الضغط على قطاعي الطاقة والمصارف الإيرانيّين. وفرض قانون يونيو/حزيران عقوبات على الشركات التي تزوِّد إيران بمنتجات بتروليّة متطوّرة تبلغ قيمتها أكثر من خمسة ملايين دولار






في العام[١].

كما أنّه حرم فعليًّا البنوك الخارجيّة من الوصول إلى النظام الماليّ الأميركيّ إذا قامت هذه البنوك بالتعامل تجاريًّا مع البنوك الإيرانيّة أو قوّات الحرس الثوريّ.

وفي مايو/أيار ٢٠١١، أعلنت الولايات المتّحدة عقوبات جديدة ضدّ شركة بي دي في إس أي الفنزويليّة البتروليّة المملوكة للدولة وستّ شركات بتروليّة صغيرة أخرى وشركات نقل بحريّ لتعاملها تجاريًّا مع إيران منتهكة الحظر الأميركيّ، الأمر الذي أثار غضب حكومة هوغو شافيز.

وفي يونيو/حزيران ٢٠١١، أعلنت واشنطن عقوبات جديدة ضدّ قوّات الحرس الثوريّ الإيرانيّ وقوّات الباسيج للمقاومة وقوّات إعمال القانون الإيرانيّ وقائدها إسماعيل أحمدي مقدم. وتمّ بموجب هذه العقوبات تجميد أيّ أصول تؤول للمستهدفين وتحظّر تعامل كلّ الأميركيّين أفرادًا أو شركات من التعامل مع الجهات المذكورة.

وفي ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، وصفت واشنطن إيران بأنّها «منطقة رئيسيّة لغسل الأموال»، وهي خطوة كان الهدف منها إقناع البنوك غير الأميركيّة من التعامل مع إيران. كما قامت الولايات المتّحدة بوضع ١١ جهة متّهمة بمساعدة إيران فيما يتصل ببرنامجها النوويّ على قائمتها السوداء ووسعت عقوباتها لتستهدف شركات تساعد إيران في صناعتها النفطيّة والبتروكيميائيّة.

وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، أقرّ الرئيس الأميركيّ باراك أوباما قانون تمويل الدفاع الذي يفرض عقوبات على المؤسّسات الماليّة التي تتعامل مع البنك المركزيّ الإيرانيّ الذي يُعدّ القناة الرئيسة لعوائد النفط. وبموجب هذا القانون ستستبعد المؤسّسات التي تطولها العقوبات من الأسواق الماليّة الأميركيّة.

وفي ١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، فرضت الولايات المتّحدة

١ | المصدر نفسه.



عقوبات ضدّ مؤسّسة ذوهاي زهنرونغ الصينيّة للتجارة في الطاقة المملوكة للدولة التي وصفتها واشنطن بأنّها أكبر مزوّد لإيران بالمنتجات البتروليّة. كما حظّرت شركتا كو أويل بي تي إي السنغافوريّة وفال أويل كمباني ليمتد الأماراتيّة.

«استخدمت الدول الغربيّة وعلى رأسها الولايات المتّحدة العقوبات التجاريّة والاقتصاديّة والماليّة وسيلة رئيسة ضدّ إيران، كما استخدمت مجلس الأمن الدوليّ في التضييق والضغط على طهران».

● **عقوبات الاتّحاد الأوروبيّ**

وفي ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٠، شدّد الاتّحاد الأوروبّي عقوباته على طهران، إذ قرّر حظر إقامة أعمال مشتركة مع شركات إيرانيّة تعمل في مجال صناعتي النفط والغاز الطبيعيّ وأيّ فرع أو منشأة تقع تحت إدارة هذه الشركات.

وتمنع جميع الدول الأعضاء الاتّحاد الأوروبيّ من تقديم التأمين وإعادة التأمين لحكومة إيران. وتُحظّر واردات وصادرات الأسلحة والمعدّات التي يمكن أن تسهم في تخصيب اليورانيوم أو يمكن أن يكون لها «استخدام مزدوج».

وتمنع العقوبات بيع أو توريد أو نقل معدّات الطاقة والتكنولوجيا المستخدمة من قبل إيران لتكرير الغاز الطبيعيّ وتسييله، والتنقيب عنه وإنتاجه. ويتوقّع الاتّحاد الأوروبّي أن يزداد تأثير العقوبات بمرور الزمن نظرًا إلى أنّ قطع الغيار الموجودة سيصيبها الإهلاك ولن تعوّض.

وفي مايو/أيار ٢٠١١، وسّع وزراء خارجيّة الدول الأعضاء بالاتّحاد بشكل كبير العقوبات وأضافوا مئة جهة جديدة إلى قائمة تشمل شركات وأفرادًا، بما فيها جهات تملكها وتديرها الخطوط البحريّة للجمهوريّة الإسلاميّة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، فرض الاتّحاد عقوبات على ٢٩ شخصًا في توسيع جديد للقائمة مستهدفًا أفرادًا ذوي صلة بانتهاكات



حقوق الإنسان ليصل العدد الإجمالي إلى ٦١ شخصًا.

وفي الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، أضاف الاتّحاد الأوروبيّ ١٨٠ فردًا وجهة من إيران إلى قائمة عقوبات سوداء تفرض تجميدًا على الأصول وكذلك حظرًا على سفر من لهم صلة بالبرنامج النوويّ.

وفي ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، فرض الاتّحاد حظرًا فوريًّا على جميع العقود الجديدة لاستيراد وشراء ونقل البترول الإيرانيّ الخامّ ومنتجات البترول مع سماح للدول الأعضاء التي لديها عقود سارية لشراء البترول ومنتجات البترول إلى الأوّل من يوليو/تموز المقبل.

وقال مسؤولو الاتّحاد: إنّهم وافقوا أيضًا على تجميد أصول البنك المركزيّ الإيرانيّ وحظر الاتجار في الذهب والمعادن النفيسّة الأخرى مع البنك والمؤسّسات الحكوميّة الإيرانيّة الأخرى.

وفي ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، وُقّع اتفاق نوويّ بين مجموعة ٥+١ وإيران في جنيف بسويسرا، ونصّ الاتّفاق على تجميد قصير المدى للبرنامج النوويّ الإيرانيّ في مقابل تخفيض للعقوبات الاقتصاديّة المفروضة على إيران، بينما تعمل البلدان الموقّعة على اتفاق آخر طويل الأجل. جاء هذا الاتّفاق ليحقّق انفراجة في أزمة مستمرّة لعدّة سنوات بين إيران وبلدان غربيّة حول البرنامج النوويّ الإيرانيّ، وهو الاتّفاق الرسميّ الأوّل بين إيران والولايات المتّحدة منذ ٣٤ عامًا[١].

د. السعي إلى عزل إيران

إنّ موقع إيران، وموقفها المبدئيّ من الكيان الصهيونيّ وأصل الاعتراف به، وخطابها لمواجهة إسرائيل وقوى الهيمنة، يمنحها قدرة استقطاب عالية في المنطقة والعالم. تحاول إسرائيل خلق اتجاه دوليّ وكذلك في الحلف الأطلسيّ ليكون في مواجهة إيران و«الإرهاب الإسلاميّ» المدعوم منها كما تسمّيه إسرائيل.

تعددّت المحاولات الإسرائيليّة لوضع اتجاهات جديدة للخطاب

١ | http://ar.wikipedia.org/wiki/، العقوبات المفروضة على إيران، تاريخ دخول الموقع ١٢/ ٩/ ٢٠١٤.





السياسيّ في إسرائيل، في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. فعمدت على مخاطبة صنّاع القرار وعامّة الناس في الغرب بمصطلحات تعبّر عن القيم الثقافيّة والليبراليّة التي يثمّنها الغربيّون، وتسلّط الضوء (حسب تعبيرهم) على قيم الإسلام الراديكاليّ التي يرفضها الغرب رفضًا قاطعًا؛ مع تبيين الصلات بالكيان الذي ينشر الكراهية والفساد والإرهاب بحسب تعبيرهم[١].

تحاول إسرائيل إسقاط سمعة المحرّضين على الكراهية والتشهير بهم عن طريق إظهارهم كأشخاص غير جديرين بالثقة والكشف عن انتمائهم إلى المنظّمات والجماعات الراديكليّة وعن الصلات بإيران.

هذه التحدّيات المتمثّلة في مجابهة انتشار الممكن لأسلحة الدمار الشامل ومحاولات دعم المعتدلين وتعزيز التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة وإضعاف الراديكاليّين وإسقاط سمعتهم وشنّ الحرب المتدنّية ورفع مستوى الشدّة ضدّ التمرّد والعصيان في ظلّ نظام كامد (خامض) من القانون الإنسانيّ الدوليّ الذي يكافئ الإرهابيّين، لا تكشف عن وجود تحدّيات مشتركة فحسب، بل تعكس كذلك عموميّة وتناسب القيم التي تحملها إسرائيل مع محيطها الغربيّ الطبيعيّ (المجتمع الأورو – أطلسيّ) والتي تكفي لبناء شراكة واسعة النطاق بين إسرائيل وحلف شمال الأطلسيّ، وإبراز وتوكيد عموميّة التحدّيات والتهديدات التي يواجهها الحلف وإسرائيل معًا، بما فيها الحرب على الإرهاب والمساعي الرامية إلى الحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أدركت الحكومة الإسرائيليّة أنّه من أجل تحقيق أهدافها لا بُدّ لها من تحقيق إستراتيجيّة مهمّة ألا وهي عزل إيران نهائيًّا عن العالم الخارجيّ من خلال التصعيد السياسيّ وخصوصًا فيما يتعلّق في الملف النوويّ الواقع. وفي سياق الإستراتيجيّة المتعدّدة الأوجه التي اعتمدتها إسرائيل لضرب إيران وإرباك تقدّمها، فقد أعدّ موظّفون كبار

١ | مؤتمر هرتزيليا العاشر (٢٠١١)، «وثائق وأوراق عمل، إسرائيل في خطر وجوديّ» (بيروت: مركز باحث للدراسات، الطبعة ١)، الصفحتان ٦٦ و٦٧.



في وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة خطّة يطالبون الحكومة بالمصادقة عليها، وتقضي بتوثيق العلاقات والتعاون الاستخباراتيّ بين إسرائيل والدول المجاورة لإيران، وبينها جورجيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وأوزبكستان، وتركمانستان[١].

وذكرت صحيفة «معاريف»، أنّ الخطّة تقضي بتسليم الدول المحيطة بإيران معلومات حول خلايا إرهابيّة، تقول إسرائيل إنّه يشكّلها حرس الثورة الإيرانيّة وحزب الله فيها، وذلك إلى جانب التعاون في المجالين المدنيّ والاقتصاديّ بين إسرائيل وهذه الدول.

وكما تتحسّب إسرائيل من تقارب محتمل بين إيران والجمهوريّات الإسلاميّة في وسط آسيا، وتعتبر الخارجيّة الإسرائيليّة أنّ تطبيق هذه الخطّة في حال حصولها على الموافقة السياسيّة، سيساهم في عزل إيران عن هذه الدول، وسيوجد لإسرائيل دورًا كبيرًا في دول آسيا الوسطى[٢]، خاصّة أنّ إيران ودول أخرى مثل السعودية تسعى لتوثيق علاقاتها مع هذه الدول.

وإضافة إلى ذلك، تنوي وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة إعداد تقرير يوميّ حول النشاطات الإيرانيّة في المنطقة.

هـ. الحرب الناعمة

قليلة هي الدول التي تشهد حماسًا إعلاميًّا، كذلك الذي يُميّز الأنشطة الإعلاميّة الأجنبيّة في طهران. وقليلة هي أيضًا الدول التي تعرف صرامة في الرقابة، كتلك التي تواجه المؤسّسات الإعلاميّة الغربيّة هناك.

وإلى جانب شبكة «بي بي سي» البريطانيّة، وعدد من المحطّات الأجنبيّة، تقوم شبكة «صوت أميركا» و«راديو فاردا» الناطقتان بالفارسيّة، والتابعتان للكونغرس الأميركيّ بدور بالغ الأهميّة في نقل

١ | صحيفة النهار، ٤ تشرين الثاني ٢٠١٣، إسرائيل تضع خطّة لتوثيق العلاقات والتعاون الإستخباراتيّ مع الدول المجاورة لإيران.

٢ | معين احمد محمود، **إسرائيل واختراق آسيا، رؤية إستراتيجيّة** (بيروت: باحث للدراسات، ٢٠٠٩)، الصفحات ١٦٣-١٧١.







المعلومات من إيران وإليها.

وتعتبر الحكومة الإيرانيّة أنّ محطّات كهذه تقود «حربًا ناعمة» ضدّ البلاد برعاية دول خارجيّة. ولهذا، فإنّها تعمد إلى التشويش على بثّها وإقفال مواقعها الإلكترونيّة، التي تأتي في مرحلة تشهد تطوّرات مُهمّة على الساحة الإيرانيّة، لا سيّما في ما يتعلّق بالملف النوويّ.

وفي الوقت الذي يبدو فيه الخيار العسكريّ مستبعدًا، يبقى خيار «القوّة الناعمة» المرتكز على الإعلام أكثر جاذبيّة بالنسبة للولايات المتّحدة. ويرى الخبراء أنّ إيران، وفي ضوء حجم شريحة سكّانها من الشبّاب ممّن هم دون الثلاثين من العمر، بالإضافة إلى مستوى ثقافتهم وضلوعهم في أمور التكنولوجيا، تُمثّل أرضيّة مناسبة جدًّا لهذه المقاربة.

فعلى أثر هجمات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، أدرك مسؤولو الإعلام الرسميّ الأميركيّ أهميّة استهداف الجمهور الإسلاميّ. وكان البثّ في إيران جزءًا من هذا المخطّط. وقد لاقت هذه الخطوات دعمًا كبيرًا خلال عهد الرئيس الأميركيّ السابق جورج بوش، حيث وافق الكونغرس على زيادة تمويل «صوت أميركا» و«راديو فاردا» لتمكينهما من البثّ باللغة الفارسيّة.

وتحظى «صوت أميركا» اليوم بنحو عشرة ملايين دولار سنويًّا، بما يمكّنها من إدارة «الوكالة الفارسيّة للأنباء» («بي أن أن»)، فيما تبلغ ميزانية «راديو فاردا» ٦٫٣ ملايين دولار. ويحرص المسؤولون الأميركيّون على أن تستهدف الجهود الإعلاميّة للمحطتين جمهورًا إيرانيًّا ينخدع بما تقدّمه من عناوين كالديمقراطيّة والحريّة وخلافه.

تقدِّر الحكومة الإيرانيّة نسبة مستخدمي شبكة الأنترنت بنحو ٢٣ مليون شخص، في حين يمتلك أكثر من ٥٣ مليون شخص هاتفًا خلويًّا. وتنتشر صحون استقبال بثّ الفضائيّات في الريف. ويقول خبراء إعلاميّون أنّ إيران تتمتّع بأكبر نسبة مشاركة على المدوّنات التي تقدر بعشرات الآلاف، وتعالج مواضيع مختلفة من السياسة إلى البيئة والشعر.



من جهة أخرى، أظهرت الحكومة الإيرانيّة قدرات عالية على استخدام الإعلام الجماهيريّ، كما تستخدم مواقع إلكترونيّة ومدوّنات تديرها بشكل رئيسيّ شعبة الإعلام في قوّات الباسيج التابعة للحرس الثوريّ الإيرانيّ بهدف مواجهة نشاط معارضي النظام. ويقول مساعد مدير «مشروع إيران الديمقراطي» في جامعة ستانفورد الأميركيّة عبّاس ميلاني إنّ «الحكومة الإيرانيّة تُخصِّص الملايين لتدريب أفراد على الأنترنت، واستئجار آخرين لخلق مدوّنات خاطئة ومستفزّة تشجّع معارضي النظام على التعبير عن رأيهم». ويوضح أنّ «النظام الإيرانيّ يخشى كثيرًا من قدرات الأنترنت في إيران»، مشيرًا في هذا الإطار إلى الدعوة التي وجهّها صبحي صادق، المقرّب من حرس الثورة، إلى «جهاد إلكترونيّ» قبيل الأحداث التي رافقت الانتخابات الرئاسيّة في حزيران عام ٢٠٠٩، والتي أظهرت مدى الاختراق الذي حقّقه هذا الإعلام الجديد[١].

تشبه المعركة التي تخوضها المؤسّسات الأجنبيّة لنقل الأخبار للإيرانيّين، تلك التي خاضتها هذه المؤسّسات ضدّ السوفيات خلال الحرب الباردة.

من جهة أخرى، قال شريعتمداري[٢] في لقاء خاصّ مع قناة العالم الإخباريّة ضمن برنامج «رأي وقضيّة»، أنّ أحداث الشغب والفتنة التي حدثت بعد الانتخابات الرئاسيّة في إيران في عام ٢٠٠٩ كانت تدار من الخارج وقد سخر تيّار في الداخل لتنفيذ هذه الفتنة، لكنّ الشعب الإيرانيّ تواجد في الساحة ونظّم تظاهرات عارمة في ملحمة الثلاثين من ديسمبر في نفس العام ووضع نهاية لهذه الفتن.

وشرح شريعتمداري «أنّ بعض المنظّرين المعروفين من الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وبعض الصهاينة الأميركيّين قد جاؤوا إلى إيران قبل فترة من تلك الانتخابات تحت غطاء مهمّات أكاديمية، وقاموا بتشكيل ورش تعليميّة للمشاغبين ومن بين هؤلاء

١ | مجلّة فورين سيرفيس: الإعلام الموجّه أميركيًّا و«الحرب الناعمة» على إيران، 2010 /9/10 http://www.thirdpower.org.

٢ | المساعد التنفيذيّ للرئيس الإيرانيّ حسن روحاني.





نرى الأستاذ الجامعيّ البريطانيّ من أصل أسترالي «جان كي» وهو المسؤول عن «مؤسّسة الديمقراطيّة» في لندن وقد جاء إلى إيران مرتيْن والتقى مع أشخاص كان لهم فيما بعد دورًا قياديًّا في الفتنة. كما إنّ من بين الأشخاص الذين جاؤوا إلى إيران نرى الألماني «يورغن هاورما» الذي زار إيران قبل سنتين من اندلاع الفتنة، وهناك أيضًا امرأة تُدعى «فرح كريمي» وهي من أعضاء الجناح العسكريّ لمنظّمة خلق الإرهابيّة وتقوم حاليًّا بإدارة إذاعة «زمانة» في هولندا وهي إذاعة باللغة الفارسيّة ومعادية لإيران، كما أنّ هذه المرأة ممثّلة لحزب الخضر في البرلمان الهولنديّ. ومن هؤلاء أيضًا «مايكل ايكناتيف» هو زعيم البرلمانيّين الليبراليّين في كندا وهؤلاء قدّموا استشارات للمشاغبين وأصحاب الفتنة، وإضافة إلى هؤلاء الأشخاص أفرادًا من مؤسّسة وود رابينسون ومن مؤسّسة سوروس جاؤوا إلى داخل إيران.

وبحسب الوثائق المتوفِّرة، يذكر شريعتمداري أنّ بعض قادة الفتنة ذهبوا إلى الولايات المتّحدة قبل أشهر من بدء الفتنة والتقوا هناك مع الصهيونيّ المعروف جورج سوروس وهو من المنظّرين للثورات الملوّنة (المخمليّة) في العالم. من جهة أخرى، قامت اليزابيت تشيني ابنة ديك تشيني بفتح مكاتب في مدن دبي وأمستردام ولاهاي وأعلنت أنّ الهدف من ذلك هو تدريب المعارضة الإيرانيّة وقد استقطبت عددًا من الأشخاص داخل إيران، وهم الأشخاص الذين كان لهم ضلع في الفتنة وقد تلقّوا تدريبًا لمدّة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع.

ويتابع شارحًا: كما دخل إلى إيران جان كينغ وهو منظّر للثورات الملوّنة من بريطانيا وجاء إلى إيران أيضًا الن تورن وهو من مركز دراسات ما تسمّى بالحركات الاجتماعيّة في باريس، وأنّ هؤلاء قد اعترفوا لماذا جاؤوا إلى إيران. من جهة أخرى وتزامنًا مع فترة الانتخابات في إيران، قامت هيئة الإذاعة البريطانيّة بي بي سي بافتتاح قناتها باللغة الفارسيّة أيضًا وقالت صراحة إنّها افتتحت هذه القناة لمساعدة ما يسمّى التيّار الأخضر في داخل إيران. وتّم أيضًا في هذه الفترة تدشين إذاعة في او اي الناطقة بالفارسيّة من صوت أميركا ودشنّت محطّة يورونيوز أيضًا القسم الفارسيّ لديها بالإضافة إلى ١٠ فضائيّات



أخرى. كما أنّ شبكة توتير التي كانت تنوي التوقّف من أجل القيام ببعض التصليحات أجلّت هذا التوقّف إلى ما بعد الانتخابات الإيرانيّة.

وفي هذه الأثناء أيضًا، قام ريتشارد هاس مسؤول مجلس العلاقات الخارجيّة الأميركيّة وهو المساعد المعروف لفرانسيس فوكوياما بطرح خطّة «الائتلاف الأبيض» للمّ شمل جميع معارضي النظام الإسلاميّ في إيران. إنّ كلّ هؤلاء اجتمعوا جنبًا إلى جنب للإطاحة بنظام الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران. وكان بينهم أيضًا منظّمة خلق الإرهابيّة والماركسيّين وأنصار الملكيّة والبهائيّين والرأسماليّين الكبار، وقد اجتمعوا تحت لواء ما يُسمّى بالتيّار الإصلاحيّ، وهذا هو الائتلاف الأبيض الذي دعا إليه ريتشارد هاس الذي اعترف فيما بعد أنّ الهندسة العكسيّة للسيّد فوكوياما للإطاحة بنظام الجمهوريّة الإسلاميّة أعطت نتائج معكوسة.

واعتبر شريعتمداري «أنّ الحرب الناعمة هي أصعب من الحرب التقليديّة. إنّ إيران قاومت الحرب التقليديّة التي شنّها النظام الصداميّ في العراق على إيران نيابة عن جبهة الاستكبار العالميّ، لكنّ انتصار إيران في الحرب الناعمة أيضًا في فتنة عام ٢٠٠٩ أثبت أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة لها اليد العليا في هذه الحرب أيضًا».

و. الاستهداف المباشر

إنّ انحسار إمكانيّة العمل العسكريّ وانعدامها عمليًّا ضدّ إيران دفعها لتبنّي وسائل أخرى أرادت عبرها وضع حدّ للطموح النوويّ من جهة.

١. الحروب الإلكترونيّة «CYBERWARE»

اعتمدت إسرائيل على هذا النوع من الحروب لمواجهة التهديد النوويّ الإيرانيّ حيث تشير تقارير إلى أنّ الجيش الإسرائيليّ يقوم منذ يناير ٢٠١٢ بتجميع فرق النخبة من قراصنة الكمبيوتر وعمليات الهاكرز (قراصنة الكمبيوتر)، فقد تعرضّت إيران طوال الفترة الماضية لعدّة هجمات فيروسيّة استهدفت البنية التحتيّة لبرنامجها النوويّ.

كما قامت إسرائيل في إطار الحرب الإلكترونيّة بتطوير أنظمة قتاليّة



إلكترونيّة ستتيح لها تشويش الأنظمة الدفاعيّة لإيران في حال شنّ هجوم إسرائيل عليها، ومن المتوقّع أن يزداد نشاط الهجمات الإلكترونيّة الإسرائيليّة ضدّ إيران حيث أنّ فيروس ستاكسنت ٢ أو ما يعرف بدودة دوكوف كان هدفه التجسّس وجمع المعلومات تمهيدًا لهجمة أكبر.

٢. قتل واغتيال العلماء الإيرانيّين

حاولت إسرائيل إيقاف إيران عن تطوير برنامجها النوويّ من خلال اغتيال القائمين على هذه البرامج، فقد أوضحت جريدة «التايم Time» أنّ ما لا يقلّ عن أربعة علماء إيرانيّين قُتلوا في شوارع طهران ما بين عامي ٢٠٠٤- ٢٠١٠ عندما قامت إسرائيل بتصعيد عمليّاتها السرّيّة داخل إيران.

استنادًا إلى ما تقدّم من سياسات وأساليب، تعمل إسرائيل من خلالها لمواجهة إيران، إلّا أنّها تدرك أنّ قضايا المنطقة باتت متداخلة أكثر من أيّ وقت مضى، وأنّ إنجاز أيّ من التحدّيات التي تواجهها يتداخل بالتحدّيات الأخرى وبمصالح دوليّة معقّدة حتّى عند حلفائها الأمريكيّين الذين قد يختلفون معها في أسلوب المعالجة. لذلك، ومع كلّ الضغط والمساعي فإنّها تستعِّد في الوقت نفسه إلى نوع من «التكيّف» والتعاطي مع واقع إيران نوويّة. وربّما في إشارة أحد المسؤولين الأوروبيّين لرئيس الأركان الإسرائيليّ بنيامين بيني غانتس بقوله «لا مانع، فقد تعايشنا مع الاتّحاد السوفياتيّ النوويّ طوال مرحلة الصراع» دلالة كبيرة بهذا الاتّجاه. لذلك، وعلى ضوئه سيتضح الحاجة إلى مرتكز «التكيّف» في النظريّة الأمنيّة وهذا ما سيتوصّل إليه الخبراء الإسرائيليّون ويؤكّدون عليه[1].

ثانيًا: منظومة المقاومة كتهديد إستراتيجيّ

تحظى منظومة المقاومة بأوراق قوّة نوعيّة، ومتعدّدة المستويات لم

١ | شرق أوسط جديد – قديم: زلزال في الشرق الأوسط وتداعياته على إسرائيل، مصدر سابق، الصفحة ٣١.



تجد إسرائيل سبيلًا فعّالًا لمواجهتها حتّى اليوم، فإنّها تعتمد:

أيديولوجيّة متماسكة وقويّة.

التنسيق والتفاهم الكلّيّ اللامركزيّ بين مكوّناتها بما يتيح هوامش مناورة وقدرة تأثير متنوّع الأشكال.

تمتلك مقوّمات قوّة متنوّعة، «حالة» ليست بدولة.

تعتمد «إستراتيجيّة الخسف من الداخل»[1] إضافة إلى منطق المواجهة المسلّحة بما يُميّزها عن مراحل الصراع في العقود الخمسة الأولى.

احتضان مجتمعيّ كبير يصل إلى حدّ الانصهار مع مجتمعاتها.

قدرة عسكريّة – تكتيّة عالية، وفي السنوات الأخيرة دخلت دائرة القدرات الإستراتيجيّة.

حيويّة خاصّة وقدرة مناورة بالإفادة من مختلف أبعاد المواجهة وميادينها (ثقافيّة وإعلاميّة إلى جانب الأمنيّة والعسكريّة) لإظهار طبيعة الصراع وأحقيّة مقاصده.

المواجهة الإعلاميّة والحرب من خلال الصورة والتأثير بالوعي، ممّا أثّر على وضع إسرائيل الدوليّ وعلى تجمّعها الاستيطانيّ، فنجحت المقاومة في إيصال رسالتها نسبيًّا.

قدرتها على المناورة في الأداء بين الحضور في الميدان عبر الجماهير والاعتماد عليها، وتفعيل مقترحات رفض التطبيع ومناهضة الاستيطان، والسعي لحرب نفسيّة مع العدوّ، وابتداع أساليب مواجهة - كالانتفاضة مثلًا - وتفعيل الحراك المدني في المجتمعات الغربيّة بوجه إسرائيل، ورفع مستوى الوعي لهذا الصراع الصعب يُطرح حول كينونة الردع حيال أعداء «لا دولتيين»، حيال جماعات أيديولوجيّة ذات قدرة وخطاب استقطابيّ. فالأيديولوجيا تؤثّر على فاعليّة الردع – يقول موفاز– فكيف بعدوّ يمتلك أيديلوجيا بمستوى عالٍ. لذلك، فإنّ

١ | مؤتمر هرتزيليا العاشر (٢٠١١)، الصفحتان ٧١ و٧٢.





الأدوات ذاتها أصبحت بحاجة إلى إعادة تعريف وتحديد كما رأى دان مريدور[١].

والإرهاب بحسب توصيفهم بئر لا ينضب، ولا تتمّ مواجهته بالسلاح والقوّة العسكريّة رغم ضرورتها فحسب، بل تحتاج إلى أمور أخرى في إستراتيجيّة مواجهة هذه القوى وهو ما ليس جليّ بعد[٢].

لم تتبنَ إسرائيل أيّ عقيدة عسكريّة، سياسيّة، اقتصاديّة لردع منظومة المقاومة، لا على المستوى العسكريّ والأمنيّ ولا على المستوى الحكوميّ. وهذا عائد بشكل جزئيّ إلى الإحساس بأنّ الصراع هو صراع وجوديّ مع الكيانات الإرهابيّة التي تعمل انطلاقًا من حوافز دينيّة، فهذه المنظّمات يجب اقتلاعها من جذورها، وهذه الرؤية السائدة في إسرائيل اليوم.

وفي محاضرة ألقاها نتنياهو في الذكرى الستين لقيام إسرائيل[٣] حول تأثير منظومة المقاومة على حالة الاستقرار وبالتالي الاقتصاد الإسرائيليّ: «إنّ ترميم قدرات الردع وبناء القوّة الضاربة، لإسرائيل لتواجه تحدّيات القرن الحادي والعشرين يحتاجان موازنات هائلة لا بدّ أن يوفّرها النموّ الاقتصاديّ المتسارع، فإنّ العظمة العسكريّة مُرتبطة بالعظمة الاقتصاديّة، وإنّ مواصلة النموّ الاقتصاديّ بوتيرة ٦-٨ % شرط أساسيّ وضمانٌ لأمننا القوميّ»[٤].

إذًا، تعتبر منظومة المقاومة في «الشرق الأوسط» هي هدف آخر مهمّ بالنسبة لإسرائيل وتهديد إستراتيجيّ. وبالتالي، تدأب للعمل على تفكيك هذه المنظومة، ويأتي سعيها لتغيير النظام السوريّ في هذا السياق ويخدم هذا الهدف لإضعاف محور المقاومة.

١ | دان مريدور (بالعبريّة: דן מרידור، (و. ٢٣ ابريل ١٤٧) هو سياسيّ إسرائيليّ، وزير. مريدور عضو في حزب الليكود منذ فترة طويلة، وفي أواخر التسعينيّات أصبح واحدًا من مؤسّسي حزب الوسط. عاد مريدور مرّة أخرى إلى الليكود في أوائل عقد ٢٠٠٠، وعاد للكنيسيت بعد انتخابات ٢٠٠٩. يشغل مريدور حاليًّا منصب نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير الاستخبارات والطاقة الذريّة في مجلس الوزراء الإسرائيليّ.

٢ | http://arabic.pnn.ps، شبكة فلسطين الأخباريّة.

٣ | مؤتمر هرتزيليا ٢٠٠٨.

٤ | «ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل»، مصدر سابق، الصفحة ٤٣



عسكريًّا، تطرح أيّ مواجهة قادمة مفترضة تساؤلات حول الحدود الجغرافيّة التي قد تصل إليها الحرب؛ ما يعقّد إجراء توصيف ميدانيّ حقيقيّ لطبيعة المواجهة القادمة دون «تشريح» البيئة الإقليميّة لعمل الجيش الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة والجنوب اللبنانيّ، وغيرها من الساحات المرشّح لأن «يدخلها» في أيّة مواجهة مفترضة، خاصّة في ضوء الاعتقاد الإسرائيليّ بـ«تشابك» الساحات الإقليمية، بدءً بطهران مرورًا بدمشق وبيروت، وانتهاءً بغزة. وهنا تطرح الدراسة بعض الأفكار العملياتية ذات الصلة بهذه البيئة، ومنها[1]:

١. تواجد ميدانيّ مكثّف لقوّات الجيش في المناطق، للالتحام بصورةٍ مكثّفة بالعناصر المعادية، والبحث عن جميع الطرق التي قد تُمكّن الجيش من الانتشار الفعليّ لتنفيذ «العمليّات الجراحيّة الموضعيّة» المطلوبة.

٢. الحيلولة دون فتح أكثر من جبهة عسكريّة في آنٍ واحد، رغم الاعتقاد الإسرائيليّ الشائع بأنّ القوى المستهدِفةً لها ستسعى لـ«نجدة» بعضها البعض إذا ما استُهدِف أيٌّ منها، وقد يكون اجتماع دمشق الأخير الذي ضمّ الرئيسين السوريّ والإيرانيّ وزعيم حزب الله جزءًا ممّا حذّرت منه الدراسة.

٣. ضرورة «تحديث» بنك الأهداف لضربها وقتما لزمت الحاجة. وذلك في ضوء الإخفاقات الأمنيّة والاستخباريّة التي كشفت عنها حربا لبنان وغزّة، واعتماد الجيش فيهما على معلومات قديمة غير محدَّثة.

٤. تفعيل عمل الوحدات الخاصّة لتكون جاهزة ومتأهبّة للتحرّك على كلا الجبهتين:

- التنسيق العمليّاتيّ والتشبيك اللازم مع مختلف الوحدات والألوية ذات العلاقة في أيّة عمليّة متوقّعة.

١ | العدد الثالث من دوريّة «الجيش والإستراتيجيّة» عن وحدة الدراسات العسكريّة في معهد الأمن القوميّ التابع لجامعة تل أبيب.





- تنفيذ العمليّات «التكتيكيّة» بالتزامن التامّ مع العمليّات «بعيدة المدى» المخطّط لها سلفًا.

وفي سياق فهم البيئة الإستراتيجيّة لـ «الشرق الأوسط» تدعو الدراسة إلى الاستفادة من التجربة الأميركيّة في العراق؛ حيث تقول نصًّا:

«وكما استفاد الأمريكان فعليًّا من الإسرائيليّين خلال عمليّة «السور الواقي» في الضفّة الغربيّة عام ٢٠٠٣؛ فقد استفادت تل أبيب من تجربة واشنطن العسكريّة في بغداد، التي تحوّلت عمليًّا إلى «نموذج» واقعيّ تطبيقيّ لحروب العصابات ومواجهات الاستنزاف، ويمكن نقل التجربة الأمريكيّة إلى مدن الضفّة الغربيّة في أيّة مواجهة مفترضة مع حركة حماس هناك».

في المقابل، تقدِّم الدراسة عددًا من التوصيات في مختلف الاتجاهات:

١. لا بُدّ من «ضمان القدرة الناريّة الإسرائيليّة» على خوض الحرب في ثلاثة اتجاهات: لبنان وسوريا وغزّة في آنٍ واحد معًا، باعتبار أنّه يجب النظر إلى هذه المسارات كقطاعات جبهة واحدة، ويُتوقّع أن تنتقل الحرب المشتعلة من أحدها إلى القطاعات الأخرى في أيّة لحظة، مع ما يتطلّبه ذلك من «تأمين الطاقة العسكريّة» اللازمة لإنهاء الحرب والفوز بها في أيّام معدودات، لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة لأسباب مختلفة أشار إليها -ذات مرّة- رئيس الوزراء الأسبق «دافيد بن غوريون» في قوله المختصر الذي أوردته الدراسة: «إسرائيل الصُّغرى لا تحتمل حروبًا طويلة كبرى، ولهذا فنحن نعمل من أجل قيام إسرائيل الكبرى».

٢. العمل للحيلولة دون تلاشي الشعار الإسرائيليّ القائل بأنّ الجيش الإسرائيليّ هو «الأكثر أخلاقيّة في العالم»، والدفع بأوساط نافذة في تل أبيب للمطالبة باتخاذ إجراءات ميدانيّة من شأنها تقديم «كشف حساب» يوميّ لكلّ ما قد يتورّط به الجيش من انتهاكات بحقّ الفلسطينيّين واللبنانيّين في المواجهة المفترضة (لأنّ الحرب القادمة -وفق الدراسة- ستكون «مدمّرة» وفق أرجح



التقديرات، وما زال التخوّف من تبعات تقرير «غولدستون» يأخذ مفاعيله لدى الإسرائيليّين، ومن هذه الإجراءات المقتَرَحة:

- إعداد تقارير ميدانيّة فوريّة عن كلّ حادث، تتضمّن ملابسات استهداف المدنيّين، ولا بدَّ لقيادة الجيش من فحص ومتابعة ومراقبة أيّ حادث ذي إشكاليّات ميدانيّة.
- ضرورة خروج مسؤول إسرائيليّ بارز سواء في المستوى العسكريّ أو السياسيّ، والتعبير صراحة عن أسفه لوقوع مثل هذا الحادث، والإعلان عن تشكيل لجنة تحقيق داخليّة سريعة.
- الاعتراف بأيٍّ خطأ، إذا ما ثبُت ارتكابه من قِبَل الطاقم الميدانيّ، وتقديم المسؤولين عنه للمحاكمة إذا ما تطلّب الأمر[١].

٣. الاعتماد أكثر فأكثر على المؤسّسة الأمنيّة؛ حيث تسجِّل الدراسة أنّ بعض «النجاحات» التي حقّقتها إسرائيل في محاربتها لمنظّمات المقاومة، تعود أساسًا -وبالدرجة الأولى- إلى القدرة الواضحة لعمليّات الإحباط الأمنيّة التي قامت بها الأجهزة الأمنيّة -الشاباك داخل الأراضي الفلسطينيّة، والموساد في الخارج- والتي تمكّنت من إيقاف ظاهرة العمليّات الاستشهاديّة، ووصلت إلى بعض رموز المقاومة في الخارج.

وتوصي الدراسة هنا بتطبيق ما توصّلت إليه مستويات نافذة في المؤسّسة العسكريّة من ضرورة أن تشهد المواجهة القادمة «استهدافًا لصنّاع القرار في المنظّمات المعادية، والجهات التنفيذيّة العملياتيّة، وعائلاتهم والمدنيّين الذين يحتمون بهم، والجهات التي توفّر لتلك المنظّمات والهيئات الدعم الاقتصاديّ، ما سيؤدّي حتمًا إلى نتائج إيجابيّة بالتأكيد» بحسب ما طرحه وزير شؤون الاستخبارات «دان مريدور» خلال يوم دراسيّ نظّمه مجلس الأمن القوميّ التابع لمكتب

١ | ورقة عمل د. «روبي سايبيل» المستشار القانونيّ في وزارة الخارجية الإسرائيليّة، حول سلوك الجيش في حرب غزّة، فبراير/شباط ٢٠٠٩.




رئيس الحكومة في يناير/كانون ثاني ٢٠٠٩.

قد تُعتبر الدراسة أخيرًا الأكثر تفصيلاً واستشرافًا للجوانب الإستراتيجيّة العسكريّة لدى إسرائيل إذا ما أخِذ التوقيت والظروف الراهنة بعين الاعتبار، وهي تحاول أن تقدِّم «خارطة طريق» لصانع القرار العسكريّ في إسرائيل حول النهج الأكثر تفضيلًا للتعامل مع ظاهرة المقاومة في فلسطين ولبنان ونهج «حرب العصابات» الذي تعتمده حركاتها، وذلك كلِّه في ضوء أنّ تل أبيب قد تكون فعلًا على مشارف مواجهة جديدة، ستكون حتمًا أكثر إيلامًا وأفدح ثمنًا – لجميع من سيخوضها من الأطراف– من أيّة مواجهة سابقة[١].

وعلى الرغم من ما أوصت به الدراسة إلّا أنّها لم تتطرّق بالشكل الكافي لمسألة الصواريخ قوسيّة المسار التي تمتلكها المقاومة وتشكل تهديدًا إستراتيجيًّا يترتّب عليه المساس بالمناعة القوميّة، إذ أنّها حدّت من قدرة المستوى السياسيّ على المناورة، وتسببّت في شلّ المرافق الحياتيّة الهامّة وضرب الحالة المعنويّة. ولا يقلّ أهميّة أنّ تبعات سياسيّة ترتَّب عليها وسبق أن أسقطت خطّة الانطواء كما رأى عمير بيرتس وزير الدفاع ورئيس حزب العمل السابق[٢]. كما أشار إلى ضرورة تعزيز البُنية التحتيّة الاقتصاديّة في الوسط «غير اليهوديّ» في الدولة وتوفير أماكن عمل للأكاديميّين العرب، وأضاف: «إنّ استمرار التمييز من شأنه التسبّب بأزمة عميقة لا يمكن توقّع نتائجها»[٣].

ونُلفت إلى الرسالة التي تلقّاها رئيس الوزراء، والتي ورد فيها أنّ جيش الدفاع الإسرائيليّ لا يملك حلًّا لمشكلة الصواريخ[٤].

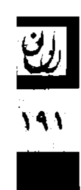
وتتّجه بعض الدراسات والتي اعتُمدت من قبل حكومة نتنياهو لتفعيل

١ | محاور الواردة في الدراسة: قراءة في بناء قوّة حزب الله لـ«غاي أفيعاد»، الاستخبارات وتحدّيات الرماية منحنية المسار لـ«أمير كوليك»، زوال مفهوم الحسم والانتصار لـ«غبرئيل سيفوني»، الجيش الإسرائيليّ وكيفيّة مواجهته لتحدّيات المستقبل لـ«يوفال بيزيك»، الحرب ضدّ القوى الثوريّة.. لـ «تال طوبي».

٢ | «ميزان الأمن القومي في إسرائيل»، مصدر سابق، الصفحة ١٦٥.

٣ | المصدر نفسه، الصفحة ١٦٦.

٤ | المصدر نفسه، الصفحة ١١٩. يوفال يتانيز – عضو ورئيس سباق لجنة الخارجية والدفاع في الكنيست.



ما أطلق عليه «المعركة بين الحروب» والتي تسعى لاستهداف أيّ تطوير نوعيّ أو هدفًا مهمًّا بتشخيصها لقوى المقاومة بعمل عسكريّ خاطف وغير متبنّى رسميًّا من الدولة العبريّة بما يحول دون الانجرار إلى حرب. فقد نفّذ الطيران الإسرائيليّ عدّة ضربات لمقدرات سوريّة وأسلحة نوعيّة لحزب الله كما يدّعي، ولكنّه تفاجأ بردّ غير معلن من الجنوب اللبنانيّ ومن الجولان... وهذا ما سيطرح نقاشًا قانونيًّا لاحقًا ربطًا بالقرارات الدوليّة ٢٤٢، ٣٣٨، و١٧٠١، ومدى فاعليّتها والتزام الأطراف بها ويفتح النقاش ببعديه الإستراتيجيّ العسكريّ والقانونيّ إزاء تشابك الساحات وتداخلها عمليًّا وتعدّل قواعد الاشتباك.

رغم ما سعت إسرائيل وتسعى إليه ستبقى مسألة إدخال مكوّن «الدفاع»[١] في النظريّة الأمنيّة بمعناه الشامل نتيجة تطوّر قدرات المقاومة النوعيّة لا سيّما الصاروخيّة - وشكّلت طائرة أيّوب التي أرسلتها المقاومة الإسلاميّة ووصلت إلى قرب مفاعل ديمونا رسالة قويّة لما وصلت إليه ولقدرتها الاختراقيّة - وكذلك قدرة المقاومة على إنجاز الحرب النفسيّة بوجه التجمّع والداخل الإسرائيليّ ومعركة الوعي التي تقودها بنجاح على صعيد المنطقة والعالم.

ثالثًا: الحراك العربيّ ودول الطوق

طرَح الحراك العربيّ الذي فشلت إسرائيل في توقّعه[٢]، وسُمِّي في أدبيّات النخب بـ«العمه الاستشعاريّ» تجاه الأحداث الكبرى في محيطها الإستراتيجيّ[٣]– أسئلة عميقة طالت ركائز الأمن الإسرائيليّ. لقد طرَحَ عليها جيلًا جديدًا من التحدّيات لم تستعدّ له مؤسّساتها الأمنيّة ولا السياسيّة بل إنّها لم تتوقّعه. تحدّي «الوصول إلى تلك المستويات والأنسجة الحيّة التي تؤثّر في استقرار نظام الحكم في كُلّ دولة» وتفحّصها لمعرفة موعد الانهيار ونتائجه عليها[٤]. وما

١ | يذكر أنّ إدخال مكوّن الدفاع كانت قوّة أوصت به لجنة مريدور عام ٢٠٠٤، في تقريرها الذي قدّم للمحكمة قبيل حرب لبنان الثانية.

٢ | أمان صُدِمت بداية العام ٢٠١١ وكذلك الموساد من الحراك في مصر كما من الموقف الأمريكيّ، الصفحة ١٧

٣ | المصدر نفسه، الصفحة ١٩.

٤ | المصدر!



هي أوجه التأثير الإيجابيّ والسلبيّ، وإمكانية تعميم النتائج على كلّ ساحات الحراك!!! صحيح أنّها مسائل لا تزال تحتاج للوقت للكشف عنها، لا سيّما لحالة الغموض في المنطقة بأسرها. وأنّ الكثير من النتائج سترتبط بكيفيّة تعاطي المجتمعات والتحرّكات الشعبيّة في الدول العربيّة معها.

إنّ إستراتيجيّة إسرائيل المستقبليّة تدور حول منطقين كلاهما يكمِّل الآخر: الأوّل، شلّ المخاطر التي تواجهها، والثاني العمل على تحقيق أهدافها الصهيونيّة لا بالمعنى الذي وضعه آباء الصهيونيّة الأوائل، ولكن بالمعنى الذي يفرضه الواقع المعاصر[١].

ومن سياسات إسرائيل الدائمة والثابتة هو بلقنة المنطقة العربيّة[٢]. وزادت القناعة الإسرائيليّة أنّها لن يحميها على ضوء التطوّرات العربيّة، ومستقبلاً إلّا تجزئة الدول العربيّة فضلاً عن الحؤول دون توحدّها. وتعلم أنّه في الأمد البعيد إذا ظلّت التغيّرات داخل الدول العربيّة تسير على هذا المنوال، فإنّ الولايات المتّحدة سوف تنتهي بأن تجد مصالحها مهدّدة في المنطقة.

في هذا الإطار، بحث المشاركين في مؤتمر هرتزيليا الأخير لعام ٢٠١٤ مسألة التفتيت ودعم الأقلّيّات آخذين بالاعتبار مستجدّات الوضع العربيّ واستحقاقاته، فتبنّوا الإستراتيجيّة ذاتها ولكن برؤية المستشرق برنارد لويس هذه المرّة[٣].

كما ركزّت الإستراتيجيّة الإسرائيليّة في تعاملها مع الأقلّيّات على تبنّي سياسة «شّد الأطراف ثمّ بترها» على حدّ تعبير الباحثين الإسرائيليّين؛ يعني مدّ الجسور مع الأقلّيّات وجذبها خارج النطاق الوطنيّ ثمّ تشجيعها على الانفصال، بهدف إضعاف العالم العربيّ وتفتيته، وتهديد مصالحه في الوقت ذاته. وفي إطار تلك الإستراتيجيّة، قامت

١ | إستراتيجيّة إسرائيل المستقبليّة، http://www.elmessiri.com تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/١٨.

٢ | **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربيّ**، مصدر سابق، الصفحة ٦٣

٣ | نشرت مجلّة وزارة الدفاع – بنتاغون، اقتراح الأمريكيّ الصهيونيّ لبرنارد لويس الذي يقسّم الشرق الأوسط إلى ثلاثين دويلة إثنيّة مذهبيّة لحماية المصالح الأمريكيّة وإسرائيل.



عناصر الموساد بفتح خطوط اتّصال مع الأقلّيّات[١].

وتهدف إسرائيل للقول إنّ الوطن العربيّ ليس كما يؤكّد العرب دائمًا أنّه يشكّل وحدة ثقافيّة وحضاريّة واحدة، ولهذا فإنّ إسرائيل تريد بلقنة المنطقة العربيّة لأنّها مقتنعة أنّ تحويلها إلى كيانات ذات طابع وظائفيّ سيساهم في حمايتها وضمان أمنها. فمن جانب، تجد مهربًا لها في عالم يسوده مفهوم الدولة الطائفيّة، ومن جانب آخر سوف تُشغّل القيادات والشعوب العربيّة لسنوات طويلة في خلافات محلّيّة على الحدود والأطماع المتعلّقة بالثروات المائيّة والبتروليّة والمعدنيّة المختلفة[٢]. وهذا ما تشهده سوريا الآن والعراق حيث ساهمت في تقسيم المنطقة وآخرها تشجيع الأكراد في العراق على لسان نتنياهو لأخذ قرار التقسيم وإنشاء دويلتهم[٣].

سياسيًّا، نجحت إسرائيل في إبعاد نفسها عن مركز الأحداث والمواجهات في الشؤون الإقليميّة والتزام الصمت الرسميّ في ظلّ ما بدا أنّه «تسونامي شلل» أصاب مؤسّسات الرؤية والقرار، ما يفرض مقاربة ومناقشة كلّ حالة على حدة:

- بما يتعلّق بسوريا

بعد التغييرات التي حصلت لا سيّما في مصر وتونس بخسارتها أبرز حلفائها، اتّجهت إسرائيل والقوى الغربيّة الحليفة لها للتعويض عن ذلك بإخراج سوريا وضربها كتعويض عمّا حصل في مصر مستفيدين من مشاكل النظام السوريّ ونقاط ضعفه كما أشار أمين عام حزب الله في خطاب له بعد ما يقرب السنة من بدء الأزمة. شابَ السياسة الإسرائيليّة وطريقة تعاطيها مع المسألة السوريّة نوع من الحذر فيما يتعلّق بالبديل عن نظام الرئيس الأسد فيما لو سقط، حيث بدا هناك خشية أو تحوّط عند تيّار عريض في إسرائيل من الصعود الإسلاميّ كبديل، مقابل خطّ آخر كان مرحّبًا دون أيّ تحفّظ

١ | **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربيّ**، مصدر سابق، الصفحة ٦٥

٢ | المصدر نفسه، الصفحة ٦٢

٣ | إستراتيجيّة إسرائيل المستقبليّة، http://www.elmessiri.com تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/١٨.



بالتغييرات الحاصلة وحتّى لو كانت إسلاميّة[١].

واستمرّت إسرائيل في دفع حلفائها الغربيّين لإضعاف وإنهاك سوريا، فإنّها الفرصة لإخراجها من المحور الراديكاليّ[٢] كدولة، وبالتبع إنهاك محور المقاومة لا سيّما حزب الله، والضغط على إيران اقتصاديًّا وتطويق المقاومة في فلسطين، وتخسير سوريا نقاط قوّة رئيسة للدولة وقدرات الردع عندها؛ وهو ما تمثّل بنزع السلاح الكيميائيّ. كما تمثّل بضرب الجيش السوريّ الوحيد الذي تبّقى في ميدان الصراع بعد خروج مصر وتفكيك الجيش العراقيّ باستنزافه وتوجيه ضربات مباشرة لبعض المراكز العسكريّة والتصنيعيّة الرئيسيّة التابعة للجيش. وقد عبرّت الكثير من دراسات مراكز الأبحاث والقرار عن الوضع العميق لمجريات الأحداث والميدان في سوريا، فبالنسبة لدراسة أعدّتها جامعة بار إيلان، فإنّ الخطر الذي تُمثّله هذه الدولة على إسرائيل قد انتهى إلى أجل قريب.

ومع تطوّر الأزمة وتعقدّها، دخلت إسرائيل بشكل أكثر وضوحًا ومباشرة على خطّ الأزمة، إن من خلال علاقات سياسيّة علنيّة مع بعض معارضي الائتلاف المعارض، أو من خلال ما قدّمته من دعم لوجستيّ مباشر لقوى المعارضة السوريّة المسلّحة وأغلبها مصنّف دوليًّا كحركات إرهابيّة من مثل: جبهة النصرة، الدولة الإسلاميّة في العراق والشام وغيرها على الحدود مع الأردن وفلسطين المحتلّة – بغية خلق منطقة عازلة كما بيّنت لاحقًا التحليلات.

وتؤكّد القراءات المختلفة، مع الصمود الكبير الذي حققّه الحكم في سوريا رغم بعض التغييرات التي حدثت على المسرح السوريّ السياسيّة منها والميدانيّة والشعبيّة والكلفة الكبيرة - فإنّ إسرائيل لم تعد تحتمل البتّة بقاء النظام في سوريا، إذ ببقائه خطر وفشل إستراتيجيّ لها لصالح محور المقاومة، وتنظر اليوم إلى بديل حتّى لو كان ما درجت على تسميته «الإرهاب الإسلاميّ» كخيار رغم مساوئه، إلّا أنّه يبقى أفضل إستراتيجيًّا من استمرار وبقاء النظام السوريّ. «إنّ

١| عاموس يادلين، عام على الهبة الغربيّة، الصفحة ٤٠.
٢| بروفسير إفرايم عنبار.





الأفضل لإسرائيل والغرب قيام نظام جديد في سوريا على قطيعة مع إيران وحزب الله. كما أنّ انهيار الجيش السوريّ وتفكّكه يعدّ فألًا حسنًا، كونه آخر الجيوش العربيّة المعادية لتل أبيب، ومسلّحًا بفرق مدفعيّة ودبّابات وسلاح جوّ».

فالخيار البديل إذا ما وصل إلى الحكم، رغم ما يمكن أن يخلّفه من تهديدات وتداعيات سلبيّة في المرحلة الانتقاليّة قد يمكّنها من تقسيم سوريا، وهذا بذاته هدفًا إسرائيليًّا، ولاحقًا إذا واجهت تحدٍّ كبير وتهديد فعليّ، تبادر لمحاربته وعدم تمكينه من مدخليّة «الحرب على الإرهاب»، وسيعطيها ذلك مشروعيّة واقعيّة – كونها تحارب الإرهاب – فضلًا عن مكسب تأييد دوليّ عارم لها للقيام بهذه الخطوة[١]. وإنّ أيّ بديل سيخلف الأسد إذا ما انهار النظام، حتّى لو كان معاديًا لإسرائيل، فإنّه لن يكون حليفًا لإيران وحزب الله[٢].

ومع حالة شبه الإجماع التي حُسِمت في إسرائيل على ضرورة إسقاط نظام الرئيس الأسد في سوريا بالمعارضة المسلّحة، فلا يزال هناك تخوّف يُعتدّ به من بعض النخب والقيادات الإسرائيليّة فَجيان سبوني[٣] يعتبر أنّ حالة الهدوء على الحدود مع سوريا ستُستبدل إلى عشرات السنين، وذلك عندما ستتسلل جهات معادية لإسرائيل للعمل من الجولان.. دون أن يحدِّد طبيعة هذه الجهات[٤].

– مصر والأردن

تواجه إسرائيل كما سلف تحدّيات مستجدّة تكمن في طرح علامات استفهام حول دور كلّ من مصر والأردن، ومواصلتهم الالتزام باتفاقيّتي كامب ديفيد ووادي عربة، وأيضًا موقف الحراك الحاصل في الدول العربيّة من إسرائيل كعدوّ أو صديق.

١ | ميلتستاين، ميخائيل، تعاظم تحدّي المقاومة، www.aljazeera.ne تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/١٨.

٢ | شلومو بروم، **التداعيات الإقليميّة للربيع العربيّ**، الصفحتان ٣٩ و٤٠.

٣ | باحث في مركز أبحاث الأمن القومي، كلام له في مارس ٢٠١٢، جامعة تل أبيب، الصفحات ٧١-٧٥.

٤ | المصدر نفسه.

- مصر

أوقف إعادة سيطرة الجيش على الشأن السياسيّ وإخراج الإخوان المسلمين من سُدّة الحكم –حتّى الآن على الأقلّ– موجة تعاظم قوّة الإسلام السياسيّ في مصر وفي كلّ المنطقة. ونتيجة ذلك، أبعِدت المخاطر الكامنة من وراء تعاظم قوّة الإسلام السياسيّ الذي تتوجّس منه...

وما تحرص عليه إسرائيل هو عدم المسّ باتفاقيّة كامب دايفد والسلام على الحدود مع مصر، والتحوّط من أيّ تغيير في مصر (عسكريًّا، وأمنيًّا). فمصر الدولة والجيش تبقى رغم كامب ديفيد محلّ حذر وخشية من قبل إسرائيل[1]، كما تتحيَّن إسرائيل كلّ فرصة لإنهاك الجيش المصريّ الذي لم تتعدّل عقيدته القتاليّة بوجه إسرائيل حتّى اليوم، كما بسعيها غير المعلن لإضعاف مصر وتفتيتها ضمن رؤية قديمة ودائمة لإضعاف مواطن القوّة العربيّة والحفاظ بالتالي على تفوقّها.

- الأردن

تنظر إسرائيل إلى الأردن من زاوية الوظائف الأمنيّة التي يمكن أن يؤدّيها كعازل بين إسرائيل وبين الدول العربيّة المجاورة للأردن كما عبّر البروفيسور إفرايم غيبار، لذلك هو عمليًّا جزء من أمنها القوميّ بحسب بيان مكتب نتانياهو على أثر اقتراب تنظيم «داعش» في العراق من الحدود الأردنيّة «من الأردن شرقًا حتّى البحر المتوسّط هو أمن قوميّ إسرائيليّ»، لذلك هناك حرص على استقرار نظام الحكم واتفاقيّة السلام معه، والحؤول دون تفعيل تأثير الإخوان المسلمين فيه لجهة تمدّد الحراك العربيّ أو الموجات التكفيريّة إليه.. ونجحت الرعاية الإقليميّة والدوليّة في استيعاب الحراك وامتصاصه رغم أزمات الحكم في الأردن وتحدّيات النظام الداخليّة الكبيرة، والتحدّيات الاقتصاديّة الاجتماعيّة التي أوجدتها موجة اللاجئين من سوريا.

١ | رون تيرا، **العقل الإستراتيجيّ الإسرائيليّ** (مركز الجزيرة، ٢٠١٢)، الصفحة ٦٨.



كما أنّ مسعى إقامة نظام أمنيّ «إسرائيليّ/أردنيّ/فلسطينيّ» يرتبط لاحقًا عبر إسرائيل بنظام أمنيّ موسّع لا يزال هدفًا لإسرائيل.

- بالنسبة لحماس المسيطِرة على قطاع غزّة

ترى إسرائيل الحركة أمام أزمة كبيرة في أعقاب سلسلة قرارات إستراتيجيّة اتخذتها بإنزياحها عن محور إيران وسوريا والالتصاق بحالة الأخوان وسلطتهم التي ما لبث أن سقطت أو أسقِطت في مصر لصالح خصماء الإخوان. وعلى ضوء الضعف السياسيّ الذي أصاب حماس، ستجد صعوبة في إعادة بناء مكانتها الإقليميّة والدوليّة، وقد تستغلّ إسرائيل هذا الظرف لشنّ عدوان على القطاع والمقاومة في الأراضي المحتلّة في لحظة تقدّرها بعناية بما لا يتيح تغيير سياق ووجهة الصراع القائم اليوم والذي تستفيد من استمراره.

- وأيضًا سياسيًّا ودبلوماسيًّا

تعمل إسرائيل لإقامة تعاون مشترك جديد وتعزيز التنسيق القائم مع الدول في «الشرق الأوسط» — مصر والأردن والمملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة وتركيا، بهدف العمل سويًّا على منع تهريب الوسائل القتاليّة وتسلّل عناصر الإرهاب عن طريق الحدود... هناك حاجة مركزيّة لتحسين حماية الحدود مع سوريا ولبنان والأردن وشبه جزيرة سيناء، من أجل منع امتداد الإرهاب والعنف إلى إسرائيل، ومنع تهريب الوسائل القتاليّة إلى السلطة الفلسطينيّة وقطاع غزّة. ويتطلّب ذلك تحسين أجهزة الرقابة وحالة الردع بواسطة نشاطات سرّيّة علاوة على التنسيق الأمنيّ، وتسعى للعمل على تقديم مشاريع ومبادرات اقتصاديّة مشتركة بالأسواق الجديدة في المنطقة، ومن ضمنها مشاريع في المياه والطاقة كأساس لتفاهمات سياسيّة إستراتيجيّة[١].

وعلى إسرائيل المتعلّقة بالمساعدات الأمنيّة والسياسيّة الأمريكيّة، مواصلة تطوير التعاون مع الأذرع الأمنيّة الأمريكيّة المختلفة، ومنع

١ | «إسرائيل» والربيع العربّي، التقديرات والمواقف، مركز الزيتونة، http://www.alzaytouna.net، ٢٠١٤/١٢/٢٥.



التوجّهات السلبيّة لهذه الاجهزة من خلال الأخذ بعين الاعتبار المصالح العالميّة والشرق الأوسطيّة للولايات المتّحدة. كلّ ذلك، بواسطة توجّه يمنع قدر الإمكان المسّ بحريّة العمل السياسيّ والأمنيّ في كلّ ما يتعلّق بحقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها.

- من جانب آخر؛ هنالك تحرّك صهيونيّ فاعل في دول الدائرة الثالثة، وخاصّة في دول حوض النيل كأوغندا وجنوب السودان وكينيا في القارّة الإفريقيّة بهدف نقل المواجهة إلى جبهة الدائرة الثالثة لتطويق النظم السياسيّة المقبلة التي سيفرزها الحراك العربيّ. بمعنى تركيز الضغط على الدائرة الثالثة لمحاصرة دول الطوق. كذلك تبحث عن فرص تمتين علاقات جديدة مع قبرص واليونان ودول في أوروبا الشرقيّة.

- عسكريًّا وأمنيًّا:

تزيد التغيّرات غير محسومة الوجهة في المنطقة من حاجتها للتفوّق النوعيّ العسكريّ بالإضافة إلى تجذير العلاقة مع أمريكا، والحذر والاستعداد من أيّ تغيير سياسيّ في هذه الدول، ووضع خطط استباقيّة عسكريّة وأمنيّة. مع ما يترتّب على ذلك من زيادة الإنفاق الماليّ.

وعملت للحفاظ على ردع فعّال بالمنطقة، ومن ضمن ذلك شنّ هجمات مدروسة وغير علنيّة ضدّ نقل الوسائل القتاليّة الإستراتيجيّة —وسائل دفاع جويّ وقذائف وصواريخ دقيقة وبعيدة المدى من سوريا للبنان ومن السودان لحماس والجهات الجهاديّة في قطاع غزّة. وحدّدت على أثر الحراك العربيّ تصوّرات الخبراء خمسة متطلّبات أساسيّة يجب على إسرائيل الوفاء بها وهي: مراكمة القوّة، ومراعاة الرأي العامّ العربيّ، والاستثمار في مجال الاستخبارات خاصّة داخل مصر، والعمل خلف حدود العدوّ بحيث يمكن ضرب العمق العربيّ بسهولة، والحرص على السلام مع مصر والأردن، ورأب الصدع مع تركيا، وبحث إمكانيّة التعاون غير المباشر مع السعوديّة لاحتواء الاهتزازات الإقليميّة، حيث إنّه يستحيل إجمال نتائج الحراك العربيّ



الذي لا تزال المنطقة فيه.

- سرّعت الحكومة الصهيونيّة في أعمال بناء الجدار على الحدود المصريّة، ويتحدّث نتنياهو عن بناء جدار مشابه في القسم الجنوبيّ من الحدود المصريّة. وقد رفع الجيش الصهيونيّ من انتشاره على الحدود المصريّة، وتضاعف حجم القوّات هناك. ينتشر في المنطقة الجنوبيّة حاليًّا لواء مشاة نظاميّ كما رفعت قيادة الجيش من قدرات الفرقة اللوائيّة -٨٠ بشكل كبير. والنقاش جارٍ داخل أروقة الجيش الصهيونيّ حول إمكانيّة إقامة فيلق جنوبيّ بهدف استخدامه في سيناء عند الطوارىء[١].

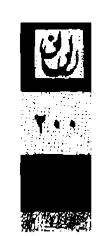
ولمواجهة الأخطار الجديدة؛ شكلّت قيادة الجيش كذلك جسمًا عسكريًّا جديدًا أسمي «قيادة العمق»، مهمّته قيادة عمليّات متشعّبة في العمق الإستراتيجيّ حول «الدولة» العبريّة، وأقيمت هذه القيادة بحسب المعلّق العسكريّ الصهيونيّ «رون بن يشاي» على خلفيّة ما سمّاه الاهتزازات التي يمّر بها العالم العربيّ[٢].

وهنالك أصوات عسكريّة تدعو لبناء قوّة خاصّة للتدخّل في سيناء مشكّلة من سلاح الطيران وقوّات بريّة. وفي الأفق تجهيزات لإجراء أكبر مناورات عسكريّة مشتركة من قوّات من الدولة العبريّة والولايات المتّحدة، وهدفها إنشاء فرق مهام أميركيّة – صهيونيّة مشتركة تحسّبًا لاندلاع نزاع في المنطقة مستقبلًا. وهو مؤشّر حقيقيّ على أنّ «إسرائيل» أضحت بحاجة إليه كأسلوب بناء للقوّة، علمًا أنّ اللجنة الأمنيّة التي تتابع تنفيذ توصيات تقرير فينوغراد قررّت مؤخّرًا أنّ الجيش لم يستكمل بعد الثغرات التي ذكرها التقرير المذكور عقب حرب تموز[٣] ٢٠٠٦.

١ | ورقة بحثيّة رون بن يشاي (المعلق العسكري)، على خلفيّة الاهتزازات التي يمرّ بها العالم العربيّ.

٢ | المصدر نفسه.

٣ | المصدر نفسه.



● تطوير منظور الإفادة من الفضاء والبحار والحرب السيبرانيّة

إذ يمكن أن يشكّل الإبداع في هذا المنحى دفعة ولو جزئيّة في مواجهة القيود الحاكمة عليها لجهة العمق الذي يُمكن أن تؤمّنه ومساحة المناورة.

فرغم كلّ الاستعدادات والتحوّط الذي عملت وتعمل عليه إسرائيل على الصعد المختلفة، إلّا أنّها باتت مدركة للواقع الإقليميّ غير المستقرّ الذي أفرزه الحراك العربيّ والذي تغلب حالات عدم اليقين في استشراف أحداثه وديناميّاته وهذا يفرض اعتماد عنصر «**التكيّف**» كمكوّن رئيس في النظريّة بحسب ما يجمع الخبراء الإسرائيليّون. وهو ما أكّدته توصيات لجان عدّة أبرزها ما قدّمته لجنة برئاسة شاؤول شاي[1]، حيث دعت لاعتماد التكيّف بمعناه الواسع والإستراتيجيّ وليس العسكريّ فحسب[2].

● أمنيًّا، تأثير الحراك على مرتكزي الردع والإنذار

أمنيًّا، «إنّ التقصير هذه المرّة يتجاوز الأمن بمعناه المجرّد، لا بل يتجاوز قضيّة «الخنوع» و«النمطيّة» و«الجمود» في التفكير لدى مؤسّسات الأمن والبحث الاستعلاميّ الإسرائيليّ»، وذهب بعضهم لردّ أسباب ضعف الإنذار أو أسباب المفاجأة من الحراك العربيّ لسببين رئيسين:

أولًا: طبيعة محافل الاستخبارات التي تركّز على الساحات السلطويّة المقابلة، وتُهمل توظيف جهود موازية لقياس وتقدير النبض الوطنيّ في الساحات الشعبيّة....فهذه الأجهزة لم تطوّر أو تتبنّى منهج وأدوات – رغم أنّها موجودة – تسمح بقياس وتقدير ذات الطاقة البركانيّة «الشعبيّة» في دول الاهتمام المركزيّ.... ويُذكر أنّه هكذا فوجئ الغرب بالثورة في إيران عام ١٩٧٩ وانهيار الاتّحاد السوفياتيّ في العام ١٩٨٩، وهكذا اندلعت الانتفاضة الأولى تحت أنف «إسرائيل»

١| خبير عسكري إسرائيلي.

٢. خبراء إسرائيليّون يطالبون بتغيير عقيدة إسرائيل الأمنيّة، http://www.albayan.ae، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/١٩.



«المذهولة»[1].

...أمّا السبب الثاني، فنتج بحسب بعضهم - ألوف بن – عن ما يسمّيه اصطلاحًا بـ«مسبّبات أخلاقيّة». ويشرحها بالقول إنّ «قادة الاستخبارات الإسرائيليّين كانوا يعرفون شخصيًّا نظراءهم في القاهرة وأداروا معهم علاقات عمل تجاريّة. وكان من الصعب على أحدهم العودة من مثل هذه اللقاءات لكتابة تقرير يشكّك في استقرار النظام المصريّ. والقيادة السياسيّة واجهت مصاعب مشابهة. فلو عقد نتنياهو بحثًا في المجلس الوزاريّ المُصغّر حول «مصر إلى أين»، وتسرّب الأمر إلى القاهرة لاعتبر ذلك إهانة لمبارك، وأثار أزمة خطيرة في العلاقات الحسّاسة مع مصر».

وفي معرض النقد.. اليوم، وبعد حدوث الثورات العربيّة، يتأكّد لنا، أنّه لم يوجد جهاز استخبارات واحد في التاريخ لاحظ واقعة تاريخيّة، فهذه الأجهزة «تفشل المرّة بعد الأخرى، لأنّها لا تفهم أنّه يوجد منطق في التاريخ وفي تطوّر الجنس البشريّ والمجتمعات والدول» يعقّب بسيغ.

خلاصة القول إنّ على أجهزة الأمن الإسرائيليّة أن تعلم أنّ العقل قد يكون أحيانًا موجودًا عند «الدوائر المُعادية»، أو في المجتمع المدنيّ خارج دوّامة الأجهزة، وليس في الجوقة المؤطّرة في المؤسّسات الاستخباراتيّة (أو البحثية) الرسميّة..... وإنّ تطوّر المجال السيبرنيتيّ المشتمل على التويتر والغوغل ونظم الهواتف المحمولة والاتّصال يُنشئ بين كلّ ذلك عالمًا سياسيًّا جديدًا.... أو يُشكّل أداة التغيير في عالم اليوم، ما يتطلّب التمكّن منها وولوجها... وإنّه بات مطلوبًا تجديد الذهنيّة الاستعلاميّة والخروج من الخانة التي تحكّمت بالعقل الإسرائيليّ أنّ العرب والمواطن العربيّ أشبه بحالة ساكنة – جامدة - لا تتغيّر.

- **اجتماعيًّا**: دراسة الامكانيّات لتحسين العلاقات مع الدول العربيّة

١ (ميخائيل (مايك) هرتسوغ، «قبيل الزلزال، ما بعد العاصفة»، هأرتس، ٢٨-٢-٢٠١١.





يجب التذكير بأنّ الطبقات الاجتماعيّة في الشرق الأوسط تغيّرت وتقلّبت بدرجات معيّنة. فالشبّان الذين يُحسَبون على الطبقة الوسطى تحوّلوا لأصحاب التغيير مع تأثير متزايد لهم على جدول الأعمال السياسيّ وعلى العلاقات بين القوى والمجموعات المختلفة في المجتمع وعلى النخب الحاكمة. وتجد القوى الجديدة سهولة كبيرة في تحطيم العقود الاجتماعيّة والأطر القائمة والتوجّه المباشر لإسرائيل بواسطة هذه الشبكات للمدنيّين الذين يقودون الرأي العامّ بواسطة حركات اجتماعيّة من شأنه المساهمة في بناء علاقات ثقة مع انعكاسات إيجابيّة بعيدة المدى.

- جغرافيا (البحر الأحمر)

تسعى إسرائيل لتعزيز حضورها على البحر الأحمر في إطار صراعها الإقليميّ مع إيران التي تقوّي حضورها هي الأخرى (إيران) عليه لما يخدمها بالضغط عسكريًّا على إسرائيل وتهديد ممرّ إيلات البحريّ، كما لتمرير السلاح للمقاومة الفلسطينيّة وتوسيع نفوذها، وأيضًا بهدف تأمين أمن الطاقة بعدما اكتُشف من موارد ضمن المياه الإقليميّة في البحر المتوسّط، وما عزّزه ذلك من قيمته الجيواقتصاديّة مع دول شرق آسيا وفي مقدّمها الصين والهند المحتاجة اقتصاديّاتها للطاقة.

رابعًا: التسوية مع الفلسطينيّين — حلّ الدولتين

رغم الانقسام السياسيّ الحادّ في إسرائيل، إلّا أنّه تجمع مختلف قوى وأحزاب التجمّع الإسرائيليّ على فكرة «السلام المسلّح» مع العرب أي أنّ المسألة أمنيّة بامتياز. إنّ مفهوم إسرائيل للسلام هو وسيلة لأنْ تُستوعَب في النظام الإقليميّ، بحيث يصير الوجود الصهيونيّ بجانب الوجود العربيّ في كلّ ما له صلة بإدارة المرافق الإقليميّة حقيقة قائمة وثابتة ودائمة، ونيل الشرعيّة القانونيّة [1].

١ | أوري نمرودي في جلسة مغلقة للخارجيّة والأمن في الكنيست تشرين الثاني ١٩٩٣، لمناقشة اتفاقيّة غزّة وأريحا.



يتّجه جناح الحكم –الأقوى- المتمثّل في حكومة نتنياهو اليوم إلى إدارة الصراع لا حلّه[١]، علمًا بأنّ مسألة التسوية هي من أكثر المسائل الضاغطة على إسرائيل لجهة علاقتها بالمجتمع الدوليّ والغرب، وكذلك للصلة الواقعة بينها وبين مسألتا الشرعيّة والاعتراف. فالسلام مهّم بالنسبة لبنيامين نتنياهو وضروريّ لإسرائيل قبل كلّ شيء للحؤول دون إقامة دولة ثنائيّة القوميّة. «إنّ تكاليف عدم الوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيّين يهدّد أمننا»، كما عبِّرت تسيبي ليفني في مؤتمر INSS ٢٠١٢، وترى أنّه لسوء الحظّ لا تتبنّى كلّ القوى هذا المنطق في إسرائيل. بكلمة أخرى «من أجل الاحتفاظ بالوجود والهويّة كمبرّر لوجود إسرائيل كوطن قوميّ لليهود وكدولة- يهوديّة».

إنّ استمرار إسرائيل في حركة الاستيطان يؤثّر على علاقتها بالاتّحاد الأوروبيّ والمجتمع الدوليّ برمّته. وكذلك طالما أنّها لا تسير بالحلّ، تُساعد على إضعاف الطرف الفلسطينيّ السائر بعمليّة التسوية. وإنّ عدم إنجاز عمليّة التسوية يُعزّز الكراهية في الجانب الفلسطينيّ كما يُعزّز فرص الحرب والمعارضة الدائمة.

يرى دان مريدور في مؤتمر inss للقرن ٢١ «ضرورة المبادرة وعدم الانتظار بجريرة أنّ الأمور تسير على ما يرام... والتنبّه لمسألة رؤية الفلسطينيّين لمسألة السلام».

تتباين وجهات النظر بين التيّارين الرئيسين في إسرائيل، ففي حين يرى عاموس جلعاد ضرورة استغلال الظرف القائم في العالم العربيّ والخلاف السنيّ- الشيعيّ وبناء السلام مع العرب وسحب الذريعة من الراديكاليّين..»[٢]، يرى موشيه يعالون «إنّه يخطئ من يفكّر أنّ تسوية القضيّة الفلسطينيّة من شأنها أن تحقّق السلام والاستقرار في المنطقة، ويستند إلى رفض الفلسطينيّين لحلّ الدولتين ثلاث مرات ١٩٣٧، ١٩٤٧، وعام ٢٠٠٠[٣].

١ | مراسلة شاي مع مجموعة من الباحثين – ٢٠١٣.

٢ | «ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل»، مصدر سابق، الصفحة ١٦٣.

٣ | المصدر نفسه.



ولا يُمكن تجاوز اتجاه ثالث يذهب لما هو أبعد إذ يعتبر أنّ «**الإستراتيجيّة العليا**» لمواجهة الوضع الراهن، يتعيّن لها أن تكون قائمة على خلق الاستقرار لبناء علاقات «الدولة» العبريّة مع كلّ دول الطوق من حولها ليشمل حتّى الأعداء كسوريا، ويجب الدفع لذلك بكلّ وسيلة ممكنة. فاستقرار الطوق الأوّل يشكّل عنصرًا مركزيًّا في فهم تعطيل التهديد الكامن في دول الدائرة الثانية والثالثة كإيران كما يرى مستشار الرئيس إسحاق رابين «حاييم آسا» في دراسة قدّمها عام ٢٠١٠.

هناك إجماع واسع أنّ إسرائيل تخوض حربًا ضدّ الفلسطينيّين، وأنّه يجب مُحاربة الإرهاب دون هوادة، ولكنّ الجمهور الإسرائيليّ عندما سُئل فيما إذا كانت إسرائيل ستنتصر في هذه الحرب أجاب بغالبيّة ٦٠-٧٠ % بالنفي.

إنّ سبب رؤية الجمهور للأمور على هذا النحو تنبع من حقيقة أنّ المستوى السياسيّ لم يحدِّد أهدافًا واضحة للحرب ولم يحسم شأن الإستراتيجيّة المتّبعة لإحراز النصر، فكيف يمكن تحقيق النصر إذا كنّا لا نعرف ما هو الهدف وما هو الطريق الموصل إليه. فلا يزال المستوى السياسيّ عاجزًا عن الحسم في ثلاثة اتجاهات:

الاتّجاه الأوّل: مواجهة الإرهاب حتّى هزيمته بشكل كامل بمعنى تَكوي الهزيمة الوعي الفلسطينيّ، بعد ذلك سيكون بالإمكان إجراء مفاوضات حول دولتين لشعبين.

الاتّجاه الثاني: يجب عدم الانتظار حتّى تتغلغل الهزيمة في الوعي الفلسطينيّ، بل لا بدّ من الشروع فورًا لتحقيق الأهداف المتمثّلة بـ«دولتين لشعبين» حتّى لو استدعى الأمر العمل بصورة آحاديّة من خلال المبادرة للانفصال وفكّ الارتباط.

الاتّجاه الثالث: يقول إنّ الهدف مختلف تمامًا، وإنّه على الفلسطينيّين أن يُدركوا تمامًا بأنّه لن يكون هناك دولتان لشعبين، وإنّما دولة واحدة هي إسرائيل. أمّا التطلّعات الوطنيّة الفلسطينيّة فيمكن أن تتحقّق في إعطاء حكم ذاتيّ ضمن مستوى مُعيّن أو في إطار دولة فلسطينيّة عاصمتها عمان.

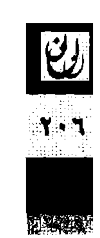


وكذلك نرى المستوى السياسيّ يتجنّب الحديث حول الأمن القوميّ وتقويم الوضع لأنّ ذلك يتطلّب قرارًا باتّجاه ما، وهذا يحتاج لرؤيا وطريقًا لترجمته على أرض الواقع، ولذلك يمكن القول إنّ الطرفين السياسيّ والعسكريّ منغمسان في إدارة الأزمة[١].

وقد اقترح نتنياهو في كلمته أمام إحدى المؤتمرات الأمنيّة «قلب الصيغة»، أي حلّ جميعِ مشاكل المنطقة يؤدّي إلى حلّ القضية الفلسطينيّة، وضرب مثالًا بأنّ كبح جماح إيران سوف يعزُل حزب الله وحماس، وعندها «سيكون بالإمكان بناء علاقات سلام مع الفلسطينيّين». إنّ تحليل رأي نتنياهو في جوهره يعني تصفية المشكلة، ولذلك أشارت وسائل الإعلام الإسرائيليّة بعد حديثه إلى أنّ حلّ المشكلة الفلسطينيّة يجب أن يمُرّ بطهران أوّلًا للوصول إلى القدس. واجتمعت اتجاهات الرأي العامّ الإسرائيليّ على التحصّن وراء مواقفها، إلّا إذا اختارت شنّ الحرب، وأن تكتفي بإدارة الصراع لا أن تتطلّع إلى إنهائه.

وحول المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيّين وضرورة استغلالها بهدف التوصّل إلى اتفاق – خصوصًا مع الدفع الأمريكيّ لذلك والظروف الإقليميّة القائمة، فمطلوب من إسرائيل الاستعداد لمواجهة أزمة في أعقاب عدم القدرة على جسر الهوّة في المواقف بين الطرفين ما سيؤدّي إلى انهيار مسيرة السلام، التي قد تؤدّي إلى حدوث جولة عنف جديدة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. ويرافق هذا الوضع خطر ضعف قدرة السلطة الفلسطينيّة على العمل في مجال الأمن والنظام العامّ وفي مجال الحكم والاقتصاد، وعدم وجود خيار سياسيّ وضعف السلطة يبقي إسرائيل من دون شريك في المسيرة السلميّة، ومن دون جهة مستوعبة للتحدّيات الأمنيّة والاقتصاديّة في الساحة الفلسطينيّة، إضافة إلى الأعباء الأمنيّة والاقتصاديّة المتوقّعة.

١ | عوزي ديان، رئيس سابق لمجلس الأمن القوميّ.



خامسًا: صورة إسرائيل في المجتمع الدوليّ

نتوقّف فيها على الأداء الإسرائيليّ السياسيّ والعسكري إزاء المجتمع الدوليّ (الرسميّ والمدنيّ) ومؤسّساته، ثمّ فاعليّة قوى المقاومة في تصديع صورة الإسرائيليّ بأداة الإعلام خاصّة:

أ- إنّ السياسات الإسرائيليّة المرتبطة أصلًا بالاحتلال وبالاستيطان والتهجير والاعتقالات التعسفيّة والسجون، ومسألة التسوية مع الفلسطينيّين، شكّلت مخالفات منافية للقوانين والأعراف والاتفاقيّات الدوليّة. فضلًا عن هذا، فإنّ ممارسات الفصل العنصريّ للعرب في أراضي ٤٨، وفي مؤتمر دوربان (أيلول ٢٠٠١) كانت إسرائيل الدولة الوحيدة التي تعرّضت للانتقاد بوصفها «دولة عنصريّة»[١]، وعدم التزامها بالمقرّرات والمبادرات الدوليّة لحلّ الصراع. إذ إنّه في عام ٢٠٠٣ وحده، أقرّت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة ما لا يقلّ عن ثمانية عشر قرارًا بإدانة إسرائيل أو توجيه الانتقاد إليها. واليوم تُدان إسرائيل في الأمم المتّحدة بمصطلحات نازيّة، أو يقارن بين النازيّة وبينها، خاصّة عندما تتحدّث القرارات عن تهويد القدس[٢].

إنّ تحوّلات العولمة الكبرى لهذا القرن، على حدّ زعم فيكتور هيجو «نقاوم غزو الجيوش... ولا نقاوم غزو الأفكار....» الأقوى من كلّ جيوش العالم هي الفكرة التي حان وقتها... وقبل تبلور الحروب الإعلاميّة التي عرّفها القرن العشرون، تنبّأ هيغو بأنّ الأفكار تغدو أقوى من الأسلحة. وهنا نقول إنّ إسرائيل انتصرت في الحروب المادّيّة ضدّ أعدائها العرب طيلة العقود الخمسة الأخيرة؛ لكنّها تنهزم في ساحة معركة الأفكار.

فلم تلبث نواتج العولمة وآثارها من جهة وإخفاقات «الدولة» العبريّة من جانب آخر الضاربة بعرض الحائط الشرعيّة الدوليّة فضلًا عن الشرعيّة الأخلاقيّة والإنسانيّة إن سرّعوا في كشف النقاب عن

١ | **ميزان المناعة والأمن القوميّ في إسرائيل**، مصدر سابق، الصفحة ٢١٩.
٢ | المصدر نفسه، الصفحة ٢٢١.



مفاهيم وحقيقة طروحات هذا الكيان وأفكاره المتناقضة مع أبسط حقوق الإنسان في زمن سمته حقوق الإنسان، فقد أفردت منظّمات الأمم المتّحدة إسرائيل على أنّها أسوأ منتهك لحقوق الإنسان في العالم؛ وباتت شرعيّة «الدولة» اليهوديّة، موضع شكّ في الجامعات والأوساط الإعلاميّة الغربيّة. وإذا ما استعرضنا نتائج العديد من استطلاعات الرأي، نجد أنّ نسبة الأوروبيّين والأمريكيّين الذين ينقلبون على إسرائيل تزداد يومًا بعد يوم[١]. فمثلًا في أيار ٢٠٠٥، قررّت الجمعيّة البريطانيّة للأساتذة الجامعيّين مقاطعة الجامعات الإسرائيليّة [٢]،[٣]...

ب-إنّ وسائل الإعلام، التي تجسّد الأداة الرئيسة لتكوين الرأي العامّ، غدت وسَطًا مليئًا بالمشاكل التي تحول دون إيصال الرسالة الإسرائيليّة. إذ إنّ هذا الوسط – الذي يعتمد على الصورة الظاهريّة بالدرجة الأولى – غدا مساعفًا على نصرة قضايا الأخصام لإسرائيل؛ فضلًا عن أنّ الحرب غير المتناظرة تمنح الأطراف الأضعف من خلال العروض الإعلاميّة، عددًا من الامتيازات المعيّنة التي تنعكس من خلال صور التقطتها عدسات آلات التصوير؛ كما الحال مع صورة الصبية الفلسطينيّين الذين «يقاتلون» الدبّابات الإسرائيليّة. فانتشار وسائل الإعلام وصولًا لساحات القتال قيّد من استخدام القوّة[٤].

يعترف الصهاينة بنجاح قوى المقاومة بإدارة المعركة الإعلاميّة ومعركة الرأي العامّ في سياق مراكمة بناء الوعي، كما في تطوير أساليب العمل لملاحقة إسرائيل ومقاضاتها قانونيًّا وأخلاقيًّا في العقد الأخير، وأنتج ذلك قرارات أمميّة لصالحها (قوى المقاومة)، ومبادرات مقاطعة تجاريّة، أوروبيّة خصوصًا، ومقاطعة خبراء وأكاديميّين

١ | **ميزان المناعة والأمن القوميّ في إسرائيل**، مصدر سابق، الصفحة ٢٠٠.

٢ | يائيل تامير بروفيسور قسم الفلسفة وكليّة التعليم في جامعة تل أبيب، مؤتمر هرتزيليا السادس.

٣ | **ميزان المناعة والأمن القوميّ في إسرائيل**، مصدر سابق، الصفحة ٢٣٦.

٤ | ديفيد عفري: رئيس مجلس الأمن القوميّ سابقًا وسفير إسرائيل في أمريكا، وقائد سلاح جوّ سابق.



إسرائيليّين في الجامعات والمؤتمرات العالميّة، ومنع العديد من القادة العسكريّين الإسرائيليّين من دخول بعض الدول الأوروبيّة وغير ذلك من الإجراءات المشابهة. ولعلّ في تصريح وزير الخارجيّة الأمريكيّ كيري عن إسرائيل قبيل حرب غزّة ٢٠١٤ أنّها دولة فصل عنصريّ- ولو صدر اعتذار لاحق - دلالات خطيرة، وقبله الرئيس الأسبق للولايات المتّحدة جيمي كارتر في كتابه **فلسطين سلام لا نظام الفصل العنصريّ ٢٠٠٧** الذي أثار ضجّة مؤيّدة وكبيرة في الأوساط العلميّة الأمريكيّة - حيث ذكر أنّ إسرائيل هي دولة فصل عنصريّ. وفي مقالة له، أنّ إسرائيل قامت في غزّة بإبادات جماعيّة، كما أمكن الحديث عن صوت مُفكّري ما بعد الصهيونيّة الآخذ بالارتفاع والتأثير بما يقوّض أصل الخطاب والسرديّة الصهيونيّة لفكرة إسرائيل.. وبدأت تتعالى أصوات لنخب ومفكّرين أميركيّين أنّ اللوبي اليهوديّ الأمريكيّ يدفع الولايات المتّحدة نحو سياسة خارجيّة سلبيّة وغير مستحسنة[١].

«الأزمة الفعليّة أنّ إسرائيل لم تضع هذا الموضوع على المستوى العالي الذي يليق به وسط المواضيع المدرجة على جدول أعمالها... الحكومة الإسرائيليّة تعترف بأنّ ما تشهده اليوم ليس مجرّد موجة أخرى من العداء لـ«إسرائيل» والساميّة على خلفيّة حدثٍ معيّنٍ له علاقة بإسرائيل، بل هي متلازمة تتعاظم طردًا، وتأتي على مشروعيّة إسرائيل على الحلبة الدوليّة، لتفتح الباب على مقاطعةٍ شاملةٍ لـ«إسرائيل»[٢] على غرار المقاطعة التي قوبلت بها جنوب أفريقيا خلال حقبة نظام الفصل العنصريّ. ولذلك، لا بدَّ من انقلاب على صعيد المقاربة الإسرائيليّة؛ ولا بدّ أيضًا من اكتساب مقدرةٍ متكاملة تديرها الدولة وتكون كافية لتفعيل علاقاتٍ عامّةٍ متجدّدة الحيويّة بدل الاكتفاء بما شهدناه حتّى الآن من علاقاتٍ عامّةٍ دفاعيّةٍ بحتة.

١ | وليد، محمود خالد، ٢٠٠٦، **قراءة الحرب بين إسرائيل وحزب الله وتداعياتها على المشهد الإسرائيليّ**، موقع مركز القدس للدراسات السياسية على الأنترنت، www.alqudscenter.com.

٢ | **وثائق وأوراق عمل، إسرائيل في خطر وجوديّ**، مصدر سابق، الصفحة ٥٢.



ويتطلّب مثل هذا العمل تحوّلًا جذريًّا في دبلوماسيّة إسرائيل العامّة؛ لكي تصبح إسرائيل صاحبة «الفعل» وليس «ردّة الفعل» ؛ فتدرأ التحريض بدلًا أن تكتفي بالدفاع عن نفسها بعد انتشار الأعمال التحريضيّة[١].

أمّا قضائيًّا، فيتطلّب ذلك تدعيم التشريعات التي تحظّر التحريض. ويجب بذلك تحديث وتعديل القانون الدوليّ الخاصّ بالإرهاب؛ لكي تتمتّع البلدان الغربيّة - بما فيها إسرائيل - بمزيدٍ من الحريّة في حربها على الإرهاب، لكي لا يُنظر إلى التحرّكات في هذا المجال على أنّها انتهاكات لحقوق الإنسان أو حتّى جرائم الحرب[٢].

ولا بدَّ من الإشارة إلى الإجماع واسع النطاق حول ضرورة إيجاد وكالة حكوميّة مموَّلة بشكلٍ كافٍ تكون مهمّتها إدارة المعركة ضدّ الكراهيّة، بحيث تتوّلى هذه الوكالة مختلف القضايا: الدين، القانون الدوليّ، السياسة، التحريض، المناهج الدراسيّة وغيرها، بالتنسيق مع الوكالات الحكوميّة الأخرى ذات الصلة وبالتعاون مع منظّمات وأشخاص في الخارج ضمن إطار هذا المسعى، ومن الخيارات المطروحة إنشاء وحدة خاصّة، وإنشاء كيانٍ داخل نظام المجتمع الإستخباريّ الإسرائيليّ[٣].

وتدور نقاشات موسّعة بين النخب الإستراتيجيّة واليهود الصهاينة داخل إسرائيل وفي الخارج، للبحث عن «سمة»، أي عنوان يعيد إتاحة الحيويّة والحضور والتفاعل القويّ مع العالم، كتعويض أو بحثًا عن مبرّرات بديلة لتسويق نفسها دوليًّا وإيجاد مدخليّات تفاعليّة لها مع الخارج، لا سيّما الغرب. ويبدو أنّ فكرة «الطاقة الإبداعيّة» كمفهوم وسِمة لإسرائيل يتيح لها إعادة تموضعها على الحلبة الدوليّة؛ وهو المفهوم الذي يخرج عن النقاط التقليديّ لل«هاسبارا» بحسب مؤيّدي المقترح. إذ إنّ «الطاقة الإبداعيّة» تعيد موضعة إسرائيل بعيدًا عن صورة البلد الذي يعيش حالة حربٍ وصراع وتقدّمها على أنّها دولة

١ | **وثائق وأوراق عمل، إسرائيل في خطر وجوديّ**، مصدر سابق، الصفحة ٥٢.

٢ | المصدر نفسه.

٣ | المصدر نفسه، الصفحة ٥٣.



تُمثّل القيم والمثل الإيجابيّة، كـ«بناء المستقبل» و«التنوّع الحيويّ» و«الحماسة في مجال التعهّدات والمصالح التجاريّة».

وتُظهر الدراسات أنّ «الطاقة الإبداعيّة» شكّلت قاسمًا مشتركًا مستحسنًا لدى غالبيّة الإسرائيليّين، ويمكن أن تترجم إلى مضامين توصيفيّةٍ إيجابيّةٍ وقيم مساعدة على بناء العلاقات. وهي صالحة للتواصل على مستوىً جيّدٍ مع الجماهير التي لم يجرِ التواصل معها في الغرب حيث إنّها تنسجم مع أفضليّاتهم ومصالحهم، من جهة، وتبدّل مركز الثقل هنا، على صعيد اهتمام هذه الجماهير، من «ما تريد أن تقوله إسرائيل» إلى «ما يعني الجماهير» (إيّاها) من جهةٍ ثانية. والأهّم من ذلك بعد، هو أنّ مفهوم «الطاقة الإبداعيّة» يتجاوز ما تعاني منه إسرائيل بسبب التغطية الإعلاميّة المنحازة للصراعات غير المتناظرة، ويسمح للإسرائيليّين باستثمار نقاط القوّة لديهم من اقتصادٍ قويّ ومجتمع نابض بالحياة وثقافةٍ وأسلوب عيش حيويّين..... هذه الإستراتيجيا ليست بديلًا عن المساعي الأخرى التي تبذلها إسرائيل في حيّز الدبلوماسيّة العامّة؛ لكنّها تزيد من تنوّع السياسات الإسرائيليّة وتقدّم مفهومًا لإعادة موضعة إسرائيل في الساحة الدوليّة على المدى الطويل. إلّا أنّ مفهوم الطاقة الإبداعيّة قوبل بمعارضة قويّة من جهاتٍ عدّة أيضًا[١].

ويطالب يحزقيل درور في مؤتمر INSS ٢٠١٢ لتحسين صورة إسرائيل تفعيل حضورها في الشؤون الدوليّة على المستويين الثنائيّ والمتعدّد والانخراط في إصلاح العالم عبر المبادرات العالميّة.

سادسًا: إسرائيل والعلاقات مع الدول والقوى الكبرى، ولا سيّما الولايات المتّحدة الأمريكيّة

إنّ المتابع لمؤتمرات هرتزيليا السنويّة وغيرها من منتديات النقاش، يدرك بأنّ الكيان يعمل حثيثًا وبكلّ طاقاته وإمكاناته لتوسيع وتفعيل وتعميق علاقاته الإستراتيجيّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلف

١ | **قراءة الحرب بين إسرائيل وحزب الله وتداعياتها على المشهد الإسرائيليّ**، مصدر سابق، الصفحة ١٣٣.



شمال الأطلسيّ خصوصًا أنّه النموذج الأشبه بالقيم والحضارة الغربيّة[١]، كما يقدّم نفسه القائم بالدور الوظيفيّ - المقرّر له - في المنطقة من القوى الغربيّة والولايات المتّحدة اليوم بالتحديد، والتي تعتبر مواجهة «الإرهاب الإسلاميّ» في العقد الأخير أبرزها، ويستدرّ بالتالي عواطف وأموال التحالف الغربيّ الذي يعيش القلق منذ أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، ضدّ شعوب المنطقة العربيّة الإسلاميّة. ناهيك عن اهتمام النخب المسيّسة في الكيان بالقضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة والفكريّة، والتي تدخل في صميم قدرات أيّة دولة ومناعتها القوميّة والداخليّة[٢].

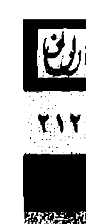
وحتّى اليوم ورغم التململ والتذمّر والتباينات المتزايدة التي بدأت تطفو على السطح في علاقة الولايات المتّحدة بإسرائيل، إلّا أنّ ذلك لا يرقى إلى حدّ الأزمة أو بداية تخلّي كما يراهن البعض، وإن كانت بعض الأصوات تعالت بهذا المعنى، حتّى داخل الولايات المتّحدة وأوروبا لا سيّما إبّان حرب ٢٠٠٦.

والعلّة البيّنة أنّه ربّما تكون إسرائيل المشروع الأقلّ كلفة للخزينة الأمريكيّة لتحقيق أهدافها. إذا ما قارناها بتكلفة حربي أفغانستان والعراق للعقد الأخير...

لم يعد بمقدورنا الاعتماد الدائم على الفيتو الأمريكيّ، تقول تسيبي ليفني، وأيضًا بدأت الخشية الإسرائيليّة تزداد بعد الحراك العربيّ، وشعار الديموقراطيّة الذي غزا العالم العربيّ. وهو الذي سيفرض على الغرب (ولو آجلًا) التعاطي مع المنطقة برؤية المصالح العامّة والبراغماتيّة؛ ما يهدِّد الدور الذي تطمح له إسرائيل ولو جزئيًّا كبوّابة المنطقة الوحيدة والمدخل الوحيد له إليها، فيرسم علاقات جديدة تُضعف الدور والحضور الإسرائيليّ المفترض وتصوّرها لدورها القادم... ويذهب القلق الإسرائيليّ أبعد من ذلك إلى الدور

١ | حيث يقول أحد المؤسّسين للكيان العبريّ: «إنّ دولة يهوديّة في فلسطين ستكون امتدادًا للحضارة الغربيّة وحصنًا ضدّ الهمجيّة الشرقيّة»، قالها هرتزل، وكذلك بن غوريون بمضمون مشابه.

٢ | **وثائق وأوراق عمل، إسرائيل في خطر وجوديّ**، مصدر سابق، الصفحة ٩.



الإستراتيجيّ للـ«دولة» العبريّة (لما بعد) حدود المنطقة، ليتعدّاه إلى مراقبة التحرّك الأميركيّ المستقبليّ الذي من المتوقّع أن يأخذ بعين الاعتبار العالم العربيّ الجديد الذي سيكون أكثر استقلالًا ورفضًا للهيمنة والتبعيّة.

ويزداد القلق عند الوقوف على قوّة إسرائيل وقدرة ردعها التي تتأثّر سلبًا بالتراجع الملحوظ الذي تعيشه حليفتها الإستراتيجيّة في المنطقة. «هناك تآكل للدور الأمريكيّ في المنطقة أمام العديد من القضايا الهامّة ويتّفق الجميع»... كما يرى يهودا باراك أثناء مقاربته واستشرافه لعام ٢٠١٤ وما ستؤول الأوضاع. إذ يعرض يهودا باراك الخطوط التالية:

تقليل التدخّل الأمريكيّ في شؤون المنطقة، والتركيز على شرق آسيا.

تجاوز الأسد للخطوط الحمراء التي وضعها أوباما حول الأسلحة الكيميائيّة.

الموقف الأمريكيّ من عودة الحكم العسكريّ إلى الحكم في مصر.

الموقف من الاحتجاجات التي شهدتها إيران عام ٢٠٠٩.

عدم الاستقرار الذي شهده كلّ من العراق وأفغانستان وباكستان (ونضيف أيضًا ليبيا).

معتبرًا أنّ التردّد الأمريكيّ جعل المحور الراديكاليّ الذي يجمع إيران بسوريا وحزب الله أكثر جرأة في محاولته لاستثمار إنجازاته لتحقيق مكاسب سياسيّة أكبر.

وعليه، طالب بتعزيز الدور الأمريكيّ، وقدرة الردع الأمريكيّة في المنطقة معتبرًا أمريكا تأثّرت مصداقيّتها وقدرتها على الردع، وهذا أثّر ويؤثّر على إسرائيل. وقد رفع كثير من النخب الإسرائيليّة صوت الانتقاد العلنيّ والسخط من سياسة الولايات المتّحدة مع إيران بما يعزّز من حضور الأخيرة إقليميًّا ودوليًّا.

وبذلك، تتخوّف إسرائيل من أيّ تغيُّر أو تعديل في سياسة الولايات



المتّحدة لما سيخلّفه ذلك عليها بعد أن أصبحت أكثر التصاقًا وارتباطًا بأميركا في العقدين الأخيرين.

أ- حلف شمال الأطلسيّ

إذا ما وضِعت ضمن إطار قرينتها الواسعة النطاق، تبدو الطبيعة التعدّدية والمعقّدة والعالية مستوى الخطورة للتحدّيات التي يواجهها حلف شمال الأطلسيّ في قطاع هندو – كوش (باكستان وأفغانستان) متطابقة تقريبًا مع تلك التي تواجهها إسرائيل. وهذه التحدّيات المتمثّلة في مجابهة الانتشار الممكن لأسلحة الدمار الشامل ومحاولات دعم المعتدلين وتعزيز التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة وإضعاف الراديكاليّين وإسقاط سمعتهم. ويترتّب على إسرائيل وحلف الشمال الأطلسيّ أن يُعاينا مجالات جديدة للتعاون، على أن تشمل هذه المجالات حرب الحيّز «السايبري» والدفاع الصاروخيّ[١].

من جهة أخرى، سوف يعيد حلف شمال الأطلسيّ تقويم وهيكلة علاقاته مع الدول غير المتعلّقة بالعضويّة فيه. وعلى هذا الصعيد، يترتّب على إسرائيل أن تعيد تقويم طموحاتها فيما يخصّ العلاقات المستقبليّة مع الحلف وأن تعمل على تعزيز فهمها للهيكليّة المثلى التي من شأنها تحسين مستوى هذه العلاقات.

وهكذا، يجب على إسرائيل أن تفكّر جدّيًّا في المساهمة في عمليّة إبراز وتوكيد عموميّة التحدّيات والتهديدات التي يواجهها الحلف وإسرائيل معًا، بما فيها الحرب على الإرهاب والمساعي الإلزاميّة إلى الحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل[٢].

ولدى تعريفه بالخطّة الدفاعيّة الصاروخيّة الجديدة، وصف الوزير غيتس إسرائيل واليابان بأنّهما شريكتان مبكرتان في هذه الخطة. إلّا أنّ هذا النشر للقدرات يمكن أن يعود بالفائدة على إسرائيل عن

١ | **وثائق وأوراق عمل، إسرائيل في خطر وجوديّ**، مصدر سابق، الصفحتان ١٢٣ و١٢٤.
٢ | المصدر نفسه، الصفحة ١٢٤.



طريق دمج القدرات الإسرائيليّة ضمن برنامج دفاعيّ لحماية أوروبا؛ ما يجعل إسرائيل عنصرًا مكوّنًا أساسيًّا من عناصر الردع الأوروبيّ[١].

بهذا المعنى، تنطوي الهندسة الجديدة على إمكانيّة دفع إسرائيل للتفكير جديًّا في الحاجة إلى ربط أمنها القوميّ (رسميًّا أو على نحو غير رسميّ) بالمنظومة الدفاعيّة الجماعيّة الأطلسيّة. ولكن يتمنّع حلف شمال الأطلسيّ عن السماح لإسرائيل بالاندماج في «المقاربة التكيفيّة للمرحلة»، لأنّ ذلك سيورّطه في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ ويربطه بأمن إسرائيل[٢].

من جهة أخرى، هناك سؤال بالغ الأهميّة يطرح نفسه على إسرائيل، هل يمكن للعلاقات الإستراتيجيّة بين إسرائيل وحلف شمال الأطلسيّ أن تؤذي الشراكة الإستراتيجيّة للأولى مع الولايات المتّحدة وترغمها على اتخاذ خيار يحسم موقفها بين «العلاقات» مع الحلف من ناحية والشراكة مع الأمريكيّين من ناحيةٍ أخرى؟[٣].

إذ إنّ ارتباط إسرائيل بمشروع الحلف لن يكون ذو جدوى إذا ما دفع الإيرانيّون إلى تسريع برنامجهم النوويّ. ولذلك، يبدو أنّ الولايات المتّحدة ستحسم الموضوع في نهاية المطاف، لأنّ إسرائيل لن تجازف بشراكتها الإستراتيجيّة معها.

ب– روسيا

سوف يترّتب على إسرائيل أن تضع تصوّرًا لعلاقتها المعقّدة والمهمّة مع روسيا. فمن جهة، يطالب الإسرائيليّون روسيا بإلحاح بعدم بيع منظومات الأسلحة لإيران وسوريا، خاصّةً منها تلك التي تهدّد بالتقويض التدريجيّ لتفوّق إسرائيل النوعيّ؛ ومن جهة ثانية، يرومون علاقاتٍ أمتن مع حلف شمال الأطلسيّ.

لذلك، تتجّه إسرائيل للقيام بما يلي:

١ | المصدر نفسه، الصفحة ١٢٦.
٢ | **وثائق وأوراق عمل، إسرائيل في خطر وجوديّ**، مصدر سابق، الصفحة ١٢٧.
٣ | المصدر نفسه.





- وضع إستراتيجيّة بعيدة المدى لعلاقتها مع حلف شمال الأطلسيّ بالتنسيق مع الولايات المتّحدة.
- إبقاء روسيا «عاملًا أساسيًّا» في أيّة اعتبارات مستقبليّة.
- ولوج مفهوم إستراتيجيّ جديد؛ وخاصّةً لجهة إعادة تحديد وتعريف «التهديدات المستجدّة» و«وضع الشراكة» من منظوريّة حلف شمال الأطلسيّ[١].

ج- الصين

إنّ العلاقات الدبلوماسيّة الرسميّة بين الصين وإسرائيل أُقيمت عام ١٩٩٢، إلّا أنّ تاريخ العلاقات بينهما يعود إلى بداية الخمسينات، حيث كانت إسرائيل «الدولة الشرق أوسطيّة» الأولى التي اعترفت بجمهوريّة الصين الشعبيّة كخلَف للصين الوطنيّة، وكانت هنالك محاولات لإنشاء روابط رسميّة بين البلدين.

وفيما خصّ إسرائيل، فقد اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيليّ آنذاك دايفيد بن غوريون القارّة الآسيوية، منطقة ذات أهميّة إستراتيجيّة بالغة، بفضل ثروتها الإنسانيّة، فيما رأى أنّ الصين والهند بالذات ستصبحان في غضون عدّة عقود دولتين عظمتين، على حساب الاتّحاد السوفياتيّ والولايات المتّحدة اللتين تكهّن بن غوريون بأن تفقدا تدريجيًّا مكانتهما ونفوذهما على الساحة الدوليّة.

أمّا الصين الشعبيّة من جانبها، فقد رأت أنّ إنشاء علاقات مع إسرائيل، من شانه أن يُساهم في تصدّع الحصار الدوليّ الذي بادرت الولايات المتّحدة إلى فرضه عليها آنذاك.

وعلى الرغم من نموّ العلاقات التجاريّة بين البلدين في الآونة الأخيرة، فقد تضرّرت العلاقات السياسيّة بين إسرائيل والصين، عقب إقدام إسرائيل عام ٢٠٠٠ إلى الغاء صفقة لتزويد الصين بطائرات. فالكون من جانب واحد، حيث اضطرت إلى دفع تعويضات للصين قدرها

١ | المصدر نفسه، الصفحة ١٣٢.



٣٥٠ مليون دولار. وقد جاء الإجراء الإسرائيليّ هذا بضغط من الرئيس الأميركيّ سابقًا، كلينتون، الذي هدّد بتقليص المساعدات العسكريّة لإسرائيل، واشترط عقد مؤتمر كلمب ديفيد بين إسرائيل والفلسطينيّين في صيف عام ٢٠٠٠، بإلغاء هذه الصفقة. وقد أثار هذا الحدث توتّرًا شديدًا بين البلدين، حيث عمدت الحكومة الصينيّة إلى تقليص اتصالاتها مع جهات رسميّة إسرائيليّة، وعمدت إلى اتخاذ قرارات معادية لإسرائيل في الأمم المتّحدة وفي مجلس الأمن الدوليّ. وكانت آخر خطوة صينيّة من هذا القبيل، تصويتها في مجلس حقوق الإنسان الدوليّ في أواخر عام ٢٠٠٩ لصالح تقرير غولدستون حول عمليّة الرصاص المسكوب في قطاع غزّة.

ومن العوامل الأخرى التي أثّرت على موقف الصين من إسرائيل، رغبتها في الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع بعض الدول العربيّة ومع إيران المعروفة بمواقفها العدوانيّة من إسرائيل[١].

وما من شكّ في أنّ موقف الصين من المشروع النوويّ الإيرانيّ أثّر هو الآخر سلبًا على العلاقات بين إسرائيل والصين. فعلى الرغم ممّا تُعبّر عنه الصين من تفهُّم لقلق إسرائيل من المشروع النوويّ الإيرانيّ، وما يصرِّح به المسؤولون الصينيّون من أنّ على إيران وقف تطوير هذا المشروع، إلّا أنّها تعمد إلى إحباط أيّ محاولة لتشديد وطأة العقوبات الاقتصاديّة الدوليّة المفروضة على إيران نظرًا لعلاقاتها المتوتّرة مع الولايات المتّحدة.

وفي ضوء تعزيز العلاقات بين الصين وإيران على كافّة الأصعدة، قلّصت إسرائيل إلى حدّ كبير صادراتها الأمنيّة إلى الصين، خشية من نقلها إلى إيران ومنها إلى سوريا أو إلى إحدى التنظيمات الإرهابيّة الخاضعة لأوامرها، مثل حزب الله كما ترى.

وعلى الرغم من ذلك، فقد طرأ منذ عامين تقريبًا تقدّم على العلاقات بين الصين وإسرائيل، وجد هذا التطوّر تعبيرًا له في زيارة

١ | **ميزان المناعة والأمن القوميّ في إسرائيل**، مصدر سابق، الصفحة ٨٠.



قائد الأسطول الصينيّ لإسرائيل في شهر أيّار مايو عام ٢٠١١، وما أعقبها من زيارة وزير الدفاع الإسرائيليّ إيهود باراك للصين في الشهر التالي، وأخيرًا زيارة رئيس أركان الجيش الصينيّ لإسرائيل في آب أغسطس من العام ذاته.

ومع أنّ إسرائيل لم تغيّر سياستها فيما يخصّ تصدير تكنولوجيّات أمنيّة متقدّمة للصين، إلّا أنّ الدكتور يورام عفرون-Yoram Evron الباحث في معهد دراسات الأمن القوميّ يرى أنّ ترميم العلاقات مع إسرائيل يخدم مصالح الصين الأمنيّة، ولا سيّما في كلّ ما يخصّ الاستفادة من خبرة إسرائيل في المجالات العمليّاتيّة العسكريّة.

كذلك يعتقد الباحث أنّ إعادة العلاقات مع إسرائيل إلى مجراها الطبيعيّ تنطوي على أهميّة بالنسبة لمصالح الصين الإستراتيجيّة في المنطقة، اعتقادًا منها أنّ إسرائيل هي عامل هامّ فيما يتعلّق بالحفاظ على الاستقرار خاصّة في ضوء موجات الثورات والاضطرابات التي تشهدها الدول العربيّة منذ عامين تقريبًا.

ويُشير عفرون بهذا الصدد أنّ اعتماد الصين على دول «الشرق الأوسط» في سدّ احتياجاتها النفطيّة يُملي عليها الحرص على الاحتفاظ بروابط حسنة مع دول المنطقة جميعًا، سياسيًّا وعسكريًّا وتعمد الصين إلى تحقيق ذلك من خلال النهوض بعلاقاتها مع هذه الدول، ومن خلال زيادة حجم استثماراتها فيها، إضافة إلى تزويد بعضها بالأسلحة.

كما عَمدت الصين خلال السنوات الأخيرة إلى رفع مستوى حضورها العسكريّ في المنطقة وإن بشكل حذر. فبالإضافة إلى مشاركتها في قوّات حفظ السلام في المنطقة، فقد أوفدت الصين في أواخر عام ٢٠٠٨ أيضًا قوّة بحريّة صغيرة إلى خليج عدن لتشارك في المساعي الدوليّة لمكافحة القرصنة البحريّة. كما أجرت الصين تدريبات عسكريّة مشتركة مع تركيا في خريف عام ٢٠١٠، ثمّ أرسلت سفنًا وطائرات لإجلاء مواطنيها من ليبيا في أوائل عام ٢٠١١. كذلك يرى الدكتور عفرون أنّ إقدام الصين على التقرّب من إسرائيل مرّة أخرى،



يتمّ في إطار سياستها الرامية إلى ترسيخ حضورها الإستراتيجيّ بشكل تدريجيّ في المنطقة.

أمّا إسرائيل بدورها، فتُرحّب بالمبادرة الصينيّة لتحسين علاقاتها معها، من منطلق إدراكها بأنّ الصين تتمتّع بمكانة هامّة على الساحة الدوليّة. كذلك ترى إسرائيل أنّ توثيق علاقاتها مع الصين سيفسح المجال أمامها لممارسة التاثير على الأخيرة كي تتّخذ مواقف لصالحها في المؤسّسات الدوليّة، ولكي تقلّص بيع الأسلحة والمعدّات العسكريّة التي تنقلها بواسطة دول أخرى، إلى حماس وحزب الله.

ومع ذلك، تمتنع إسرائيل في الوقت ذاته عن توثيق علاقاتها العسكريّة مع الصين إلى مستوى يُثير ريبة الولايات المتّحدة مرّة أخرى، تفاديًا لتعكير علاقاتها الإستراتيجيّة معها[١].

سابعًا: فلسطينيّو ١٩٤٨

أحسن عالم الاجتماع الإسرائيليّ النقدي الراحل باروخ كيمرلينغ ضمن سياق مقالة مطوّلة عن إسرائيل والمسألة العربيّة، نشرها في أواسط العام ٢٠٠٥ إلى أنّ هناك موضوعًا واحدًا سيظلّ طاغيًا على جدول أعمال الناخبين اليهود الإسرائيليّين في معظمهم. كيف يمكن التخلّص من المواطنين العرب؟؟ أو على الأقلّ كيف يُمكن التخلّص من غالبيّتهم وترسيخ «الطابع اليهوديّ» لإسرائيل؟؟

في محاولة لتلخيص السياسة الإسرائيليّة الرسميّة إزاء المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل على مدار العقد الفائت، يفترض التوقّف على الاتّجاه الذي عبّرت عنه الحكومات التي تناوبت والتي كان آخرها حكومة بن يامين نتانياهو الذي صرّح وزير الخارجيّة فيها أفيغدور ليبرمان في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ أنّ «مسألة مواطني إسرائيل العرب يجب أن تكون إحدى القضايا المركزيّة المدرجة في جدول أعمال المفاوضات المباشرة وذلك في ضوء الرفض الفلسطينيّ

١ | العلاقات الصينيّة الإسرائيليّة - كيف بدأت وما هو وضعها حاليًا؟ تاريخ دخول الموقع ١٥/ ٩/ ٢٠١٤، http://www.iba.org.il/arabil/?entity=904057&type=5&page=242 .



الاعتراف بإسرائيل دولة يهوديّة، وهي مسألة تهرّبنا منها حتّى الآن ولا يمكن الاستمرار في ذلك»، مضيفًا أنّ «رفض الفلسطينيّين الاعتراف بإسرائيل دولة يهوديّة يلزم إسرائيل بأن تستعدّ لحلّ يشمل تبادلًا سكّانيًّا». تنظر الدولة العبريّة إلى «المواطنين» العرب على أنّهم مواطنين من الدرجة الثانية، وتمارس بحقّهم أشكال التمييز المخلّة. يؤكّد يائيل تامير البروفسور في قسم الفلسفة وكلّيّة التعليم في جامعة تل أبيب «أنّ المواطنين العرب يعاملون كأعداء في إسرائيل». وتزيد استطلاعات الرأي الهواجس الإسرائيليّة عندما تتحدّث عن نسبة ثلاثة من أصل أربعة من هؤلاء العرب غير مستعدّين للقتال دفاعًا عن إسرائيل كما ورد في تحضيرات أوراق مؤتمر هرتزيليا العاشر. وهذا ما يحذو ببعض الأحزاب اليساريّة للمطالبة بإلغاء هذا التمييز تجاه العرب خشية أن يعمّق ذلك الأزمة داخل «الدولة». بالنتيجة، تُجمع الاتّجاهات السياسيّة الإسرائيليّة على نظرة يعتريها الشكّ والتوجّس من هذا (الخطر) العربيّ وكلّ يقترب لمواجهة هذا الخطر على طريقته ويقدّم مبرّراته[١].

غلب على العقد المنصرم اتجاه تهديد العرب في إسرائيل بشبح الترانسفير. فمنذ هرتزيليا الأوّل عام ٢٠٠٠ «حول ميزان المناعة والأمن القوميّ». استحلّ موضوع العرب في الداخل صلب هذه الموضوعات، وطرحت وتُطرح حتّى اليوم مقاربات تتضمّن خططًا تقضي جهارًا باتّباع سياسة الترانسفير تحت مسمّيات أخرى أقلّ إيذاء للأذن مثل «تبادل الأراضي» أو «تبادل السكّان».

وليس خافيًا أنّ طرح الموضوع – الهاجس – يرجع إلى جذور وثنايا الفكر الصهيونيّ. فمنذ النكبة عام ١٩٤٨ عبرّت أغلب الكتابات تقول: على الرغم من أنّ العرب الذين بقوا في إسرائيل حصلوا على مواطنة (جنسيّة) إسرائيليّة وعلى حقوق مواطنة كأفراد، إلّا أنّهم اشتبهوا دومًا بعدم الولاء للدولة وبأنّهم طابور خامس أو حصان طروادة. لغاية العام ١٩٦٦، كانت المناطق (الريفيّة _ القرويّة) العربيّة خاضعة للحكم

١ | مؤتمر هرتزيليا السادس (مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٦)، الصفحة ٣٠١



العسكريّ الإسرائيليّ ولم يسمح حتّى العام١٩٦٥ بقبول العرب أعضاء في نقابة العمّال العامّة (الهستدروت). وكان السبب هو قناعة وإيمان «الدولة» والسكّان اليهود بأنّ المواطنين العرب يشكّلون تهديدًا أو خطرًا أمنيًّا على الرغم أنّه لم تتوفّر موضوعيًّا أيّة إثباتات حقيقيّة لهذا الادّعاء. وبعد إلغاء الحكم العسكريّ، ظلّ المواطنون العرب خاضعين لنظام مراقبة وملاحقة بوليسيّة صارمة ترافق مع اتّباع سياسة مصادرة لمساحات واسعة من الأراضي العربيّة (حوالي ٤٠٪ من الأراضي التي كانت بملكيّة عربيّة صُودرت بمرور الأعوام) جرى تنفيذها تحت مسمّيات مختلفة منها «تهويد الجليل»، ومثل هذه التعابير ميّزت نظرة الدولة ومؤسّساتها تجاه المواطنين العرب في إسرائيل[1].

إنّ ما يمكن استنتاجه هو أنّ السمة الغالبة على موقف المؤسّسة الإسرائيليّة إزاء العرب في الداخل منذ نشأة الكيان إلى اليوم هي الاستمرار في النظر إليهم باعتبارهم «خطرًا أمنيًّا» أو «عدوًّا داخليًّا». وهي سمة متأثّرة إلى حدّ بعيد بالموقف الإسرائيليّ التقليديّ، غير أنّها شهدت تصعيدًا خطيرًا في الأعوام العشرة الفائتة. وفي الحقيقة، شكّلت هبّة أكتوبر ٢٠٠٠ مفترقًا هامًّا، فقد عُدّت إسرائيليًّا امتدادًا للانتفاضة الفلسطينيّة. والعودة إلى النصوص الإسرائيليّة المتعلّقة بتلك الفترة تؤكّد هذا الأمر بوضوح وجلاء كبيرين. عقب حرب تموز ٢٠٠٦ التي أضافت مدماكًا رابعًا على النظريّة الأمنيّة «تحصين الجبهة الداخليّة»، بحسب توصيات لجنة مريدور - وضمنيًّا شمول ذلك لعرب الداخل - لا بمفهوم تحصينهم وإنّما فعليًّا بمفهوم التحصّن منهم، وبالتالي فإنّ التعامل معهم ظلّ أوّلًا ودائمًا جزءًا من مفهوم الأمن أو نظريّة الأمن الإسرائيليّة أي ذات صبغة إستراتيجيّة محضة.

كذلك، أكّدت وثائق الرؤى المستقبليّة خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ والحرب على غزّة في شتاء ٢٠٠٩؛ والانتخابات البرلمانيّة العام ٢٠٠٩ المناورات العسكريّة الإسرائيليّة بعد حرب ٢٠٠٦، كلّها

١ | http://www.qadita.net، عرب ٤٨ في المهداف، نهاية عقد، تاريخ دخول الموقع ٢٢/ ١٠/٢٠١٤.



انطوت على إشارات واضحة وصريحة إلى هذا الأمر.

وبما يمكن وضعه في إطار «الأدلجة الصهيونيّة التقليديّة» يعزو إيلي بوديه حاجة إسرائيل للإعلان عن وجود عدوٍّ مناوب من بضع حاجات ومتطلّبات للتجمّع والزعامة السياسيّة في إسرائيل: «إنّ هذا الأمر يتيح أوّلًا تعزيز تضامن الشعب الإسرائيليّ في مواجهة ما ينظر إليه أنّه عدوّ متربّص وخطر محدق. ويتيح ثانيًا «فهمًا» أفضل للحاضر الذي لا مفرّ من أن يتراءى في قراءة هذا الشعب باعتباره جزءًا من سياق تاريخيّ طويل، بل ربّما سياق حتميّ من الصراعات والحروب المفروضة قسرًا على الشعب اليهوديّ. وهو ثالثًا وأخيرًا يتيح التهرّب من مواجهة المشكلات الحقيقيّة الماثلة أمام الدولة والمجتمع». وفي ظلّ هذا الوضع، يغدو من السهل العودة في أيّ وقت إلى لازمة «لا يوجد شريك للحوار» (في الجانب الآخر) والتي تحوّلت إلى مبدأ هامّ في سياسة إسرائيل الخارجيّة منذ إقامة «الدولة»[1].

فإسرائيل نجحت في وسط رأيها العامّ أن تحوّل حملة النقد الدوليّة لسياستها إزاء الفلسطينيّين، خصوصًا في إثر الحرب على غزّة ٢٠٠٩ التي أسفرت عن صدور تقرير غولدستون، إلى عدوّ مناوب لها بذريعة أنّها تنطوي على غاية «نزع الشرعيّة عنها»، وادّعت تقارير إسرائيليّة متطابقة من بين ما ادّعت من أمور، أنّ العرب في إسرائيل باتوا «رأس حربة» في النضال ضدّ إسرائيل بواسطة تجنيدهم لصالح الكفاح المسلّح أو لخدمة نزع الشرعيّة الأساسيّة عن إسرائيل من خلال رفضهم هويّة إسرائيل (اليهوديّة) وطابع مؤسّساتها. وجاء في تقارير صادر عن «معهد ريئوت» للتخطيط الإستراتيجيّ أنّه «على الرغم من أنّ محاولة ربط عرب إسرائيل بالكفاح المسلّح فشلت نسبيًّا، إلّا أنّ هناك جهات بينهم تخدم أيديولوجيا منظومة المقاومة، مثل الجناح الشماليّ للحركة الإسلاميّة بزعامة رائد صلاح، الذي يرفض حقّ «دولة» إسرائيل في الوجود ويقاطع الانتخابات للكنيست، ووثائق التصوّر المستقبليّ التي رفضت يهوديّة «دولة» إسرائيل؛

١ | المصدر نفسه.





الأصوات التي تؤيّد حلّ الدولة الواحدة». وتوقّع التقرير بأن «تتحوّل قضيّة مكانة مواطني إسرائيل العرب إلى القضيّة الدوريّة الكبيرة المقبلة».

أمّا الهجوم الضاري الحاليّ على العرب في إسرائيل، فإنّه يأتي ضمن نطاق الحملة الرامية إلى انتزاع اعتراف فلسطينيّ- عربيّ- دوليّ بإسرائيل دولة قوميّة للشعب اليهوديّ. وقد اعترف الجنرال في الاحتياط غيورا أيلاند الرئيس الأسبق لـ«مجلس الأمن القوميّ» أخيرًا، أنّ هناك سببين هامّيْن وراء هذه الحملة: الأوّل مرتبط بالمطلب الإسرائيليّ المتعلّق بنهاية النزاع ووضع حدّ للمطالب الفلسطينيّة في المستقبل؛ والثاني مرتبط بـ«مكانة عرب إسرائيل». ذلك أنّ هؤلاء من يعتقدون بأنّ إسرائيل يجب أن تكون «دولة جميع مواطنيها». ولذا، فلا حاجة لأن تبقى متمسّكة بطابعها اليهوديّ القوميّ. وبرأيه، إذا لم تعترف الدولة الفلسطينيّة التي ستقام بإسرائيل دولة قوميّة للشعب اليهوديّ، فإنّ احتمال تسليم الفلسطينيّين في إسرائيل بذلك سيبقى احتمالًا ضئيلًا للغاية، وإذا لم نصرّ على ذلك الآن، يمكن بعد جيل واحد أو جيلين أن نواجه وضعًا يطالب هؤلاء فيه، وربّما بواسطة اللجوء إلى العنف، بالحصول على حقوق قوميّة متساوية. ولا شكّ في أنّ الدولة الفلسطينيّة ستؤيّد مثل هذا المطلب أوتوماتيكيًا، بل حتّى سترى فيه ذريعة كافية لخرق اتفاق السلام (مع إسرائيل).

مقابل هذا الرأي، يرى آخرون أنّه لا توجد دولة واحدة في العالم تعترف بإسرائيل دولة قوميّة للشعب اليهوديّ. وعلى ما يبدو، لن تكون هناك أيّة دولة في العالم يمكن أن تُقدِم على مثل هذا الاعتراف في المستقبل. وبالتالي، فإنّ مطلب إسرائيل في هذا الشأن ينطوي في العمق على دلالة سلبيّة هي عرقلة أيّ اتفاق يمكن التوصّل إليه مع الجانب الفلسطينيّ.

وطبقًا لأحد أبرز المحلّلين السياسيّين الإسرائيليّين، فإنّ ما يجب الانتباه إليه هو أنّ الزعماء السياسيّين كافّة الذين يتبنّون مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة قوميّة للشعب اليهوديّ تزامنًا مع انطلاق





جولة جديدة من المفاوضات مع الفلسطينيّين ينقسمون إلى صنفين: الصنف الأوّل يضمّ الزعماء الذين يلوّحون بهذا المطلب باعتباره شرطًا لهذه المفاوضات، وهم يرغبون في عرقلة التوصّل إلى اتفاق منذ أوّل مرحلة من المفاوضات؛ والصنف الثاني يضمّ الزعماء الذين يضعون هذا المطلب شرطًا للاتّفاق وهم يرغبون في عرقلة الاتّفاق لاحقًا.

ويؤكّد عمير بيرتس أنّ «استمرار التميز شأنه التسبّب في أزمة عميقة لا يمكن توقّع نتائجها»، فإنّ قضيّة المواطنين العرب في إسرائيل ومجمل علاقاتهم معها أشدّ خطرًا من التهديدات الإيرانيّة. وأضاف في معرض حمله على وثيقة «التصوّر المستقبل للعرب في إسرائيل» أنّ «القضيّة الإيرانيّة يُمكن تسويتها بعدّة طرق، لكنّ العلاقات العربيّة – اليهوديّة داخلنا تشكّل خطرًا وجوديًّا، ولا يمكن التخلّص منها ببعض من التكنولوجيا الحديثة أو بطرق استخباراتيّة، بل بالعمل على المساواة والتفضيل المصحّح ودمج المواطنين العرب، بعد ستّة عقود لم يلحظوا خلالها ما يستحقّون».

ويوافق بيرتس ميروم، الذي يرى بدعوة المواطنين العرب لتغيير الطابع اليهوديّ للدولة ولديموقراطيّة توافقيّة لا إجرائيّة، شكلًا من أشكال رفض الاندماج بـ«الدولة»، والحياة المشتركة. وكذلك بالدعوة لانتخاب لجنة المتابعة -أنّها تعني إقامة برلمان عربيّ مستقبل – وممّا من شكّ بحسبه أنّ تغييب المساواة في الحقوق المدنيّة يشكّل أرضيّة خصبة لمطلب الحقوق القوميّة[1].

ثامنًا: هويّة «الدولة» والإستراتيجيّة المجتمعيّة

يبلغ مسار النقاش ذروته أو العُقدة كما يقال عند إشكاليّة «هويّة الدولة»... بحيث لا يظهر هناك إجابات أو حلولًا واضحة للأسئلة الكثيرة المرتبطة بالهويّة. فعلى الرغم من إصرار إسرائيل على اعتراف العالم بها كدولة يهوديّة، فهي لم تحدّد لنفسها ماذا تعني بذلك

١ | **ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل**، مصدر سابق، الصفحة ١٦٧.



سواء على الصعيد القوميّ أو الدينيّ أو السياق ما فوق أرثوذكسيّ... والظاهر أنّ كلّ واحد يسحب البساط باتجاهه كما تعبّر تسيبي ليفني، وتُكمِل «تفخر إسرائيل كونها الدولة الديمقراطيّة الحقيقيّة والوحيدة في الشرق الأوسط، ولكن عندما تنتهي الديمقراطيّة عند الحدود الفعليّة مع الفلسطينيّين، فإنّ مصدر هذا الفخر سوف ينتهي»[١].

«لقد فشلت الدولة الصهيونيّة حتّى الآن في تعريف من هو اليهوديّ، وهو إخفاق يضرب في صميم الشرعيّة الصهيونيّة والديباجة لاعتبار أنّها تدّعي بأنّها دولة يهوديّة أو دولة اليهود بحسب شرائح واسعة من إسرائيل»[٢].

ويزيد الحديث عن العلمانيّة والدين أزمة الهويّة، حيث إنّ أغلب المهاجرين من الغرب يرون ضرورة فصل الدين عن الدولة، بينما تحاول الأرثوذكسيّة تأكيد دور الدين كدور أساسيّ في حياة الفرد الخاصّة والعامّة.

كما اصطدمت الهويّة التي أسْقطَت مقولات العربيّ الهامشيّ والمتخلِّف، وكذلك شعار أرض بلا شعب ليستنتج المستوطن أنّ هناك شعب يقاوم وحاضر، لم يتخلَّ حتّى بعد ستّة عقود[٣].

تسأل شرائح واسعة من المتبنّين «للديمقراطيّة» في إسرائيل والغرب، كيف تبرّر الديموقراطيّة مع العنف والإبادات واستخدام القوّة العسكريّة بحقّ العُزَّل.

ثمّة أمر آخر في الهويّة اليهوديّة، وهو إشكاليّة الشخصيّة اليهوديّة التي كانت تنظر إلى أنّ الدولة ستحرّرها من الغيتو، وأنّ الشخصيّة ستشفى من الأمراض (المضاربات، عدم الانتماء، بعد نقلهم إلى فلسطين وبدئهم العمل بالزراعة والوظائف الإنتاجيّة). والآن وبعد مئة عام من الاستيطان، يلاحظ أنّ الإسرائيليّين لا يزالون يعانون الديسابورا

١ | تسيبي ليفيني، الأمن القوميّ للقرن ٢١، عام ٢٠١١..

٢ | عبد الوهّاب المسيري، الصهيونيّة في مئة عام، http://hadaracenter.com/pdfs، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١١/٣٠.

٣ | المصدر نفسه.



فهم يعشقون التجارة والمضاربات، كما أنّهم انسحبوا من القطاعات الإنتاجيّة مثل البناء الذي يشغله العرب اليوم. ويُدرك الإسرائيليّون تمامًا أنّ كيانهم «دولة» وظيفيّة تعيش على الدعم الأمنيّ والماليّ الأمريكيّ السخيّ والمستمرّ، وأنّهم بذلك لا يختلفون عن يهود الغيتو الذين كانوا يعملون لصالح الملك مقابل الرعاية.

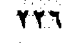
لا تزال إسرائيل هي «دولة» الأقلّيّة اليهوديّة، فيهود العالم لم يهاجروا إليها، ولم تنجح في جمع المثقّفين، إذ إنّهم يعيشون سعادة في منفاهم. وتزيد المشكلة السكّانيّة حدّة مع ظاهرة النزوح الآخذة في التزايد.

وما تخشاه إسرائيل أن يحصل هُناك ازدياد حادّ في عدد الإسرائيليّين الساعين وراء جنسيّات مزدوجة... والظاهرة متعلّقة بأجزاء إنتاجيّة معتبرة من القطاعات الاقتصاديّة المستقبليّة سوف ترحل إلى الأبد.

تعيش إسرائيل كدولة ديموقراطيّة تقبع في صراع مستمرّ، حالة خاصّة. فمن جهة، ينتخب فيها المواطنون ممثّليهم في الكنيست (البرلمان) الذي يشكّل سلطة سياسيّة تخضع لها الحكومة، فيما يخضع الجيش للأخيرة من جهة أخرى. فإنّ واقع الصراع مستمرّ بل وعنيف أحيانًا، يتطلّب إعطاء الجيش حريّة العمل حتّى يتمكّن من توفير «السلعة» التي ينشدها الجميع، ألا وهي الأمن القوميّ والشخصيّ. لذلك، فإنّ مسألة الأمن تتخطّى غالبًا أولويّة على المسائل الأخرى. والسؤال الذي يتبادر هنا: كيف يُمكن الإبقاء والمحافظة لفترة طويلة على مجتمع ديموقراطيّ في ظلّ وضع يتمتّع فيه الجيش الذي يعتبر بطبيعة الحال جهاز غير ديموقراطيّ يمثّل هذه المكانة الرفيعة. وأسئلة كثيرة مطروحة على إسرائيل تتباين الآراء والاتّجاهات في إسرائيل حولها، مثل عسكرة السياسة، من بيده مهمّة تفسير الواقع؟ السلطة العسكريّة أم السلطة المدنيّة (السياسيّة)؟.

إنّ اعطاء الجيش صلاحيّة تفسير الواقع سيُعطي أفضليّة التعامل مع التهديدات على التعامل مع الاحتمالات والفرص لتحقيق أهداف سياسيّة. وعليه، نحن بحاجة لرؤية تصحيحيّة لنظام العلاقات بين






المستويين السياسيّ (المدنيّ) والعسكريّ، وهذا ما يتطلّب تعزيز وتقوية المؤسّسات والهيئات المدنيّة: وزارة الخارجيّة، مجلس الأمن القوميّ. لذلك، يمكن التنبّؤ بدور رقابيّ للمؤسّسة الأكاديميّة على الإدارة الحاكمة[١].

أمّا القيادة السياسيّة، كضامن وموجّه للتجمّع، ومقوّم لبناء هويّة «الدولة» وبلورتها، فبعبارة مقتضبة وقاسية في آن، فإنّ «دولة» إسرائيل باتت في وضع ينطوي على تناقض ظاهريّ، فالنخبة تقود أمّة ومجتمعًا أفضل من الذين تستحقّهما، والشعب يسير وراء قيادات ومؤسّسات أسوأ بكثير من تلك التي يستحقّها... ومن هنا، ينبع إحساسنا بوجوب تبديل النخبة، ليس لأنّ هناك منحى أيديولوجيّ أفضل، بل لأنّ النخبة ذاتها لم تعد صالحة[٢]، كما يطرح غابريال بن دور مدير مركز دراسات الأمن القوميّ في جامعة حيفا – هرتزيليا ٢٠٠٧.

ونشير بكلام بالغ الأهميّة لمالكوم هونلن: «نحن بحاجة إلى بعضنا البعض أكثر من أيّ وقت مضى لكي نواجه التحدّيات، لكنّنا لا نملك الموارد والقدرات المطلوبة للمحافظة على صلتنا بجيل الشباب؛ هذا الجيل الذي ليس له تاريخ ولا يعرف دلالة الرقمين ١٩٦٧ و١٩٧٣»[٣].

الإستراتيجيّة المجتمعيّة

- التجمّع الإسرائيليّ بات أكثر ميلًا إلى النزعة الفرديّة وأكثر استعدادًا لنقد المؤسّسات والقيَم الموروثة من السنوات البطوليّة لـ «دولة» اليهوديّة. وتُظهر استطلاعات، لشباب من عمر بين ١٨–٢٩ نتائج خطيرة، أنّ بين كلّ أربعة إسرائيليّين هناك واحد يعتبر نفسه متفانيًا. ووصلت في بعض السنوات نسبة الذين

١ | ورقة عمل لـ «شاي فيلدمان» رئيس مركز يافة للأبحاث الإستراتيجيّة (جامعة تل أبيب، ٢٠١٢).

٢ | **ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل**، مصدر سابق، الصفحة ٢٨.

٣ | **ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل**، مصدر سابق، الصفحة ٩٣



لا يسهمون بالخدمة العسكريّة إلى النصف - ليس لأنّ أغلبهم يتابعون دراسة دينيّة - ما تطلّب معالجات ودقّ ناقوس الخطر مؤخّرًا. ويتوقّع أن تصل النسبة إلى ٦٠% عام ٢٠٢٠[1]. وتشير دراسة صادرة عن جامعة حيفا ونشرتها صحيفة واشنطن بوست إلى «أنّ نسبة الإسرائيليّين الذين لا يخدمون في الجيش ارتفعت من ١ إلى ١٢% العام ١٩٨٠ إلى ٢٦% العام ٢٠٠٧، ويُتوقّع أن تصل إلى ٤٣% بحلول ٢٠٢٥».

- باستطلاع جيل الشباب، نلمس حالة من الكلل والملل لديهم ونشعر بتراجع استعداد أبناء هذا الجيل للإسهام في الجيش، نحن بحاجة إلى ترميم الثقة المتبادلة بين الجيش والشعب بلورة منهجيّة ومدروسة[2]. فالتجمّع أُرهِق في الحروب المتتالية وتعب من هاجس الأمن والوجود المسيطر عليه... فـ«المدنيّ في إسرائيل هو جنديّ في إجازة تدوم أحد عشر شهرًا» على حدّ تعبير رئيس هيئة الأركان العامّة إيغال يادين.

- خلال الخمسينيّات والستينات كان الجيش أشبه ببوتقة الصهر التي ينصهر فيها الشعب على اختلاف مشاربه. وكان قيمًا على جملة من المهام الوطنيّة المتنوّعة؛ أي أنّ الجيش كان متأهّبًا كقيمة طليعيّة، وكأداة فعّالة في خدمة الوطن. يقول بوشي بيليه لواء احتياطيّ، أنّه عانينا في الحرب الأخيرة تموز ٢٠٠٦ من «أزمة قيم»، ويؤكّد أنّ هناك حدثًا خطيرًا في الجيش، فقد زاد اعتماده على التكنولوجيا إلى درجة جُعلت التكنولوجيا غالبة عليه بدل أن تكون داعمة له[3].

«إسرائيل اليوم أمام - أزمة قِيم - لا تجد لها طريق إلى الحلّ، أزمة القيم لا تجد لها طريق إلى الحلّ ولا يوجد إلى الآن مقاربة فعليّة لها، فإذا كان الجيش هو بوتقة الصهر ومدخل الأدلجة الرئيس فكيف سيكون الحال إذ ما أصيبت هذه البوتقة بالداء ذاته ووصلت أزمة

١ | آفي زامير، تخطيط المارد في الأركان، هآرتس ١٤/١٠/٢٠١٤.

2 | Nicha popper, perral, *review of general psychology*, vol 15, page 103.

٣ | **ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل**، مصدر سابق، الصفحة ٨٠.





القيم لها، ولم تعد النموذج الذي يفترض انصهار التجمّع الصهيونيّ متعدّد المشارب والثقافات والأولويّات بالنظرة للدولة ومراده منها[١]. ويشير إسحاق مردخاي، وزير دفاع سابق، أنّه طرأ انخفاض حادّ على مستوى الاندفاع والرغبة القتاليّة في صفوف الشعب الإسرائيليّ[٢].

أمّا يعالون، فجوهر ما يقول به: إنّما يتحدّد في أنّ مناعة إسرائيل الاجتماعيّة منوطة، أكثر من أيّ شيء، ببقاء الجيش الإسرائيليّ «جيش الشعب» ويواجه كلّ الدعوات التي تحاول ضرب فكرة جيش الشعب بادّعاءات جيش صغير. ويُصار للعمل على أفكار واقتراحات أخرى، فـ «على جيش الدفاع أن يكون مبادرًا بذاته وأن يحدّد مكانه في المجتمع عن طريق خلق قِيم وانطباع بأنّه النادي الأكثر شعبيّة بنظر الشباب».

ويُلخِّص شرح غيولا كوهن ويعمِّق هذا الجانب «اللامنظور» في دراسة إسرائيل، بعرضه لجملة حقائق:

الحقيقة الأولى: هي أنّنا نعيش في بلدنا كأغيار منذ تأسيس «دولة» إسرائيل، ولكن عندما نقتل في بلدنا نقتل كيهود فقط[٣].

الحقيقة الثانية: هي حقيقة التآكل المستمرّ لقانون حياة أمّتنا، أنا أقول ستدفع ثمنًا باهظًا بسبب تراجع رغبتنا في القتال، وقد لاحظ أعداؤنا هذا التراجع، وما زلنا نذكر بيت العنكبوت الذي تحدّث به السيّد نصر الله.

الحقيقة الثالثة: إنّ أمّتنا بحاجة إلى دافع خلاصيّ فوق طبيعيّ نحن بحاجة إلى رؤية ذات معنى وطعم وهدف بالنسبة إلى حياتنا، وإلّا سوف ترقص أمّتنا حول عجل ذهبيّ كما يقول حكماؤنا. لقد أصبحنا ماديّين... وأمست سياستنا سياسيّة انتهازيّة تسوويّة إلى درجة أنّنا نسينا المثل العليا التي انطلقنا بها، أي أنّ التسوية غدت مثلًا أعلى لنا.

الحقيقة الرابعة: إنّنا نعيش طغيان الوهم على الواقع[٤].

١ | مركز بيغن للدراسات، الصفحة ٢٦٨.
٢ | المصدر نفسه، الصفحة ٣٨٣.
٣ | مركز بيغن للدراسات، الصفحة ٣٨٢.
٤ | المصدر نفسه، الصفحة ٣٨٣.



الحقيقة الأخيرة: الفهم الحقيقيّ لواقع اليوم لا يكمن بين اليمين واليسار، ولا بين أولئك الذين يريدون أرض إسرائيل، وأولئك الذين يريدون أرض إسرائيل أصغر، بل بين اليمين واليساريّين الذين ما زالوا يؤمنون بعدالة القضيّة الصهيونيّة، والذين هم مستعدّون للقتال ولدفع الثمن المطلوب من جهة وبين المستيئسين الذي تخلّوا عن الصهيونيّة من جهة ثانية[1].

وبصيغة مماثلة ومعنى مشابه لما طرحه غيولا كوهين، يرى كبير المفكّرين يحزقيل درور أنّ «هناك ضرورة وحاجة لثورة ثقافيّة في المجتمع الإسرائيليّ».

تاسعًا: الردع والإنذار المبكر والحسم

أثّرت التغييرات على مرتكزات إسرائيل في إدارتها لأعمالها القتاليّة، أي الردع، وما تساوق معه من الإنذار المبكر والحسم السريع وما انبثق عنهم من مفاهيم: الحرب الخاطفة، الحرب على أرض العدوّ، والحرب الاستباقيّة وامتلاك الأرض للمساومة عليها والضربة الوقائيّة. وشُكّلت لا سيّما في العقد الأخير العديد من اللجان طالبت النخب الإسرائيليّة السياسيّة والإستراتيجيّة البحث عن صيغ إبداعيّة لمقاربة المسألة المعنيّة بتقديم مقترحات للعقيدة القتاليّة وتطويرها، بما يتلاءم مع المتغيّرات المحلّيّة والإقليميّة وحتّى الدوليّة الحاصلة.

فرضت الأحداث والوقائع توسيع النظريّة والرؤية والمفهوم وعدم قصرها على الجانب العسكريّ. فالإستراتيجيّة السياسيّة هي في النقطة المركزيّة للأمن وهذا لم يكن واضحًا لصنّاع السياسة في إسرائيل على حدّ تعبير دان مريدور، إذ لا زالت تغلب الوجهة التي تنظر إلى أولويّة البعد العسكريّ والاعتماد عليه - ويمكن ملاحظة ذلك بعمق من خلال استقلال البعد العسكريّ ووضعه في مستوى أعلى من النموذج الهرميّ الذي يتمّ فيه قياس أبعاد الأمن القوميّ، والمخطّط الهرميّ: اجتماعيّ، اقتصاديّ، حكوميّ - ودعوا إلى اعتماد

١ | المصدر نفسه، الصفحة ٣٨٤.





الدبلوماسيّة في الإستراتيجيّة، والشروع بتحالفات مع الدول العربيّة المعتدلة لمواجهة التهديدات.

كما دعوا على أثر الحراك العربيّ الذي أصاب في بعض جوانبه منظومة الإنذار الإستراتيجيّ لدى الكيان، إلى اقتراب أشمل لمجمل هذه العناوين.

الردع، فإذا كان وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز والغالبيّة تُقِّر أنّ قوّة ردع الجيش الإسرائيليّ تراجعت وتآكلت بالعقد الأخير ويدعّمون رؤيتهم بنتائج حرب لبنان عام ٢٠٠٦ والحملات العسكريّة على قطاع غزّة وما تبعها من تعاظم قوّة ونفوذ الحركات الجهاديّة والإسلاميّة. ويعترفون جهارًا بردع وردع مقابل، وانحسارٍ لنظريّة الإخضاع.

فقد ذهبوا لاقتراح المعالجة بأكثر من اتّجاه. الاتّجاه الأوّل، لإعادة تعريف المصطلحات ومضامينها: فالردع يفيد في حالة الجيوش والدول وليس في حالة منظّمات لا تمتلك بنى الدول. والردع إلى أيّ مدى ينفع مع الناس المؤدلجين. فبالنسبة إلى المنظّمات التي تؤمن بقدسيّة الشهادة، وتسعى لتدمير إسرائيل، كحماس وحزب الله، يصعب كثيرًا التسليم بضرورة الاستجابة للردع[١].

الردع كعمليّة إخضاع تراكميّة وإضعاف إرادة الآخر على القتال وتحقيق اليأس عنده لم يأتِ بالنتيجة المتوخّاة، فمقابل الردع أصبح هناك ردعًا مقابلًا منذ العام ٢٠٠٠. واليوم، فُقدت القدرة على ردع الصواريخ التي تطلقها المنظّمات الإرهابيّة لكن يبقى الردع مهمًّا لمنع الحرب الشاملة. وفي مقاربة متجدّدة لا يتحقّق الردع دومًا بواسطة ضربة عسكريّة حاسمة، بل غالبًا من خلال مصالح سياسيّة مشتركة يؤثر الطرفان المحافظة عليها أو يخشيان خسارتها.

ويضيف، إنّ تحقيق الردع ليس الهدف الأهمّ، فمقتضيات الأمن القوميّ تسمو أحيانًا فوق الردع. وعلى سبيل المثال، انظروا إلى حرب

١ | **ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل**، مصدر سابق، الصفحة ١٧٦.



الخليج في العام ١٩٩١، فقد امتنعت إسرائيل في ظلّ قيادةِ رئيس الحكومة إسحاق شامير، عن الردّ على صواريخ بعيدة المدى أطلقت من العراق في اتجاهها، وزعم العديد من المراقبين آنذاك أنّ إسرائيل فشلت على صعيد الردع. ولكنّ المصالح الإستراتيجيّة القوميّة الأخرى التي حرصت إسرائيل على صونها آنذاك كانت أكثر أهميّة. إنّ القرار بأنّ الردع ليس الهدف الإستراتيجيّ الطاغي هو بالتأكيد قرار ينبغي أن يُتّخذ في المجال السياسيّ وليس في الإطار العسكريّ.

وفي هذا الإطار، تحدّث رئيس الوزراء نتنياهو في الذكرى الستين لحرب ١٩٤٨ عن الردع:

حول الدفاع (السلبيّ والإيجابيّ): نحن نُعنَى بموضوعَي الدفاع. في الدفاع الإيجابيّ، استثمرنا القبّة الحديديّة ونحن نوسّع انتشارها ونقدّر دعم الولايات المتّحدة المهمّ جدًّا في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى تطوير منظومات مقلاع داوود، ومنظومة صواريخ الحيتس للدفاع المتعدّد الطبقات. وفي الدفاع السلبيّ، نشرنا صفّارات في كلّ البلاد، ونُعدّ منظومة إنذار تصل مباشرة إلى الهاتف المحمول لكلّ مواطن، سنتمكّن من الإنذار حول وصول صواريخ وهذا الأمر سيمكّننا من عدم شلّ الدولة بأسرها بل التركيز فعلًا في المنطقة المهدّدة الآن، تلك المنظومات السلبيّة والإيجابيّة. أوّلًا الإيجابيّة، ليس فقط أنّها تحسّن الدفاع بل إنّها تحسّن قدرة هجومنا وردعنا لأنّها تزيد مجال المناورة في تفعيل القدرات الهجوميّة، لسنا منجرّين إلى ردود غير مدروسة، لدينا المزيد من الوقت، وأعتقد أنّنا نستخدمه باتّزان لاختيار العمليّة الصحيحة، ما فعله جدار الفصل لإرهاب الإنتحاريّين، يمكن لمنظومات الدفاع أن تفعله ضدّ تهديد الصواريخ، ولكن أطلب التشديد على أمر، أقوله في كلّ فرصة وأقوله اليوم أيضًا، لا تكفي قوّة دفاعيّة، المطلوب قوّة هجوميّة لضرب العدوّ وردعه، والدمج بين قوّة هجوميّة وقوّة دفاعيّة يمكنه منع حرب أو تقصيرها.

حول السايبر: وهكذا أيضًا في مجال السايبر الذي يؤثّر على التهديدين السابقين وهو بالتأكيد مرتبط بالمشكلة النوويّة ومشكلة



الصواريخ، وبطرق أخرى أيضًا. على أيّ حال، قدرة السايبر التي نطوّرها تزيد قدرة إسرائيل الدفاعيّة، أقول لكم بأنّنا نستثمر في ذلك ثروة كبيرة، ثروة بشريّة وثروة ماليّة وأنا آمل أن تزيد تلك الاستثمارات في السنوات المقبلة. ويجب أن نفهم أنّ كلّ دولة متطوّرة ومتقدّمة هي مهدّدة اليوم من قبل أجهزة هجوميّة في مجال السايبر ولأنّنا إحدى الدول المحسوبة في العالم، فنحن معرّضون بشكل خاصّ لهجمات سايبر. ولتحسين قدرتنا في الدفاع عن أنفسنا، أنشأتُ هذا العام هيئة السايبر القوميّة، وكما هو مهمّ في كلّ أمر، فقد حدّدت هنا هدفًا، وهو أن تكون إسرائيل من بين الدول الخمسة العظمى الرائدة في مجال السايبر في العالم، أثق أنّنا سنحافظ على هذا الهدف.

أمّا شاؤول موفاز، فيقترح أن تعمّق إسرائيل من قوّة ردعها، بتطويره لثلاث أنواع من الردع: الردع ضدّ استعمال أسلحة غير تقليديّة - الردع ضدّ حرب تقليديّة - الردع ضدّ مواجهة محدودة. ويؤكّد لذلك ضرورة العمل على جيش يكون أكثر مرونة.

بالنسبة لـ «الإنذار المبكر»، فإسرائيل تقف اليوم أمام تحدّيين عمليّيْن على هذا الصعيد، أحدهما العسكريّ والآخر اجتماعيّ- سياسيّ نتيجة غياب التوقّع الإسرائيليّ المسبق للحراك العربيّ.

أوّلًا: بالإمكان إعداد قدرة استخباراتيّة لرصد احتمال نشوب حرب مع قائمة تفصيليّة بالمؤشّرات المنذرة الدالّة على وجود نيّة لدى الخصم للمبادرة إلى المواجهة. ولكن، قد لا يكون هذا الاحتراس وهذه المؤشّرات ملائمين في مواجهة آليّة عمل منظومة المقاومة وحركات «الإرهاب» بحسب مدّعاها.

وثانيًا، يتمّ التركيز على ضرورة التفريق بين الثورات والحروب، فالحروب يمكن لأجهزة الاستخبارات اكتشاف نوايا نشوبها مسبقًا، أمّا الثورات فلا يتعيّن بالضرورة أن تكون قادرة على توقّع نشوبها سلفًا.

لذلك يقترح البعض ضرورة «قياس الطاقة»... يقصد بهذا المؤشّر قياس الأمور المتحكّمة بالمزاج الشعبيّ وعواطف الجماهير التي تدفعها إلى الثورة، وأنّه كما لا يمكن تحديد موعد انفجار البركان



وملابساته الدقيقة... لكن يمكن، بل يجب قياس الطاقة التي تؤدّي إليه وإلى احتمال انفجاره.

ويطالب آخرون بتغيير نوعيّة العمل وقراءة المعلومة وتفحّصها... فكلّما أوجدت الاستخبارات مقدارًا أكبر من المعلومات، فهذا يدعوني إلى فقدان الثقة بها كخبير استعلاميّ، لأنّه ستفقد القدرة على فهم ما يحدث واشتقاق التوجّهات من ذلك. نحن لا نرى الغابة لكثرة أشجارها، ونغرق في كميّة ضخمة من التفصيلات. يجب على الاستخبارات اليوم أن تفهم الثقافات واللغات وترصد المؤشّرات الاجتماعيّة. وبالتالي، عليها مهمّة إعادة بناء البنيّة المعرفيّة للجبهة الاستعلاميّة الاستباقيّة في «الدولة» العبريّة. المطلوب هو «تصحيح مفاهيم وآليّات إدراك الواقع الجديد وفحصه».

يجب أن تُسأل أسئلة من نوع كم دولارًا يعيش عليها الفرد في غزّة وفي مصر وما هي نسبة المنضمّين إلى سوق العمل. ومع ذلك، يرى فركش ونظراء له أنّ المسألة معقّدة جدًّا، ويستعرض مرحلة بداية التسعينيّات: «إنّ سقوط الكتلة السوفياتيّة ليس شيئًا يمكن المرور به بصمت، فأين كانت أجهزة الاستخبارات؟ وأين كانت في مواجهة الإسلام المتطرّف بفصيلتيه؟ وكيف يفاجئنا العالم الذي يتغيّر طوال الوقت؟. ليس من المؤكّد أن تعلم – هذه الأجهزة الاستخباراتيّة – متى الانفجار، لكن عليها توجيه نظرها وأذنيها لأمور ليست عسكريّة تقليديّة.

أمّا الحسم، فإنّه مجموع الانتصارات في ساحة المعركة، والنظرة اليوم هي متعدّدة الأذرع، وهكذا يبني الجيش الإسرائيليّ قوّته. وهكذا، تدير هيئة الأركان في الساحات باندماج حكيم بهدف تحقيق الحسم والانتصار[١]. قال بن غوريون ذات يوم: «من جهتنا ليس هناك معركة أخيرة، لن نستطيع أبدًا ضرب العدوّ ضربة قاضية، وتكون معركة نهائيّة بل حرب أخرى. الوضع معاكس بالنسبة لجيراننا، من جهتهم يستطيعون الحديث عن معركة أخيرة، أي إعطاء ضربة قاضية

١ | شاؤول موفاز، مصدر سابق.



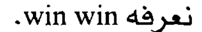
لإسرائيل.

إنّ مسألة الحسم يجب مناقشتها بشكل مستقلّ. الحسم كما قلنا هي مسألة وعي، الانسحاب من لبنان كان هزيمة في وعي المجتمع الإسرائيليّ، وهذا أحد الأمور التي على العسكريّين فهمها، وكذلك على المستوى السياسيّ، عندما تتّخذ قرار عليك التفكير في التأثير الذي سيتركه على الوعي الإسرائيليّ، وهو ليس كتلة واحدة، بل متنوِّع، ماذا يؤثّر على المستوطنين؟ وعلى السلطة الفلسطينيّة والمنظّمات الفلسطينيّة والعالم العربيّ؟.

أمّا الحسم بالسياسة كما يقول يهود باراك، فالحروب يفترض أن تحقّق نتائج قابلة للترجمة نهايةً في المجال السياسيّ الذي هو التعبير والمعنى الحقيقيّ الذي ينبغي تحقيق الإنجازات فيه. ومجدّدًا يدور البحث، هل الحسم هو حسم برّيّ مادّيّ واضح؟ أم الحسم يتمّ بالقوّة الجويّة و«علينا أن نزيح ونلغي الحسم البريّ من أذهاننا». فبرأي دان حالوتس: «كلّ الفكرة القائلة إنّه خلال احتلال الأرض نحقّق الانتصار، هي نظريّة يجب وضعها تحت الاختبار». وينظّر آخرون للحسم: بأنّه يجب التخلّص من بعض الأسس: مثل القول إنّ الانتصار يساوي الأرض، وهذا خطأ، الانتصار يساوي انتصار، ومعنى الانتصار هو إنجاز الهدف الإستراتيجيّ وليس بالضرورة أرض.

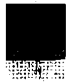
فرغم كلّ النقاش، يبدو أنّ جوهر إمساك الأرض ستبقى إحدى مركّبات الحسم لفترة طويلة. لكن في المقابل، مركّب النار يتعزّز أكثر فأكثر. فالحسم في ساحة الحرب، مركّب من تراكم الانتصارات في الجوّ، البرّ، والبحر، والأهمّ قوّة الإرادة، هي بنظري مركّب إستراتيجيّ، كما يعبّر شاؤول موفاز.

أمّا الحسم بالنقاط، أي حسم الوعي والإرادة، فعلينا الانفصال عن مصطلح «حسم مادّيّ» ونتحدّث عن «حسم الوعي». التعريف الصحيح على المستوى الإستراتيجيّ للحسم والانتصار، هي قبل كلّ شيء إنجاز أو تحقيق أهداف رُسمت في بعض الأحيان بخلاف الرغبة أو مصلحة الطرف الثاني، وربّما ينسجم الأمر مع أهدافه، وهذا ما



نعرفه win win.



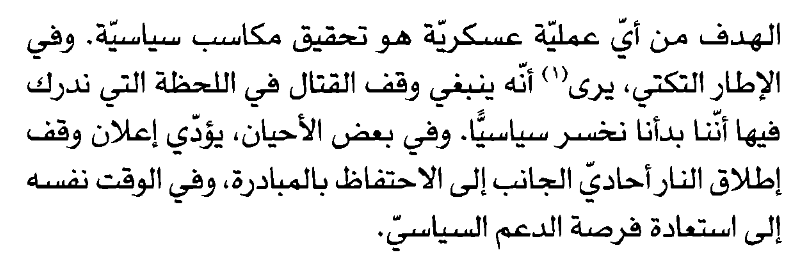


وفي مسعى تحديثي، يعرض أنّ مفهوم «الانتصار الحاسم»، بحسب تصوّر كلاوزفيتز، يمكن إجبار الطرف الخاسر على التفاوض بشأن شروط استسلامه. ولهذا الغرض، ينبغي ترك نزر قليل من السيطرة للطرف الخاسر من أجل ضمان تنفيذ شروط الاستسلام. في المقابل، وفي إطار المواجهات المحدودة، يمكن إحراز انتصارات عسكريّة جزئيّة حتّى لو تعذّر تحقيق حسم عسكريّ... وفي ظلّ هذه الظروف، من شبه المستحيل تحقيق حسم عسكريّ، ولكن يمكن تحقيق انتصار نسبيّ طبقًا للمعايير الآنفة الذكر، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الصور المؤلمة، والأخطاء العملانيّة، أو تراجع الدعم الدوليّ، قد تؤدّي إلى وضع يحتّم وقف العمليّات الحربيّة... ويمكن ترتيب مفاوضات تحت رعاية دوليّة أو رعاية قوّة عظمى من أجل التوصّل إلى اتفاقات وقف إطلاق نار. أو قد ينشأ وضع تقتضي فيه مصلحة الطرفين التوقّف عن إطلاق النار، بحيث يزعم كلّ طرف أنّه حقّق مكاسب سياسيّة، من دون وضع حدّ نهائيّ للنزاع الأساسيّ، ومن دون انتصار حاسم.

الإعلام

يجب الاهتمام بهذا الموضوع، حيث إنّ إسرائيل في الإعلام في وضع متدنٍ أمام العالم المتنوّر، فهي المحتلّة والعرب محتلّون أمامهم.

أمّا عمليّاتيًّا، وفي محاولة لتتبّع النظرة للحرب كجزء من العقيدة القتاليّة، يُلحظ التغيّر. فالحروب أثبتت حدود القوّة العسكريّة لإسرائيل كما يعبّر المعلّق السياسيّ عوزي بنزيمان: «بالنسبة للإسرائيليّين، انتهت الحروب التي تنتج معطيات سياسيّة. وأصبحنا أمام الأعمال العسكريّة التي نقوم بها بالتصعيد وإيلام العدوّ ليصار بعدها لتدخّل القوى الكبرى لإيقاف المعركه بالتوقيت المناسب لإسرائيل». فمنذ حرب ٤٨، لم نترجم أيّ نصر عسكريّ سياسيًّا. والسياسة هي الغاية المنشودة من العمل العسكريّ والأساس التي يُبنى عليها ويؤسّس للاستمرار والاستقرار كما يعبّر إيهودا باراك. إنّ



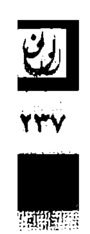
الهدف من أيّ عمليّة عسكريّة هو تحقيق مكاسب سياسيّة. وفي الإطار التكتي، يرى[1] أنّه ينبغي وقف القتال في اللحظة التي ندرك فيها أنّنا بدأنا نخسر سياسيًّا. وفي بعض الأحيان، يؤدّي إعلان وقف إطلاق النار أحاديّ الجانب إلى الاحتفاظ بالمبادرة، وفي الوقت نفسه إلى استعادة فرصة الدعم السياسيّ.

وليس من الضروريّ أن تكون العمليّات الحربيّة متواصلة، إذ ينبغي باستمرار مراقبة الأمور في نطاق المقيّدات (parameters) المذكورة أعلاه. وفي كلّ مواجهة تطغى مقيّدات معيّنة. في بعض الحالات، يتعلّق الأمر بخسائرنا الخاصّة، في حين أنّه في حالات أخرى يكون القيد الطاغي هو الرأي العامّ المحلّيّ. وفي حالات أخرى، قد يكون القيد الخطأ العملانيّ أو كيفيّة النظر إلى النزاع في السياق الدوليّ.

عندما تقرّر إسرائيل أنّ العمليّة العسكريّة المتواصلة ليست حتميّة، يصبح بإمكانها تحديد أهداف عمليّاتها العسكريّة بطريقة أدقّ وأقرب منالًا. وتتيح هذه المقاربة لإسرائيل التقدّم في مراحل تكثيف العمليّات العسكريّة بطريقة متحكّم فيها بغية اجتناب حالات تخسر فيها إسرائيل المبادرة وتضطر إلى تنفيذ خطوات غير حكيمة.

وتبرز رؤية لمجموعة إستراتيجيّين وقادة عسكريّين من مثل يعالون الذي يُعيد «صورة إسرائيل» إلى نقطة الارتكاز الرئيسة، التي ترى أنّ سرّ قوّة إسرائيل ينسحب أيضًا، وكاد أن يقول أساسًا، فضلًا عن نوعيّتها البشريّة وعن الإنجازات العلميّة والتكنولوجيّة التي تضعها في طليعة دول العالم بما يتعلّق بالقوّة العسكريّة لإسرائيل. «فإسرائيل تمكنّت من تطوير وبناء قوّة عسكريّة متقدّمة بمقاييس عالميّة، وتمنح التكنولوجيا العسكريّة المتوفّرة حاليًّا للجيش الإسرائيليّ تفوّقًا حاسمًا لهذا الجيش في مجالات دقّة النيران وسرعة الحركة وجمع المعلومات وغيرها. ويتيح تطوّر القدرة الاستخباراتيّة للجيش الإسرائيليّ رصد وتحديد أهداف ونقل معلومات في زمن حقيقيّ إلى مستوى متّخذي القرارات، وإصابة الهدف إصابة دقيقة ومباشرة قدر

١ | ديفيد عفري، ٢٠١٣، مقالة حول الردع.



الإمكان. هذه القدرات تترجم إلى قوّة عسكريّة ملموسة وليس فقط في مجال محاربة الإرهاب.

ولقد استعرض مدير وحدة الأبحاث بمعهد السياسات الإستراتيجيّة الدكتور شاؤول شاي توصيات الوثيقة التي أتت بعنوان «عقيدة أمنيّة جديدة»، وأنجزها العشرات من الإستراتيجيّين والعسكريّين عام ٢٠١٤، ودعت الوثيقة إلى تطوير وتحديث «العقيدة الأمنيّة التقليديّة» التي وضعها رئيس الوزراء الأوّل لإسرائيل ديفيد بن غوريون، وأوضح شاي - الذي أشرف على تحضير الوثيقة - أنّ العقيدة الأمنيّة التقليديّة التي تعتمد بالأساس على قوّة الردع والإنذار المبكر وحسم الحرب باتت قديمة.

وتعتمد العقيدة الأمنيّة الجديدة - حسب شاي - على أربعة محاور تسهم بتحديث الأسس الأمنيّة والعسكريّة التي وضعها بن غوريون، حيث يدعو الباحثون لإعادة صياغة الرؤية الأمنيّة الإسرائيليّة بحيث تركّز على طرح استمرار منع الحروب وإحباط التهديدات والضربات الموجّهة ضدّ دولة إسرائيل، وتطوير نظام اتخاذ قرارات للحسم بوقت قصير[١].

عاشرًا: الإستراتيجيّة العسكريّة

إذا كانت الإستراتيجيّة هي نظريّة استخدام المعارك لتحقيق غاية الحرب كما يقول كلاوزفيتز، أو كما يُحدّدها ليدلّ هارت بأنّها «فنّ توزيع الوسائل العسكريّة لتحقيق أهداف الحرب».

وإذا كان الحديث عن أيّ إستراتيجيّة عسكريّة يرتبط بمجموعة عوامل أبرزها خبرات الحروب وتأثيراتها على العلوم العسكريّة وفنون القتال، أو القفزات التكنولوجيّة في مجالات إنتاج وسائط القتال، أو حدوث متغيّرات إستراتيجيّة في العالم أو الإقليم. يمكننا أن نضيف جانبًا رئيسًا خاصًّا بالنسبة «لإسرائيل» وهو «تميّزها عن غيرها من

١ | تقرير مؤتمر هيرتزليا المنعقد عام ٢٠١٣، http://paltoday.ps/ar/post/200981، تاريخ دخول الموقع ١٢/ ٥/ ٢٠١٤.



التجارب والكيانات لجهة النشأة والوظيفة».

تبنّى الكيان الصهيونيّ منذ تأسيسه إستراتيجيّة تحيط بـ «المخاطر» التي تهدّده، والغايات العدوانيّة التي يبتغيها، مع ملاحظة خصائصه الجغرافيّة والديموغرافيّة والاقتصاديّة، وطول امتداد حدوده البرّيّة. لذلك، استمرّت العقيدة القتاليّة باعتماد مكوّنات محدّدة: كالحرب الخاطفة، تجنّب الحروب الطويلة والمستنزفة، نقل المعركة إلى أرض الخصم، وإبعاد نيران القتال عن العمق الإسرائيليّ، ولم تمّسها تعديلات جوهريّة حتّى حرب الخليج الثانية. إذ إنّ ما عُرف بمعركة تحرير الكويت أو «عاصفة الصحراء» قد أحدثت تأثيرًا جوهريًّا في العقل الإستراتيجيّ الإسرائيليّ، فوجد الصهاينة فيها ضالّتهم كونها تتناسق مع قدراتهم الناريّة عالية الدقّة ومع طبيعة كيانهم الحسّاسة تجاه الخسائر البشريّة. حيث أطلقت نقاشات حيويّة بين الخبراء الإسرائيليّين تمحورت حول إعادة النظر في بنيان الجيش الذي تضخّم بعد حرب ١٩٧٣ وضرورة الاستغناء عن عدد من قطاعاته ليصبح أكثر مرونة وديناميكيّة، وتجاوز مفهوم الحركة والنار لمصلحة تكثيف النيران. ليصلوا إلى «جيش صغير وذكيّ لا مكان فيه لمن لا يطلق النار».

وجاءت حرب يوغوسلافيا ١٩٩٩ لتُعزّز هذا التوجّه حيث عمد رئيس الأركان شاؤول موفاز متأثّرًا بها لتشكيل لجنة خلصت إلى وضع أسس مفهوم «تفعيل القوّة» للتعامل مع الجبهة اللبنانيّة. وارتكز المفهوم القتاليّ الجديد على «المزج المتزامن بين النيران الدقيقة والجهد البرّيّ الذي تبدّل مضمونه بحيث لم يعد يعني الزجّ بتشكيلات مدرّعة كبيرة في مواجهات مفتوحة وواسعة، والاستعاضة عنها بتشكيلات لوحدات برّيّة صغيرة ضدّ الأهداف التي تعصى على سلاح الجّو».

وقد مهّدت هذه الأفكار المتأثّرة بالتجربة الأمريكيّة في حربي كوسوفو والعراق لولادة خطّة «كيلع» التي صدّقت في الأركان صيف ٢٠٠٣، وخيضت حرب لبنان الثانية بالارتكاز على مفاعيلها. وفي الذكرى الأولى لحرب لبنان الثانية، خلصت هيئة الأركان لإقرار





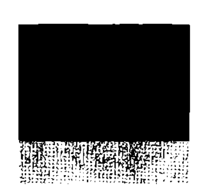


خطّة «تايفن» لسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢. أعادت الخطّة إلى الجيش الإسرائيليّ روحيّة المناورة والحركة والنار، وحملت في طيّاتها إلغاءً عمليًّا لخطّة «كيلع» ونظريّة النار عن بعد لتعود مجدّدًا إلى الارتكاز على القوّة البرّيّة.





الخاتمة



كثُرت الأصوات المنادية بضرورة صياغة رؤية للأمن القوميّ في إسرائيل واعتمادها رسميًّا من الحكومة عبر مجلس يمتلك صلاحيّات مؤثّرة في صناعة القرار السياسيّ لا شكليّة كما هو الحال اليوم.

ما أمكن الحديث عن محاولات محدودة لتحديث نظريّة الأمن عمّا تبلورت به في الخمسينات، وكان أبرزها عام ١٩٩٨ حيث نشر يسرائيل طال كتابه **الأمن القوميّ: قلّة مقابل كثرة** الذي عرض فيه لتطوّر العقيدة الأمنيّة والتعديلات المطلوبة بما يتناسب وظروف التسعينات، وبادر في العام نفسه وزير الدفاع إسحاق مردخاي لتشكيل ورشة عمل واسعة النطاق في هيئة الأركان جُمعت فيه مخرجات المشروع بخمسة مجلّدات، ولكنّها لم تعرض على الحكومة الأمنيّة المصغّرة، ولم يتمّ اعتمادها.

وقدّم الوزير السابق دان مريدور عام ٢٠٠٦ إلى شاؤول موفاز وزير الدفاع تقرير لجنة تعديل النظريّة الأمنيّة شارك فيه ٢٠ خبيرًا في مجالات متعدّدة من بينهم اللواء غيروا أيمند الذي أصبح رئيسًا لمجلس الأمن القوميّ فيما بعد. ورغم تبنّي وزير الدفاع لتوصياتها إلّا أنّها لم تُقرّ من الحكومة الأمنية المصغرّة ولم تُعتمد رسميًّا... وفي السنوات الأخيرة، جرت محاولات عدّة كان أبرزها عام ٢٠١٣ ما نشره اللواء البروفيسر يتسحاق بن يسرائيل، وما أعدّته اللجنة الموسّعة التي أشرف عليها كلّ من شاؤول شاي، وألكس، حيث عرض التصوّر لعقيدة الأمن القوميّ وفقًا لمتغيّرات ومستجدّات العقد الأخير.



وإذا ما استعنّا بمنهجيّة عفرون يائير أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة تل أبيب، فبرأيه ينبغي التفكير باهتمامات إسرائيل في مجال الأمن تبعًا لثلاثة محاور:

- الصراع العربيّ – الإسرائيليّ وتطوّره.
- طبيعة نظام العلاقة بين الدول في «الشرق الأوسط» والروابط بين مكوّناته المختلفة.
- علاقات إسرائيل بالقوّتين العظيمين سابقًا وبالولايات المتّحدة حاليًّا.

ويمكننا في هذا السياق الإشارة إلى:

١. غياب منهجيّة متماسكة وشاملة ورسميّة لنظريّة الأمن القوميّ ضرورة.

٢. صعوبات كبيرة في إنجاز «الكيف» فالتنظير وكلام المؤتمرات والورش كثيرة، ولكن يريد الإسرائيليّون حلولًا فعليّة وواقعيّة.

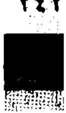
٣. بات التجمّع الإسرائيليّ يطالب بضرورة التعاطي بأعلى درجات الشفافيّة والمسؤوليّة التاريخيّة لأنّ التحدّيات باتت تمسّ الشرعيّة وتثير أسئلة الوجود. وطالت مرتكزات مقولات الرؤية الأمنيّة التي صاغها المؤسّسون ولا زالت تشكّل حجر الزاوية في كلّ مقاربات التحديث الجارية.

٤. ضرورة الخروج من حالة تأجيل الأزمات وترحيلها والاستغراق في إدارتها إلى «المبادرة وأخذ القرار».

٥. مطالبة حثيثة للنخب لإعادة النظر بأصل مقاربة نظريّة الأمن بإدخال وتعزيز الجانب السياسيّ في النظريّة وعدم قصرها على الجانب العسكريّ والإستراتيجيّ.

بُنيت النظريّة الأمنيّة على تغليب البعد الأمنيّ – كهدف وكأداة – نحو تحقيق الهدف، ومقولات الردع والإنذار والحسم، وما ترشّح عنها من مفاهيم الحرب الخاطفة والحرب الإستباقيّة ونقل المعركة إلى





أرض العدوّ، والذراع الطويلة وغير ذلك، لكن جاءت نتائج العقد الأخير لتزعزع هذه البنية. فالعدوّ لم يعد يرتدع، وما عاد بالإمكان إخضاعه بل بات يمتلك ردعًا مقابلًا كما يعبّر شاؤول موفاز، والإنذار والحسم باتا يحتاجان إلى إعادة تعريف بعد تغيّر طبيعة العدوّ وأسلوبه ونمط مواجهته وكذلك البيئة الإقليميّة والدوليّة. والأهّم أنّه وبشيء مشابه أمنيًّا وسياسيًّا لمرحلة التأسيس والخمسينات، غدا العمق الجغرافيّ لإسرائيل مهدّدًا ومستهدفًا بالصواريخ هذه المرّة بدل سلاح المدفعيّة في تلك الأثناء. ما يعرِّض إسرائيل لتحدٍّ من نوعٍ جديد كليًّا ويضعها أمام إشكاليّة تحتاج حلولًا من نوع آخر.

وقد فقدت القدرة على تقديم إطار معرفيّ لفهم الحراك العربيّ في محيطها وتقدير انعكاسه عليها في غير مستوى. فهو طرح عليها جيلا جديدًا من التحدّيات لم تستعدّ له مؤسّساتها الأمنيّة ولا السياسيّة بل إنّها لم تتوقّعه. فأصاب ثقة الإسرائيليّين بأضرار جسيمة في أنماط تفكير أساسيّة معتمّدة في كيانهم «والمقصود هنا منظومة أنماط تفكير تحكّمت في نظرة إسرائيل إلى المواطن العربيّ، ونظرتها إلى الاستقرار في المنطقة، وعلاقاتها في الإقليم، فضلًا عن علاقتها بواشنطن والغرب». ووضعها أمام تحدٍّ يصعب جدًّا على أجهزة الاستخبارات الإسرائيليّة والدوليّة بعامّة التعرّف على مساره وتقدير ما الذي يوشك أن يحدث... ويكمن سبب ذلك في حقيقة أنّ مسار التغيير هو سياسيّ – ثقافيّ في جوهره، يُعبّر عنه مسار اجتماعيّ، ولهذا فهو مخفيّ عن موجات رادارات أجهزة الاستخبارات العسكريّة، ما يفرض عليها إعادة بناء البنية المعرفيّة للجبهة الاستعلاميّة الاستباقيّة، وتصحيح مفاهيم وآليّات إدراك الواقع الجديد وفحصه.

أمّا الحرب، فقد ثُبت أنّ إسرائيل لم تستطع تحويل مكاسبها العسكريّة إلى سياسيّة على امتداد الصراع كما ناقش المفكّر والمؤرّخ الإنكليزيّ هوبز هاوم في كتابه **العولمة الديمقراطيّة والإرهاب**[1].

١ | أريك هوبز هاوم، **العولمة الديمقراطيّة والإرهاب** (دار العربية للعلوم ناشرون، مركز دراسات الجزيرة، ٢٠٠٩)، الصفحة ١٩.





تراجع خطر الحرب الشاملة بمواجهة ائتلاف من الجيوش العربيّة، وأضحت المواجهة مع تنظيمات - لا دولتيّة - هي عنصر التهديد الرئيسيّ المألوف. واندفعت دول الطوق «الثالث» لدخول المواجهة المباشرة بعد أن اختصرت تقنيّة الصواريخ بعيدة المدى الجغرافيّ، فالردّ على التهديد الصاروخيّ للجبهة الداخليّة وأشكال القتال الجديدة، لا يُمكن مواجهتها إلّا بمجتمع متأهّب. كما إنّ البديل عن الإنذار الإستراتيجيّ هو قدرة استيعاب الهجوم، والقدرة على استيعاب الهجوم في عمق جغرافيّ ضيّق يرتبط بتماسك المجتمع ومناعته وبالانضباط العامّ وإطاعة السلطة بما قد يُعوّض النقص بالمفهوم الجغرافيّ.

كما ستتأثّر العقيدة والإستراتيجيّة القتاليّة مباشرة بتغيّر طبيعة الصراع ودخول التجمّع الإسرائيليّ في قلبه، ويظهر ذلك بوضوح من خلال التموّج في خيارات إسرائيل العسكريّة، باعتمادها خطط ومفاهيم ذات مضامين وصلت إلى حدّ التناقض أحيانًا، أثّرت على مضمون الإستراتيجيّة ذاتها، وبخاصّة بعد حربي الخليج الثانية وكوسوفو، فوُلِدت خطّة «كيلع» تحت تأثير الانبهار بنجاح مفاهيم الحربين اللتيْن خاضتهما أميركا وحلفائها في العراق وكوسوفو مثل: «الحرب غير المتناظرة»، «والنيران عن بُعد»، و«تقليل الاحتكاك البريّ» التي ترتكز جميعها على تطوّر التكنولوجيا الذكيّة. ثمّ خطّة «تايفن» بعد حرب تموز ٢٠٠٦ التي سُيِّلت مفاهيمها، في السنوات الماضية، برامج تدريب ومناورات، ثمّ سرّع في تنحية «تايفن» جانبًا عصف «الربيع العربيّ»، لمصلحة خطّة «عوز» التي تتقاطع جلّ مفاهيمها مع خطّة «كيلع».

وكذلك ستتأثّر عجلة الاقتصاد والنموّ الاقتصاديّ الضروريّ لإسرائيل فضلًا أنّه ستظهر أزمات فعليّة كان مغفولًا عنها أو غير مطروحة ترتبط بالتجمّع ومناعته وقدرته على التحمّل، بمعنى آخر بالقيم والهويّة والثقافة المجتمعيّة. ففي العقود الماضية، كانت الحرب على أرض العدوّ، أي على الأراضي العربيّة.





وهنا، ظهرت أبرز التهديدات الداخليّة الكامنة أو التي كانت مستترة إلى حدّ كبير سابقًا، وتجلّت في:

الإرهاق الإسرائيليّ في ظاهرة التهرّب من الخدمة العسكريّة، وقلّة الحماسة للتطوّع في الجيش وضعف الالتحاق بقوّات النخبة.

أزمة قيم في المؤسّسة العسكريّة تكرّست في الحروب الأخيرة.

تراجع حادّ في بيئة الكيبوتس وقيمها التضامنيّة.

ضعف قدرة التجمّع على التحمّل والتضحية، أوصل الحال إلى مساءلة الجيش «المقدّس».

تشظّي حزبيّ ناتج عن طبيعة النظام السياسيّ بل كلّ المنظومة... وبالتالي، القدرة على أخذ القرار، والصعوبة في الإجماع على رأي لا سيّما في القضايا الكبيرة.

الروح الفرديّة المُمعِنة في التجمّع، وتحوُّل التجمّع إلى الاستهلاك.

زيادة عدد الذين يحملون هويّات مزدوجة.

اقتراح منظومة حوافز لانتساب الشباب والأفراد إلى الجيش بشكل مبالغ فيه (ماليّة واجتماعيّة) كمقترحات من قبيل إعطائه حقّ صوتين في الانتخابات.

اضمحلال أو تناقص القيادات الروحيّة والسياسيّة[١].

ولعلّ كلام كبير مفكّري الدولة العبريّة يحزقيل درور «أنّ إسرائيل تحتاج أن تعيد تحديد إطارها الأيديولوجيّ اليوم قبل الغد، إنّها بحاجة إلى إحساس مُتجدّد بهدفها الخلقيّ وغايتها الإستراتيجيّة القويّة والمتماسكة. فالإسرائيليّون يستحقّون رؤية حيويّة متجدّدة وهم يطالبون قادتهم بصوغها، يريدون أن يعرفوا ليس فقط كيف نقوّي الجيش أو نصلح النظام الماليّ، يريدون أن يعرفوا إلى أين تذهب إسرائيل؟ ما هو الشيء الذي نؤمن به؟ الجانب الأيديولوجيّ مهمّ وليس

١ | مجلة ثقافتنا، العدد ٢٥، تموز، ٢٠١٤.





فقط الجانب العمليّ، لا نستطيع أن نكون دون خطاب أيديولوجيّ»[١]. وأعطى دليلًا عن واقع التجمّع الداخليّ إزاء انكشاف الصراع وبروز أزمة الهويّة وضعف المناعة والمبرّرات الفلسفيّة «الماهويّة». أدخل مرتكز «الدفاع» على نظريّة الأمن كمحاولة لمواجهة انكشاف «الدولة»، والتجمّع بمواجهة الطبيعة الجديدة للعدوّ والنمط المستجدّ في المواجهة دون أنٍ يلغي ذلك وجود رأي يرى الإتفاقيّات الدوليّة والقرارات الدوليّة بديلًا عن الردع والحسم والعمل لاستيعاب الهجوم.

إنّ مفهوم «الدفاع» يهدف لتقليص استهداف التجمّع ما أمكن وينضوي على أبعاد عدّة:

- **الدفاع بأساليب سياسيّة** عبر الانسحاب من أراضٍ بشكل آحاديّ كما حصل في لبنان، ولاحقًا في غزّة ٢٠٠٥.
- **الدفاع السلبيّ:** هو مجموعة من إجراءات الحماية والوقاية تهدف إلى تأمين أفراد الشعب (السكّان) والمنشآت والأهداف الحيويّة من الأخطار التي قد يُحدثها صاروخ معادٍ ينجح في النجاة من المراحل السابقة.
- **الدفاع الإيجابيّ:** يقصد به اعتراض الصواريخ المعادية على مراحل متتالية، تبدأ مع انطلاق الصواريخ المعادية من فوق منصّاتها، أي في مرحلة الإطلاق، وتستمرّ عمليّات الاعتراض على مراحل متتالية، تتدرّج في المسافة والارتفاع، من الأقصى إلى الأدنى.
- **التعديل بأسلوب القتال:** عبر البحث عن كيفيّة إيجاد التوازن بين الهجوم والدفاع.

وفي سياق إضافة مرتكز «الدفاع»، يجري العمل لإعادة تعريف وتطوير المرتكزات الثلاث: «الردع، الإنذار، الحسم». لذلك، تتجّه الأنظار لتطوير الإفادة من الجوّ والبحر كتعويض عن العمق الجغرافيّ وتحسين القدرة على استيعاب الهجوم والإنذار الإستراتيجيّ الكبير ببُعديْه العسكريّ والاجتماعيّ وزيادة القدرة على المناورة، وإدخال

١ | **ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل**، مصدر سابق، الصفحة ٣١٤.





مساحات عمل جديدة لضمّها للنظريّة: الحروب السيبريّة - تكنولوجيا الفضاء - الساحة البحريّة.

كما تسعى إسرائيل لتفعيل اليد السياسيّة والقانونيّة في مواجهة قوى المقاومة ومحاصرتها وإلصاقها بالإرهاب — من بينها القانون الدوليّ -، وتعمل للإفادة من الأوضاع التي خلفّها الحراك العربيّ لتعميق الأزمة في سوريا بغية استنزاف محور المقاومة وحزب الله في المعارك الدائرة هناك، والإفادة قدر المستطاع من مقولة المعركة بين الحروب بما يحول دون زيادة قدراته وعناصر القوّة عنده.

وفي مواجهة المقاومة في قطاع غزّة وحكومتها وحركة حماس بالتحديد، تقترح من ضمن سلّة خيارات سياسة أو خيار استغلال الضائقة — بمعناها الواسع - التي تمرّ بها حماس من أجل إحداث تغييرات رسميّة في مواقفها تجعلها شريك في عمليّة السلام والمسيرة السياسيّة حتّى لو لم تكن شريكًا نشطًا.

...أمّا التسوية، فإنّها المقولة الأكثر تعقيدًا وتعثّرًا، فطالما قاربتها إسرائيل بمنظور أمنيّ لجهة الهدف منها أو طريقة بلوغها، فالسلام من وجهة نظر إسرائيل هو «سلامٌ مسلّحٌ»، سلام يُفرض على العرب بعد أن يخضعوا ليأتوا طاولة المفاوضات مذعنين، إنّه يتحقّق بالقوّة القتاليّة بحسب مقولات النظريّة ومرتكزاتها القديمة. لكنّ واقع الحال اليوم أنّ إسرائيل لم تعد قادرة للقيام بحرب تخضع العرب وتحقّق أهدافًا سياسيّة، كما أصبحت عاجزة عن إنجاز تسوية تحقّق مصلحة الطرفين وذلك لسبب بسيط وعميق في آن. إنّ أقصى ما يمكن أن تقدّمه إسرائيل وتحافظ فيه على بقائها السياسيّ أقلّ بكثير ممّا يمكن أن تقبله أيّ سلطة فلسطينيّة وتحافظ فيه على بقائها السياسيّ.

تتّجه آراء النخبة في إسرائيل ومراكز الدراسات للدفع إلى «المبادرة» والخروج من المراوحة بمسألة التسوية، وسياسة إدارة الأزمة التي مارستها الحكومات في السنوات الأخيرة لأنّ لذلك تداعيات كبيرة وخطيرة على صورة إسرائيل وشرعيّتها إقليميًّا ودوليًّا.

وإنّ بقاء الأمر على ما هو عليه سيزيد إضعاف الطرف الفلسطينيّ

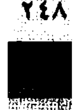




المفاوض وسيزيد من إحباط الشارع الفلسطينيّ من عدم إحراز تقدّم سياسيّ. ما قد يؤدّي بإضافة الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة الصعبة في أوساط الفلسطينيّين إلى انتفاضة ثالثة التي تبدو أنّها مسألة وقت. وسيكون اندلاعها مختلفًا عمّا حدث عام ٢٠٠٠، إذ تشير التطوّرات إذا ما حدثت، وهناك إشارات قادمة من الأجواء السائدة في الشارع الفلسطينيّ، أنّه يتّجه نحو تأييد العنف ضدّ إسرائيل وإلى زيادة حملات عدم شرعيّة إسرائيل في الغرب، والإشارات تتراكم حول ذلك. وعليه، لا يخدم استمرار الوضع القائم بمجموعه المصالح الإسرائيليّة، لذلك على إسرائيل طرح خطّة بديلة.

أضف، أنّ فشل المفاوضات سيؤدّي إلى ضعف السلطة الفلسطينيّة ووصولها لدرجة الانهيار- وقرار أطراف دوليّة من بينها الاتّحاد الأوروبيّ، بعدم وجود رغبة في الاستثمار وضخ الأموال في مشروع فاشل اسمه السلطة الفلسطينيّة ووقف هذه المساعدات أو انحلال السلطة سيؤدّي إلى مشاكل كثيرة في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة لإسرائيل التي ستكون من منظور المجتمع الدوليّ مسؤولة، وسيزيد ذلك مجدّدًا الهواجس من زحف واقع الدولة الواحدة على الأرض الذي بدأت أطراف كثيرة تتقبّله في الغرب. وقد يندفع الفلسطينيّون إليه كخيار أخير في حال المآل الفاشل – مع ما سيحمله هذا السيناريو من خطر الحفاظ على الهويّة والحلم الصهيونيّ، كما سيؤدّي إلى إضعاف الأنظمة الإقليميّة المعتدلة وتشكيل خطر إضافيّ من جملة المخاطر التي تواجهها. إنّ من شأن الجمود وسياسة إدارة الأزمة في عمليّة السلام إحداث طفرات خطيرة على الجانب الفلسطينيّ وحمل تهديدات كامنة لا تعلم متى تطفو على السطح وتتحوّل لتهديدات خطيرة فِعليَّة، كما أنّها تقوّض موقف إسرائيل على الساحتين الإقليميّة والدوليّة، وتهدّد الأسس التي يقوم عليها أمنها القوميّ. إنّ خيار إدارة الأزمة الذي اعتمدته حكومة نتنياهو هو بين المحافظة على الوضع القائم وبين الانجرار لوضع يكتسب فيه الخيار الذي يبلوره الفلسطينيّ في المفاوضات اعتراف ودعم في الساحة الدوليّة، ونتيجة ذلك ستجد إسرائيل نفسها في وضع وحالة من عدم





الشرعيّة وعزلة سياسيّة ومن أجل وقف الزحف نحو الخيارات التي تعتبر مشكلة لها.

كما على إسرائيل – مقابل القنوات الدبلوماسيّة – القيام بأعمال هدفها المحافظة عليها كـ«دولة» يهوديّة ديموقراطيّة ووضع تسويات أمنيّة جيّدة لها تنال شرعيّة من الدول الغربيّة.

وإنّ جوّ الهدوء النسبيّ والسكينة على الحدود أو في مناطق الضفّة الغربيّة من وجهة نظر عسكريّة يتسِّم بطابع عابر، وقد يندلع التصعيد العسكريّ خلال فترة قصيرة وبشكل مفاجئ، خصوصًا مع طبيعة الأحداث والتغيُّرات التي تصيب الدول العربيّة ودول الطوق على وجه الخصوص.

إسرائيل في دائرة علاقاتها الإقليميّة والدوليّة

تبرز الحاجة لضمّ مكوّن «التكيّف» إلى ركائز أمنها القوميّ. ويُقصد به، التلاؤم مع ظروف الواقع الديناميكيّ المتغيّر وليس المقصود الجانب التكتيكيّ إنّما المفهوم الإستراتيجيّ. فقد فرضت إيران تهديدًا خاصًّا، وكذلك الحراك العربيّ وفّر فرصًا لها بإضعاف القوّة العربيّة على أثر النزف والاقتتال الدائر، وإنهاك الجيوش العربيّة (الجيش السوريّ بالخصوص) وتراجع التهديد التقليديّ، ولكن في نفس الوقت أفرز تهديدات وتحدّيات يشوبها الكثير من الغموض.

ولقد شكّل عجز أجهزة الاستعلام والاستخبار والإنذار الإسرائيليّة النشطة إقليميًّا أولى هذه الإخفاقات بعجزها عن التنبّؤ فضلًا عن توقّع الأحداث ومساراتها. وبدا واضحًا عدم قدرة إسرائيل على التأثير القويّ والحيويّ بالأحداث حتّى في دول الطوق الموضوعة تحت المجهر من قبلها. وأظهرت نقاشات مراكز القرار والدراسات لمسألة الحراك العربيّ أنّ «إسرائيل» ليست خلاصة ثقافات غربيّة كما تدّعي، وأنّها أيضًا عاجزة عن توليف نفسها في بوتقة إسرائيليّة جامعة. فـ«لحظ» أنّ «إسرائيل» هي كيان تجمّعيّ وليس مجتمعيّ بمعنى أنّ الكيان الصهيونيّ هو ملجأ مكانيّ لـ«شعبه» وليس ملجأ



ذاكرة وعي جماعيّ عميقة، وأنّه لا يملك ذاكرة إسرائيليّة عن حركة تاريخه، بل ذاكرة لجوء وذاكرة أحداث عايشها الأجداد في مواطنهم الأصليّة. وأنّ الثقافة فيه (أي «إسرائيل») لا تزال ما دون الذاكرة «الوطنيّة» وحتّى ما دون الصهيونيّة بمعناها الجامع. وهي في أحسن أحوالها إرث «اليهوديّ التائه» الملتبسة ذاكرته الجديدة، فلا توجد أولويّة في العقل الإسرائيليّ لمكانة تجربته داخل الكيان الوليد عام ١٩٤٨ بل الأولويّة لا تزال تشدّه إلى أرض النشأة التي هاجر منها حيث تكمن مصادر سلوكه للتعامل مع الأحداث الجسام.

فالتقّلبات والديناميّات المتسارعة والتحوّلات غير المعروفة الوجهة، والتخوّف الإسرائيليّ من سياسة الولايات المتّحدة والغرب الداعية إلى التغيير في المنطقة عبر«لبرلتها ودمقرطتها «والذي سيفتح عليها أبواب جهنّم كما يتحدّث أهمّ نخبها. والغموض الكبير وحالة عدم اليقين في سير الأمور تجعل إسرائيل في حالة قلق ضمنيّ، يزيد في ذلك عدم استقرار الأنظمة المركزيّة، والضعف من حولها ما يفتح المجال لبروز قوى غير دولاتيّة مناهضة لإسرائيل مستقبلًا ما يشعِل أحد الهواجس ودواعي القلق لا سيّما على الحدود. ورغم ذلك، نجحت إسرائيل في تحقيق درجة من الاستقرار وإبعاد نفسها عن الأحداث والمحافظة على المعاهدات والاتفاقيّات مع مصر والأردن وإبعاد الخطر عن الأخير انطلاقًا من نظرتها له ولعلاقة أمنها الإستراتيجيّ به. فالظروف الإقليميّة وموازين القوّة في بعض جوانبها تحسّنت لصالح إسرائيل. كما يُسجّل استثمارها لاستنزاف محور المقاومة وقواه خصوصًا في سورية التي تحولّت إلى دولة ضعيفة. وتتقدّم كأولويّة فرصة إقامة تحالفات موضوعيّة مع الدول السنيّة البراغماتيّة خاصّة دول الخليج لتحقيق مصالح مشتركة إزاء التحدّيات المتوالية.

أ. مسألة التهديد الإيرانيّ «الوجوديّ»

تزيد أهميّة إدخال عنصر «التكيّف» إلى النظريّة الأمنيّة بمواجهة التحدّي الإيرانيّ بشكل أساس، فتعتبر إسرائيل التحدّي الإيرانيّ هو تهديد وجوديّ، وسعت وتسعى للحدّ من نفوذ وحضور إيران الإقليميّ



بأكثر من طريقة وباعتماد أكثر من سياسة. وحيث أخفقت في أغلب سياساتها التي كان على رأسها ضرب منظومة المقاومة وقواها، وإضعافهم بما يشكّلوه من تهديد إستراتيجيّ لها، فإنّها تنجح اليوم جزئيًّا باستنزاف إيران ومعها منظومة المقاومة جرّاء الحرب الدائرة في سوريا اليوم. وتستغّل إسرائيل الفرصة اليوم للتنسيق وإقامة تحالف مع بعض الدول العربيّة البراغماتيّة بوجه إيران، وتقترب تدريجيًّا وواقعيًّا من بلوغ ذلك. فإسرائيل ترى أنّ العداء العربيّ لها تستغلّه إيران بهدف تعزيز تأثيرها في العالم العربيّ. وعليه، فإنّ تخفيف هذا العداء من شأنه أن يكون وسيلة مهمّة في محاربة المحور الإيرانيّ.

تبقى المسألة النوويّة التي تشكّل هاجسًا استثنائيًّا بحكم آثارها الإستراتيجيّة، لأنّها تدعم تطلّعات إيران. تعيش إسرائيل حالة قلق المسار الذي تقرّر فيه إيران ودول الخمسة زائد واحد تخطّي ما تعتبره خطوطًا حمراء بالنسبة لها من الممكن أن تتجاوزها هذه الدول لمصالح أو لحسابات ما مع إيران، لذلك تقترح وتعمل على:

أنْ تُقدّم إيران، كتهديد دوليّ وليس تهديدًا لها فحسب، وأن ترفع من درجة التنسيق مع الولايات المتّحدة لتحديد معايير ومقاييس الصفقة القادمة. والعمل لوضع عناصر خطّة عمل بديلة في حال عدم التوصّل إلى اتّفاق بين إيران من ضمنها الخيار العسكريّ الموثوق، إذ بدونه لن يُتمكّن من فرض تنازلات على إيران. والخيار العسكريّ رغم مساوئه لكنّه يظلّ أفضل من وضع تتحوّل فيه إلى دولة نوويّة، وهذا يتطلّب تطوير قدرات عسكريّة إضافيّة فعّالة. رغم هذا، يرى أغلب المراقبين أنّ ورقة الخيار العسكريّ من قبل إسرائيل ليست إلّا ورقة ضغط فحسب وأنّه عمليًّا إسرائيل غير قادرة بمفردها على القيام بهذه الخطوة، والولايات المتّحدة غير مُستعدّة لتحمّل أعباء خطوة إسرائيل غير محسوبة. وأنّ هناك حجم ترابط في قضايا المنطقة وتداخل كبير، من الملف النوويّ الإيرانيّ إلى قضيّة التسوية إلى التحالفات الإقليميّة إلى الإرهاب. لذلك، يرى أغلب المراقبين أنّ السياسة الإسرائيليّة الواقعيّة ستكون بـ«التكيّف» مع واقع جديد

اسمه إيران دولة نوويّة، وعلى حدّ ما ذكر أحد المسؤولين الغربيّين ليعالون أننّا تمكّنا من التكيّف مع الاتّحاد السوفياتيّ - نوويّ - في القرن الماضي.

- بناء علاقات إقليميّة جديدة:

إنّ تحدّيات الوضع الإقليميّ المضطرب وأولويّة العلاقة مع تركيا، والواقع المعقّد الذي أعقب الربيع العربيّ، حتّم على إسرائيل معاينة الفرصة الجديدة على الصعد الجغرافيّة والسياسيّة بقصد تدشين تحالفات رسميّة وغير رسميّة:

- شرق حوض البحر الأبيض المتوسّط، اليونان وقبرص ودول أخرى في البلقان.

- «الشرق الأوسط» – المملكة العربيّة السعوديّة وبعض دول الخليج.

- شرق أفريقيا – أثيوبيا، كينيا، جنوب السودان، أوغندا (الدول المسيحيّة التي تخشى تهديد الإسلام الراديكاليّ في شرق أفريقيا).

ب – النظر برؤية إستراتيجيّة لدول الوسط البحريّ (الأحمر والمتوسّط)

تزايدت أهميّة البحر الأحمر لا سيّما بعد أن عاد الغاز من البحر المتوسّط للضخّ من الحقول الضيّقة من المياه الاقتصاديّة لإسرائيل في البحر المتوسّط. وهذا يُحسن مكانة إسرائيل الجيوسياسيّة، فضلًا عن فوائده الاقتصاديّة. تنظر إسرائيل إلى الحاجات المقابلة من الطاقة لدول كبرى مثل الاقتصاد الثاني في العالم – الصين– وكذلك الهند ودول شرق آسيا، وما يُمكن أن يسهّله ويؤمنّه البحر الأحمر.

كما يُشكّل البحر الأحمر ساحة صراع ضدّ الاختراق الإيرانيّ الإستراتيجيّ لهذا الحيّز وضدّ المحاولات الإيرانيّة لنقل الوسائل القتاليّة إلى الفلسطينيّين، وضدّ تهديدات الإرهاب العالميّ الأمنيّ من اليمن والقرن الإفريقيّ.

وتدخل إسرائيل البحر الأحمر في سياق العمل للردّ على التهديد





الإيرانيّ العسكريّ من الساحة البحريّة التي تطوِّر النظرة الإستراتيجيّة لها مجدّدًا.

ودخلنا لأوّل مرّة بتحدٍّ ورسالة عسكريّة إيرانيّة على البحر المتوسّط دخول غواصات بحريّة إيرانيّة عشيّة سقوط الرئيس المصريّ الأسبق حسني مبارك.

- **في الدائرة الدوليّة**

تعتبر إسرائيل علاقاتها بالولايات المتّحدة بحكم وضعها الجيوسياسيّ المعقّد وعدم التكافؤ الأساسيّ بينها وبين أعدائها، الرصيد السياسيّ الأمنيّ الأهمّ لها في الحلبة الدوليّة، وأحد أبرز مكوّنات وعناصر نظرتها الأمنيّة فحالة التراجع للولايات المتّحدة سياسيًّا[1]، والأزمة الاقتصاديّة التي لم تخرج منها بعد، وانسحابها من العراق وأفغانستان وتقليص حجم الجيش الأمريكيّ ومقاربة الإدارة الأمريكيّة حيال المسألة النوويّة الإيرانيّة، كلّها قضايا تُثير قلقًا لدى حلفائها في منطقة «الشرق الأوسط»، كما أنّ تقليص اعتماد الولايات المتّحدة على نفط الشرق الأوسط جراء التطوّر السريع في قطاع الطاقة الأمريكيّ يمكن أن يساهما في تقليص تدخّلها في «الشرق الأوسط». أضف إلى ذلك، تصاعد أهميّة شرق آسيا ومنطقة الباسيفيك مقارنة بـ«الشرق الأوسط» ما يترك هاجس إمكانيّة تحوّل أو تغيّر جزئيّ في الاهتمامات الإستراتيجيّة الأمريكيّة[2] وتذهب أغلب اتجاهات الرأي منها «شبيط» وغيره إلى أنّ أميركا لم تعُد القوّة القائدة في المنطقة التي يمكن الرهان عليها لفرض الاستقرار فيها وأنّها أي أميركا دخلت مرحلة الوهن الإستراتيجيّ وبحسب ما أجمعت عليه مراكز الدراسات الإسرائيليّة. إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّ الولايات المتّحدة لم تعد القوّة الأولى في العالم أو غضّت النظر عن المنطقة. ستبقى على حضور وأداة تأثير فاعلة في المنطقة لأسباب كثيرة ليس آخرها النظر

١ | عشرات الكتابات، مثل بارك يهل في مقالة حول النظام العالمي بعد الحرب على العراق ٢٠٠٥، القيود المفروضة على القوة الأمريكيّة والحاجة إلى شركاء، يهودا باراك..

٢ | يهودا باراك، وزير الدفاع في ندوة لمجلس الأمن القوميّ، منتصف ٢٠١٢.



لتزايد حاجة الاقتصاد الثاني في العالم الذي تتّجه أمريكا لمواجهته أو احتوائه، والدولة الصاعدة للطاقة في الشرق الأوسط ومنع انتشار وتصدير الإرهاب وتصاعد النفوذ الإيرانيّ إلى غير ذلك.

على أثر هذه القراءة ونظرتها لأمريكا، تجد إسرائيل نفسها بحاجة استثنائيّة للولايات المتّحدة، لا سيّما مع حالة العزلة الدوليّة المتزايدة، وعمليّات نزع الشرعيّة التي تواجهها إسرائيل في المحافل الدوليّة المتعدّدة.

لذلك، ترى إسرائيل ضرورة وضع صيرورة جدول أعمال سياسيّ مشترك مع الولايات المتّحدة من خلال بلورة صورة العالم الشرق الأوسطيّ لدى الإدارة الأمريكيّة بقضاياه المختلفة والكثيرة، وعلى رأسها المسألة الفلسطينيّة ومنظومة المقاومة ودولة إيران — النوويّة —. وبذلك، ترى إسرائيل أنّ نشاطاتها تؤثّر بشكل كبير على مكانة الولايات المتّحدة في المنطقة، فتخريب الجهود الأساسيّة لدبلوماسيّتها في المنطقة أو قيامها بأعمال تشير لعدم امتلاكها تأثير على أقرب حلفائها في مجالات كثيرة لا تعزّز مكانتها في «الشرق الأوسط». وعليه، على إسرائيل البحث عن طرق كفيلة لتعزيز مكانة الولايات المتّحدة في «الشرق الأوسط»، مع دفع الثمن المرتبط بذلك.

ورغم ظهور وبروز الدور الروسيّ الدوليّ - لأسباب أحدها تراجع النفوذ الأمريكيّ في المنطقة -، الهادف لإكساب مكانة ذات تأثير رئيس في «الشرق الأوسط» في السنوات الأخيرة ومحاولة توسيع نفوذها، وتزايد النفوذ الصينيّ في «الشرق الأوسط» وأفريقيا، إلّا أنّ ذلك لا يبدّل من مكانة وموقعيّة الولايات المتّحدة في النظريّة الأمنيّة، ولا يعني ذلك عدم إمكانيّة تطوّر العلاقات مع روسيا والصين ودول شرق آسيا، لكن أن يتمّ ذلك بالتنسيق والموافقة الأمريكيّة.

وتتطلّع إسرائيل لمواجهة تحدّي الشرعيّة على المستوى الدوليّ الذي بات تحدّيًا حقيقيًّا وأساسيًّا يواجهها اليوم. وهذا يرتبط إلى حدّ كبير بكيفيّة تفعيل الفلسطينيّين والعرب لهذه المواجهة وتحضير أدواتها





وحسن استخدامها[١]، لا سيّما القانونيّة منها والإنسانيّة في إدارة الصراع متعدّد الطبقات والأوجه والأدوات.

وتتطلّع أيضًا لمواجهة هذا التحدّي من خلال إطلاق حوار مدروس ومهنيّ حول «الشرق الأوسط» في المحافل السياسيّة والإعلاميّة الغربيّة، وتفعيل العلاقات العامّة وحضورها في مؤسّسات المجتمع الدوليّ والمؤسّسات القانونيّة لتوضيح رأيها، وتطوير الأدبيّات القانونيّة بما يخدم أهدافها. وترى إسرائيل أنّ تطوير اليد السياسيّة باتت حاجة ماسّة بسبب تيّار سياسيّ مؤثّر سائد اليوم في أوروبا ومتنامي في أمريكا يحاول تقديم رؤية تبسيطيّة «للشرق الأوسط» فحواها أنّ إسرائيل هي العقبة الرئيسة، إن لم تكن العقبة الوحيدة في طريق السلام، وحلّ القضيّة الفلسطينيّة.

كما تسعى لتعزيز علاقاتها مع الغرب وتفعيل دور الوكالات اليهوديّة لاستقطاب اليهود إلى إسرائيل. والذي بات يسير باتّجاهٍ سالب في العقد الأخير، ما يهدّد عميقًا مشروعيّة إسرائيل وهويّتها كـ«دولة يهوديّة»، وما يعنيه لكون الكتلة الأكبر من اليهود يفترض أن تكون في إسرائيل وليس في أمريكا كما هو الحال اليوم. يفترض أن يُصبح واضحًا لصنّاع السياسة في إسرائيل، «إنّ الإستراتيجيّة السياسيّة هي في المنطقة المركزيّة للأمن، فالأمن لا يقاس فقط بعديد الدبّابات»[٢].

في الخلاصة، لا يبدو أنّ إسرائيل رغم الفرص التي ولّدها الحراك العربيّ ونتائجه لها قادرة على معالجة التهديدات الخارجيّة المتأتّية من محور المقاومة ومنظومتها المتصاعدة، فهي تتّجه لما هو مخالف عمّا قامت عليه منذ تأسيسها لتنتقل اليوم إلى «الدفاع» بمعناه الشامل بدل تحقيق الإخضاع، ولم يعد هناك ضمانات فعليّة لتحقيق أهداف من خلال عنصر «الردع» رغم التعديلات والتطوير على النظريّة، فضلًا عن مسارات عدم اليقين والتحوّلات التي تعيشها

١ | د.شفيق المصري، **محكمة الجنايات بين الفرصة والتهديد**.
٢ | دان مريدور، ورقة بحثيّة لمعهد ريئوت الإستراتيجيّ.





المنطقة والضبابيّة واللايقين في المشهد. ما يُحتّم عليها أن تتعايش عبر إدخال مكوّن «التكيّف» الإستراتيجيّ والمفاهيميّ إلى مرتكزات النظريّة.

وفي خطٍ موازٍ لإدخال هذين المفهومين، تعمل على مواءمة مفاهيم «الردع والإنذار والحسم» بما ينسجم مع تحدّيات وطبيعة المرحلة وصراعاتها، وأشكاله وأنماطه المفعّلة والمستجدّة، ولو أنّه حتّى الآن لم تتبلور صورة واضحة حول طبيعة التعديلات وملامحها النهائيّة.

إنّ محدوديّة القدرة العسكريّة لإسرائيل بمواجهة أعدائها، ومع التغييرات الكبيرة على المسرح الدوليّ، والتغيّر النوعيّ في النظرة للصراع وطبيعته في البيئة الدوليّة على وجه الخصوص، تجعلها اليوم أكثر حاجة لتفعيل «اليد السياسيّة» وتقويم النظريّة الأمنيّة بتفعيل الجانب السياسيّ في الدائرتين الإقليميّة والدوليّة، والإنطلاق إلى المبادرة والفعّاليّة بدل الانتظار، لا سيّما في ملف التسوية مع الجانب الفلسطينيّ الذي ستخفّض نسب فشل عمليّة التسوية فيه، آخذة بكلّ التعديلات الآنفة والإضافات والتحسينات التي تجري على نظريّة الأمن القوميّ.

إلّا أنّه في مقابل التهديدات التي تواجهها، تتقدّم بقوّة التهديدات الداخليّة الذاتيّة المرتبطة بذات التجمّع وطبيعته. فبعد مرور ستّة عقود على نشأة الدولة، فإنّ البنى الطبيعيّة قد تغيّرت إلى حدّ أصبحت بحاجة لإصلاح ثقافيٍّ عميق أشبه بثورة على حدّ قول يحزقيل درور. فالتجمّع غارق في فردانيّة مطلقة وتشرذم يتفرّق فيه إلى مجموعات أصحاب مصالح؛ تجمّع عاجز عن تحمّل أعباءِ الصراع التي طالت، تجمّع يقرأ اليوم كتاب «المئة عام» مجدّدًا، الذي كُتب في أوائل القرن الماضي فإنّه يكتب اليوم. تجمّع يفتقد إلى قيادة روحيّة سياسيّة جامعة، ويفتقد إلى مؤسّسة نموذجيّة يُقتدى بها كما كانت مؤسّسة الجيش مطلع الأربعينيّات[1].

١ | محمّد رشاد الشريف، **الكيان الصهيونيّ من التأسيس إلى الأزمة (دراسة)** (دار كنعان للدراسات والنشر، الطبعة ١، ٢٠١٢)، الصفحة ٧٨.



تجمّع ازدادت في أوساطه الأسئلة العميقة ومقولات التأسيس. فأيديولوجيا الـ«لا خيار» تبيَّن عدم صحّتها، فطريق «السلام» إذ به خيار لتحقيق الأهداف. ومقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، اصطدمت بالانتفاضات الفلسطينيّة والثبات الفلسطينيّ في أرض، فلا الأرض بلا شعب، ولا تمكنّت «الدولة» أن تشكّل محور استقطاب وجذب لليهود في العالم، لتكوّن «الدولة اليهودية»، فالغالبيّة بعد ستّة عقود لم تأتِ إلى «الدولة»، بالتالي لتحقّق مقالة شعب بلا أرض.

تجمّع لم تعرف أجياله الجديدة أو ما عُرف بالجيل y أيْ انتصار أعدائه كما الأجيال الأولى، ولم يجد أمامه إلّا كيان يتخبّط في البحث عن شرعيّة، وتكاد تكون إسرائيل «الدولة» — الديموقراطيّة - الوحيدة في العالم التي تعيش تحدٍّ وجوديّ.

تجمّع وعد برفاه اقتصاديّ واستقرار أمنيّ ليدفع اليهود إليها من الخارج، لكنّ الهاجس الأمنيّ وتزايد قوّة الأعداء وقدراتهم حالت دون تحقّق الهدف، ما يجعله يخوض الحرب تلو الحرب ليدافع عن أمنه المهدّد بسبب الحركة الطاردة في المنطقة، والسؤال الكبير هو كيف ستحدث هذه التغييرات ومن سيقود التجمّع لإنجاز هذا التغيير وبثّ الروح فيه والإجابة على الهواجس العميقة.

نعم، إنّ «الدولة» العبريّة تجد نفسها أمام تحدّي المواءمة بين شقّي المشروع الإسرائيليّ والتنسيق الفعّال بينهما، بين الشقّ اليهوديّ من المشروع بحسب المنطلقات الصهيونيّة بتحقيق الحلم اليهوديّ وهي أنّ أرض فلسطين هي ملك الشعب اليهوديّ والتهويد بما يعنيه من إزالة الذاكرة والحضور الفيزيائيّ والمعنويّ الفلسطينيّ على كلّ الصعد واستبدالها بكلّ ما هو يهوديّ. والشقّ الوظيفيّ بما يعني قدرتها على لعب دور محوريّ في المنطقة يُمكّنها من تأمين مصالح الغرب وفي مقدّمتهم الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

فمنذ العام ٢٠٠٠، يرى المراقبون أنّ إسرائيل في حالة من التعثّر على المسارين أو الشقّين الآنفين، فلا تمكّنت من إحراز انتصار في حروبها ا لأخيرة ضدّ منظومة المقاومة، إن في انسحابها دون قيد أو



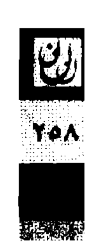


شرط عام ٢٠٠٠ نتيجة ضغط المقاومة في لبنان عليها، أو في حرب ٢٠٠٥ وانسحابها من غزّة هروبًا من استنزاف الذي واجهته هناك، أو في حرب عام ٢٠٠٦ في حربها على لبنان حيث كانت تتوخّى أمريكا من حرب إسرائيل تحقيق انبثاق شرق أوسط جديد كما عبّرت وزيرة خارجيّة أمريكا آنذاك، أو في عام ٢٠٠٩ حيث لم تحقّق أيّ من أهدافها في مواجهة المقاومة في غزّة، كذلك العام ٢٠١٢. مجمل هذه الحروب والأحداث أثّرت على الشقّ الوظيفيّ في المشروع.

وإذا ما أرادت أن تتقدّم بالشقّ اليهوديّ، فإنّها تصطدم بالشعب الفلسطينيّ «الحيّ» وانتفاضته الدائمة – بالقوّة –، فغدَت كلّ خطوة في هذا الاتّجاه تثير نقمة عليها من المجتمع الدوليّ. وتلاحقها قانونيًّا، وتعرِّضها لنزع الشرعيّة، وتتّهم بعرقلة الجهود الدوليّة وعدم احترام القرارات الدوليّة.

إنّ أعداء إسرائيل في طريقهم لأن يضعوا حدًّا للتخلّف الذي عانى منه العرب في صراعهم الطويل مع إسرائيل، وتجربة الخمس عشرة سنة الماضية أثبتت قدرة فعليّة وإنجاز في ردم الهوّة ولو نسبيًّا في مسار التقدّم الذي طالما ميّز إسرائيل، كما أعادوا بناء الوعي والثقة بالإنسان والشاب العربيّ والجيل الجديد الذي أثّرت فيه مقولات الوعي و«الاقتدار» والثبات وبناء الانتصار في معركته التاريخيّة هذه.

وإسرائيل باتت تعترف اليوم بضرورة تنشيط البعد السياسيّ ومحوريّته بعد أن أثبتت السنوات والعقد الأخير بالذات عقم المقاربة العسكريّة، فـ«حساب القدرة يتمّ بحسب نوعيّة التجهيز العسكريّ وفاعليّته، والقوّة العسكريّة لا تقدّم بالضرورة للدول حلولًا مفيدة في الميادين الوظيفيّة»، كما يعبّر المنظّر كنيث والتز في كتابه الشهير **الإنسان والدولة والحرب**. وعلى حّد قول بعض المعلّقين اليهود، فإنّ إسرائيل اندفعت منذ تأسيسها لبناء «درع داوود» لكنّها اليوم أشدّ حاجة لـ«حكمة سليمان»، لكنّ السياسة هي الأخرى ستفقدها جانب من سعيها الدؤوب للحفاظ على نوع من الطبيعة – المستقلّة – التي نادى بها المؤسّسون. فالمشاركة غير المتناظرة مع الولايات المتّحدة



خصوصًا كدولة عظمى لها رؤاها العالميّة ومصالحها التي لا تضحّي بها لحساب أيّ دولة مهما كانت أهميّتها العاطفيّة.

إنّ إسرائيل تشهد منذ بداية التسعينات تضاؤلًا في مركزيّة مفهوم «الاعتماد على النفس» كما يناقش أفرايم انبار[١] السادات للدراسات الإستراتيجيّة. لكن النظريّة السياسيّة وتجارب الدول تؤكّد أنّ الدول تعمل في إطار مفهوم «الاعتماد على الذات» كما نظّر كينيث والتز.

ختامًا، يمكن استعراض مراحل المشروع الصهيونيّ النظريّة بحسب ما طرحه إيان لوشبيك في مقال له بعنوان «إسرائيل ومنطق الجدار الحديدي»، واستخلاص النتائج.

يتحدّث عن مراحل خمس في إستراتيجيّة «الجدار الحديديّ» لتحويل الصراع الوجوديّ بين الصهاينة والعرب إلى سلام قائم على التوافق وليس العدل على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: بناء الجدار الحديديّ.

المرحلة الثانية: حماية الجدار من محاولات تصديعه.

المرحلة الثالثة: هزائم مكلّفة تؤدّي إلى تحوّلات لدى الخصوم من متطرّفين إلى معتدلين مستعدّين للمساومة.

المرحلة الرابعة: تحقيق وإدراك التحوّلات في الطرف المقابل، أي العرب، يقوم الطرف الإسرائيليّ بتحويل سياسته نحو التفاوض والمساومة.

المرحلة الخامسة: تقوم التسوية للصراع على جماعيّة متساوية.

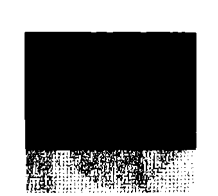
تمكنّت إسرائيل حتّى العقد الخامس من عمرها اجتياز وبلوغ مرحلة التحوّلات في الطرف المقابل. وكانت تتهيّأ لمرحلة سلام التوافق لا العدل الذي هدفت إليه، إلّا أنّها وللأسباب التي تمّ ذكرها في مدار البحث تقف اليوم أمام أسئلة المرحلة الثانية؛ أسئلة تبحث في كيفيّة حماية الجدار من محاولات تصديعه ويبدو أنّها لا تمتلك لليوم الإجابات الكافية.

١ | أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة بار أيلان ومدير مركز بيغن.





المراجع والمصادر



الكتب

١- إحسان مرتضى، **الأمن القوميّ الإسرائيليّ في تطوّراته المفهوميّة والعملانيّة** (بيروت: مركز باحث للدراسات، الطبعة ٢، ٢٠٠٣).

٢- أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربيّ** (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠).

٣- أريك هوبز هاوم، **العولمة الديمقراطيّة والإرهاب** (دار العربيّة للعلوم ناشرون، مركز دراسات الجزيرة، ٢٠٠٩).

٤- إلياس شوفاني، **إسرائيل في خمسين عامًا، المشروع الصهيونيّ من المجرّد إلى الملموس** (فلسطين: دار جفرا للدراسات، ٢٠١١).

٥- أليس لاندو، **السياسة الدوليّة النظريّة والتطبيق ٢٠٠٨** (دمشق: دار اتحاد الكتّاب العرب، ٢٠٠٨).

٦- إيريك هويزباوم، **العولمة الديمقراطيّة والإرهاب** (مركز الجزيرة للدراسات، دار العربيّة للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩).

٧- البراري، حسن، **أمن إسرائيل صراعات أيديولوجيّات والسياسة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجيّة، ٢٠٠٤).

٨- بنيامين نتانياهو، **مكان تحت الشمس**، ترجمة: محمّد عودة الدويري (عمان: دار الجليل، ١٩٩٥).

٩- جريس حسام، **الاقتصاد الإسرائيليّ: النشأة، البنية والسمات الخاصّة** (رام الله: مدار- المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة، ٢٠٠٥).

١٠- جوني منصور، **إسرائيل هي الأخرى، رؤية من الداخل** (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩).

١١- حسن الحاج علي أحمد (٢٠٠٢) حرب أفغانستان: التحوّل من





الجيوستراتيجيّ إلى الجيوثقافيّ في: أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم ما بعد ١١ أيلول.**

١٢- حسين سلامة، **ورقة عمل حول الأمن القوميّ الإسرائيليّ** (مركز الدراسات الاستشاريّة، ٢٠٠٥).

١٣- الحوت، محمّد علي، **مفهوم الشرق أوسطيّة وتأثيرها على الأمن القوميّ العربيّ** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥).

١٤- خالد وليد محمود، **الأزمة الديموغرافيّة في (إسرائيل) والوضع الأمنيّ** (دار الشروق، الطبعة ١).

١٥- الخالد، وليد، **الصهيونيّة في ١٠ عام من البقاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربيّ** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨).

١٦- خيري، سمير، **الأمن القوميّ العربيّ** (بغداد: دار القادسيّة للطباعة، ١٩٨٣).

١٧- درور، يحزقيل، **إستراتيجيّة كبرى لـ «إسرائيل»** (القدس: معهد ديفز للعلاقات الدوليّة، ١٩٩٨).

١٨- ديفيد لانداو، **الأصوليّة الصهيونيّة-العقدة والقوّة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٤).

١٩- رفائيل، نوال، **الصهيونيّة: النظريّة والتطبيق** (عمان: دار الجليل، ٢٠٠٨).

٢٠- رفائيل، يوحنا بيرسي وأليعيزر، **تقارب وتنازع، شروخ في المجتمع الإسرائيليّ** (تل أبيت عام عوفيدن، ٢٠٠٦).

٢١- رون تيرا، **العقل الإستراتيجيّ الإسرائيليّ** (مركز الجزيرة، ٢٠١٢).

٢٢- ريتشارد هاس، **حرب الضرورة وحرب الاختيار (سيرة حربين على العراق)** (دار الكتاب العربيّ، ٢٠١٠).

٢٣- ستيرن، جيفري، **تركيبة المجتمع الدوليّ: مقدّمة لدراسة العلاقات الدوليّة**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، ٢٠٠٤).

٢٤- السفير زالمان شوفال، وثائق مؤتمر هرتزيليا، **ميزان المناعة والأمن القوميّ في إسرائيل** (لبنان -بيروت: باحث للدراسات).

٢٥- السلطان، جمال مصطفى، **الفكر الإستراتيجيّ الإسرائيليّ** (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٠).



٢٦- سلمان، رشيد سلمان، **البعد الإستراتيجيّ للمعرفة** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣).

٢٧- **السياسة الخارجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط، مرحلة الستينيّات** (مركز الدراسات الاستشاريّة).

٢٨- الشرقاوي، أشرف، **نصوص كلمات المشاركين في مؤتمر هرتزيليا العاشر ٢٠١٠**، مختارات إسرائيليّة، العدد ١٨١.

٢٩- شفيق المصري، **انضمام دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائيّة الدوليّة: موازين الربح والخسارة، والسبل الأفضل للتعامل معها** (مركز زيتونة للدراسات والاستشارات).

٣٠- **شمعون بيريز**، ترجمة: محمّد حلمي عبد الحافظ (عمان: الشرق الأوسط الجديد، الدار الأهليّة، ١٩٩٤).

٣١- شوفاني، إلياس، **أمن إسرائيل الإستراتيجيّ** (دمشق: دار الحصاد، ٢٠٠٩).

٣٢- شيفر جبريئيلي، **جيش له دولة؟ رؤية جديدة حول مكانة الأمن وجهاز الأمن** (القدس: معهد فان لير (بالعبريّة)، ٢٠٠٧).

٣٣- **الصراع الداخليّ في إسرائيل**، دراسات إستراتيجيّة (مركز الدراسات للبحوث الإستراتيجيّة، دراسة استكشافيّة أوليّة).

٣٤- عاموس هرئيل، **الدور الإسرائيليّ في الحرب الأمريكيّة على العراق** (مركز الدراسات الفلسطينيّة).

٣٥- عبد الحليم فؤاد، **الأمن الآسيويّ والشرق الأوسط** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٤).

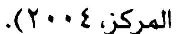
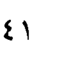
٣٦- عبد الوهاب المسيري، **الصهيونيّة واليهوديّة** (دار الفكر العربيّ، ٢٠٠٩).

٣٧- عبد، عبد النور، **تطوّر مفهوم الأمن في العلاقات الدوليّة**، مجلّة السياسة الدوليّة القاهرة، العدد ١٦٠، ٢٠٠٥).

٣٨- عدنان السيد حسين، **التسوية الصعبة** (مركز الدراسات الإستراتيجيّة والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨).

٣٩- عزمي بشارة، **من يهوديّة الدولة حتّى شارون «دراسة في تناقض الديموقراطية الإسرائيليّة»** (دار الشروق، الطبعة ٢، ٢٠١٠).

٤٠- غير، تيد روبورت، **لماذا يتمرّد البشر**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي:



المركز، ٢٠٠٤).

٤١- فالد، عمنوئيل، **انهيار نظريّة الأمن الإسرائيليّة**، ترجمة أحمد بركات العجرمين (عمان: دار الجليل للدراسات والنشر، ٢٠٠٧).

٤٢- **الفشل الإسرائيليّ في لبنان أوراق إسرائيلية ٣٦** (مدار، تقارير الصحف الإسرائيليّة).

٤٣- **فلسطين تاريخها وقضيّتها** (مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، ٢٠٠٣).

٤٤- كوردسمان، أنطوني، **تحليل المواجهة بين إسرائيل وحزب الله ٢٠٠٦** (المستقبل العربيّ، ٢٠٠٦).

٤٥- لورن، إيغال، **تكوين الجيش الإسرائيليّ**، ترجمة عثمان سعيد العودة (لبنان، ١٩٧١).

٤٦- ليفتا، أريل، **النظريّة العسكريّة الإسرائيليّة دفاع وهجوم**، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينيّة (عمّان، ١٩٩٠).

٤٧- مؤتمر هرتزيليا ٢٠٠٨.

٤٨- مؤتمر هرتزيليا الدوريّ (السابع، ٢٠٠٧)، **«مؤتمر هرتزيليا».. هاجس تآكل المناعة... قلق عقدة الزوال.**

٤٩- مؤتمر هرتزيليا السادس (مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٦).

٥٠- مؤتمر هرتزيليا السنوي السابع (٢٠٠٧)، **ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل**، ترجمة باحث للدراسات (لبنان- بيروت: مركز النظم البيني- هرتزيليا).

٥١- مؤتمر هرتزيليا الأربعة، إعداد وترجمة: إلياس شوفان، مجلّة الدراسات الفلسطينيّة، العدد ٦١-٦٢، (خريف – شتاء، ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

٥٢- مؤتمر هرتزيليا العاشر، **وثائق وأوراق عمل، إسرائيل في خطر وجوديّ** (بيروت: باحث للدراسات، الطبعة ١، ٢٠١١).

٥٣- متان فيلنائي: «رؤية جهوزيّة الجبهة الداخلية – مكوّنات العمل على المدى البعيد» من الداخل: مئير إلران محرر الجبهة الداخلية (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القوميّ).

٥٤- محمّد رشاد الشريف، **الكيان الصهيونيّ من التأسيس إلى الأزمة (دراسة)** (دار كنعان للدراسات والنشر، الطبعة ١، ٢٠١٢).



٥٥- محمّد، عبد الحليم، **مستقبل الصراع العربيّ – الإسرائيليّ** (الأهرام: مركز الدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة، ٢٠٠٥).

٥٦- مرتضى، إحسان أديب، **الأمن القومي الإسرائيليّ في تطوّراته المفهوميّة والعملانيّة** (بيروت: باحث للدراسات، الطبعة ٢، ٢٠٠٦).

٥٧- المسيري، عبد الوهّاب، **الأيدولوجيّة الصهيونيّة: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة** (الكويت: المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٦).

٥٨- المصري، محمّد، **نظريّة الأمن الإسرائيليّ** (دار التنوير للنشر والإعلام، ٢٠٠٩).

٥٩- معين أحمد محمود، **إسرائيل واختراق آسيا، رؤية إستراتيجيّة** (بيروت: باحث للدراسات، ٢٠٠٩).

٦٠- مقال بعنوان «النظام السياسيّ الإسرائيليّ: الجذور والمؤسّسات والتوجهات»، د.بيتر جوبسر (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة).

٦١- منصور جوني، **إسرائيل الأخرى «رؤية من الداخل»** (بيروت: الدار العربيّة للعلوم ناشرون، الطبعة ١، ٢٠٠٩).

٦٢- ميخائيل ميلشتاين، **المقاومة – صعود تحدّي المقاومة وتأثيره على مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ**، المذكرة رقم ١٠٢ (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القوميّ، ديسمبر ٢٠٠٩).

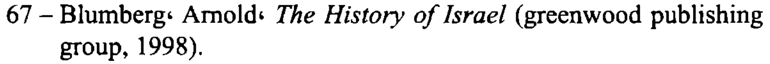
٦٣- ميلتستاين، ميخائيل، **شرق أوسط جديد – قديم: زلزال في الشرق الأوسط وتداعياته على إسرائيل**، صدرت عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيليّ (INSS)، دراسة جديدة حول المستجدّات الإستراتيجيّة في منطقة الشرق الأوسطة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١).

٦٤- **النظريّة الأمنيّة القومية لإسرائيل غير موضوعيّة** (معهد رؤوت الإسرائيليّ للدراسات الإستراتيجيّة).

٦٥- نعّوم تشومنسكي، **صناعة المستقبل، الاحتلال، التدخّلات، الامبراطوريّة والمقاومة** (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣).

٦٦- جريدة السفير، **يوميّات الحرب الإسرائيليّة على لبنان ٢٠٠٦**.





المراجع الأجنبية:

67 – Blumberg، Arnold، *The History of Israel* (greenwood publishing group, 1998).

68 – Don Pertez and Gideon Doron, *The Governement and politics of Israel* (westeview press, 1997).

69 – Hendel،Y، "Failed Tactical Intelligence in the Lebanon war", Strategic Assesment, vol 9, no.3, 2006).

70 – Rosecrance، Richard N, *International Relations: Peace or War?* (New york: Macmillan, 1966).

71 – Encyclopedia of the social, Vol (11).

72 – Barry، Buzan، People, *States and fear: an Agenda for international Security studies in the Post- Cold war*

73 – Era، Boukder: Lynne Rienner Publishers.

74 – International encyclopedia of the Social Sciences, David Sills, Editor, vols 19 (New York: Macmillan, 1968) vol 2.

75 – Clark, Ian, *Globalization and fragmentation: International relations in the Twentieth Century* (Oxford; New York: Oxford university press, 1977).

76 – Ken Booth, "introduction: The Interregnum: World Politics in Transiton", paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security.

77 – Rodaman, David, "Israel's National Security Doctrine: An Introductory Overview" (MERIA, vol.5، No.3 September 2001).

78 – Cohen, Stuart, "An Exchange on Israel's Security Doctrine" (MERIA، vol. 5, no 4 , December 2001).

79 – Emily، GoldmanK (2001) "New Threats، New Identities and New Ways of War: The Sources of Change in National Security Doctrine". In Israel's National Security Towards the 21st century. Edited by Uri Bar- Joseph. London: Frank Cass.

80 – Shavit, Ari (20/4/2006) "we could lose the Next war", Ha' aretz.

81 – Ben- Mier، Alon (2007), the Dual Containment Strategy on No longer Viable, Middle East Policy, Vol 4.

82 – Y. Ben Meir, (2006) "Israeli vovernment policy and the war's Objectives", Stratigic Assessment, vol 9 n° 2.

83 – Y. Hendel (2006) "Failed Tactical intelligence in the Lebanon war", Strategic Assessment, vol. 9, n° 3.

84 – Melman, "The Missile Threat" second in series.

85 – Netanyaho to P A (2009): if you make unilateral moves, so will w, Jerusalem post, November 16.

86 – Briefing by special envoy for middle East peace George mitchel, U S Department of state: diplomacy in Action، November 26, 2009.

87 – Secret Israeli Report (March 16, 2010): u.S Cozying Up to



Palestinians, Haaretz, march 72010 Clinton rebukes Israel over East Jerusalem plans, cites damage to bilateral ties، the Washington Post, March 13, 2010: US pushing Netanyahu to accept demands for Peace talks the Washington post.

88 – Clark, Ian (1977): Globalization and fragmentation: International relations in the Twentieth Century.

89 – National Intelligence Estimate. Iran: Nuclear and Capabilities (NIC)-National Intelligence Council, NOVEMBER 2007.

90 – Netanyaho to PA: if you make unilateral moves, so will w, Jerusalem post, November 16, 2009..

91 – Rodaman, David (September 2001) "Israel's National Security Doctrine: An Introductory Overview،" MERIA, vol.5، No.3.

92 – Galleo David 1992K national perspective ong the new garope.

93 – Ken Booth, "introduction: The Interregnum: World Politics in Transiton,"paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security.

94 – Melman, 'The Missile Threat"second in series, op. cit

95 – Nicha popper, perral, review of general psychology، vol 15.

96 – Source: the Jerusalem post, nove. 1, 2003.

97 – Ariel levite، offense and defence in Israeli Military Doctrine.

98 – Barry, Buzan, People, States and fear: an Agenda for international Security studies in the Post- Cold war Era، Boukder: Lynne Rienner Publishers.

99 – Ben- Mier, Alon (2007), the Dual Containment Strategy on No longer Viable, Middle East Policy, Vol 4.

100 – Briefing by special envoy for middle East peace George mitchel, U S Department of state: diplomacy in Action، November 26،2009.

101 – Cohen، Stuart، "An Exchange on Israel's Security Doctrine"MERIA، vol. 5، no، 4 (December 2001).

102 – Emanuele Ottolenghi، "Europe wants Israel to loose"، The Jerusalem Post, 27 july, 2004.

103 – Encyclopedia of the social, Vol 11.

104 – International encyclopedia of the Social Sciences، David Sills، Editor، 19 vols، New York، Macmillan،)1968(، vol، 2.

105 – Rosecrance، Richard N. International Relations: Peace or War? (New york: Macmillan، 1966).

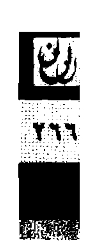
106 – Shavit، Ari (20/4/2006) "we could lose the Next war", Ha'aretz.

107 – Source: the Economist, January 4th 2003.

108 – www.israel-mfa.gove.il/foreign=relations/North=America.htm

109 – Y. Ben Meir، (2006) "Israeli vovernment policy and the war's Objectives"، Stratigic Assessment، vol 9 n'2.

110 – Y. Hendel (2006) "Failed Tactical intelligence in the Lebanon war"، Strategic Assessment، vol. 9، no'3: 86.



مقالات وتقارير

١١١- د.بيتر جويسر، «النظام السياسيّ الإسرائيليّ: الجذور والمؤسّسات والتوجهات» (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة).

١١٢- جلال الدين عزّ الدين علي، دراسة استكشافيّة بعنوان «الصراع الداخليّ في إسرائيل»، العدد ٣٠ (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة، الطبعة١، ١٩٩٩).

١١٣- خصائص ترسانة إسرائيل النوويّة وبناء «الشرق الأوسط الجديد» في: **دراسة في الوظيفة الإقليميّة والدوليّة لإسرائيل خلال الأعوام القادمة،** العدد ٣٤ (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة، الطبعة١، ١٩٩٩).

١١٤- تقارير مؤتمرات هرتزيليا لـلأعـوام:٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١.

١١٥- جوني منصور، تقرير مدار الإستراتيجيّ لعامي٢٠٠٧،٢٠٠٦ (رام الله٢٠٠٧).

١١٦- إفرايم هاليفي، ملاحظات على جدول الأعمال القوميّ-الأمنيّ لإسرائيل في ٢٠٠٣ (مركز يافي للدراسات الإستراتيجيّة «تقدير إستراتيجيّ»، المجلد ٢، أيلول٢٠٠٣).

١١٧- ايرفنغ كيت، «التهديد العسكريّ على إسرائيل»، رؤوس أقلام (مركز أريئيل للدراسات السياسيّة).

١١٨- التقرير الإستراتيجيّ الفلسطينيّ لعام ٢٠٠٧، تحرير الدكتور محمّد محسن صالح.

١١٩- برجمان رونين، نقطة اللاعودة إلى الخلف (تل أبيب: إصدار يديعوت أحرونوت،٢٠٠٧ (بالعبريّة)).

١٢٠- الفشل الإسرائيليّ في لبنان (٢٠٠٦)، أوراق إسرائيلية ٣٦، مدار، تقارير الصحف الإسرائيليّة.

١٢١- محمّد، جاسم محمد، ١٩٨٣، «الإستراتيجيّة الأمنيّة في منطقة الخليج العربيّ»، العدد ٦٥ (منشورات مركز دراسات الخليج العربيّ)

١٢٢- المذكرة ٩٩، حزيران ٢٠٠٩ (عبريّ)، متان فيلنائي الذي يشغل مهمّة



نائب وزير الدفاع، مسؤول عن تشكيل الجبهة الداخليّة.

١٢٣- ورقة عمل د. «روبي سايبل» المستشار القانونيّ في وزارة الخارجية الإسرائيليّة، حول سلوك الجيش في حرب غزّة، فبراير/شباط ٢٠٠٩.

١٢٤- التقرير الإستراتيجيّ الإسرائيليّ الصادر عن جامعة تل أبيب ٢٠١٣، تهديدات وفرص.

١٢٥- التقرير الإستراتيجيّ السنويّ- إسرائيل ٢٠١٠ (باحث للدراسات الفلسطينيّة والإستراتيجية، طبعة ٢٠١١).

١٢٦- تسيبي ليفيني، الأمن القوميّ للقرن ٢١، عام ٢٠١١.

١٢٧- أنطوان شلحت، «الفشل الإسرائيليّ في لبنان» (مركز مدار، أوراق إسرائيليّة، ٢٠٠٦).

١٢٨- أودي ديكل، نائب رئيس مركز أبحاث الأمن القوميّ، محاضرة في مركز لجان الأمن القوميّ بتاريخ ٢٥/٠٧/٢٠١٣.

١٢٩- أوري نمرودي في جلسة مغلقة للخارجيّة والأمن في الكنيست تشرين الثاني ١٩٩٣، لمناقشة اتفاقيّة غزّة وأريحا.

١٣٠- ورقة بحثيّة رون بن يشاي (المعلّق العسكريّ)، على خلفيّة الاهتزازات التي يمرّ بها العالم العربيّ.

١٣١- ورقة عمل د. «روبي سايبل» المستشار القانونيّ في وزارة الخارجية الإسرائيليّة، حول سلوك الجيش في حرب غزّة، فبراير/شباط ٢٠٠٩.

١٣٢- ورقة عمل لـ «شاي فيلدمان» رئيس مركز يافة للأبحاث الإستراتيجيّة (جامعة تل أبيب، ٢٠١٢).

١٣٣- درور، يحزقيل (١٩٩٨) إستراتيجيّة كبرى لـ «إسرائيل» (القدس: معهد ديفز للعلاقات الدوليّة).

١٣٤- ديفيد عفري، ٢٠١٣، مقالة حول الردع.



دوريّات ومجلّات:

١٣٥- قضايا إستراتيجيّة (دمشق: المركز العربيّ للدراسات الإستراتيجّة).

١٣٦- قضايا إسرائيليّة (رام الله).

١٣٧- مجلّة معهد فيشر للبحث الإستراتيجيّ في الجوّ والفضاء.

١٣٨- جريدة يديعوت أحرونوت.

١٣٩- جريدة معاريف.

١٤٠- العدد ٣ من دوريّة «الجيش والإستراتيجيّة» عن وحدة الدراسات العسكريّة في معهد الأمن القوميّ التابع لجامعة تل أبيب.

١٤١- جريدة هآرتس.

١٤٢- مجلّة علم الإجتماع الإسرائيليّ (بالعبريّة).

١٤٣- مجلّة المستقبل العربيّ.

١٤٤- مجلّة شؤون الأوسط.

١٤٥- مجلّة الدراسات الفلسطينيّة.

١٤٦- مجلّة الجيش الإسرائيليّ «بماحانيه» العدد ٣٥ العام ٢٠٠٨.

١٤٧- صحيفة الأهرام المصريّة.

١٤٨- صحيفة السفير اللبنانيّة.

١٤٩- صحيفة النهار اللبنانيّة.

١٥٠- «أبو مازن « اعتمدت على أوباما ولكن غير رأيه» يديعوت أحرونوت ٢ تموز ٢٠٠٩ وثيقة في السلطة الفلسطينيّة فقدنا الأمل من إدارة أوباما هآرتس ١٤ تشرين الأول ٢٠١٠.

١٥١- الشرقاوي، أشرف (٢٠١٠)، نصوص كلمات المشاركين في مؤتمر هرتزيليا العاشر ٢٠١٠، مختارات إسرائيليّة، العدد ١٨١.

١٥٢- كتب المستقبل العربي: ٢٣ بيروت مركز دراسات الوحدة العربيّة.

١٥٣- فيّاض يتراجع؟ لن نعلن عن دولة، سنكون مستعدّين فقط (يديعوت أحرنوت، ٢ أيار ٢٠١٠).

١٥٤- عبد، عبد النور، (٢٠٠٥)، «تطوّر مفهوم الأمن في العلاقات الدوليّة»،



مجلة السياسة الدوليّة، العدد ١٦٠، (القاهرة).

١٥٥- إشكاليّة الهويّة في إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٤ (الكويت: المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧).

١٥٦- آفي زامير، تخطيط المارد في الأركان، هآرتس ٢٠١٤/١٠/١٤.

١٥٧- صحيفة «السفير» اللبنانيّة في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٥.

١٥٨- صحيفة الشرق الأوسط، ٩ كانون الأوّل، ٢٠٠٩، العدد ١٢٧٩٥.

١٥٩- صحيفة النهار، ٤ تشرين الثاني ٢٠١٣، إسرائيل تضع خطّة لتوثيق العلاقات والتعاون الإستخباراتيّ مع الدول المجاورة لإيران.

١٦٠- صحيفة دافار، إسرائيل، ١٩٧٨/١١/٤.

١٦١- صحيفة معاريف (٢٠١٠/٣/٢٦)

١٦٢- صحيفة معاريف ١٩٨٠/١١/٧.

١٦٣- صحيفة هآرتس الصادرة بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠٠٦

١٦٤- صحيفة هآرتس، ٢٠٠١/٤/١٢/.

١٦٥- صحيفة هآرتس، ٢٠١٠/١١/١٩، زامير: رئيس شعبة الطاقة البشريّة في الأركان.

١٦٦- صحيفة هآرتس، زامير: رئيس شعبة الطاقة البشريّة في الأركان.

١٦٧- صحيفة يديعوت أحرنوت، هنري كيسنجر.

١٦٨- جلال الدين عزين الدين علي، «الصراع الداخليّ في إسرائيل دراسة استكشافيّة أوليّة»، دراسات إستراتيجية العدد ٣٠ (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة).

١٦٩- انشيل بابر، تقديرات سلاح الجوّ، مئات الصوارخ باتجاه قواعده في الحرب القادمة، هآرتس ٨.

١٧٠- أولمرت يحذّر إيران من تجاوز الخطوط، صحيفة الأهرام، مصر ٢٣/٦/ ٢٠٠٦.

١٧١- حسن الحاج علي أحمد (٢٠٠٢)، «حرب أفغانستان: التحوّل من الجيوستراتيجيّ إلى الجيوثقافيّ» في: أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم ما بعد ١١ أيلول**، سلسلة كتب المستقبل العربي: ٢٣ (بيروت:



مركز دراسات الوحدة العربيّة).

١٧٢- تصريحات بن غوريون، هآرتس، ١٩٦٤.

١٧٣- برجمان رونين (٢٠٠٧) «نقطة اللاعودة إلى الخلف» (تل أبيب، إصدار يديعوت أحرونوت، (بالعبريّة)).

١٧٤- بقلم د.يعقوب حسداي،مؤرخ وحقوقي وكولونيل في الاحتياط» (موقع واينت الألكتروني).

١٧٥- ترسانة حزب الله العسكريّة، يديعوت أحرنوت، ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٦.

١٧٦- ستينجرج، جيرالد ٢٠٠٦، هل تمنع الدبلوماسيّة إيران من إمتلاك التكنولوجيا النوويّة؟ رؤية إسرائيليّة، إعداد سمير زكي البسيوني، مجلّة مختارات إيرانية، العدد ٦٦.

١٧٧- سنية، أفرايم، إسرائيل في عالم ما بعد عام ٢٠٠٠ (يديعوت أحرنوت، ١٩٩٦).

١٧٨- عاموس هارئيل: كل صواريخ الدولة، هآرتس ١٧ نيسان ٢٠٠٩.

١٧٩- عبد الحسين شبيب، صحيفة «الاخبار »٢٠٠٧/٧/٣١.

١٨٠- العدد ٣ من دوريّة «الجيش والإستراتيجيّة» عن وحدة الدراسات العسكريّة في معهد الأمن القوميّ التابع لجامعة تل أبيب.

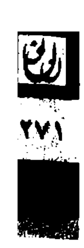
١٨١- غادي إيزنكوت، تغيّر التهديد، الردّ على الساحة الشماليّة، جيش وإستراتيجيا، المجلد ٢، العدد ١، حزيران ٢٠١٠.

١٨٢- كلمة الأمين العام لحزب الله سماحة السيّد حسن نصرالله في احتفال «الوعد الأجمل» بعد اختتام أعمال «مشروع وعد» لإعادة أعمار الضاحيّة الجنوبيّة.٢٠١٢/٥/١١.

١٨٣- مؤتمر مركز أبحاث الأمن القوميّ حول النظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة والبيئة الإستراتيجيّة المتغيّرة ٢٠١٣/٠٤/٠٤، المقدّم: المتحدّث الأخير بهذه الأمسيّة هو اللواء في الاحتياط يعقوب عميدرور.

١٨٤- مجلّة ثقافتنا، للدراسات والبحوث، عدد ٢٧، ٢٠١١.

١٨٥- محمّد، جاسم محمد، ١٩٨٣، الإستراتيجيّة الأمنيّة في منطقة الخليج العربيّ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، العدد (٦٥).



١٨٦– موقع يديعوت احرونوت ٢٠٠٧/٠٦/٠٦

١٨٧– موشي آرينس، وزير الحرب الإسرائيليّ في الثمانينات، معاريف ١٩٨٠/١١/٩.

١٨٨– محمّد، عبد الحليم (٢٠٠٥)، مستقبل الصراع العربيّ – الإسرائيليّ (الأهرام: مركز الدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة).

مواقع الأنترنت:

١٨٩– شفيق المصري، قراءة قانونيّة للقرار ١٧٠١، http://www.elaph.com، ٢٠٠٦.

١٩٠– أودي ديكل، من مركز أبحاث الأمن القوميّ، التابع لجامعة تل أبيب، في دراسة نشرها تحت عنوان عدوّ عدوّي صديقي، أوراق عبريّة، www.watan.com.

١٩١– مركز مدار mader.org.

١٩٢– موقع السلطة الثانية للراديو والتلفزيون على شبكة الإنترنت:

WWW.chanel2.co.il

١٩٣– موقع القناة العاشرة co.il.www.israel١٠

١٩٤– موقع إلكتروني خاصّ بـ «مركز التراث الإستخباريّ» في إسرائيل

www.intelligence.org.il

١٩٥– الموسوعة اليهوديّة الشاملة على الأنترنت: www.JSOURCE.ORG

١٩٦– موقع إلكتروني متخصّص بالشؤون الإسرائيليّة

WWW.AL-MASHHAD.COM

١٩٧– موقع المكتب المركزيّ للإحصاء في إسرائيل www.cbs.gov.il

١٩٨– موقع دراسات الزيتونة–لبنان WWW.alzatouna.net

١٩٩– مركز دراسات الوحدة العربيّة www.caus.org.lb

٢٠٠– مركز دراسات الجزيرة www.aljazeera.net/studies



٢٠١- مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن www.mesc.com.jo

٢٠٢- مركز دراسات الأهرام-مصر acpss.ahram.org.eg

٢٠٣- المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات/ عزمي بشارة .www dohainstitute.org

٢٠٤- مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة-لبنان www.palestine-studies.org

٢٠٥- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة www.ecssr.ac.ae

٢٠٦- Atrissi_talal@hotmail.com

٢٠٧- مؤسّسة الفكر العربيّ، موقع إلكتروني، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/٠٦/١٢
http://www.arabthought.org/node/886#VB7Cc1dHVKk.

٢٠٨- وثائقيّ عن موقع الجزيرة، إسرائيل من الداخل، الأمن عقدة أم عقيدة.
http://www.youtube.com/watch?v=ZkllV٨TNSBA

٢٠٩- http://ar.wikipedia.org/wiki/، العقوبات المفروضة على إيران.

٢١٠- http://ar.wikipedia.org، القرار ٢٤٢، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٠/١٢.

٢١١- http://ar.wikipedia.org/wiki، القرار ٣٣٨، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٠/١٢.

٢١٢- http://ar.wikipedia.org/wiki/، العقوبات.المفروضة. على. إيران. تاريخ دخول الموقع ١٢/ ٩/ ٢٠١٤

٢١٣- http://arabic.pnn.ps، شبكة فلسطين الأخباريّة.

٢١٤- [1][2] http://www.marefa.org/، نظريّة الأمن الإسرائيليّة، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٤/٠٤/١٤

٢١٥- مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، مقتطفات عبرية.

١ | إنّ شعار «الدولة اليهوديّة» إنّما هو شعار ذرائعيّ عنصريّ يرمي إلى نفي كلّ من هو غير يهوديّ من داخلها، مع طمس معالم كلّ الحقوق الشرعيّة الراسخة المكرّسة للفلسطينيّين. فلا وجود لحقّ العودة ولا لحقّ التعويض ولا لحقّ الأرض والبيوت والممتلكات المنهوبة... والاعتراف بـ«الدولة اليهوديّة» يعني حتمًا الاعتراف بالقدس عاصمة أبديّة لإسرائيل.

٢ | القرارات قرارات الأمم المتّحدة المتعلّقة بالدول العربيّة المحتلّة، http://www.baath-party.org، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/٢

٢١٦- http://www.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view/136273

٢١٧- http://www.qadita.net، عرب ٤٨ في المهداف، نهاية عقد، تاريخ دخول الموقع ٢٢/ ١٠/٢٠١٤.

٢١٨- إستراتيجيّة إسرائيل المستقبليّة، http://www.elmessiri.com تاريخ دخول الموقع ١٨/١٢/٢٠١٤.

٢١٩- القرارات قرارات الأمم المتّحدة المتعلّقة بالدول العربيّة المحتلّة، http://www.baath-party.org، تاريخ دخول الموقع ٢/١٢/٢٠١٤.

٢٢٠- أهارون ليبران، انهيار قوّة الردع الإسرائيليّ، http://www.souriaalghad.me/print.php?id=17299&dir_id=41.

٢٢١- بعثة الأمم المتّحدة لتقصّي الحقائق في نزاع غزّة، http://ar.wikipedia.org، تاريخ دخول الموقع ١٥/٢/٢٠١٤.

٢٢٢- تقرير مؤتمر هيرتزيليا المنعقد العام ٢٠١٣، http://paltoday.ps/ar/post/200981، تاريخ دخول الموقع ١٢/ ٥/ ٢٠١٤.

٢٢٣- جدار إسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، http://ar.wikipedia.org.

٢٢٤- سعي إسرائيليّ محموم إلى بدء علاقات دبلوماسيّة مع العرب، http://www.alwasatnews.com.

٢٢٥- شاؤول موفاز. http://www.alahednews.com.lb، المقتطف العبري.

٢٢٦- شوقي العيسه، .http://www.ensancenter.org/arabic/lahai/lahai.html

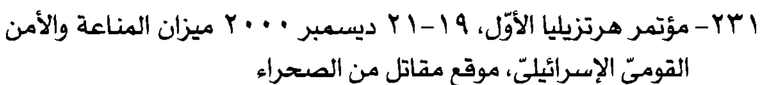
٢٢٧- عبد الوهّاب المسيري، الصهيونيّة في مئة عام، http://hadaracenter.com/pdfs.

٢٢٨- عصام محمّد علي عدوان، http://www.odabasham.net، رابطة أدباء الشام.

٢٢٩- غيؤلا كوهين، http://www.lahaonline.com.



٢٣٠- http://www.iba.org.il/arabil/?entity=904057&type=5&page=242.



٢٣١- مؤتمر هرتزيليا الأوّل، ١٩-٢١ ديسمبر ٢٠٠٠ ميزان المناعة والأمن القوميّ الإسرائيليّ، موقع مقاتل من الصحراء
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/mol15.doc_cvt.htm

٢٣٢- مجلّة فورين سيرفيس: الإعلام الموجّه أميركيًّا و«الحرب الناعمة» على إيران، ٢٠١٠/١٠/٩، http://www.thirdpower.org

٢٣٣- مقتطفات من ندوة لمركز أبحاث الأمن القوميّ الصهيونيّ حول «العمليّة السلميّة في ظل محيط إستراتيجيّ متغيّر.
http://www.alishehab.com/2011

٢٣٤- منتدى الفكر العربيّ، الهجرة المعاكسة.
http://www.arabthought.org/node/886#.VOIztix7OZg،

٢٣٥- موقع مدار، http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=213 تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/١١

٢٣٦- موقع مقاتل من الصحراء، http://www.moqatel.com.

٢٣٧- ميلتستاين، ميخائيل، تعاظم تحدّي المقاومة، www.aljazeera.ne تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/١٨.

٢٣٨- وليد، محمود خالد، ٢٠٠٦، قراءة الحرب بين إسرائيل وحزب الله وتداعياتها على المشهد الإسرائيليّ، موقع مركز القدس للدراسات السياسيّة على الأنترنت، www.alqudscenter.com

٢٣٩- خبراء إسرائيليّون يطالبون بتغيير عقيدة إسرائيل الأمنيّة،
http://www.albayan.ae.



المرفقات

أ. نصّ قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧

«إنّ الجمعية العامّة لمنظّمة الأمم المتّحدة، بعد أن عقدت دورة خاصّة بناءً على طلب الدولة المنتدبة- بريطانيا- للبحث في تشكيل وتحديد صلاحيّة لجنة خاصّة يعهد إليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلّة في دورتها الثانية.

وبعد أن شكّلت لجنة خاصّة أناطت بها مهمّة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلّقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حلّ هذه المشكلة.

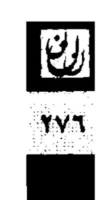
وبعد أن تلقّت وبحثت تقرير اللجنة الخاصّة «مستند رقم ٣٦٤/أ» الذي يتضمّن توصيات عدّة قدّمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالإجماع، ومشروع تقسيم اتحاد اقتصاديّ وافقت عليه أغلبيّة اللجنة، تعتبر أنّ الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالمصلحة العامّة والعلاقات الودّيّة بين الأمم.

وتحيط علمًا بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه أنّها تنوي الجلاء عن فلسطين في أوّل آب (أغسطس) سنة ١٩٤٨.

وتوصي المملكة المتّحدة، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الأمم المتّحدة بالموافقة وبتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتّحاد الاقتصاديّ لحكومة فلسطين على الصورة المبيّنة أدناه، وتطلب:

أ- أن يتّخذ مجلس الأمن التدابير الضروريّة المنوّه عنها في المشروع لتنفيذه.

ب-أن يقرّر مجلس الأمن إذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقاليّة ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكّل تهديدًا للسلم. فإن قرّر مجلس الأمن أنّ مثل هذا التهديد قائم بالفعل، فيجب



عليه المحافظة على السلم والأمن الدوليّين أن ينفذ تفويض الجمعيّة العامّة وذلك باتخاذ التدابير وفقًا للمادّتين ٣٩ و٤١ من الميثاق، لتخويل لجنة الأمم المتّحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين الأعمال التي يلقيها هذا القرار على عاتقها.

ج- أن يعتبر مجلس الأمن كلّ محاولة ترمي إلى تغيير التسوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوّة تهديدًا للسلم أو قطعًا أو خرقًا له أو عملًا عدوانيًّا بموجب نصّ المادّة ٣٩ من الميثاق.

د- أن يبلغ مجلس الوصاية بالمسؤوليّة المترتّبة عليه بموجب هذا المشروع.

وتدعو الجمعيّة العامّة سكّان فلسطين إلى اتّخاذ جميع التدابير التي قد تكون ضروريّة من ناحيتهم لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ، وتناشد جميع الحكومات والشعوب الامتناع عن كلّ عمل قد يعرقل أو يؤخّر تنفيذ هذه التوصيات.

وتأذن للأمين العامّ أن يسدّد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار إليها في القسم الأوّل الجزء «ب» الفقرة الأولى أدناه على الأساس والشكل اللذين يراهما مناسبين، وفقًا للظروف، وأن يزوّد اللجنة بما يلزم من موظّفين ومستخدمين لمساعدتها في المهام التي ألقتها الجمعيّة العامّة على عاتقها.

إنّ الجمعيّة العامّة تفوّض الأمين العامّ أن يسحب من صندوق المال المتداول مبلغًا لا يزيد على مليوني دولار للغايات المبّينة في الفقرة الأخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين.

ب. قرارات لجنة حقوق الإنسان

- القرار (٢) الدورة (٣٢) تاريخ ١٣/٢/١٩٧٦ : تضمّن إدانة إسرائيل لانتهاكها المستمرّ لحقوق الإنسان في الأراضي العربيّة المحتلّة وتغيير معالم القدس وتهديم القنيطرة والذي يعدّ خرقًا خطيرًا لاتفاقيّة جنيف المتعلّقة بحماية الأشخاص المدنيّين وقت الحرب المؤرّخة في ١٢ آب /١٩٤٩/.



- القرار (١) الدورة (٣٣) تاريخ ١٥/٢/١٩٧٧ : تضمّن إدانة سياسات وممارسات إسرائيل والتي تشكّل انتهاكًا لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة نتيجة حالة القتال في الشرق الأوسط.
- القرار (١) الدورة (٣٣) تاريخ ١٠/٢/١٩٧٧ : تضمّن برقيّة إلى الحكومة الإسرائيليّة تعبّر عن القلق إزاء موت معتقلين عرب في سجون إسرائيليّة.
- القرار (١) الدورة (٣٤) تاريخ ٢١/١٢/١٩٧٩ : حول الإعراب عن القلق إزاء خرق حقوق الإنسان في الأراضي العربيّة بما فيها فلسطين.
- القرار (١) الدورة (٣٥) تاريخ ٢١/١٢/١٩٧٩ : تضمّن الإعراب عن القلق والاهتمام بالوضع الخطير في الأراضي العربيّة المحتلّة نتيجة استمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيليّ.
- القرار (١) الدورة (٣٦) تاريخ ١٣/٢/١٩٨٠ : حول إدانة انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في المناطق العربيّة المحتلّة بما فيها فلسطين.
- القرار (١) الدورة (٣٧) تاريخ ١١/٢/١٩٨٠ : تضمّن إدانة إسرائيل وممارساتها ضدّ حقوق الإنسان في المناطق العربيّة المحتلّة بما فيها فلسطين، ومحاولة اغتيال بسّام الشعكة رئيس بلديّة نابلس وكريم خلف رئيس بلديّة رام الله وإبراهيم الطويل رئيس بلديّة البيرة.
- القرار (١) الدورة (٤٣) تاريخ١١/٢/١٩٨١ : الإعلان مجدّدًا أنّ القرار الذي اتخذته إسرائيل سنة ١٩٨١ بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها على الجولان السوريّ ملغى وباطل ودعوة إسرائيل إلى إلغائه فورًا[١].

١ | القرارات قرارات الأمم المتّحدة المتعلقة بالدول العربية المحتلّة، http://www.baath-party.org، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٤/١٢/٢



ج. الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة

أهمّ ما تضمّنته هذه القرارات:

- القرار (٢٧٥٢) تاريخ ٤/٧/١٩٦٧ : حول احترام حقوق الإنسان في الأراضي العربيّة المحتلّة وضرورة ضمان إسرائيل سلامة سكّان تلك المناطق وأمنهم.
- القرار (٢٤٤٣) تاريخ ١٩/١٢/١٩٦٨ : حول إنشاء لجنة للتحقيق في الممارسات الإسرائيليّة التي تمسّ حقوق الإنسان لسكّان المناطق المحتلّة.
- القرار (٢٤٥٢) تاريخ ١٩/١٢/١٩٦٨ : الطلب إلى إسرائيل اتخاذ التدابير الفوريّة اللازمة لإعادة السكّان الذين فرّوا من المناطق المحتلّة وتمديد ولاية (الأونروا).
- القرار (٢٦٤٩) تاريخ ٣٠/١١/١٩٧٠: شرعيّة نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعماريّة والأجنبيّة، وإدانة إنكار حقّ تقرير المصير، خصوصًا لشعب جنوب إفريقيا وفلسطين.
- القرار (٢٨٥١) تاريخ ٢٠/١٢/١٩٧١: الطلب بشدّة إلى إسرائيل أن تبطل جميع الإجراءات لضمّ أو استيطان الأراضي المحتلّة والطلب إلى اللجنة الخاصّة الاستمرار في عملها.
- الجلسة العامّة (١٤٤١) تاريخ ١٥/١٢/١٩٧٥ : تقرير اللجنة الخاصّة المعنيّة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيليّة التي تمسّ حقوق الإنسان لسكّان الأراضي المحتلّة.
- القرار (٥١٣١) تاريخ ٢٢/١٢/١٩٧٦ : تقديم المساعدات إلى النازحين نتيجة الأعمال العدوانيّة الإسرائيليّة لعام ١٩٦٧.
- القرار (٦٣٨) تاريخ٩/١١/١٩٧٠ : التأكيد على حقّ السكّان واللاجئين النازحين في العودة إلى منازلهم، ومخيّماتهم في الأراضي التي تحتلّها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.
- القرار (٣١/١٠٦) تاريخ ١٦/١٢/١٩٧٦ : حول الممارسات



الإسرائيليّة التي تمسّ حقوق الإنسان لسكّان الأراضي المحتلّة.

- القرار (٣١/١٨٦) تاريخ ٢١/١٢/١٩٧٦ : حول السيادة الدائمة على الموارد الوطنيّة في الأراضي العربيّة المحتلّة.
- القرار (٣٢/٩٠) تاريخ ٢٣/١٢/١٩٧٧ : حول تقديم المساعدة إلى النازحين نتيجة الأعمال القتاليّة التي حدثت في حزيران ١٩٦٧.
- القرار (٣٢/١٦١) تاريخ ١٩/١٢/١٩٧٧ : حول السيادة الدائمة على الموارد الوطنيّة في الأراضي العربيّة المحتلّة.
- القرار (٣٣/١٢) تاريخ ١٨/١٢/١٩٧٨ : حول تقديم المساعدة إلى النازحين نتيجة الأعمال القتاليّة التي حدثت في حزيران ١٩٦٧.
- القرار(٣٣/١١٣) تاريخ ٨/١٢/١٩٧٨ : حول شجب الممارسات الإسرائيليّة التي تمسّ حقوق الإنسان لسكّان الأراضي المحتلّة.
- القرار(٣٤/٥٢) تاريخ ٢٣/١١/١٩٧٩ : حول المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيّين والطلب إلى جميع الحكومات بذل أقصى ما يمكنها من جهود لمواجهة الاحتياجات المتوقّعة لوكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين في الشرق الأدنى والطلب إلى إسرائيل اتخاذ خطوات فوريّة تكفل عودة جميع السكّان النازحين.
- القرار(٣٤/٩٠) تاريخ ١٢/١٢/١٩٧٩ : حول إدانة انتهاكات إسرائيل المستمرّة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة.
- القرار(٣٤/١٣٦) تاريخ ١٤/١٢/١٩٧٩ : حول تأكيد حقّ الدول، والشعوب العربيّة التي تقع أراضيها تحت الاحتلال الإسرائيليّ في السيادة الدائمة والكاملة على مواردها الطبيعيّة.
- القرار(٧/١٢) (الدورة الاستثنائيّة الطارئة السابعة) تاريخ ٢٩/٧/١٩٨٠ : حول مطالبة إسرائيل بالبدء في الانسحاب قبل



١٥/١١/١٩٨٠ من جميع الأراضي العربيّة المحتلّة منذ حزيران ١٩٦٧.

- القرار(٣٥/١٣) تاريخ ٣/١١/١٩٨٠: حول تأييد مساعدة اللاجئين الفلسطينيّين وتمديد انتداب وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين في الشرق الأدنى حتّى ٣٠/٦/١٩٨٤ والطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات فوريّة لإعادة السكّان النازحين.
- القرار(٣٥/١١٠) تاريخ ٥/١٢/١٩٨٠ : حول تأكيد حقّ الدول والشعوب العربيّة الواقعة أراضيها تحت الاحتلال الإسرائيليّ في السيادة الكاملة الدائمة على مواردها الطبيعيّة.
- القرار(٣٥/١٢٢)تاريخ ١١/١٢/١٩٨٠ : حول إدانة إسرائيل لفرضها تشريعًا ينطوي على إحداث تغييرات في طابع ومركز الجولان العربيّ السوريّ.
- القرار(٣٥/٢٠٧)تاريخ ١٦/١٢/١٩٨٠ : حول إدانة العدوان الإسرائيليّ على لبنان والشعب الفلسطينيّ بشدّة، والتأكيد من جديد على الرفض الشديد لقرار إسرائيل ضمّ الجولان والقدس العربيّة.
- القرار(٣٦/٢٦٦) تاريخ ١٧/١٢/١٩٨١ : حول اعتبار الاتفاقيّات المعقودة بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيل بشأن التعاون الإستراتيجيّ والتي وقعت في ٣٠/١١/١٩٨١ تشجيعًا لسياسة إسرائيل العدوانيّة في الأراضي المحتلّة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس وتهديدًا لأمن المنطقة.
- القرار(٣٦/١٤٧) تاريخ ١٦/١٢/١٩٨٠ : حول إدانة السياسة الإسرائيليّة ضدّ الطلبة وأعضاء هيئات التدريس الفلسطينيّة في المدارس والمؤسّسات التعليميّة الأخرى في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، وبوجه خاصّ سياسة إطلاق النار على الطلبة العزل، والإدانة الشديدة لإسرائيل لمحاولاتها وتدابيرها الرامية إلى فرض



الجنسيّة الإسرائيليّة بصورة قسريّة على المواطنين السوريّين في الجولان المحتلّ.

- القرار (٣٦/١٤٦) تاريخ ١٦/١٢/١٩٨١: حول السكّان اللاجئين النازحين منذ عام ١٩٦٧ وحقّهم غير القابل للتصرّف وفي العودة إلى ديارهم.

- القرار (٣٦/١٧٣) تاريخ ١٧/١٢/١٩٨١: حول التأكيد أنّ جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لاستغلال الموارد البشريّة والطبيعيّة والثروات والأنشطة الاقتصاديّة في الأراضي العربيّة المحتلّة هي تدابير غير شرعيّة، ومطالبة إسرائيل بأن تضع حدًّا نهائيًّا وفوريًّا لجميع تلك الإجراءات.

- قرار الدورة الطارئة التاسعة تاريخ ٥/٢/١٩٨٢: حول قرار المقاطعة الكاملة لإسرائيل واستنكار الفيتو الأمريكيّ نتيجة قرار إسرائيل بفرض قوانينها وإداراتها وقضائها على الجولان السوريّ المحتلّ والذي يرى أنّ هذا القرار عمل عدوانيّ باطل، ويدعو الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة إلى مقاطعة إسرائيل سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا ودبلوماسيًّا، ويستنكر بشدّة الفيتو الأمريكيّ ضدّ قرار مجلس الأمن بهذا الخصوص.

- القرار (٤٢/٦٩) تاريخ ٢/١٢/١٩٨٧: حول تقديم المساعدة إلى النازحين الفلسطينيّين نتيجة الأعمال العدائيّة التي وقعت في حزيران ١٩٦٧ وبعد ذلك.

- القرار (٤٢/١٦٠) تاريخ ٨/١٢/١٩٨٧: حول إدانة إسرائيل بسبب تغيير الطابع العمرانيّ والتكوين الديموغرافيّ والهيكل المؤسّسي والمركز القانونيّ للجولان السوريّ المحتلّ في الشرق الأوسط، وإدانة سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلّة، والمطالبة بانسحابها الكامل منها، والطلب إلى جميع الدول وقف مساعدات إسرائيل.

- القرار (٤٣/٥٨) تاريخ ٦/١٢/١٩٨٨: حول ممارسات إسرائيل



التي تمسّ حقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة وإدانة إسرائيل على سياسات الضمّ والاستيطان التي تتّبعها في الأراضي المحتلّة.

- القرار (٤٣/٥٧) تاريخ ٦/١٢/١٩٨٨ : حول تقديم المساعدة إلى النازحين نتيجة الأعمال العدائيّة التي وقعت في حزيران ١٩٦٧ وبعد ذلك.

- القرار (٤٤/٤٠) تاريخ ٤/١٢/١٩٨٨ : حول الدعوة لمؤتمر دوليّ للسلام في الشرق الأوسط وإدانة سياسة إسرائيل في الأراضي المحتلّة، والمطالبة بانسحابها الكامل منها والطلب إلى جميع الدول، وقف مساعدة إسرائيل وإعلان الحاجة إلى الاعتراف بحاجة الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلّة.

- القرار (٤٤/٤٨) تاريخ ٨/١٢/١٩٨٩ : حول إدانة إسرائيل على سياسة الضمّ والاستيطان التي تتّبعها في الأراضي المحتلّة، والتأكيد من جديد على أنّ إسرائيل يجب أن تفرج عن السجناء العرب المحتجزين لديها، وإدانة الممارسات الإسرائيليّة التي تمسّ حقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة.

- القرار (٤٤/٤٧) تاريخ ٨/١٢/١٩٨٩ : حول عودة السكّان واللاجئين النازحين منذ عام ١٩٦٧.

- القرار (٤٥/٧٤) تاريخ ١١/١٢/١٩٩٠ : حول إدانة إسرائيل على سياسة الضمّ والاستيطان والتدابير التي تتّخذها ضدّ الحريّات المدنيّة والتعليميّة وطردها الزعماء الفلسطينيّين وإدانة الممارسات الإسرائيليّة التي تمسّ حقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة والتأكيد من جديد على أنّ اتفاقيّة جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي المحتلّة.

- القرار (٤٥/٧٣) تاريخ ١١/١٢/١٩٩٠ : حول عودة السكّان واللاجئين النازحين منذ عام ١٩٦٧ وتقديم المساعدة لهم.

- القرار (٤٥/٨٣) تاريخ ١٣/١٢/١٩٩٠ : حول إدانة إسرائيل



لاستمرار احتلالها للجولان العربيّ السوريّ.

- القرار (٤٦/٤٧) تاريخ ٩/١٢/١٩٩١: حول مطالبة إسرائيل بالإفراج عن العرب المحتجزين لديها، وإدانة إسرائيل على سياسيات الضمّ والاستيطان وإدانة الممارسات الإسرائيليّة التي تمسّ حقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة والتأكيد من جديد على اتفاقيّة جنيف الرابعة.
- القرار (٤٦/٤٦) تاريخ ٩/١٢/١٩٩١: حول عودة السكّان اللاجئين النازحين منذ عام ١٩٦٧ وتقديم المساعدة لهم[١].
- خلال عام ٢٠١٤، اعتمدت الجمعيّة العامّة ما لا يقلّ عن ٢٠ قرارًا لإدانة إسرائيل. ومن بين أمور أخرى، فقد حثّتْ إسرائيل على الانضمام إلى «معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة» وإيداع «جميع منشآتها النوويّة بيد الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة، وبالطبع فقد تطرّقت غالبًا إلى جرائم «الاحتلال الإسرائيليّ»: «التعبير عن القلق» من «استغلال موارد الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقيّة والأراضي العربيّة الأخرى التي احتُلّت من قبل إسرائيل عام ١٩٦٧»، إدانة جدار الفصل، الذي يمنع الفلسطينيّين من «حقّ تقرير المصير»، وغير ذلك.

د. مجلس الأمن الدوليّ

- قرار رقم ٤٩٧ (١٩٨١) تاريخ ١٧ كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٨١:
- اعتبار قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها وإداراتها في الجولان السوريّ المحتلّ، ملغيًا وباطلًا ومن دون فعّاليّة على الصعيد الدوليّ.

إنّ مجلس الأمن، وقد نظر في رسالة الممثّل الدائم للجمهوريّة العربيّة السوريّة المؤرّخة في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ والمنشورة في الوثيقة (S/14791).

١ | مترجم عن أصله في اللغة الفرنسيّة.



وإذ يؤكّد مجدّدًا أنّ الاستيلاء على الأراضي بالقوّة غير مقبول بموجب ميثاق الأمم المتّحدة ومبادئ القانون الدوليّ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١- يعدّ قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في الجولان السوريّ المحتلّ ملغيًا وباطلًا ومن دون فعّاليّة قانونيّة على الصعيد الدوليّ.

٢- يطلب من إسرائيل، القوّة المحتلّة، أن تلغي قرارها فورًا.

٣- يعلن أنّ جميع أحكام اتفاقيّة جنيف المعقودة بتاريخ ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ والمتعلّقة بحماية المدنيّين وقت الحرب ما زالت سارية المفعول على الأراضي السوريّة المحتلّة من قبل إسرائيل منذ حزيران /يونيو ١٩٦٧.

٤- يرجو من الأمين العامّ أن يقدّم تقريرًا إلى مجلس الأمن بشأن تطبيق هذا القرار خلال أسبوعين، ويقرّر أنّه في حال عدم امتثال إسرائيل، يجتمع الأمن بصورة استثنائيّة، وفي مدّة لا تتجاوز/ ٥ /كانون الثاني / يناير/ ١٩٨٢ / للنظر في اتخاذ الإجراءات الملائمة بموجب ميثاق الأمم المتّحدة.

تبنّى المجلس هذا القرار في جلسته رقم ٢٣١٩، بالإجماع.

- قرار مجلس الأمن بتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٦ : حول دعوة إسرائيل إلى الامتناع عن اتّخاذ أيّة إجراءات ضدّ السكّان العرب في الأراضي المحتلّة إلى حين الإنهاء السريع لإحالتها.

- القرار (٣٩٠) تاريخ ٢٨/٥/١٩٧٦ : حول دعوة الأطراف المعنيّة إلى تنفيذ القرار /٣٣٨/ فورًا وتجديد ولاية قوّة الأمم المتّحدة لمراقبة فضّ الاشتباك ستّة أشهر أخرى.

- القرار (٤٠٨) تاريخ ٢٦/٥/١٩٧٧ : حول تجديد ولاية قوّة الأمم المتّحدة لمراقبة فضّ الاشتباك حتّى ٣٠/١١/١٩٧٧.

- القرار (٤٦٦) تاريخ ٢٢/٣/١٩٧٩ : حول الممارسات الإسرائيليّة



بإقامة المستوطنات على الأراضي المحتلّة واعتبارها عقبة خطيرة في وجه السلام في الشرق الأوسط وليس لها أيّ مستند قانونيّ.

- القرار (٤٥٢) تاريخ ٣٠/٥/١٩٧٩: حول الطلب إلى سلطات الاحتلال الإسرائيليّة وقف الأنشطة الاستيطانيّة في الأراضي العربيّة المحتلّة بما فيها القدس.
- القرار(٦٩٤) تاريخ ٢٤/١١/١٩٨٩: حول شجب إبعاد إسرائيل للفلسطينيّين الذي يمثّل انتهاكًا لاتفاقيّة جنيف بحماية المدنيّين وقت الحرب.

هـ. قرارات اللجنة الفرعيّة لمنع التمييز وحماية الأقلّيّات

- القرار /١١/ تاريخ ١/٩/١٩٨٧: تضمّن إدانة إسرائيل لانتهاكها حقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة، ولقرارها الذي اتّخذته سنة ١٩٨١ لفرض قوانينها وإدارتها على الجولان السوريّ والتأكيد مجدّدًا على حقّ الشعب الفلسطينيّ الثابت في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلّة.
- القرار (١٠) تاريخ ٣١/٨/١٩٨٨.
- القرار (٤) تاريخ ٣١/٨/١٩٩٠.
- القرار (١٢) تاريخ ٣٠/٨/١٩٩١.
- تضمّنت جميع هذه القرارات المضمون نفسه وأهمّ ما جاء في هذه القرارات:

إنّ اللجنة الفرعيّة لمنع التميز وحماية الأقلّيات:

١- تؤكّد من جديد أنّ الاحتلال الإسرائيليّ ذاته يشكّل انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينيّة والعربيّة الأخرى المحتلّة، وجريمة مخلّة بسلم الإنسانيّة وأمنها بنصّ القانون الدوليّ.

٢- تدين إسرائيل لما يلي:



أ. خرقها الجسيم للاتفاقيّات الدوليّة ولقواعد القانون الدوليّ ولاتفاقيّات جنيف لعام ١٩٤٩.

ب. إقامة مستوطنات إسرائيليّة في الأراضي الفلسطينيّة والعربيّة الأخرى المحتلّة وتدعو إلى إزالتها.

جـ. احتلالها المستمرّ للجولان العربيّ السوريّ وتحدّيها لقرارات الأمم المتّحدة ذات الصلة وبخاصّة قرار مجلس الأمن /٤٩٧/ لعام ١٩٨١، وترى أنّ القرار الذي أصدرته إسرائيل عام ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان العربيّة السوريّة هو قرار باطل وكأنّه لم يكن.

و. قرارات منظّمة اليونسكو

- القرار /١٢٧/ م.ق تاريخ (١٥/١٠/١٩٨٧): تضمّن شجب سياسات إسرائيل التي تلحق الضرر بالحريّات التعليميّة والثقافيّة في الأراضي المحتلّة.
- القرار /٢٤م/٢٥/ تاريخ (١٩/١١/١٩٨٧): بشأن تطبيق قرار سابق متعلّق بالمؤسّسات التعليميّة والثقافيّة في الأراضي المحتلّة.
- القرار /١٣٠/ م.ت تاريخ (٨/١١/١٩٨٨) : حول شجب الممارسات الإسرائيليّة التي تعرّض للخطر المؤسّسات التعليميّة والثقافيّة في الأراضي المحتلّة، ودعوة إسرائيل إلى إعادة فتح جميع المؤسّسات التعليميّة.
- القرار /١٣٢/ م.ت تاريخ (١٢/١٠/١٩٨٩): قرار يشجب الممارسات الإسرائيليّة التي تعرض نظام التعليم في الأراضي المحتلّة للخطر.
- القرار /١٣٢/ م.ت تاريخ (١٢/١٩٨٩): تضمن توجيه المؤتمر العامّ باعتماد مشروع قرار يشجب التغييرات الإسرائيليّة في التراث الثقافيّ والتاريخيّ لمدينة القدس.



- القرار /٢٥م/ /٢٠/ تاريخ (١٥/١١/١٩٨٩): بشأن تطبيق قرار سابق يتعلّق بالمؤسّسات التعليميّة والثقافيّة في الأراضي المحتلّة.
- القرار/ ١٣٥ م.ت/ تاريخ (٢٥/١٠/١٩٩٠): تضمّن الإعراب عن الارتياح لإعادة فتح جامعة بيت لحم والطلب إلى إسرائيل إعادة فتح جميع المؤسّسات التعليميّة الفلسطينيّة الأخرى المقفلة.
- القرار /٢٦م/١٦/ تاريخ (٦/١١/١٩٩١): بشأن تطبيق قرار سابق يتعلّق بالمؤسّسات التعليميّة والثقافيّة في الأراضي المحتلّة.
- القرار /١٣٧ م.ت/ تاريخ (١١/١٠/١٩٩١): قرار يشجب استمرار إغلاق جامعة بيرزيت، وشجب كذلك سياسة إسرائيل في مجال التعليم في الأراضي المحتلّة.
- القرار /١٣٧/ م.ت/ تاريخ (١١/١٠/١٩٩١): تضمّن توجيه المؤتمر العامّ باعتماد مشروع يشجب التغييرات الإسرائيليّة في الأراضي المحتلّة.

ز. قرارات منظّمة الصحّة العالميّة

- قرار (٦٩/٢٩) تاريخ ٢٠/٥/١٩٧٦ : حول المساعدة الصحّيّة للاجئين والنازحين في الشرق الأوسط والشعور بالقلق الشديد نحو استمرار الممارسات الإسرائيليّة في الأراضي العربيّة المحتلّة مثل:

أ. طرد وترحيل السكان.

ب. تدمير وهدم مساكن العرب ونزع ملكيّة أراضي العرب وممتلكاتهم.

ج. الاعتقال وسوء معاملة الأشخاص ممّا نجم عن حالات وفاة كثيرة.

- قرار (٣١ . ٣٨) تاريخ ٢٣/٥/١٩٧٨ : حول المناشدة لبذل





الجهود كافّة من أجل تحسين الأحوال الصحّيّة للسكّان العرب في الأراضي المحتلّة بما فيها فلسطين.

ح. قرارات المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ

- قرار (٤٠/١٩٧٩) تاريخ ١٠/٥/١٩٧٩: تضمّن الطلب إلى لجنة حقوق الإنسان متابعة جهودها من أجل جماعة حقوق الإنسان في الأراضي العربيّة المحتلّة بما فيها فلسطين.
- قرار (٦٥/١٩٨٨) تاريخ ٢٨/٧/١٩٨٨: حمل هذا القرار الرجاء إلى الأمين العامّ أن يعدّ تقريرًا بشأن الممارسات الاقتصاديّة الإسرائيليّة في الأراضي المحتلّة.
- قرار (١٩٨٩ /٨٦) تاريخ ٢٦/٧/١٩٨٩: حمل هذا القرار الرجاء إلى الأمين العامّ أن يعدّ تقريرًا بشأن السياسات الإسرائيليّة المتعلّقة بالأرض والحياة في الأراضي المحتلّة.
- قرار (٢٧٩/١٩٩١) تاريخ ٢٦/٧/١٩٩١: تضمّن إحالة مشروع القرار المعنون «المستوطنات الإسرائيليّة» في الأراضي المحتلّة إلى الجمعيّة العامّة.

ط. قرارات منظّمة العمل الدوليّة

- قرار رقم ٢ (د.٦٦) بتاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٠:

حمل هذا القرار الشجب الشديد لإقامة المستوطنات الإسرائيليّة في فلسطين وسائر الأراضي العربيّة المحتلّة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وممّا جاء في هذا القرار، إنّ المؤتمر العامّ لمنظّمة العمل الدوليّة:

١- يعرب عن قلقه بشأن إقامة مستوطنات إسرائيليّة في فلسطين وفي الأراضي العربيّة المحتلّة وبشأن نتائجها الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تؤثّر بصورة جدّيّة على حقوق اليد العاملة العربيّة ومصالحها الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

٢- يشجب بقوّة إقامة مستوطنات إسرائيليّة في فلسطين وسائر الأراضي العربيّة المحتلّة منذ حزيران /يونيو ١٩٦٧/.

٣- يطلب من السلطات الإسرائيليّة وضع حدّ فوريّ لإقامة مستوطنات في فلسطين وسائر الأراضي العربيّة المحتلّة، بما فيها القدس، وتفكيك المستوطنات القائمة.

٤- يطلب من الدول كافّة عدم إمداد إسرائيل بأيّة مساعدة يمكن استعمالها، خصوصًا فيما يتعلّق بالمستوطنات في الأراضي العربيّة المحتلّة.

٥- يرجو الهيئة الحاكمة لمكتب العمل الدوليّ والمدير العامّ:

أ. أن يقدّما كلّ أنواع المساعدة والدعم إلى الموطنين العرب في فلسطين وسائر الأراضي العربيّة المحتلّة بغية تعزيز قدراتهم الاقتصاديّة والفنيّة ومواجهة آثار الاحتلال والسياسة الاستيطانيّة الإسرائيليّة.

ب. أن يتّخذا جميع الإجراءات الضروريّة لتنفيذ هذا القرار.

٦- يرجو المدير العامّ تقديم تقارير سنويّة إلى المؤتمر حول وضع العمّال العرب في فلسطين وسائر الأراضي العربيّة المحتلّة وفقًا لأحكام هذا القرار.

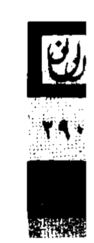
تبنّى المؤتمر هذا القرار في جلسته رقم ٦٦ ب ٢٤٩ صوتًا مع القرار في مقابل ١٥ ضدّه وامتناع ١٦٥.

ي. إعلان فانكوفر

إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشريّة /١٩٧٦/:

جاء في المبادئ العامّة للإعلان ما يلي:

١- إنّ كرامة الإنسان وممارسة حريّة الاختيار على وجه يتّفق مع الرفاه العامّ للجماعة هما حقّان أساسيّان يتوجّب ضمانها في كلّ مجتمع وذلك كان لزامًا على جميع الناس والحكومات المشاركة في الكفاح ضدّ أيّ شكل من أشكال الاستعمار والعدوان والاحتلال الأجنبيّين والسيطرة والفصل العنصريّ.



٢- إنّ إقامة مستوطنات في الأقاليم المحتلّة بالقوّة عمليّة غير قانونيّة ولقد أدانها المجتمع الدوليّ، ولكن لا يزال من الضروريّ اتخاذ إجراءات ضدّ مثل هذه المستوطنات.

٣- إنّ حقّ كلّ فرد في حريّة التنقّل، وفي اختيار مكان استيطانيّ داخل أراضي بلده حقّ يجب أن يعترف به ويصان.

٤- ينبغي إيلاء الأولويّة العليا لإعادة المطرودين إلى ديارهم، وإعادة توطين المشرّدين، الذين أرغموا على النزوح بسبب كوارث طبيعيّة أو كوارث من صنع الإنسان وخاصّة بفعل العدوان الأجنبيّ. وفي هذه الحالة الأخيرة، يقع على جميع البلدان واجب المؤازرة الكلّيّة. كما تضمّن أن تسمح الأطراف ذات العلاقة بعودة المشرّدين إلى ديارهم وأن تعطيهم حقّ حيازة ممتلكاتهم والتمتّع بها دون معارضة.

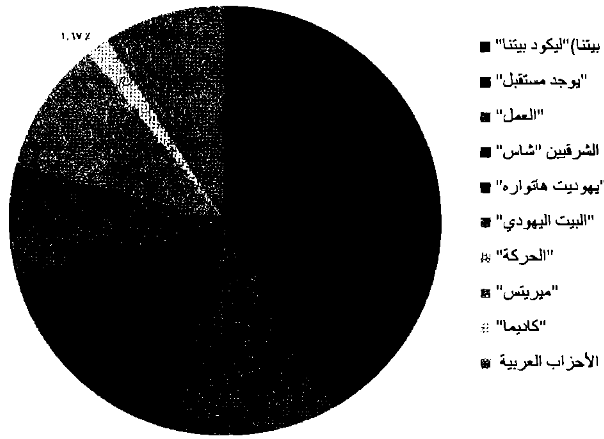
٥- ينبغي صيانة المستوطنات التاريخيّة والعالميّة وغيرها من عناصر التراث القوميّ، بما في ذلك التراث الدينيّ، ضدّ العدوان، أو أعمال التعسّف التي يمارسها السلطة المحتلّة.

الأحزاب الإسرائيليّة الفائزة بانتخابات ٢٠١٣:

بلغ عدد من له الحقّ بالاقتراع في هذه الانتخابات ٥،٦٥٦،١٣٣ ناخبًا، وبلغت نسبة التصويت فيها ٦٧،٧٩% أي ٣،٨٣٤،١٣٦ ناخبًا، وهي أعلى بنحو ٢% من النسبة التي سجّلت في الانتخابات السابقة (٢٠٠٩).



الحزب	المقاعد
«ليكود بيتنا»(تحالف ليكود وإسرائيل بيتنا)	٣١
«يوجد مستقبل»	١٩
«العمل»	١٥
«شاس» لليهود الشرقيين	١١
«يهوديت هاتواره» لليهود الغربيين المتدينين	٧
«البيت اليهودي»	١٢
«الحركة»	٦
«ميريتس»	٦
«كاديما»	٢
الأحزاب العربيّة	١١
المجموع	١٢٠





وقد دخل إلى الكنيست ٤٧ عضوًا للمرّة الأولى، وبات فيه ٢٧ امرأة مقابل ٢٣ للكنيست الماضي، ضمنهم ثلاث نساء يتزعّمن قوائم هنّ: شيلي يحيموفيتش زعيمة حزب العمل، وتسيبي ليفني زعيمة حزب «الحركة» بعدما تركت حزب «كاديما»، وزهافا غلئون زعيمة حزب «ميريتس» اليساري.

نصّ القرار ١٧٠١:

يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيّما القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨)، و٤٢٦ (١٩٧٨)، و٥٢٠ (١٩٨٢)، و١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٥٥ (٢٠٠٦)، و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و١٦٩٧ (٢٠٠٦)، فضلًا عن بيانات رئيسة بشأن الحالة في لبنان، ولا سيّما البيانات المؤرّخة ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21) و١٩ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36)، و٤ أيّار/ مايو ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/17)، و٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3)، و٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/35).

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تصعيد الأعمال القتاليّة في لبنان وفي إسرائيل منذ هجوم حزب الله على إسرائيل في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، والتي تسبّبت حتّى الآن في وقوع مئات من القتلى والجرحى على كلا الجانبين، وإلحاق أضرار جسيمة في الهياكل الأساسيّة المدنيّة وتشريد مئات الآلاف في الداخل.

وإذ يؤكّد على ضرورة إنهاء العنف، مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة العمل على وجه الاستعجال لمعالجة الأسباب التي أدّت إلى نشوب الأزمة الحاليّة، بما في ذلك إطلاق سراح الجنديّن الإسرائيليّين المختطفين دون شروط.

وإدراكًا منه لحساسيّة مسألة السجناء، وتشجيعًا منه للجهود الرامية إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيّين المحتجزين في إسرائيل في وجه الاستعجال.

وإذ يرحّب بالجهود التي بذلها رئيس وزراء لبنان والتزام حكومة لبنان،



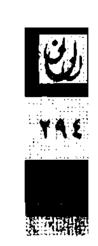
الذي يتجلّى في خطّتها المؤلّفة من سبع نقاط، لبسط سلطتها على أراضيه، من خلال قوّاتها المسلّحة الشرعيّة، بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان. وإذ يرحّب أيضًا بالتزامها بنشر قوّة للأمم المتّحدة مستكملة ومعزّزة من حيث العدد والمعدّات والولاية ونطاق العمليّات. وإذ يضع نصب عينيه ما طلبته في هذه الخطّة من انسحاب القوّات الإسرائيليّة انسحابًا فوريًّا من جنوب لبنان، وإذ يعرب عن عزمه على العمل لتحقيق هذا الانسحاب في أسرع وقت، وإذ يحيط علما على النحو الواجب بالمقترحات الواردة في الخطّة المؤلّفة من سبع نقاط بشأن منطقة مزارع شبعا، وإذ يرحب بما قرّرته حكومة لبنان بالإجماع في ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، من نشر قوّة مسلّحة لبنانيّة مؤلّفة من ١٥٠٠٠ جنديّ في جنوب لبنان مع انسحاب الجيش الإسرائيليّ خلف الخطّ الأزرق وطلب مساعدة قوّات إضافيّة من قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان حسب الضرورة، لتيسير دخول القوّات المسلّحة اللبنانيّة إلى المنطقة ولإعادة تأكيد اعتزامها تعزيز القوّات المسلّحة اللبنانيّة بما تحتاج إليه من عتاد لتمكينها من أداء واجباتها.

وإدراكًا منه لمسؤوليّاته في المساعدة على تأمين وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حلّ طويل الأجل للصراع، وإذ يقرّر أنّ الحالة في لبنان تشكّل تهديدًا على السلام والأمن الدوليين:

١- يدعو إلى وقف تامّ للأعمال القتاليّة، يستند بصورة خاصّة إلى وقف حزب الله الفوريّ لجميع الهجمات، ووقف إسرائيل الفوريّ لجميع العمليّات العسكريّة الهجوميّة.

٢- يطالب حكومة لبنان وقوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان، عند توقّف الأعمال القتاليّة بشكل تامّ، القيام وفق ما أذنت به الفقرة ١١ بنشر قوّاتهما معًا في جميع أنحاء الجنوب، ويطالب حكومة إسرائيل بسحب جميع قوّاتها من جنوب لبنان بشكل موازٍ عندما يبدأ ذلك النشر.

٣- يؤكّد أهميّة بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي



اللبنانيّة وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وأن تمارس كامل سيادتها، حتّى لا تكون هناك أيّة أسلحة دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان.

٤- يعيد تأكيد تأييده الشديد للاحترام التامّ للخطّ الأزرق.

٥- يعيد أيضًا تأكيد تأييده الشديد، كما أشار في جميع قراراته السابقة ذات الصلة، للسلامة الإقليميّة للبنان وسيادته واستقلاله السياسيّ في نطاق حدوده المعترف بها دوليًّا، كما كرّسها اتفاق الهدنة العامّة الإسرائيليّ. اللبنانيّ في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩.

٦- يدعو المجتمع الدوليّ إلى اتخاذ خطوات فوريّة لمدّ الشعب اللبنانيّ بالمساعدة الماليّة والإنسانيّة، بما في ذلك عن طريق تسهيل العودة الآمنة للمشرّدين، وإعادة فتح المطارات والموانئ، تحت سلطة حكومة لبنان، بما يتّفق وأحكام الفقرتين ١٤ و١٥، ويدعوه أيضًا إلى النظر في تقديم المزيد من المساعدة في المستقبل للإسهام في تعمير لبنان وتنميته.

٧- يؤكّد مسؤوليّة جميع الأطراف عن كفالة عدم اتخاذ أيّ إجراء يخالف أحكام الفقرة ١ ممّا يؤثّر تأثيرًا ضارًّا على عمليّة البحث عن حلّ طويل الأجل، ووصول المساعدة الإنسانيّة إلى السكّان المدنيّين، بما في ذلك المرور الآمن لقوافل المساعدة الإنسانيّة، أو العودة الطوعيّة والآمنة للمشرّدين، ويطالب جميع الأطراف بالامتثال لهذه المسؤوليّة والتعاون مع مجلس الأمن.

٨- يدعو إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف دائم لإطلاق النار وحلّ طويل الأجل استنادًا إلى المبادئ والعناصر التالية:

- الاحترام التامّ للخطّ الأزرق من جانب كلا الطرفين.

- اتخاذ ترتيبات أمنيّة لمنع استئناف الأعمال القتاليّة، بما في ذلك إنشاء منطقة بين الخطّ الأزرق ونهر الليطاني خالية من أيّ أفراد مسلّحين أو معدّات أو أسلحة بخلاف ما يخصّ حكومة لبنان





وقوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان وفق ما أذنت به الفقرة ١١ والمنشورة في هذه المنطقة.

- التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تطالب بنزع سلاح كلّ الجماعات المسلّحة في لبنان، حتّى لا تكون هناك أيّة أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخصّ الدولة اللبنانيّة، عملًا بما قرّره مجلس الوزراء اللبنانيّ المؤرّخ ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.
- منع وجود قوّات أجنبيّة في لبنان دون موافقة حكومته.
- منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة والمعدّات ذات الصلة إلى لبنان عدا ما تأذن به حكومته.
- تزويد الأمم المتّحدة بالخرائط المتبقّية للألغام الأرضيّة في لبنان الموجودة بحوزة إسرائيل.

٩- يدعو الأمين العامّ إلى دعم الجهود الرامية إلى تأمين الحصول على موافقات من حيث المبدأ من حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على مبادئ وعناصر حلّ طويل الأجل على النحو الوارد في الفقرة ٨ أعلاه، ويعرب عن اعتزامه المشاركة في ذلك بشكل فعليّ.

١٠- يطلب إلى الأمين العامّ أن يضع، بالاتّصال بالعناصر الفاعلة الرئيسة الدوليّة والأطراف المعنيّة، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نزع السلاح، ولترسيم الحدود الدوليّة للبنان، لا سيّما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكّدة، بما في ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا، وعرض تلك المقترحات على مجلس الأمن في غضون ثلاثين يومًا.

١١- يقرّر، كي يتسنّى تكميل وتعزيز قوّة الأمم المتّحدة من حيث العدد والمعدّات والولاية ونطاق العمليّات، أن يأذن بزيادة قوام قوّات الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان إلى حدّ أقصى قدره



١٥٠٠٠ جنديّ، وأن تتولّى القوّة، إضافة إلى تنفيذ ولايتها بموجب القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ (١٩٧٨)، المهام التالية:

أ. رصد وقف إطلاق النار.

ب. مرافقة ودعم القوّات المسلّحة اللبنانيّة أثناء انتشارها في جميع أرجاء الجنوب، بما في ذلك على طول الخطّ الأزرق، وأثناء انسحاب إسرائيل لقوّاتها المسلّحة من لبنان وفق ما نصّت عليه الفقرة ٢.

ج. تنسيق أنشطتها المتّصلة بأحكام الفقرة ١١ (ب) مع حكومة لبنان وحكومة إسرائيل.

د. تقديم مساعدتها لكفالة وصول المساعدة الإنسانيّة إلى السكّان المدنيّين والعودة الطوعيّة والآمنة للمشرّدين.

هـ. مساعدة القوّات المسلّحة اللبنانيّة في اتخاذ خطوات ترمي إلى إنشاء المنطقة المشار إليها في الفقرة ٨.

و. مساعدة حكومة لبنان، بناء على طلبها، في تنفيذ أحكام الفقرة ١٤.

١٢- وإذ يعمل لدعم طلب حكومة لبنان بنشر قوّة دوليّة لمساعدتها في ممارسة سلطتها في جميع أنحاء أراضيه، يأذن لقوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان في اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات في مناطق نشر قوّاتها وكما ترتئي في حدود قدراتها لكفالة ألّا تستخدم منطقة عمليّاتها للقيام بأنشطة معادية من أيّ نوع، ولمقاومة محاولات قدراتها لكفالة ألّا تستخدم منطقة عمليّاتها للقيام بأنشطة معادية من أيّ نوع، ولمقاومة محاولات تجري بوسائل القوّة لمنعها من القيام بواجباتها بموجب ولاية مجلس الأمن، ولحماية موظّفي الأمم المتّحدة ومرافقها ومنشآتها ومعدّاتها، وكفالة أمن وحريّة تنقّل موظّفي الأمم المتّحدة والعاملين في المجال الإنسانيّ ولحماية المدنيّين المعرّضين لتهديد وشيك بالعنف البدنيّ، دون المساس بمسؤوليّة حكومة



لبنان.

١٣- يطلب إلى الأمين العامّ أن يقوم على وجه الاستعجال بتنفيذ تدابير تكفل لقوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان القدرة على القيام بالمهام المنصوص عليها في هذا القرار، ويحثّ الدول الأعضاء على أن تنظر في تقديم إسهامات مناسبة لقوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان وأن تستجيب بالموافقة على ما تطلبه القوّة من المساعدة، ويعرب عن بالغ تقديره للبلدان التي أسهمت في قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان في الماضي.

١٤- يطالب حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتّصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها ويطلب إلى قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان وفق ما أذنت به الفقرة ١١ مساعدة حكومة لبنان بناء على طلبها.

١٥- يقرّر كذلك أن تتّخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقًا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها، بما يلي:

أ- بيع أو تزويد أيّ كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتّصل بها من عتاد من كلّ الأنواع، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركّبات والمعدّات العسكريّة والمعدّات شبه العسكريّة، وقطع الغيار لما سبق ذكره، سواء أكان منشأها من أراضيه أو من غيرها.

ب-تزويد أيّ كيان أو فرد في لبنان بأيّ تدريب أو مساعدة تقنيّة تتّصل بتوفير أو تصنيع أو صيانة أو استخدام المواد المدرجة في الفقرة الفرعيّة (أ) أعلاه، فيما عدا أنّ تدابير المنع هذه لا تنطبق على الأسلحة وما يتّصل بها من العتاد والتدريب والمساعدة مماّ تأذن به حكومة لبنان أو قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان وفق ما أذنت به الفقرة ١١.

١٦- يقرّر تمديد ولاية قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان لغاية



٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٧، ويعرب عن اعتزامه النظر في قرار لاحق بإجراء مزيد من التحسينات على الولاية واتّخاذ خطوات أخرى للإسهام في تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حلّ طويل الأمد.

١٧- تطلب إلى الأمين العامّ أن يقدّم تقريرًا إلى المجلس في غضون أسبوع واحد من تنفيذ هذا القرار وبصورة منتظمة بعد ذلك.

١٨- يؤكّد أهميّة وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادًا إلى جميع قراراته ذات الصلة بما في ذلك قراراته ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرّخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٦٧، و٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرّخ ٢٢ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٧٣، و١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرّخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

١٩- يقرر أن تبقى المسألة قيد نظره الفعليّ.

الأمن القومي الإسرائيلي
بعد العام ٢٠٠٦

لا يخفى على مطلع الأثر الكبير لحرب العام ٢٠٠٦ على الكيان الصهيوني بكل عناصره ومفاعيله، ومن أهمها أمن الكيان القومي، وهو مورد معالجة هذا الكتاب. والمعالجة للمسألة هنا، تنطلق من طرح المقدمات النظرية المطلوبة أولًا، فنقف على قراءة مفهوم الأمن في العقل الإسرائيلي، كما ومراحل تطور النظرية الأمنية عنده - وذلك بفعل التجربة المتراكمة لوجوده في المنطقة - ثم نصل إلى تقديم معالجة لواقع الأمن القومي الإسرائيلي بعد العام ٢٠٠٦ تستعرض جملة الظروف والأحداث المؤثرة، كما وأدوار اللاعبين الفاعلين في المنطقة، وتقف بنا على أبرز التهديدات والضغوطات الحاقة بهذا الكيان.


ISBN 978-614-440-052-4

